

مكتبة المحاماة
المساوي القانونية



الصلاح الجنائي

في جرائم قانون العقوبات والاحكامات الجنائية طبقاً
للقانون ١٧٤ لسنة ٩٨ وقانون التجارة ١٧ لسنة ٩٩
والقوانين الجزائية الخاصة

(قوانين الجاني - ضريبة المبيعات - والتهرب الضريبي)
وفقاً لأحكام المصروفات وأحكام النظام الموضوع لكيفية
وعلاجه من قبل النيابة في كل جريمة من جرائم التي أجاز
القانون إنشاؤها صراحة

تأليف

إستاد فاضل السيد السكاوي الدكتور رشيد فاضل السكاوي

رئيس المحكمة

شعبة وقضايا الدولة

الطبعة الثانية (مزيدة ومصححة)

٢٠٠٤

الصلح الجنائى

فى جرائم قانونى العقوبات والإجراءات الجنائية
طبقاً للقانون ١٧٤ لسنة ٩٨

وقانون التجارة ١٧ لسنة ١٩٩٩
والقوانين الجزائية الخاصة

(قوانين المبائى - ضريبة المبيعات - والتهرب الجمركى)
وفقاً لأحدث التعديلات وأحدث الأحكام

شاملاً

- ١ - شرح أحكام الصلح وكيفية فى جميع المخالفات ، وكذا أحكام الصلح فى جرائم الجنح المعاقب عليها بالغرامة ، بالإضافة إلى الست عشرة جنحة التى أستخدمها القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ .
- ٢ - شرح أحكام الصلح فى جرائم الشيكات بدون رصيد التى حددها قانون التجارة ١٧ لسنة ١٩٩٩ م .
- ٣ - التصالح فى قوانين المبائى ، ضريبة المبيعات ، التهرب الجمركى .
- ٤ - أهم المشكلات العملية فى نظام التصالح وكيفية علاجها .

تأليف

دكتور

المستشار

أشرف فايز اللساوى

فايز السيد اللساوى

رئيس محكمة

هيئة قضايا الدولة

(الطبعة الثانية)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"وَقُلْ رَبِّ ذُنْفِي عِلْمًا"

صدق الله العظيم

تقديم الطبعة الثانية

بسم الله الرحمن الرحيم

" الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله "

صدق الله العظيم

صدرت الطبعة الأولى من هذا المؤلف الذى يضم بين دفتيه الجرائم المتعددة التى يجوز فيها الصلح الجنائى خاصة بعد صدور القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ الخاص بتعديل بعض أحكام قانونى الإجراءات الجنائية والعقوبات . فى هذه الطبعة وحتى يساير هذا المؤلف أحدث التطورات التشريعية خاصة بعد صدور القانون ١٧ لسنة ١٩٩٩ الخاص بالتجارة والذى نظم جرائم الشيك بدون رصيد فى مواده وأجاز الصلح الجنائى فيها ، فرأينا أن يسير هذا المؤلف فى طبعته الثانية على النهج الذى تتميز به مجموعة المساوى القانونية فى التيسير على كل من القاضى والمتقاضى فى الوصول للحق أياً كان جانبه لذلك شملت هذه الطبعة الصلح الجنائى فى قانون العقوبات والإجراءات الجنائية فى ضوء القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ ، الصلح الجنائى فى جرائم الشيكات بدون رصيد فى ضوء القانون ١٧ لسنة ١٩٩٩ ، الصلح الجنائى فى القوانين الجزائية الخاصة ومنها قانون المبانى وقانون ضريبة المبيعات وأخيراً قانون التهرب الجمركى حتى يكون موسوعة شاملة للصلح الجنائى فى التشريعات المختلفة .

وندعو الله أن يسهم هذا الكتاب فى نجاح وإنتشار الصلح الذى تستقر به معاملتنا بما فيها من أثر صالح على المتقاضين .

والله ولى التوفيق

المؤلفان

تقديم الطبعة الأولى

بصدور القانون رقم ١٧٤ لسنة ٩٨ ، المعمول به اعتباراً من ١٩٩٩/١/٥ ،
أستحدث المشرع " نظام التصالح " فى جميع مواد المخالفات ، وفى جميع
مواد الجنح المعاقب عليها بالغرامة . كما أجاز " طلب الصلح " بين المجنى
عليه والمتهم فى ستة عشرة جريمة حددها القانون وذلك لأول مرة فى تاريخ
التشريع الجنائى المصرى .

ولقد أستهدف المشرع " بنظام التصالح المستحدث " علاج مشكلة الزيادة
المضطردة فى إعداد القضايا والتي ما كان لها الأثر السىء على كل من السادة
القضاة ، بأن تسببت هذه الزيادة المضطردة فى سقوط البعض صرعى المرض
وصرعى الموت أحياناً فى الجلسة وذلك من هول الإرهاق . فضلاً عن أثرها
السىء على المتقاضين إذ يتسبب حتماً فى طول أمد التقاضى إلى الحد الذى
شاع معه القول بأنه من يطرق باب المحاكم قد يتكلف جماً ليكسب قسطاً .

ولأهمية النظام الوليد الجديد فى حياة كل من القاضى والمتقاضى كان
لزماً على كل من يراعى الله والضمير أن يسهم فى العمل على تحقيق غاية
المشرع منه ، وأن يعمل على نجاحه ، ... وهو ما دعانا إلى إعداد هذا الكتاب
لشرح نظام التصالح المستحدث ، مع بيان كيفيته ، فى كل جريمة على حده
والمشكلات العملية التى قد تعترضه وكيفية علاجها كل ذلك فى ضوء أحدث
أحكام النقض وأحدث النصوص .

وندعو الله أن يسهم هذا الكتاب فى نجاح وانتشار واستقرار النظام الوليد
الجديد .

والله ولى التوفيق

المؤلفان

المقدمة

العقوبة الجنائية قديمة قدم المجتمع الإنساني منذ بدايته ، إذ دأبت المجتمعات الإنسانية في جميع مراحل تطورها على تأثيم الأفعال التي تمسها كيائها ، ومواجهتها بعقوبات تنزلها بمرتكبي تلك الأفعال ، على نحو يضمن إقناع باقي أفراد المجتمع والجاني ذاته بعدم الإقبال على ارتكاب فعل مماثل ، تحقيقاً لأمن واستقرار الجماعة ، ولما عرف فيما بعد بتحقيق الردع العام والردع الخاص .

ولما كانت العقوبة هي الجزاء الأصلي للجريمة منذ العصور الأولى ، حتى وقتنا الحاضر ، وكان تطور الدراسات الجنائية قد أظهر أن العقوبة قد لا تفسى بالعرض المراد منها في بعض الحالات لظروف خاصة بالجاني ، ومن ثم ظهرت فكرة التدابير الاحترازية كنظام بهدف أساساً إلى إصلاح الفرد وعلاجه حتى لا يقع في هاوية الجرائم ^(١) .

ولما كانت مؤلفات " علم الجريمة والعقاب " تذخر بدراسة كيفية تنفيذ الجزاء الجنائي المحكوم به على المجرم سواء كان عقوبة ، أو تدبيراً احترازياً . وكانت قد تعددت الآراء وكثرت الاتجاهات في هذا الإطار .

^١ - راجع : الدكتور / حسن ربيع - مبادئ على الإجرام والعقاب - طبعة ١٩٩٩ م - ص١٨٣ وما بعدها ، ص١٨٩ وما بعدها .

ورغم ذلك فقد كشفت السنوات الأخيرة عن زيادة ضخمة ومضطردة فى إعداد القضايا الجنائية . وبدأ واضحاً أن ذلك يرجع فى جانب كبير منه لسوء استعمال بعض حقوق الإجراءات الجنائية ... والتلاعب فى تلك الإجراءات من قبل كثيرين ، واتخاذها سبيلاً للكيد والتكيل بالبرءاء دون حق - امتهاً وتعدياً وكان من أثر تلك الزيادة فيما يطرح على المحاكم الجنائية من أفضيته ... إذ أرهق كاهل القضاة ، وتعقدت إجراءات السير فى الدعاوى الجنائية ... وهو ما يلحق بالعدالة أبلغ الضرر ... ومن ثم فقد استحدث المشرع المصرى - مشكوراً - نظام " الصلح الجنائى " الذى تنقضى به الدعوى الجنائية فى الجرائم المنصوص عليها بالمادتين ١٨ مكرر ، ١٨ مكرر (أ) المستحدثتين بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ المعمول به اعتباراً من ١٩٩٩/١/٥ م (٢) .

وإستجلاء لطريق التطبيق الصحيح " لنظام الصلح الجنائى المستحدث " قمنا بإعداد هذا الكتاب شاملاً ما يحتاجه العمل القضائى الدقيق من دراسة متأنية عميقة لهذا النظام الجديد - الذى تنقضى به الدعوى الجنائية تيسيراً لإجراءات التقاضى ، وتوفيراً لمصادفيها ومراعاة للمصالح محل الحماية ، وبما يوفر كثيراً من الإجراءات المحاكمة دون مساس بتوازن العلاقات بين الأفراد ، مادام أن انقضاء الدعوى الجنائية معلق على إقرار المجنى عليه بالصلح الذى لا يتم غالباً إلا نتيجة لإزالة آثار الجريمة (٣) .

٢ - راجع المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ - ص ٤٢١ من هذا المؤلف.

٣ - راجع المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ - ص ٤٢١ من هذا المؤلف.

ويشمل هذا الكتاب ما يلي :

أولاً : شرح تفصيلي لنظام الصلح الجنائي المستخدمة كسبب من أسباب انقضاء الدعوى الجنائية .

ثانياً : تقديم كل نص من نصوص الصلح الجنائي متنوعا بتجميع ودراسة كل ما أحاط به من كتب دورية وأحكام قضائية تمكينا للسادة القضاة من تطبيق النص على وجهه الصحيح حسبما تغياه المشرع منه . وتسهيلا على المحامين المتقاضين وجمهور المخاطبين بهذه النصوص .

ثالثاً : شرح تفصيلي لكيفية إتمام الصلح الجنائي في كل جريمة من الجرائم التي أجاز القانون الصلح فيها شاملا علاج المشاكل العملية والتي قد يثيرها تطبيق هذا النظام المستحدث ، بما يوفر على المتقاضين أغلب المصروفات والإجراءات الجنائية ، ويعين القاضي على سرعة الوصول إلى الحق .

ومحتويات هذا الكتاب على نحوها سالف الذكر ... ندعو الله جل شئته أن يكون فيها السبيل الكافي للأداء الدقيق الذي هو المنهج الحق للقاضي لتحقيق سرعة العدالة .

ولا مرأى في أن قضاء مصر الشامخ ، لا يرضى بديلا على أن يكون محرابه هو العلم الذي يقوده في تحقيق العدالة ^(٤) .

٤ - راجع أستاذنا الجليل المستشار / فاروق سيف النصر (وزير العدل) في تقييمه لمرجع قانون العقوبات - إدارة التشريع بوزارة العدل - طبعة ١٩٩٣ م - ص ٥،٤،٣ .

الباب الأول

النظام المستحدث للصلح بالقانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ بشأن تعديل أحكام قانونى العقوبات والإجراءات الجنائية وأحكام التصالح فى الشيكات طبقاً للقانون ١٧ لسنة ١٩٩٩ بشأن التجارة

لقد جاء القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ (٥) وأستحدث المادتين ١٨ مكرر ، ١٨ مكرر (أ) لقانون الإجراءات الجنائية لضمان تطبيق أحكام التصالح على المخالفات عموماً والجنح المعاقب عليها بالغرامة طبقاً لنص المادة ١٨ مكرر وعلى الجنح التى أجاز فيها التصالح طبقاً لنص المادة ١٨ مكرر (أ) . وذلك حتى تنقضى الدعوى الجنائية صلحاً فى تلك الجرائم . كما جاءت المادة ٥٣٤ من أحكام قانون التجارة ١٧ لسنة ٩٩ ونظمت جرائم الشيكات بدون رصيد وأحكام التصالح فيها . وعلى ذلك سوف نبث الصلح كسبب لانقضاء الدعوى الجنائية فى فصل أول . وفى فصل ثان ندرس أحكام وقواعد الصلح فى المخالفات والجنح المعاقب عليها بالغرامة . وفى فصل ثالث نناقش الجنح التى أجاز المشرع انقضاؤها بالصلح وأحكام وقواعد الصلح فى كل جريمة منها على حده .

(٥) نشر فى الجريدة الرسمية - العدد ٥١ مكرر - الصادر فى ٢٠/١٢/١٩٩٨ م .

الفصل الأول

الصلح كسبب لإنقضاء الدعوى الجنائية

وبعد صدور القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية ، وقانون العقوبات وأستحداث المشرع نظام الصلح كسبب لإنقضاء الدعوى الجنائية .

وبعد أن أصدر المشرع قانون التجارة الجديد ١٧ لسنة ١٩٩٩ ، وبعد أن أوضحت الفقرة الرابعة من نص هذه المادة أحكام الصلح كسبب لإنقضاء الدعوى الجنائية في جرائم الشيكات بدون رصيد .

المبحث الأول

الصلح الجنائي في جرائم الشيكات بدون رصيد

وفي القواعد العامة

في هذا المبحث نستله ببيان الصلح الجنائي في جرائم الشيكات بدون رصيد خاصة وأن تلك الجرائم نص عليها في قانون التجارة ١٧ لسنة ١٩٩٩ م . في مطلب أول وفي مطلب ثاني نستعرض الصلح الجنائي وفقاً للقواعد العامة ^(١) .

^١ - راجع مؤلفنا الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي - طبعة ٢٠٠٢ - ص .

المطلب الأول

الأصلح الجنائي في جرائم إصدار شيكات بدون رصيد في ضوء القانون ١٧ لسنة ٩٩ بشأن التجارة

تنص المادة ٥٣٤ من قانون التجارة ١٧ لسنة ١٩٩٩ م على أنه :-

١ - يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز خمسين ألفاً من الجنيهاً أو

بإحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب عمداً أحد الأفعال الآتية :-

أ - إصدار شيك لا يقابله مقابل وفاء قابل للصرف .

ب - استرداد كل الرصيد أو بعضه أو التصرف فيه بعد إصدار الشيك بحيث
يصبح الباقي لا يفي بقيمة الشيك .

ج - إصدار أمر للمسحوب عليه بعدم صرف الشيك في غير الحالات المقررة
قانوناً .

د - تحرير شيك أو التوقيع عليه بسوء نية على نحو يحول دون صرفه .

٢ - يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في الفترة السابقة كل من ظهر

لغيره شيكاً تظهيراً ناقلاً للملكية أو سلمه شيكاً مترق الدفع كاملة مع علمه
بأنه ليس له مقابل وفاء يعنى بكامل قيمته أو أنه غير قابل للصرف .

٣ - وإذا عاد الجاني إلى ارتكاب إحدى هذه الجرائم خلال خمس سنوات

من تاريخ الحكم عليه نهائياً في أي منها تكون العقوبة الحبس والغرامة التي
لا تتجاوز مائة ألف جنيه .

٤ - للمجنى عليه ووكيله الخاص فى الجرائم المنصوص عليها فى هذه المادة أن يطلب من النيابة العامة أو المحكمة على حسب الأحوال وفى أية حالة كانت عليها الدعوى إثبات صلحه مع المتهم ، ويترتب على الصلح إنقضاء الدعوى الجنائية ولو كانت مرفوعة بطريق الإدعاء المباشر وتلزم النيابة العامة بوقف تنفيذ العقوبة إذا تم الصلح أثناء تنفيذها ولو بعد صدور الحكم باتاً .

- من يملك الصلح فى جريمة إصدار شيك بدون رصيد :-

حددت الفقرة الرابعة من المادة ٥٣٤ من قانون التجارة سالف الذكر . بأن الصلح فى جريمة إصدار شيك بدون رصيد الذى يترتب عليه إنقضاء الدعوى الجنائية هو المجنى عليه سواء بنفسه أو وكيله الخاص فى هذا الصلح .

- التصرف الواجب على النيابة العامة فى حالة الصلح فى الجرائم المنصوص عليها فى المادة ٥٣٤ من قانون التجارة ١٧ لسنة ١٩٩٩ :-
على أعضاء النيابة العامة فى حالة الصلح فى الحالة السابقة أن تحفظ الأوراق أو تقضى فيها بالأمر بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية لإنقضاء الدعوى الجنائية بالصلح .

وقد أكد الكتاب الدورى ٤ لسنة ١٩٩٩ فى بند ثالثاً على أن هذا التصرف من النيابة العامة فى حالة الصلح فى الجرائم سالفه الذكر فى كل حالة من الحالتين الآتيتين : -

- ١ - إذا كانت الدعوى أمام النيابة العامة مازالت متداولة .
- ٢ - إذا كانت النيابة العامة قد أمرت بإحالة الدعوى إلى المحكمة ، ولم يكن

المتهم قد أعلن بالتكليف بالحضور ... ففي هذه الحالة الدعوى لم تخرج من حوزة النيابة قط ... ولم تدخل حوزة المحكمة ... فتقوم النيابة العامة بالعدول عن قرار الإحالة والتصرف فيها إما بالحفظ أو بالأمر بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية لإنقضاء الدعوى الجنائية بالصلح على النحو السابق .

- التصرف الواجب على النيابة العامة في حالة الصلح في الجرائم السابقة إذا ما تداولت الدعوى أمام المحكمة :-

إذا كلف المتهم بالحضور بعد إحالة النيابة العامة للدعوى للمحكمة . فرضت الدعوى من حوزة النيابة العامة إلى حوزة المحكمة . وأوجب الكتاب الدورى سالف الذكر على النيابة العامة في هذه الحالة أن تطلب من المحكمة الحكم بإنقضاء الدعوى الجنائية بالصلح .

- موقف النيابة العامة من الدعاوى سالفة الذكر والتي يصدر فيها حكم بالإدانة وأثناء تنفيذه يتم الصلح وفقاً للقواعد السابقة :-

أورد الكتاب الدورى (٤) لسنة ١٩٩٩ بشأن إصدار التعليمات الخاصة للنيابة العامة في ضوء صدور القانون ١٧ لسنة ١٩٩٩ بشأن التجارة أنه للنيابة العامة أن تأمر بوقف تنفيذ العقوبة ، إذا تم الصلح أثناء تنفيذها ولو بعد صدوره الحكم باتاً ... وأوجب على النيابة الجزئية أن ترسل أوراق تلك القضايا مرفقاً بها الطلبات والأوراق والمستندات المتعلقة بالصلح إلى المحامى العام للنيابة الكلية المختصة الذى ينفذ الأمر السابق ويفرج عن المتهم المحبوس على ذمة هذه القضية .

الصلح فى جرائم الشيك المنصوص عليها فى المادة ٥٣٤ من
قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ المقامة بطريق الإدعاء
المباشر :-

حددت الفقرة الأخيرة من نص المادة ٥٣٤ من قانون التجارة أنه بالنسبة
للجرائم المنصوص عليها فى هذه المادة ، وهى جرائم إصدار شيك لا يقابله
مقابل وفاء قابل للصرف ، وكذلك جريمة استرداد كل الرصيد أو بعضه أو
التصرف فيه بعد إصدار الشيك بحيث يصبح الباقي لا يفى بقيمة الشيك ،
بالإضافة إلى جريمة إصدار أمر للمسحوب عليه بعدم صرف الشيك فى غير
الحالات المقررة قانوناً ، وأخيراً جريمة تحرير شيك أو التوقيع عليه بسوء نية
على نحو يحول دون صرفه . إذا ما تمت حالة الصلح فيها بصلح أسستوفى
شروطه القانونية ، فإنه يترتب على ذلك إنقضاء الدعوى الجنائية أيضاً حتى
لو كانت مقامة بطريق الإدعاء المباشر . (٧)

٧ - راجع مؤلفنا اللجنة المباشرة واللجنة المقابلة لها واللجنة العادية - وفقاً لأحدث
التعديلات للقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ - الطبعة الأولى - طبعة ٢٠٠١ - ص ٤٣١
وما بعدها .

المطلب الثاني

الصلح الجنائي وفقاً للقواعد العامة

بعد أن أوضحنا في المطلب الأول أحكام التصالح في قانون التجارة ١٧ لسنة ١٩٩٩ م . فإننا نستعرض في هذا المطلب الصلح الجنائي وفقاً للقواعد العامة .

المقصود بالصلح الجنائي :-

يعد الصلح - في حدود تطبيق هذا القانون - بمثابة نزول من الهيئة الاجتماعية عن حقها في الدعوى الجنائية مقابل ما قام عليه الصلح ، ويحدث أثره بقوة القانون سواء تم الصلح في مرحلة التحقيق ، أو في مرحلة المحاكمة . فإذا تم الصلح في مرحلة التحقيق كان للنياية العامة أن تأمر بحفظ الأوراق أو الأمر بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية لإنقضائها بالتصالح ، وإذا ما تم التصالح في أثناء نظر الدعوى تحكم المحكمة بإنقضاء الدعوى الجنائية^(٨) .

وإننا نرى أن الصلح الجنائي يعد بمثابة تنازل من المجتمع عن الجرائم التي تنقضي به دعواها الجنائية وذلك لتدعيم الروابط وتحقيق العدالة والتخفيف عن كاهل القضاة والمحاكم .

^٨ - راجع مؤلفنا الدعوى الجنائية وسقوط العقوبة ووقف تنفيذها في ضوء القانون ٨٠

لسنة ١٩٩٧ - الطبعة الرابعة - ٢٠٠٠ - ص ٨٩ .

- نقض جنائي - جلسة ١٦/١٢/١٩٦٣ - مجموعة أحكام النقض - السنة ١٤ ق -

ص ٩٢٧ ، الطعن رقم ١٦٣٨٧ لسنة ٦٠ ق - جلسة ٣١/٣/١٩٩٨ م .

الصلح الجنائي - والصلح المدني :-

من المعلوم ان ' الصلح المدني ' يختلف عن الصلح الجنائي في اغلب جوانبه . فالصلح المدني طبقا للمادة رقم ٥٤٩ من القانون المدني هو ' عقد يحسم به الطرفان نزاعا قائما او يتوقيان نزاعا محتملا ، و ذلك بتنازل كل منهما على وجه التقابل عن جزء من ادعائه .

اما الصلح الجنائي فيعتبر بمثابة نزول من الهيئة الاجتماعية عن حقها في الدعوى الجنائية مقابل الجعل الذي تم عليه الصلح .

صاحب الولاية في التصالح عامة :-

التصالح حق للمجنى عليه وحده وله ان يقدمه هو او بواسطة وكيله الخاص (١) . وهذا الحق يكون له في الجرائم التي خوله القانون فيها هذا الحق . ولا يستفيد المضرور من الجريمة بحق التصالح اذ ينحصر حقه في

^١ - راجع نص المادة ١٨ مكرر من القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ الخاص بتعديل احكام

قانون الاجراءات الجنائية .

المطالبه بالتعويض فقط عن الجريمة بوصفها فعلا غير مشروع بغض النظر عن عقاب الجاني من عدمه (١) .

اما اذا كان المجنى عليه هو بذاته المضرور من الجريمة كان له أن يفيد بنظام الصلح الجنائي .

ولذلك نجد أن المشرع كان صريحا عندما نص في قانون الاجراءات الجنائية في المادة ١٨ مكرر (١) على انه - للمجنى عليه - ولو كيله الخاص - في الجرح المنصوص عليها في المواد وفي الاحوال الاخرى التي ينص عليها القانون أن يطلب الى النيابة العامة او المحكمة بحسب الاحوال إثبات صلحه مع المتهم أما المضرور من الجريمة إذا لم يكن هو المجنى عليه فله أن يتدخل في الدعوى المدنية ولا يتأثر بالصلح حيث قرر المشرع في ذات المادة السابقة انه لا أثر للصلح على حقوق المضرور من الجريمة (٢) .

^١ - د/ مامون سلامة - قانون الاجراءات الجنائية - الجزء الاول - دار النهضة العربية ١٩٨٨ - ص ١٠٨ .

- المستشار الدكتور/ عادل قوره - شرح قانون الاجراءات الجنائية - ص ١٦٩ .

^٢ - راجع الفقره الاخيره من المادة ١٨ مكرر (١) من القانون سالف الذكر ، راجع

نص المادة ٢٠ من مشروع القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨

- الأصل التشريعى للتصالح الجنائى فى ضوء احدث

تعديلات ق.ا.ج ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ .

منذ فجر التقاضى ، وطوال زمنه حتى الان ، تعاقت على مصر قوانين ثلاثه للإجراءات الجنائيه هى قانون تحقيق الجنايات الصادر فى ٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ ، وقانون تحقيق الجنايات الصادر فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٠٤ ، وقانون الاجراءات الجنائيه الحالى الصادر فى ٣ سبتمبر سنة ١٩٥٠ وتعديلاته (١) .

ولقد عرف أقدم القوانين الثلاثه قانون تحقيق الجنايات الصادر فى ١٣ فبراير ١٩٠٤ (نظام الصلح فى المادة ٢/٤٦ حيث اجازت الصلح فى المخالفات إلا اذا كانت المخالفه من مخالفات اللوائح الخاصه بالمحلات العموميه (٢) وظل هذا التشريع يحكم اجراءاتنا الجنائيه مع مجموعه كبيره من القوانين التى توالى بعد صدوره ، حتى صدور التشريع

^١ - الدكتور/ محمود نجيب حسنى - قانون الاجراءات الجنائيه - ص ٤٧ .

- الدكتور/ محمود محمود مصطفى - تطور قانون الاجراءات الجنائيه فى مصر وغيرها من الدول العربيه - ١٩٦٩ - رقم ٤٤ ص ٤٧ .

^٢ - د/ احمد فتحى سرور - الوسيط فى قانون الاجراءات الجنائيه - طبعه نادى القضاة - الطبعه السابعه - ١٩٩٣ - ص ١٧٠ .

- يلاحظ ان قانون تحقيق الجنايات الملقى عرف التصالح وطبق احكامه فى المواد من ٤٦ الى ٤٨ منه

الحالى الصادر في سبتمبر سنة ١٩٥٠ والذي عرف بنظام الصلح
ايضا فى المادتين ١٩ ، ٢٠ منها وفيما يلى نصوصهما :-

المادة ١٩ :- يجوز الصلح فى مواد المخالفات اذا لم ينص القانون
فيها على عقوبة الحبس بطريق الوجوب أو على الحكم بشئ اخر
غير الغرامة او الحبس ويجب على محرر المحضر فى الاحوال السابقة ان
يعرض الصلح على المتهم ويثبت ذلك فى المحضر واذا لم يكن المتهم قد
سئل فى المحضر وجب ان يعرض عليه الصلح باخطار رسمى .

المادة ٢٠ :- يجب على المتهم الذى يرغب فى الصلح أن يدفع فى
ظرف ثلاثة ايام من اليوم الذى عرض عليه الصلح مبلغ خمسة عشر قرشا
فى الحالة التى لا يعاقب فيها القانون بغير غرامه، وخمسين قرشا فى
الحالة التى يجيز فيها القانون الحكم بالحبس أو الغرامة بطريق الخيرة (١)
ويدفع المبلغ فى خزانة المحكمة أو الى النيابة العامة أو الى أى شخص
مرخص له بذلك من وزير العدل . (٢)

^١ -راجع نص المادة ١٨٠ مكرر والتي تنص فى فقرتها الثالثة على انه .

وعلى المتهم الذى يقبل التصالح ان يدفع خلال خمسة عشر يوما من اليوم لالتالى
لعرض التصالح عليه ، مبلغا يعادل ربع الحد الاقصى للغرامة المقررة للجريمة او
قيمة الحد الأدنى المقرر لها ايهما اكثر .

^٢ -راجع مقارنة ذلك بنص المادة ١٨ مكرر من القانون ١٨ مكرر من القانون رقم

واستمر العمل بالمادتين سالفتي الذكر حتى تم الغاؤهما بالقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٢ (١) عدا التصالح في بعض القوانين الاقتصادية (٢).

ونظرا لما كشفت عنه السنوات الاخيره من زياده ضخمة ومطرده في اعداد القضايا الجنائية الى الحد الذي ارهق القاضى والمتقاضى (٣). فقد أستحدث نظام التصالح في جرائم المخالفات وبعض جرائم الجنج التي حددها المشرع على سبيل الحصر وذلك باستحداث القانون رقم ١٧٤ لسنة

^١ - جريدة الوقائع المصريه - العدد ٤٢ مكرر غير اعتيادى الصابر فى ١٩٥٣/٥/٢٠ - راجع مؤلفنا إنتضاء الدعوى الجنائية ووقف تنفيذها وسقوط العقوبة - الطبعة الثالثة - ١٩٩٩ م .

^٢ - راجع على سبيل المثال لا الحصر المادة ٨٥ مكرر (٥) المضافه بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ الى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بشأن الصلح مع الممول فى الجرائم الضريبية ، والمادة ١٢٤ مكرر المضافه بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ الى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بشأن التصالح فى جريمة تهريب البضائع الاجنبية ، والمادة ١٤ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ المعدله للقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٨٠ بشأن التصالح فى جرائم التعامل بالنقد الاجنبى ، والمادة ٢/٣٧ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ بشأن التصالح فى جرائم ضريبية الدمغة ، والمادة ٥٦ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بشأن التصالح فى جرائم التهريب من الضريبه على استهلاك ، والمادة ٩ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ المعدله بالقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٨١ بشأن النظافه العامه ، والمادة ٥٧ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن نظام استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة .

^٣ - راجع مقدمة المذكوره لإيضاحيه لمشروع القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ .

١٩٩٨ والخاص بتعديل بعض احكام قانون الاجراءات الجنائية والعقوبات الذي عاد الى الأخذ بنظام التصالح بأضافته المادتين ١٨ مكرر ١٨، الى قانون الاجراءات الجنائية بالقانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ (١).

- الاعتبار التي أدت الى الأخذ بنظام التصالح في الجرائم الجنائية :-

١- سرعة الاجراءات ،

من أهم الاعتبار التي أدت الى الأخذ بنظام التصالح هي سرعة الإجراءات ، بحيث تنتهي الجريمة وعقوبتها بسرعة. عقب الاقرار بالصلح ممن خوله القانون الاقرار به اقرارا قانونيا سليما ، دون ان تثقل كاهل المحكمه أو النيابة بها سواء كانت في مرحلة الاستدلال أو التحقيق أو المحاكمة أو التنفيذ . ومن شأن ذلك ان يقطع سير كثير من اجراءات المحاكمة دون مساس بتوازن العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين الافراد . (٢)

^١ - راجع نص المادة الثانية من القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ والمنشور بالجريدة الرسمية - العدد الصادر في ٢٠-١٢-١٩٩٨ .

^٢ - راجع المذكور الايضاحيه للمشروع بقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٧٨ - البند اولاً للفرع ب .

مثال ذلك ما نصت عليه المادة ١٨ مكرر من قانون الاجراءات الجنائية ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ (١) .

كذلك نص المادة (٨٠) من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ باصدار قانون المرور المعدل بقانون ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ والتي نصت على انه :

يجوز الصلح فى الحالات التى يصدر بتحديدها قرار من وزير الداخلية من بين الحالات المبينة فى المادة ٧٤ من هذا القانون ويكون بدفع مبلغ خمسة جنيهاً فوريه ويقوم بتحرير محاضر الصلح ضباط شرطه المرور . كما يجوز الصلح فى المخالفات التى تقع فى المشاة والتى يصدر بتحديدها قرار من وزير الداخلية ويكون بدفع مبلغ جنبيه مصرى واحد . وفى حالة عدم قبول الصلح يحكم على المخالف مع الزامه بالمصاريف وتنقضى الدعوى الجنائية بدفع مبلغ الصلح .

وينظم قرار وزير الداخلية اجراءات الصلح والاجل الذى تؤدى فيه قيمته والجهات التى يطبق فيها هذا النظام .

كما أوضح التعديل الخاص بإضافة نظام التصالح فى قانون الإجراءات الجنائية بموجب التعديل الاخير الى انها قواعد منوط بها تيسير و تبسيط

^١ - راجع نص المادة ١٨ مكرر (١) من القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ والتي اباحت الصلح فى جرائم محدده على سبيل الحصر فى هذه المادة ومنها جرائم الضرب سواء العمدى (المادتين ٢٤١ ، ٢٤٢ ع) او الخطا (٢٤٤ ع) .

سير الاجراءات الجنائية تخفيفا عن كاهل القضاء وتقريبا للعدل من مستحقه وتلبية لاحكام الدستور (١).

وجوب مراعاة ظروف المجنى عليه .

ان أهم أهداف نظام التصالح الذي جاء به القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ ومن قبله القوانين السابقة التي اخذت بنظام التصالح (٢) هو مراعاة ظروف المجنى عليه (٣) لما لهذه الظروف من اهمية في سبيل المحافظة على مبادى الشرعية وسياسة التجريم والعقاب وإصلاح المجتمع (٤) لتكون مراعاة ظروف المجنى عليه صالحة كسبب للاخذ بنظام التصالح فى المـــواد

^١ - راجع مقدمة الكتاب الدورى رقم ١٩ لسنة ١٩٩٨ الصادر من النائب العام بشأن قواعد واجراءات تطبيق القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ .

^٢ - راجع المذكره الايضاحيه للمشروع بقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ الخاص بتعديل بعض أحكام قانونى الاجراءات الجنائية والعقوبات - البند اولاً الفقرة ب .

^٣ - راجع مناقشة الاصل التشريعى للصالح . ص ١٩ من هذا المؤلف .

^٤ - الدكتور/ احمد فتحى سرور - الوسيط فى شرح قانون الاجراءات الجنائية - الجزء الاول والثانى - ط ٨٠ - ص ٣٢٣ وما بعدها .

الجنائية^(١)

٣- تحقيق مناط التجريم

يرى المشرع ان الصلح فى بعض الجرائم يحقق ذات المصلحة التى قصد الشارع حمايتها بنص التجريم ومن ذلك ما نصت عليه المادة ١٢٤ من قانون الجمارك^(٢) .

حيث لا يتم التصالح الا مقابل جعل حدده الشارع - يتم تقديره فى الحدود المقرره قانونا حسبما يتم الاتفاق عليه^(٣) ، والحقيقة ان الجعل

١ - وهناك رأى يذهب الى انه وان كان مراعاة ظروف المجنى عليه تصلح كسبب للاخذ بنظام التصالح فى المواد الجنائية الا انه لا يقر هذا الرأى فيما ذهب اليه فى التدليل على ذلك ما نصت عليه الفقرة السابعة من المادة ٣٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل، فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها والتى جرى نصها على انه " ٠٠٠ لاتقام الدعوى الجنائية على من يتقدم من متعاطى المواد المخدرة من تلقاء نفسه للمصحة للعلاج ويبقى الى ان تقرر اللجنة المشار اليها بالفقرة الثالثة الافراج عنه ، ولايجوز ان تقل مدة البقاء فى المصحة عن ستة اشهر ولا تزيد على سنتين وفى حالة مغادره المريض للمصحة قبل صدور قرار اللجنة المذكوره يلزم بدفع نفقات العلاج ويجوز تحصيلها منه بطريق الحجز الادارى ٠ ولا تسرى احكام هذه الفقرة على من كان محرزا لمخدر ولم يقدمه الى الجهة المختصة عند دخوله .

راجع مناقشة هذا الرأى تفصيلا للاستاذ/ محمود عبد الحكيم عبد الرسول -المرجع فى شرح قانون المبتلى الجديد - ط ٨٩ - ص ٧٠ وما بعدها

ونحن لا نرى موجبا لهذا الاختلاف لان المهم هو المبدأ ولا يهم اختلاف التدليل عليه

^٢ - راجع مناقشتنا للصلح فى التهريب الجمركى - ص ٣٠٠ من هذا المؤلف .

^٣ - الطعن رقم ١٦٣٨٧ لسنة ٦٠ قى - جلسة ١٩٩٨/٣/٣١ - غير منشور

فى احوال التصالح عامة لا يكون محل اتفاق حقيقة بين المتهم والجهة المجنى عليها وإنما هو جعل تحكى. وفى قانون الجمارك كمثال . تصوره الجمارك طبقا لنص المادة ١٢٤ من قانون الجمارك ويقبله المتهم الذى لا يكون له إلا طلب إتمام التصالح معه بالشروط التى تراها الجمارك لتلافى العقوبة .

والجعل حسبما هو منصوص عليه فى المادة ١٢٤ من قانون الجمارك يكون معادلا للتعويض كاملا (مثلى الضرائب المستحقة) او مالا يقل عن نصفه (مثل واحد للضريبة الجمركية) . كما فى الجرائم المعاقب عليها فى المادة ١٢٤ مكررا فالجعل فيها يعادل مبلغ التعويض كاملا . والجعل الذى حددته المادة ١٢٤ من قانون الجمارك ، لا يخلو من نظر حيث يقدر مقابل التصالح بمبلغ يقل عن التعويض حتى يصل إلى نصفه ، وقد كان الأقرب الى المعقول والمنطق المبرر لا يجاد هذا النظام باعتباره مغنما اكيدا للمتهم يتمثل فى إنقضاء الدعوى الجنائية قبله او وقف تنفيذ العقوبة الجنائية عليه ، ان يجاوز جعل التصالح مبلغ التعويض ان لم يساويه كحد ادنى له خاصة وانه قد يتم بعد صدور حكم فى الدعوى قاضيا بالتعويض كاملا . ومن ذلك ايضا ما نصت عليه المادة ١٩١ من قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ (١) المعدل من انه

^١ - راجع التعليق على هذه المادة - المستشار - ممدوح عبد الحفيظ - الموسوعة الضريبية فى ضوء المبادئ التى قررتها محكمة النقض - طبعة نادى القضاء - ص ٢٦٠ وما بعدها

تكون إحالة الجرائم المنصوص عليها من هذا القانون الى النيابة العامة بقرار من وزير المالية ولا ترفع الدعوى العمومية عنها الا بطلب منه .
ويكون لوزير المالية او من ينييه حتى تاريخ رفع الدعوى العمومية الصلح مع الممول مقابل دفع مبلغ يعادل ١٠٠ مالم يؤد من الضريبة فاذا كانت الدعوى العمومية قد رفعت ولم يصدر فيها حكم نهائى يكون الصلح مع الممول مقابل دفع مبلغ يعادل ١٥٠ مالم يؤد من الضريبة ففي هذه الحالة قدر المشرع حق الدولة من الممول يحقق ذات الغاية من الدعوى الجنائية .

كما أن المشرع الضريبي حرص على ان تقوم العلاقة الضريبية على التفاهم مع المخالفين لاقتناعهم بعدالة الالتزامات الضريبية المفروضة عليهم بالإضافة الى ان التجريم الضريبي يستند الى اساس نفعى فلا يهم الدولة مدى ما تحمله الجاني من عقاب لارتكابه الجريمة بل يمكن تحقيق مصلحتها العامة من خلال تطبيق نظام الصلح .

٤- التخفيف على المحاكم .

حرص المشرع فى نظام التصالح المستحدث على وقت العدله والتخفيف على جلسات المحاكمة بمقدار القضايا التى يتم فيها هذا التصالح (١) كما هو الحال فى الجناح التى اجاز فيها المشرع التصالح

^١ - راجع المذكور الايضاحيه المشوع بقتون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ - البند اولا - فقره

(١) والجرح المعاقب عليها بالغرامه فقط والمخالفات (٢) ولم يفت على المشرع هذا الهدف في هذا التعديل لقانون الاجراءات الجنائيه بالقانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ بل انه ذهب الى تحقيق هذا الهدف قديما في المخالفات وفقا لقانون تحقيق الجنايات الملغى حيث قررت المادة ٤٦ منه جواز الصلح فى مواد المخالفات جميعا من حيث المبدأ ، حتى فيما يقع مخالفات للوائح التى لا تنص على عقوبه ما .

وكان من شروط ذلك الصلح ان يقوم المخالف بدفع المبلغ المحدد قبل
الجلسه في الميعاد الذى حدده القانون والا سقط حقه فيه ولا يكفي مجرد
القبول اذا لم يعقبه الدفع في الميعاد اي انه لا يقبل الصلح الا بحصول
الدفع ، فى الاحوال التي يقبل فيها الصلح - طبقا لهذا النظام - تنقضي
الدعوى الجنائيه بدفع مبلغ الصلح وهذا ما اقرته الماده ٤٨ ١١ من قانون
تحقيق الجنايات الملغى (٢) .

١ - وراجع نص المادة ١٨ مكرر (١) من القانون ١٧٤ لسنة ١٩٧٨ الخاص بتعديل احكام قانون الاجراءات الجنائية .

٢ - وراجع نص المادة ١٨ مكرر من القانون ١٧٤ لسنة ١٩٧٨ الخاص بتعديل احكام قانون الاجراءات الجنائية .

٢ - الموسوعة الجنائية - المستشار جنيدي عبد الملك - الجزء الثالث - ص ٥٧٨ .
 وكان الصلح جائزا في المخالفات الا اذا كان القانون في المخالفه ينص علي عقوبة
 غير عقوبة الغرامة، او اذا كانت المخالفه من مخالفات اللوائح الخاصة بالمحلات
 العمومية - راجع مناقشتنا للاصل التشريعي للتصالح - ص ١٩ من هذا المؤلف .

الاعتبار النفعى :-

حيث ان الهدف من القانون هو تحقيق المصلحة الاجتماعية وتغليبها على اى اعتبار اخر . وعندئذا يكون القانون نفعيا utilitaire (١) .

وانطلاقا من هذا الاعتبار النفعى جاء اتجاه المشرع الى اضافة المادة الثانية من القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ والتي اضاف بموجبها المادتين ١٨ مكرر ، ١٨ مكرر (٢) من ذلك القانون، وهو قد وسع بمقتضاهما نطاق الصلح والتصالح فى بعض الجرائم وجعل من كليهما سببا لانقضاء الدعوى الجنائية . ولذلك لا يحقق التصالح مصلحة المتهم وحده بل يحقق المصلحة العامة بالاستغناء عن رفع الدعوى الجنائية (٢) .

^١ - د/ احمد محمد خليفه - النظرية العامة للجريم - رساله دكتوراه - جامعة القاهرة - ١٩٥٩ - صفحه ١٠٠ وما بعدها .

المستشار الدكتور / انوار غالى ذهبى - الصلح فى جرائم التهرب من الضريبه على الاستهلاك - مجلة قضايا الدوله - العدد الثالث - السنه ٢٨ - ص ١٤٥ .

^٢ - راجع الكتاب الدورى رقم ١٩ لسنة ١٩٩٨ الصادر من المستشار النائب العام لاعضاء النيابة العامه .

الطبيعة القانونية للصلح الجنائي :

وقد اختلفت الاراء في تحديد الطبيعة القانونية للصلح الجنائي و تعددت الاتجاهات على الإيجاز التالى :^(١)

١- ذهب البعض الى ان الصلح الجنائي تصرف قانونى اجرائى من جانب واحد لان القانون يحدد دائما اساس التصالح او المبلغ الواجب دفعه ، او الاشياء التى يلزم تسليمها للادارة ، و لا دخل للمخالف او الادارة فى تحديد او تعديل تلك الشروط . و المخالف اما ان يقبلها فى صورة الطلب الذى يتقدم به معنا موافقته على الصلح ، أو يرفضها و عندئذ لا يتم الصلح و تسير اجراءات الدعوى الجنائية فى طريقها الطبيعى . فالادارة اذن لا تعد طرفا فى هذا التصرف ، و لا يجوز لها ان ترفض طلب التصالح كقاعدة عامة ، مما ينبى عليه عدم جواز اعتبار هذا النظام تصرفا قانونيا من جانبين .

^١ - راجع مؤلفنا التعليق على ضريبة المبيعات وفقا لحدث تعديلاتها بالقانون رقم ٩١

لسنة ٩٦ ، ٢ لسنة ١٩٩٧ - طبعة نادى القضاء - ص ٨٢٥ وما بعدها

٢- و يرى البعض الآخر أن الصلح الجنائي هو إتفاق بين المتهم و بين من خوله القانون سلطة التصالح دون ما تدخل من اية جهة قضائية او تشريعية او تنفيذية ، غير انه ليس حقا للمتهم أو للمحكوم عليه بل هو أمر متروك لتقدير من خوله القانون سلطة التصالح إذ خضع للسلطة التقديرية له دون معقب عليه في ذلك ، و في اية مرحلة كانت عليها الدعوى و لو بعد صدور الحكم فيها (١) .

٣- و يرى البعض الثالث ان الصلح الجنائي هو عمل قانوني بالمعنى الضيق ، إذ يرتب عليه القانون أثره بغض النظر الى اتجاه الإرادة الى تحقيق هذه الأثر . بل العبرة فقط بمجرد إتجاه الإرادة الى الواقعة المكونة للعمل ، اى ان الأثر القانوني يترتب على مجرد إتجاه الارادة الى الواقعة القانونية دون ان يكون للإرادة شيئاً في تحديد هذا الأثر . فالقانون هو الذى يتولى بنفسه ترتيب هذه الآثار القانونية سواء اتجهت اليها الادارة ام لم تتجه (٢) .

^١ - راجع رأينا في اختلاف الصلح الجنائي طبقاً للقانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ من انواع الصلح الاخرى . ص ١٦ من هذا المؤلف .

^٢ د/ امال عثمان - جرائم التموين - طبعة ٦٩ ص ١٥٦ مشار اليها في بحث الدكتور ادوارد غالى الذهبى المرجع السابق - هامش ص ١٤٩ .

(٢) التشريعات الجمركية فى ضوء الفقه و القضاء للمستشارين فتحي عبد السلام و محمد عبد الرحمن - ط ١٩٩١ - ص ٥٢٩ .

شروط صحة التصالح :-

١ - أن يصدر ممن يملكه قانونا .

حدد القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ من هو الذى يملك الاقرار بالتصالح وحدده بأنه المجنى عليه أو وكيله الخاص دون تأثير هذا الاقرار بالصالح على حقوق المضرور من الجريمة (١) . وهذا الاقرار يجب ان يكون اقرارا قانونيا سليما سواء من المجنى عليه او وكيله الخاص (٢) أو بواسطة توكيل عام يبيح الصلح والإقرار (٣) .

٢- ان يصدر فى الميعاد القانونى :-

^١ - راجع نص المادة ١٨ مكررا من القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ .

راجع الكتاب الدورى ١٩ لسنة ١٩٩٨ الصادر من النائب العام لاعضاء النيابة العامة البند لولا - فقرة ٨ .

^٢ - راجع نص المادة ٢٠ فقره ١ من مشروع القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ .

^٣ - راجع مناقشنا لذلك تفصيلا ص ٣٥ من هذا المؤلف

- راجع البند اولا - فقرة ٩ من الكتاب الدورى ١٩ لسنة ١٩٩٨ الصادر من المستشار النائب العام لاعضاء النيابة العامة .

حيث ان المادتين ١٨ مكرر ، ١٨ مكررا قد حددتا ميعادا قانونيا يجب ان يصدر التصالح فيه وهو حق قانونى للمجنى عليه من تاريخ وقوع الجريمة وحتى صدور حكم بات فيها (١) .

٣- ان يكون الصلح صدر صريحا غير مقترن او معلق على شرط (٢) .

حيث اوجب القانون ان يكون هذا الصلح واضحا لا لبس فيه وان يكون صريحا (٣) غير مقترن أو معلق على شرط وأن تكون صراحته معبرة عن إرادة المجنى عليه فى التصالح فى الدعوى الجنائية (٤) وأن يكون واضح الدلالة لا يترك مجالا للشك او الغموض حول اراده الصلح . وبناء عليه فانه لا يعد صلحا الصلح فى الدعوى المدنية اذا يحق للمضروب المطالبة بما لحقه من ضرر (٥) .

^١ - يراعى ان مشروع القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ كانت توجد فى المادة ١٩ منه - المقابله للمادة ١٨ مكرر- فقره رابعه كانت تسقط حق المتهم فى التصالح باحالة الدعوى الجنائية للمحكمة المختصة الا انها لم تصدر فى القانون .

^٢ - راجع الفقره ٩ من البند اولا من الكتاب الدورى السابق ١٩ لسنة ١٩٩٨ .

^٣ - د/ رؤف عبيد - المرجع السابق ص ٧٢ .

^٤ - د/ مامون سلامه - قانون الاجراءات الجنائية - المرجع السابق . ص ١١٣ .

^٥ - المستشار الدكتور / عادل قوره - الاجراءات الجنائية - المرجع السابق

- هل ينتقل الحق في التصالح لورثة المجنى عليه بعد وفاته .

تساؤل . في حالة وفاة المجنى عليه أثناء تداول الدعوى سواء في مرحلة الاستدلال او التحقيق او المحاكمة وحدثت وفاة للمجنى عليه . هل ينتقل هذا الحق لورثته .

حيث ان المادة ١٨ مكرر(أ) اوردت في الحق في التصالح انه للمجنى عليه - ولوكيله الخاص -

ويظهر من ذلك ان هذا الحق شخصى يتعلق بشخص المجنى عليه . وقد رتب القانون على هذا نتيجة جوهرية هي ان هذا الحق ينقضى بموت المجنى عليه . فإذا لم يقر بالتصالح مع المتهم قبل الوفاة او يتقدم به وكيله الخاص فانه يسقط الحق في هذا التصالح ولا ينتقل للورثة .

===== - في هذا المعنى

نقض جنائى جلسة ١٩٢٩/٣/٢٨ - مجموعة القواعد القانونية في ربع قرن - ج ١ - ص ٢٥٥ .

- نقض جنائى - جلسة ١٩٧٥/٣/٣ - من هذا النقض - س ٢٦ ص ٢٠٥ - رقم ٤٥

- نقض جنائى جلسة ١٩٧٦/٣/٢٩ م - مجموعة احكام النقض - س ٢٧ - ق ٣٦٩ .

هل يصلح التوكيل العام لوكيل المجنى عليه
فى الاقرار بالتصالح .

هذا التساؤل هام فى الحياه العمليه امام النيابة والمحاكم . اذا ان
اغلبية المحامين يحملون هذا التوكيل العام فى القضايا فهل يبيح هذ
التوكيل العام الاقرار بالتصالح .

فى هذه الحالة يلزمنّا التفرقه بين امرين .

الامر الاول :-

اذا لم يكن هذا التوكيل العام يبيح الصلح .
لا جدال فى انه لا يصلح سواء امام النيابة او المحكمه او فى
مرحلة الاستدلال (١) للاقرار بالتصالح .

الامر الثانى :-

عندما يبيح هذا التوكيل العام الاقرار بالصلح .

^١ - د/ امال عثمان - شرح قانون الاجراءات الجنائيه - المرجع السابق . ص ٨٨

فى هذا الحالة عندما يبيح التوكيل العام فى القضايا
التصالح الاقرار فانه يوجد وجهتان من النظر فى هذه
الحالة .

١ - ضرورة وجود توكيل خاص بالتصالح .

أبرز مؤيدو هذا الاتجاه انه فى حالة النص على ان يقر به
المجنى عليه أو وكيله الخاص . على ان يكون هذا الوكيل الخاص
إقراره بموجب توكيل خاص من المجنى عليه كنتيجة مترتبة على
إعتباره حق شخصى متعلق بشخص المجنى عليه دون غيره . فيلزم
فى ذلك ان يكون الوكيل خاصا لاقرار التصالح فى هذه الحالة (١) .

بل انهم لم يقتصروا على أن يكون الاقرار بموجب توكيل خاص
بل أضافوا اليه شروط اخرى فوق ذلك ، ومنها إشتراطهم ان يكون
التوكيل خاصا وصريحا وان يكون صادرا عن واقعه معينه سابقه
على صدوره أى ينبغى ان يكون التوكيل لاحقا للواقعه - المقرر
الصلح بشأنها (٢) .

١ - د/ مامون سلامة - قانون الاجراءات الجنائية - المرجع السابق . ص ١٠٩ .

٢ - الدكتور / رؤف عبيد - قانون الاجراءات الجنائية - الطبعة الثالثة عشر .

٢- امكانية الاقرار بالصلح بموجب توكيل عام يبيح الصلح .

يستند انصار هذا الراى على ان التوكيل العام اذا اباح الاقرار والصلح فانه يمكن العمل به . و يؤيد هذا الاتجاه ان احكام النقض تواترت على انه فى حالة عرض الصلح من المحكمة فانه يحق للوكيل قبول هذا الصلح او رفضه بموجب توكيل يبيح ذلك دون توقف ذلك على حضور الاصيل (١) .

المفاضله بين الرايين :-

بعد مناقشة الرايين السابقين فالتاثرى انه يمكن اقرار الصلح بموجب توكيل عام يبيح الصلح للاسباب الاتيه :-

١ - راجع تطبيقات احكام محكمه النقض بشأن عرض الصلح من المحكمه على الزوجين طبقا للمادة السادسة من قانون الاحوال الشخصيه .

(الطعن رقم ١١ لسنة ٤٧ ق ' احوال شخصيه ' جلسة ٢٥/٤/١٩٧٩م - س ٣٠ - ص ١٩٦ .

(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٤٨ ق ' احوال شخصيه ' جلسة ٥/٣/١٩٨٠ - س ٣١ - ص ٧٥٢ .

(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٥١ ق ' احوال شخصيه ' جلسة ٣١/٣/١٩٨١م - س ٣٢ ص

٩٨٩ ، الطعن رقم ١١ لسنة ٥٤ ق ' احوال شخصيه ' جلسة ٢٥/٢/١٩٨٦م - ،

الطعن رقم ٥٢ لسنة ٥٢ ق ' احوال شخصيه - جلسة ١٥/٢/١٩٨٦ -

١- نص المادة ١٨ مكرر جاء عاما للمجنى عليه - و لوكيله الخاص - ومن ثم فاته في حالة التوكيل العام اذا نص على امكانية الصلح والاقرار فاته يكون حالة كونه توكيلا عاما في القضايا فهو خاص في كل بند من بنوده التي يبيحها ومن ضمنها الاقرار والصلح

٢- الكتاب الدوري الصادر من المستشار النائب العام لاعضاء النيابة العامة بشأن تطبيق احكام التصالح وفقا للقانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨

لامحل لاثبات الصلح بالتوكيل العام الذي يصدر من المجنى عليه
الا اذا تضمن حق الاقرار بالصلح .

وهنا يؤكد ان تضمين التوكيل العام امكانية الاقرار بالصلح يحق
له القرار بالصلح بموجبه (٨) .

= جلسة ١٩٨٦/٢/١٥ ، الطعن رقم ٣٣ لسنة ٥٤ ق " احوال شخصيه " ، جلسة
١٩٨٦/٣/١ ، الطعن رقم ٢٣ لسنة ٧٥ ق " احوال شخصيه " ، جلسة ١٩٨٨/٦/٢٨
- س ٣٩ - ص ١٠٧٧ ، الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٥٧ ق " احوال شخصيه - جلسة
١٩٨٩/٧/٢٥

١ راجع الكتاب الدوري رقم ١٨ لسنة ١٩٩٨ الصادر في النائب العام - البند اول -
فقره رقم ٩

طرق الاقرار بالصلح

١ - حضور المجنى عليه امام الجهة القضائية والإقرار بقبوله الصلح .

٢ - حضور وكيله الخاص بموجب توكيل خاص يبيح الصلح ولكن بشرط ان يكون هذا التوكيل الخاص لاحقا على قيام الواقعة المقرر الصلح بموجبها (١) وأن يقر بالصلح امام الجهة المختصة .

٣ - حضور وكيل المجنى عليه بموجب توكيل عام يبيح له الصلح والاعتراف ويقر بالتصالح (٢) .

٤ - محضر صلح موثق بالشهر العقاري شرط ان يذكر فيه صراحة التصالح بين المجنى عليه والمتهم وان تكون عباراته واضحة الدلالة على ذلك وان يكون صريحا غير مطلق على شرط (٣)

^١ - د/ رؤف عبید - الاجراءات الجنائية - المرجع السابق ص ٦١ .

^٢ - راجع مناقشة راينا في ذلك ص ٣٦ من هذا المؤلف .

^٣ - راجع الكتاب الدوري ١٩ لسنة ١٩٩٨ - الكتاب السابق - فقره ٩ من البند اولا

- هل التنازل عن الدعوى المدنية " الحق المدني " يعد صلحا :-

ثار هذا التساؤل وانتشر مع بداية تطبيق تعديل قانون الإجراءات الجنائية حول الصلح . حيث ان الشكل المبرم به الصلح في غالبية الجنح المنصوص عليها في المادة ١٨ مكرر (١) ومن بينها الضرب وموجود في الشهر العقاري هو في حقيقته تنازل عن الحق المدني فقط .

وبيدا بعبارة مفادها أن المجنى عليه تنازل عن الحق المدني في الجنحه رقم — لسنة — ثم يقوم الشهر العقاري بتوثيق ذلك وهذه الصيغه . **تَصْلَح** . لإثبات ما يفيد التصالح في الحق المدني قبل صدور القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ .

إلا أن الأمر مختلف بعد صدور هذا القانون , إذ أصبح التصالح . تصالحا جنائيا يترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية (١) .

فهل التنازل عن الحق المدني يعد تصالحا :-

^١ - راجع الفقرة ٩ من البند اولا من الكتاب الدوري سالف الذكر .

١- الثابت ان التصالح كسبب من اسباب انقضاء الدعوى الجنائية يختلف كلياً وجزئياً عن ترك الدعوى المدنية حيث تنص المادة ١٨ مكرر من قانون الاجراءات الجنائية (١) في فقرتها الاخير على انه :

" وتتقضى الدعوى الجنائية بدفع مبلغ التصالح ولو كانت مرفوعة بطريق الادعاء المباشر ، ولا يكون لذلك تاثير على الدعوى المدنية .

٢- ان الثابت من نص المادة ١٨ مكرر (١) في فقرتها الاخير ايضا .

" ويترتب على الصلح ، انقضاء الدعوى الجنائية ، ولو كانت مرفوعة بطريق الادعاء المباشر ، ولا أثر للصلح على حقوق المضرور من الجريمة ، وبذلك تظهر إرادته المشرع في التفرقه بين الحالتين (٢) .

٣- ان المذكرة الايضاحية للقانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ ابرزت انه " لا يخل انقضاء الدعوى الجنائية قبل المتهم في هذه الحالة بحق

^١ - راجع نص المادة ١٨ مكرر من قانون الاجراءات الجنائية المضافه بالقانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ .

^٢ - راجع نص المادة ١٨ مكرر (١) من قانون الاجراءات الجنائية المضافه بالقانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ .

المضرور من الجريمة في الادعاء بحقوقه مدنيا - اذا شاء وفقا للقواعد العامة (١) مما يؤكد الاختلاف بينهما الا في حاله واحده إذا تضمن التصالح التنازل عن الحق المدني صراحة وكان المجنى عليه هو ذاته المضرور من الجريمة والذي قرر بالتصالح والتنازل عن الحق المدني معا .

وبذلك يتضح ان الدعوى الجنائية لا تنقضى بالتصالح لترك المدعى بالحق المدني دعواه المدنية إلا اذا اقر صراحة بالتصالح .

ومن المقرر ان الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بعد ان قضى باعتبار المدعى بالحق المدني تاركا لدعواه المدنية مردود ، بان ترك الدعوى المدنية لا يؤثر - على ما نصت عليه المادة ٢٦٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، على الدعوى الجنائية - يستوى في ذلك ان تكون الدعوى الجنائية قد حركت بمعرفة النيابة العامة او عن طريق المدعى بالحق المدني ، بل انه حتى في الجرائم التي علق فيها القانون تحريك الدعوى الجنائية على شكوى من المجنى عليه ، فان تركه لدعواه المدنية لا يؤدي الى انقضاء الدعوى الجنائية الا اذا تنازل عن شكواه ايضا فضلا عن تركه لدعواه وكذلك الحكم لو كان المجنى عليه قد قدم الشكوى وحرك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر بصيغه واحدة . ذلك لان ترك الدعوى المدنية بخلاف التنازل

^١ - راجع المذكور الايضاحيه للقانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ - الفقرة اولا - بند س

عن الشكوى فهو كاملا لا يتضمنه وهو بوصفه تنازلا عن اجراءات الدعوى المدنية يجب ان يقدر بقدره بحيث لا ينصرف الى غيره من اجراءات الدعوى الجنائية ، ولان الترك هو محض اثر قانونى يقتصر على ما ورد بالصحيحة بشأن اجراءات الدعوى المدنية دون غيرها فلا يعدم دلالتها كورقة تطوى على تعبير عن ارادة المجنى عليه فى التقدم بشكواه يكفى لحمل الدعوى الجنائية على متابعة سيرها بعد ان تحركت تحريكا صحيحا واستردت النيابة العامة كامل حريتها فى مباشرتها وحدها باعتبارها صاحبة الولاية الاصلية عليها ، ومن ثم تظل الدعوى الجنائية قائمه ومن حق المحكمة بل من واجبها الفصل فيها ما دامت انها قد قامت صحيحه ولم يتنازل المجنى عليه عن شكواه ، ولما كان ذلك فان ما يثور فى هذا الصدد يكون غير سديد (١) .

ومما سبق يتضح ان الصيغة الخاصة بالتصالح ، والموجودة فى اغلبية فروع الشهر العقارى بالنواحي المختلفه من ان المجنى عليه تنازل عن الدعوى المدنية فى الجنحة رقم — لسنة — هى صيغة لا تصلح للاقرار بالتصالح فى تلك الجنحة تصالحا جنائيا يترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية بهذا التصالح .

ويترتب على ذلك انه إما أن يقدم تصالحا صحيحا ينص فيه صراحه على التصالح بين المجنى عليه والمتهم ، اما لروابط الجيره او القرابه او لزيادة الموده او اى سبب اجتماعى تتحقق بسبه ارادة

١ - نقض جنائى-جلسة ١٩٧٦/٣/٢٩ - مجموعة احكام النقض - السنه ٢٧ ق ٣ .

المشروع فى الاقرار بالتصالح كسبب من اسباب انقضاء الدعوى الجنائية او ان يقرر المجنى عليه امام المحكمة بنفسه صراحة بالتصالح . او بواسطة وكيله الخاص . او بواسطة توكيل عام فى القضايا يبيح الصلح .

المبحث الثاني

الصلح كاحد الاسباب لانقضاء الدعوى الجنائية

١- المقصود بانقضاء الدعوى الجنائية :-

هو ما يؤثر على حق الدولة فى اقتضاء حقها فى العقاب لوجود سبب من اسبابه . فاذا كانت الدعوى الجنائية هى وسيلة الدولة لاقتضاء حقها فى العقاب ، فقد يعرض من الاسباب ما يؤثر على تلك الوسيلة بالانقضاء . وقد تكون هذه الاسباب متعلقة بالحق الموضوعى فى العقاب .

ومن ثم لابد ان تؤثر على وسيلة اقتضاؤه ، كما قد تتعلق بالشكل القانونى للرابطة الاجرائية الاصلية بحيث تعيها وبالتالي تؤثر على وسيلة طرح الخصومة الجنائية على القضاء وهى الدعوى (١) .

^١ - الاجراءات الجنائية فى التشريع المصرى . الدكتور / مأمون سلامة - ١٩٨٨ .

واذا كانت الخصومة الجنائية هي في طبيعتها رابطة اجرائية ذات مضمون معين ، وهو المنازعة بين الحق في العقاب وحق المتهم في الحرية الفردية فان اسباب انقضاء الدعوى الجنائية منها ما يتعلق بالموضوع . ومنها يتعلق بالشكل . التقادم مثلاً كسبب من اسباب انقضاء الدعوى الجنائية يتصل بالحق الموضوعي في العقاب فيسقطه .

وبالتالى لابد ان تنقضى به الدعوى الجنائية التى هى وسيلة اقتضائه (١) .

١ - تأكيداً لذلك جرى قضاء النقض على ان الحكم بسقوط الدعوى الجنائية بمضى المدة هو في الواقع والحقيقة حكم صادر في الموضوع . اذ معناه براءة المتهم لعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية عليه ورتبت المحكمة على ذلك انه لا يجوز للمحكمة الاستئنافية ان تتخلى عن نظر الموضوع وترد الدعوى الى محكمة اول درجة التى تكون قد استنفذت ولايتها للفصل فيها .

(نقض ٢٠ مارس ١٩٥٩ - مجموعة احكام النقض - س ١٠ - رقم ٨٥ - ص ٣٧٧)

احكام اخرى عديدة مشار اليها .

١- مجموعة ابو شادى - ج ٢ - ١١٩١ .

٢- احكام محكمة النقض المتعلقة باتقضاء الدعوى - مؤلفنا اتقضاء الدعوى الجنائية - المرجع السابق .

٣- راجع مؤلفنا في اتقضاء الدعوى الجنائية واتقضاء العقوبات وسقوطها . الطبعة الثالثة - ١٩٩٩ - ص

وبذلك يظهر أن إنقضاء الدعوى الجنائية هي عقبات اجرائية دائمة تعترض تحريك الدعوى او استمرار سيرها . وينبنى على ذلك قبولها ابتداء او عدم جواز استعمالها في مراحلها التالية على الانقضاء . وتفترض اسباب انقضاء الدعوى الجنائية توافر اركان الجريمة ونشوء المسؤولية عنها واستحقاق عقوبتها . ثم انغلاق السبيل الاجرائى الى تقرير هذه المسؤولية وتوقيع العقوبة (١) .

٢- أسباب انقضاء الدعوى الجنائية :

هناك أسباب متعددة لإنقضاء الدعوى الجنائية .

ويمكن تقسيم أسباب إنقضاء الدعوى الجنائية الى نوعين :

أسباب انقضاء عامه لانها تسري على جميع الجرائم ايا كان نوعها جنائيات ام جناحا او مخالفات . وهذه الاسباب العامه اربعه

^١ - شرح قانون الاجراءات الجنائية - الدكتور / محمود نجيب حسنى - ١٩٨٨ -
طبعة نادى القضاء - الطبعة الثانية . ص ١٨٥ .

(١) فقد يحدث انقضاء للدعوى الجنائية باستنفاد سلطة الدعوى بصدور حكم بات فيها (م ٤٥٤ من قانون الاجراءات الجنائية) ، او تنقضى بما نص عليه الشارع فى قانون الاجراءات الجنائية (المواد من ١٤ الى ١٨ مكرر (أ) اجراءات) .

كما قد تنقضى الدعوى الجنائية بوجه خاص ، كالحالات الخاصة التى نص عليها قانون الاجراءات الجنائية .

-اولا : - انقضاء الدعوى الجنائية المواد من ١٤ الى ١٨ اجراءات . (وفاه المتهم - تقادم الدعوى الجنائية)

ان المشرع فى قانون الاجراءات الجنائية قد خصص فى الفصل الثانى من الباب الاول (المواد من ١٤ الى ٢٠) تعرض لانقضاء الدعوى الجنائية وما يهمنى فى هذا البند هم (المواد من (١٤ الى ١٨)

^١ - الدكتور رءوف عبيد - مبادئ الاجراءات الجنائية فى القانون المصري - دار

والمتعلقين بوقاة المتهم وتقادم الدعوى الجنائية اما المادتين ١٩ ، ٢٠ فقد الغيتا بالقانون ٢٥٢ لسنة ١٩٥٢ (١) . ثم عاد مشروع القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ حسبما يظهر من نصوصه ومن المذكره الإيضاحيه باضافه مادتين بأرقام ١٩، ٢٠ لقانون الاجراءات الجنائيه لسنة ١٩٥٢ . وقرر انه يريد بذلك إعفاء المتهمين المتصالحين من اجراءات المحاكمة وتوفيراً لمصاريف الاجراءات الجنائيه (٢) .

الا ان المشرع عند اصداره القانون اضاف المادتين ١٨ مكرر ، ١٨ مكرر (أ) . المستحدثتين بنص المادة الثانيه من القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ وهم ذات احكام نصوص المادتين ١٩ ، ٢٠ من مشروع القانون (٣) بالاضافه الى الجرح التي استحدث المشرع فيهما نظام التصالح طبقاً لنص المادة ١٨ مكرر (أ) .

^١ - تعد المادتين ١٩، ٢٠ مالفى الذكر الاساس التشريعي للتصالح الذي جاء به القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ في مادته الثانيه باضافة المادتين ١٨ مكرر ، ١٨ مكرر اولا الخاصتين بالتصالح .

راجع مناقشة ذلك تفصيلاً - ص ١٩ من هذا المؤلف .

^٢ - راجع فقره (أ) من البند اولا من المذكره الإيضاحيه لمشروع القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ .

^٣ - راجع نص المادة الثانيه من القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ والتي نصت على انه " تضاف الى قانون الاجراءات الجنائيه مواد جديده بأرقام ١٨ مكرر ، ١٨ مكرر (أ) ، "

المادة ١٤ من قانون اجراءات الجنائية بينت حالة انقضاء الدعوى الجنائية بوفاء المتهم واكدت ان انقضاء الدعوى الجنائية بوفاء المتهم لا تمنع من الحكم بالمصادرة فى الحالة المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات والتي تجيز للقاضى فى حالة الحكم بعقوبة جنائية أو جنحة أن يحكم بمصادرة الاشياء المضبوطة والاسلحة والالات .

واذا كانت هذه الاشياء من التى يعد صنعها او استعمالها او حيازتها او عرضها للبيع جريمة فى ذاته وجب الحكم بالمصادرة حتى لو كانت الاشياء لم تكن مملوكة للمتهم او كان المتهم قد توفى

اما المادة (١٥) من قانون الاجراءات الجنائية فتبين تقادم الدعوى الجنائية فى مواد الجنائيات بمضى عشر سنوات ، والجنىح بثلاث سنوات ، والمخالفة بسنة واحدة ما لم ينص القانون على خلاف ذلك وذلك من يوم وقوع الجريمة وحددت جرائم معينة منصوصا عليها فى هذه المادة وهى جرائم المواد ١١٧ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ٢٨٢ ، ٣٠٩ مكرر / ١ و ٣٠٩ مكرر / ١ . والجرائم المنصوص عليها فى القسم الاول من الباب الثانى من الكتاب الثانى من قانون العقوبات .

والمادة (١٦) من قانون الاجراءات الجنائية بينت انه لا يوقف سريان المدة التى تسقط بها الدعوى الجنائية لاي سبب كان

والمادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية بينت اجراءات قطع التقادم سواء باجراءات التحقيق، او المحاكمة ، او الامر الجنائي ، او اجراءات الاستدلال ، اذا اتخذت في مواجهة المتهم ، او اذ اخطر بها رسميا . وبيان انه في حالة تعدد الاجراءات التي تقطع المدة فان سريان المدة يبدأ من تاريخ اخر اجراء .

والمادة (١٨) من قانون الاجراءات تبين انه في حالة انقطاع مدة التقادم لاحد المتهمين يترتب عليها انقطاعها بالنسبة للباقيين حتى ما لم تكن اتخذت ضدهم اجراءات تقطع التقادم .

والمشرع اضاف مادتين اخرتين بشأن التصالح هما ١٨ مكرر، ١٨ مكرر اولاً^(١) .

ونصوص هذه المواد كالآتي :-

١ - المادة ١٤ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على انه :

^١ - راجع نص المادة الثانية من القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ بشأن تعديل قانون

تتقضى الدعوى الجنائية بوفاء المتهم ولا يمنع ذلك من الحكم بالمصادرة فى الحالة المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات اذا حدثت الوفاة اثناء نظر الدعوى (١) .

٢- المادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على انه :

تتقضى الدعوى الجنائية فى مواد الجنايات بمضى عشر سنين من يوم وقوع الجريمة ، وفى مواد الجناح بمضى ثلاث سنين ، وفى مواد المخالفات بمضى سنة ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

^١ - (١) - المادة (٣٠) من قانون العقوبات تنص على انه : -

يجوز للقاضى اذا حكم بعقوبة الجنائية او جنحة ان يحكم بمصادره الاشياء المضبوطة التى حصلت من الجريمة وكذلك الاسلحة والالات المضبوطة التى استعملت او التى من شأنها ان تستعمل فيها ، وهذا كله بدون اخلاف بحق الغير الحسن النية . واذا كانت الاشياء المذكورة من التى يعد صنعها او استعمالها او حيازتها او بيعها او عرضها للبيع جريمة فى ذاته وجب الحكم بالمصادرة فى جميع الاحوال ولو لم تكن تلك الاشياء ملكا للمتهم .

اما فى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ١١٧ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ٢٨٢ ، ٣٠٩ مكرر ، ٣٠٩ مكرر (١) والجرائم المنصوص عليها فى القسم الاول فى الباب الثانى من الكتاب الثانى قانون العقوبات التى تقع بعد تاريخ العمل بهذا القانون فلا تنقضى الدعوى الجنائية عنها لمضى المدة

ومع عدم الاخلال باحكام الفقرتين السابقتين لا تبدأ المدة المسقطه للدعوى الجنائية فى الجرائم المنصوص عليها فى الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات والتى تقع من موظف عام الا من تاريخ انتهاء الخدمة او زوال الصفة ما لم يبدأ التحقيق فيها قبل ذلك .

وسوف نتعرض لنصوص قانون العقوبات المتعلقة بالمادة (١٥) من قانون الاجراءات الجنائية والتى احوالت عليها هذه الماد قللتك النصوص من قانون العقوبات

١ - المواد ١١٧ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ٢٨٢ ، ٣٠٩ مكرر ، ٣٠٩ مكرر [من قانون العقوبات .

• المادة (١١٢) من قانون العقوبات تنص على : -

كل موظف عام استخدم سخرة عمالا فى عمل لاحدى الجهات المبينة فى المادة ١١٩ او احتجز بغير مبرر اجورهم كلها او بعضها يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة . وتكون العقوبة الحبس اذا لم يكن الجانى موظف عام .

المادة (١٢٦) من قانون العقوبات تنص على : -

كل موظف او مستخدم عمومي أمر بتعذيب متهم او فعل ذلك بنفسه لحملة على الاعتراف يعاقب بالاشغال الشاقة او السجن من ثلاث سنوات الى عشر

واذا مات المجنى عليه يحكم بالعقوبة المقررة للقتل عمدا .

المادة (١٢٧) من قانون العقوبات تنص على : -

يعاقب بالسجن كل موظف عام وكل شخص مكلف بخدمة عامة امر بعقاب المحكوم عليه او عاقبه بنفسه باشد من العقوبة المحكوم بها عليه قانونا او بعقوبة لم يحكم بها عليه .

المادة (٢٨٢) من قانون العقوبات تنص على : -

اذا حصل القبض في الحالة المبينة بالمادة ٢٨٠ من شخص تزيا بدون حق بزي مستخدمى الحكومة او اتصف بصفة كاذبة او ابرز امرا مزورا مدعيا صدوره من طرف الحكومة يعاقب بالسجن .

ويحكم في جميع الاحوال بالاشغال الشاقة المؤقتة على من قبض على شخص بدون وجه حق وهدده بالقتل او عذبة بالتعزيبات البدنية .

المادة (٣٠٩) مكرر من قانون العقوبات تنص على : -

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة كل من اعتدى على حرمة الحياة الخاصة للمواطنين ، وذلك بان ارتكب احد الافعال الاتية فى غير الاحوال المصرح بها قانونا او بغير رضاء المجنى عليه : -

(ا) استرق السمع او سجل او نقل عن طريق جهاز من الاجهزة ايا كان نوعه محادثات جرت فى مكان خاص او عن طريق التليفون .

(ب) التتطف او نقل بجهاز من الاجهزة ايا كان نوعه صورة شخص فى مكان خاص فاذا صدرت الافعال المشار اليها فى الفقرتين السابقتين اثناء اجتماع على مسمع او مر اى من الحاضرين فى ذلك الاجتماع فان رضاء هؤلاء يكون مفترضا ويعاقب بالحبس الموظف العام الذى يرتكب احد الافعال المبينة بهذه المادة اعتمادا على سلطه وظيفته .

المادة (٣٠٩) مكرر [١] من قانون العقوبات تنص على : -

يعاقب بالحبس كل من اذاع او سهل اذاعة او استعمل ولو فى غير علانيه تسجيل او مستندا متحصلا عليه باحدى الطرق المبينة بالمادة السابقة او كان ذلك بغير رضاء صاحب الشأن .

ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات كل من هدد بالانشاء امر من الامور التى تم التحصل عليها باحدى الطرق المشار اليها لحمل شخص على القيام بعمل او الامتناع عنه .

ويعاقب بالحبس الموظف العام الذي يرتكب احد الافعال المبينه بهذه المادة اعتماداً على سلطة وظيفته .

ويحكم فى جميع الاحوال بمصادرة الاجهزه وغيرها مما يكون قد استخدم فى الجريمة او تحصل عنها كما يحكم بمحو التسجيلات المتصله عن الجريمة او اعدامها .

ب - الجرائم المنصوص عليها فى القسم الاول من الباب الثانى من الكتاب الثانى من قانون العقوبات وفقاً لحدث تعديلاته بالقانون ٩٧ لسنة ١٩٩٢ على النحو التالى : -

المادة (٨٦) من قانون العقوبات تنص على انه : -

يقصد بالارهاب فى تطبيق احكام هذا القانون كل استخدام للقوة او العنف او التهديد او الترويع يلجا اليه الجانى لتنفيذ المشروع اجرامى فردى او جماعى بهدف الاخلال بالنظام العام او تعريض سلامة المجتمع وامنه للخطر اذا كان من شان ذلك إيذاء الاشخاص أو إلقاء الرعب بينهم او تعريض حياتهم او حرياتهم او امنهم للخطر او الحاق الضرر بالبيئة او بالاتصالات او المواصلات او بالاموال او بالمباني او بالاملاك العامة او الخاصة او احتلالها او الاستيلاء عليها او منع او عرقلة ممارسة السلطات العامة او دور العبادة او معاهد العلم لاعمالها او تعطيل تطبيق الدستور او القوانين او النواحي .

المادة (٨٦ مكرر) من قانون العقوبات تنص على : -

يعاقب بالسجن كل من انشا او اسس او نظم او ادار على خلاف احكام القانون جمعية او هيئة او منظمة او جماعة او عصاية يكون الغرض منها الدعوى بآيه وسيلة الى تعطيل احكام الدستور او القوانين او منع احدى مؤسسات الدولة او احدى السلطات العامة من ممارسة اعمالها او الاعتداء على الحرية الشخصية للمواطن او غيرها من الحريات والحقوق العامة التي كفلها الدستور والقانون او الاضرار بالوحدة الوطنية او السلام الاجتماعى .

ويعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة كل من تولى زعامة او قيادة ما فيها او امدها بمعونات مادية او مالية مع علمه بالغرض الذى تدعو اليه .

ويعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات كل من انضم الى احدى الجمعيات او الهيئات او المنظمات او الجماعات او العصابات المنصوص عليها فى الفقرة السابقة او شارك فيها بآيه صورة مع علمه باغراضها .

ويعاقب بالعقوبة المنصوص عليها بالفقرة السابقة كل من روج بالقول او الكتابة او بآيه طريقة اخرى للاغراض المذكورة فى الفقرة الاولى وكذلك كل من حاز بالذات او بالواسطة او احرز محررات او مطبوعات او تسجيلات ايا كان نوعها ، تتضمن ترويحاً او تحبيذاً لشيء مما تقدم اذا كانت معدة للتوزيع او الاطلاع الغير عليها وكل من حاز او احرز ايه وسيلة من وسائل الطبع او التسجيل او العلانية استعملت او اعدت للاستعمال ولو بصفة وقتية لطبع او تسجيل او اذاعة شيء مما ذكر .

المادة ٨٦ مكرر (١) من قانون العقوبات تنص على :-

تكون عقوبة الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة السابقة .

الاعدام او الاشغال الشاقة المؤبدة اذا كان الارهاب من الوسائل التي تستخدم في تحقيق او تنفيذ الاغراض التي تدعو اليها الجمعية او الهيئة او المنظمة او الجماعة او العصاية المذكورة في هذه الفقرة . ويعاقب بذات العقوبة كل من امداهما بأسلحة او زخائر او مفرقات او مهمات او آلات او اموال او معلومات مع علمه بما تدعو اليه وبوسائلها في تحقيق او تنفيذ ذلك .

وتكون عقوبة الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السابقة الاشغال الشاقة المؤقتة اذا كان الارهاب من الوسائل التي تستخدم في تحقيق او تنفيذ الاغراض التي تدعو اليها الجمعية او الهيئة او المنظمة او الجماعة او العصاية المذكورة في هذه الفقرة او اذا كان الجاني من افراد القوات المسلحة او الشرطة وتكون عقوبة الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة السابقة السجن مدة لا تزيد على عشر سنوات اذا كانت الجمعية او الهيئة او المنظمة او الجماعة او العصاية المذكورة في المادة السابقة تستخدم الارهاب لتحقيق الاغراض التي تدعو اليها ، او كان الترويج او التحريض داخل دور العبادة او الاماكن الخاصة بالقوات المسلحة او الشرطة او بين افرادهما .

المادة ٨٦ مكرر [ب] من قانون العقوبات تنص على انه : -

يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة كل عضو باحدى الجمعيات او الهيئات او المنظمات او الجماعات او العصابات المذكورة في المادة ٨٦ مكرر ، استعمل الارهاب لاجبار شخص على الانضمام الى اى منها او منعه من الانفصال عنها .

وتكون العقوبة الاعدام اذا ترتب على فعل الجاني موت المجنى عليه .

المادة ٨٦ مكرر [ج] من قانون العقوبات تنص على انه : -

يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة كل من سعى لدى دولة اجنبية او لدى جمعية او هيئة او منظمة او جماعة او عصابة يكون مقرها فى خارج البلاد او باحد ممن يعملون لمصلحة اى منها وكذلك كل من تخابر معها او معه للقيام باى عمل من اعمال الارهاب داخل مصر ، او ضد ممتلكاتها ، او مؤسساتها ، او موظفيها ، او ممثليها الدبلوماسيين ، او مواطنيها اثناء عملهم ، او وجودهم بالخارج ، او الاشتراك فى ارتكاب شىء مما ذكر .

وتكون العقوبة الاعدام اذا وقعت الجريمة موضع السعى او التخابر او شرع فى ارتكابها .

المادة ٨٦ مكرر [د] من قانون العقوبات تنص على انه : -

يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة كل مصرى تعاون او التحق - بغير ان كتابى من الجهة الحكومية المختصة - بالقوات المسلحة لدولة اجنبية ، او تعاون او التحق باى جمعية او هيئة او منظمة او جماعة ارهابية ايا كانت تسميتها ، يكون مقرها خارج البلاد وتتخذ من الارهاب او التدريب العسكرى وسائل لتحقيق اغراضها ، حتى ولو كانت اعمالها غير موجهة الى مصر .

وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة اذا تلقى الجاني تدريبات عسكرية فيها ، او شارك فى عملياتها غير الموجهة الى مصر .

المادة ٨٧ من قانون العقوبات تنص على انه : -

يعاقب الاشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة كل من حاول بالقوة قلب او تغيير دستور الدولة او نظامها الجمهورى او شكل الحكومة . فاذا وقعت الجريمة من عصابة مسلحة يعاقب بالاعدام من الف العصابة وكذلك من تولى زعامتها او تولى فيها قيادة ما .

المادة ٨٨ من قانون العقوبات تنص على انه : -

يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة كل من اختطف وسيلة من وسائل النقل الجوى ، او البرى ، او المائى ، معرضا سلامه من بها للخطر . وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة اذا استخدم من بها للخطر وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة اذا استخدم الجائى الارهاب . او نشا عن الفعل المذكور جروح من المنصوص عليها فى المادتين ٢٤٠ ، ٢٤١ من هذا القانون لاي شخص كان داخل الوسيلة او خارجها ، او اذا قاوم الجائى بالقوة او العنف السلطات العامة اثناء تاديبه وظيفتها فى استعادة الوسيلة من سيطرته ، وتكون العقوبة الاعدام اذا نشا عن الفعل موت شخص داخل الوسيلة او خارجها

المادة ٨٨ مكرر [١] من قانون العقوبات تنص على انه : -

يعاقب الاشغال الشاقة المؤقتة كل من قبض على اى شخص ، فى غير الاحوال المصرح بها فى القوانين واللوائح . او احتجزه او حبسه كرهينه . وذلك

بغية التأثير على السلطات العامة في اداؤها لاعمالها او الحصول منها على منفعة او مزايا من اى نوع.

ويعاقب بذات العقوبة كل من مكن او شرع في تمكين مقبوض عليه في الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم من الهرب . وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة اذا استخدم الجاني القوة او العنف او التهديد او الارهاب ، او اتصف بصفة كاذبة ، او تزيى بدون وجه حق بزي موظفى الحكومة ، او ابرز امرا مزورا مدعيا صدوره عنها ، او اذا نشأ عن الفعل جروح من المنصوص عليها في المادتين ٢٤٠ ، ٢٤١ من هذا القانون ، او اذا قاوم السلطات العامة اثناء تادية وظيفتها في اخلاء سبيل الرهينة او المقبوض عليه وتكون العقوبة الاعدام اذا نجم عن الفعل موت شخص .

المادة ٨٨ مكرر [ا] من قانون العقوبات تنص على انه : -

مع عدم الاخلال باية عقوبة اشد يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة كل من تعدى على احد القائمين على تنفيذ احكام هذا القسم ، وكان ذلك بسبب هذا التنفيذ ، او قاومة بالقوة او العنف او بالتهديد باستعمالها معه اثناء تادية وظيفته او بسببها

وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة اذا نشأ عن التعدى او المقاومة عاهة مستديمة . او كان الجاني يحمل سلاحا او قلم بخطط او حتجاز اى من القائمين على تنفيذ احكام هذا القسم هو او زوجه او احد من اصوله او فروععه . وتكون العقوبة الاعدام اذا نجم عن التعدى او المقاومة موت المجنى عليه .

المادة ٨٨ مكرر [ب] من قانون العقوبات تنص على انه : -

تسرى احكام المواد ٨٢ ، ٨٣ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٨ [هـ] من هذا القانون على الجرائم المنصوص عليها فى هذا القسم .

وبراعى عند الحكم بالمصادره عدم الاخلال بحقوق الغير حسن النيه .
وتخصص الاشياء المحكوم قضائيا بمصادرتها للجهة التى قامت بالضبط
مستى راي الوزير المختص انها لازمة لمباشرة نشاطها فى مكافحة الارهاب

المادة ٨٨ مكرر [ج] من قانون العقوبات تنص على انه : -

لا يجوز تطبيق احكام المادة [١٧] من هذا القانون عند الحكم بالادانته فى
جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى هذا القسم عدا الاحوال التى يقرر فيها
القانون عقوبة الاعدام او الاشغال الشاقة المؤبدة ، فيجوز النزول بعقوبة الاعدام
الى الاشغال الشاقة المؤبدة ، والنزول بعقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة الى
الاشغال الشاقة المؤقتة التى لا تقل عن عشر سنوات .

المادة ٨٨ مكرر [د] من قانون العقوبات تنص على انه : -

يجوز فى الاحوال المنصوص عليها فى هذا القسم ، فضلا عن الحكم
بالعقوبة المقرره ، الحكم بتدبير او اكثر من التدابير الاتية : -

١- حظر الإقامة فى مكان معين او فى منطقة محددة .

٢- الالتزام بالإقامة فى مكان معين .

٣- حظر التردد على اماكن او محال معينة

وفى جميع الاحوال لا يجوز ان تزيد مدة التدبير على خمس سنوات
ويعاقب كل من يخالف التدبير المحكوم به بالحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر

المادة ٨٨ مكرر [هـ] من قانون العقوبات تنص على انه : -

يعفى من العقوبات المقرره للجرائم المشار اليها فى هذا القسم كل من بادر من الجناة بابلغ السلطات الادارية او القضائية قبل البدء فى تنفيذ الجريمة وقبل البدء فى التحقيق ويجوز للمحكمة الاعفاء من العقوبة اذا حصل البلاغ بعد تمام الجريمة وقبل البدء فى التحقيق .

ويجوز لها ذلك اذا مكن الجانى فى التحقيق السلطات من القبض على مرتكب الجريمة الاخرين ، او على مرتكبى جريمة اخرى مماثلة لها فى النوع والخطورة

المادة ٨٩ من قانون العقوبات تنص على انه : -

يعاقب بالاعدام كل من الف عصابة هاجمت طائفة من السكان او قاومت بالسلاح رجال السلطة العامة فى تنفيذ القوانين وكذلك كل من تولى زعامة عصابة من هذا القبيل او تولى فيها قيادة ما .

اما من انضم الى تلك العصابة ولم يشترك فى تاليفها ولم يتقلد فيها قيادة ما فيعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة .

٣- المادة (١٦) من قانون الاجراءات الجنائية تنص

على انه : -

لا يوقف سريان المدة التى تسقط بها الدعوى الجنائية لاي

سبب كان

٤- المادة (١٧) من قانون الاجراءات الجنائية تنص على

انه :-

تقطع المدة باجراءات تحقيق او الاتهام او المحاكمة وكذلك بالامر الجنائي او باجراءات الاستدلال اذا اتخذت ، فى مواجهة المتهم او اذا اخطر بها بوجه رسمى وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع.

واذا تعددت الاجراءات التى تقطع المدة فان سريان المدة يبدأ من تاريخ اخر اجراء .

٥- المادة (١٨) من قانون الاجراءات الجنائية تنص

على انه :-

واذا تعدد المتهمون فان انقطاع المدة بالنسبة لاحدهم يترتب عليها انقطاعها بالنسبة للباقيين ما لم تكن قد اتخذت ضدهم اجراءات قاطعة للمدة .

المادة ١٨ مكررا (١) من قانون الاجراءات الجنائية تنص على انه :-

يجوز التصالح فى مواد المخالفات ، و كذلك فى مواد الجنح التى يعاقب القانون فيها بالغرامة فقط .

وعلى مامور الضبط القضائى المختص عند تحرير المحضر ان يعرض التصالح على المتهم او وكيله فى المخالفات و يثبت ذلك فى محضره . و يكون عرض التصالح فى الجنح من النيابة العامة .

وعلى المتهم الذى يقبل التصالح ان يدفع خلال خمسة عشر يوما من اليوم التالى لعرض التصالح عليه ، مبلغا يعادل ربع الحد الاقصى للغرامة المقررة للجريمة او قيمة الحد الادنى المقرر ايهما اكثر . و يكون الدفع الى خزانة المحكمة او الى النيابة العامة او الى اى موظف عام يرخص له فى ذلك وزير العدل .

ولا يسقط حق المتهم فى التصالح بفوات ميعاد الدفع و لا باحالة الدعوى الجنائية الى المحكمة المختصة اذا دفع مبلغا يعادل نصف الحد الاقصى للغرامة المقررة للجريمة او قيمة الحد الادنى المقرر لها ايهما اكثر .

وتنقضى الدعوى الجنائى بدفع مبلغ التصالح و لو كانت مرفوعة بطريق الادعاء المباشر ، ولا يكون لذلك تاثير على الدعوى المدنية " .

^١ - المادة ١٨ مكرر مضافه بموجب المادة الثانية من القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ .

المادة ١٨ مكررا (١) : من قانون الاجراءات الجنائية تنص على

انه :-

للمجنى عليه - و لو كيله الخاص - فى الجرح المنصوص عليها فى المواد ٢٤١ (فقرتان اولى و ثانية) ، ٢٤٢ (فقرات اولى و ثانية و ثالثة) ، ٢٤٤ (فقرة اولى) ، ٢٦٥ ، ٣٢١ مكررا ، ٣٢٣ ، ٣٢٣ مكررا ، ٣٢٣ مكررا اولا ، ٣٢٤ مكررا ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٥٤ ، ٣٥٨ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ (فقرتان اولى و ثانية) ، ٣٦٩ من قانون العقوبات و فى الاحوال الاخرى التى ينص عليها القانون ، ان يطلب الى النيابة العامة او المحكمة بحسب الاحوال اثبات صلحه مع المتهم .

ويترتب على الصلح انقضاء الدعوى الجنائية و لو كانت مرفوعة بطريق الادعاء المباشر ، و لا اثر للصلح على حقوق المضرور من الجريمة " .

— مواد قانون العقوبات التى اجاز المشرع انقضاء الدعوى الجنائية فيها بالتصالح طبقا لنص المادة ١٨ مكرر (١) من قانون الاجراءات المضافه بالقانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ .

المادة ٢٤١ (فقرتان اولى و ثانيه) من قانون العقوبات تنص على :-

- كل من احدث بغيره جرحا او ضربا نشا عنه مرض او عجز عن الاشغال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين او بغرامة لا تقل عن عشرين جنيها مصريا ، و لا تجاوز ثلاثمائة جنييه مصرى .

اما اذا صدر الضرب او الجرح عن سبق اصرار او ترصد او حصل باستعمال اية اسلحة او عصى او آلات او ادوات اخرى فتكون العقوبة الحبس .

المادة ٢٤٢ (فقرات اولي وثانيه وثالثه) من قانون العقوبات تنص على :-

- اذا لم يبلغ الضرب او الجرح درجة الجسامة المنصوص عليها فى المادتين السابقتين يعاقب فاعله بالحبس مدة لا تزيد على سنة او بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات و لا تجاوز مائتى جنيه مصرى .

فان كان صادرا عن سبق اصرار او ترصد تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين او غرامة لا تقل عن عشرة جنيهات و لا تجاوز ثلاثمائة جنيه مصرى .

و اذا حصل الضرب او الجرح باستعمال اية اسلحة او عصى او الات او ادوات اخرى تكون العقوبة الحبس .

المادة ٢٤٤ (فقره اولي) من قانون العقوبات تنص على :

من تسبب خطأ فى جرح شخص او اذيائه بان كان ذلك ناشئا عن اهماله او رعونته او عدم احترازه او عدم مراعاته للقوانين و القرارات واللوائح و الانظمة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة و بغرامة لا تجاوز مائتى جنيه او باحدى هاتين العقوبتين .

المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات تنص على :

- كل من اعطى عمدا لشخص جواهر غير قاتلة فنشا عنها مرض او عجز وقى

عن العمل يعاقب طبقا لاحكام المواد ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٢ على حسب جسامة ما
نشأ عن الجريمة و وجود سبق الاصرار على ارتكابها او عدم وجوده.

المادة ٣٢١ مكرر من قانون العقوبات تنص على : -

- كل من عثر على شئ او حيوان فاقد و لم يرده الى صاحبه متى تيسر ملكه او
لم يسلمه الى مقر الشرطة او جهة الادارة خلال ثلاثة ايام يعاقب بالحبس
مع الشغل مدة لا تجاوز سنتين اذا احتبسه بنية تملكه .

اما اذا احتبسه بعد انقضاء تلك الفترة بغير نية التملك فتكون العقوبة
الغرامة التي لا تجاوز مائة جنيه .

المادة ٣٢٣ من قانون العقوبات تنص على : -

- اختلاس الاشياء المحجوز عليها قضائيا او اداريا يعتبر في حكم
السرقه و لو كان حاصلها من مالها .

ولا تسرى في هذه الحالة احكام المادة ٣١٢ من هذا القانون المتعلقة
بالاعفاء من العقوبة .

المادة ٣٢٣ مكرر من قانون العقوبات تنص على : -

. و يعتبر في حكم السرقه كذلك اختلاس الاشياء المنقولة الواقع ممن
رهنها ضمانا لدين عليه او على اخر .

ولا تسرى في هذه الحالة احكام المادة ٣١٢ من هذا القانون اذا وقع
الاختلاس اضرازا بغير من ذكروا بالمادة المذكورة .

المادة ٣٢٣ مكرر (أولا) من قانون العقوبات تنص على :-

- يعاقب كل من استولى بغير حق و بدون نية التملك على سيارة مملوكة لغيره بالحبس مدة لا تزيد على سنة ، و بغرامة لا تقل عن مائة جنيه و لا تجاوز خمسمائة جنيه او باحدى هاتين العقوبتين .

المادة ٣٢٤ مكررا من قانون العقوبات تنص على :-

- يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة اشهر و بغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه او باحدى هاتين العقوبتين كل من يتناول طعاما او شرابا فى محل معد لذلك و لو كان مقيما فيه او شغل غرفة او اكثر فى فندق نحوه او استاجر سيارة معدة للايجار مع علمه انه او يستحيل علب دفع الثمن او الاجرة او امتنع بغير مبرر عن دفع ما استحق من ذلك او فر دو . و فاء به .

المادة ٣٤١ من قانون العقوبات تنص على :-

- كل من اختلس او استعمل او يدد مبالغ او امتعة او بضائع او نقودا او تذاكرا او كتابات اخرى مشتمله على تمسك او مخالصة او غير ذلك اضرارا بمالكيتها او اصحابها او واضعى اليد عليها و كانت الاشياء المذكورة لم تسلم له الا على وجه لوديعة او الاجارة او على سبيل عارية الاستعمال او الرهن او كانت سلمت له بصفة كونه وكيل باجرة او مجانا بقصد عرضها للبيع استعمالها فى امر معين لمنفعة المالك لها او غيره يحكم عليه بالحبس و يجوز ان يزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى .

المادة ٣٤٢ عقوبات من قانون العقوبات تنص على : -

- يحكم بالعقوبات السابقة على المالك المعين حارسا على اشيائه المحجوز عليها قضائيا او اداريا اذا اختلس شيئا منها .

المادة ٣٥٤ عقوبات من قانون العقوبات تنص على : -

- كل من كسر او خرب لغيره شيئا من الات الزراعية او زرائب المواشى او عشب الخفراء يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر او بغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه .

المادة ٣٥٨ عقوبات من قانون العقوبات تنص على : -

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة شهور او بدفع غرامة لا تتجاوز مائتى جنيه من اتلف كل او بعض محيط متخذ من اشجار خضراء او يابسة او غير ذلك و من نقل او ازال حدا او علامات مجعول حدا بين املاك مختلفة او جهات مستغلة و من ردم كل او بعض خندق من الخنادق المجعولة حدا لاملاك اوجهاست مستغلة .

واذا ارتكب شئ من الالفال المنصوص عليها فى الفقرة السابقة بقصد اغتصاب ارض تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنتين .

المادة ٣٦٠ من قانون العقوبات تنص على : -

- الحريق الناشئ من عدم تنظيف او ترميم الاقران او المداخن او المحلات الاخرى التى توقد فيها النار او من النار الموقدة فى بيوت او مبان او غابات او كروم او غيطان او باسنتين بالقرب من كيمان تبن او حشيش يابس وكذا الحريق الناشئ عن

اشعال صواريخ فى جهة من جهات البلدة او بسبب اهمال اخر يعاقب عليه بالحبس مدة لا تزيد على شهر او بدفع غرامة لا تزيد على مائتى جنيه مصرى .

فاذا وقع الحريق من التدخين او من نار موقدة فى محطات لخدمة و تموين السيارات او محطات للغاز الطبيعى او مراكز اسطوانات البوتجاز او مستودعات للمنتجات البترولية او مخازن مشتملة على مواد الوقود او اى مواد اخرى قابلة للاشتعال ، تكون العقوبة الحبس و الغرامة التى لا تقل عن خمسمائة جنيه و لا تجاوز الفى جنيه او احدى هاتين العقوبتين .

المادة ٣٦١ من قانون العقوبات تنص على : -

- كل من ضرب او اتلف عمدا اموالا ثابتة او منقولة لا يمتلكها او جعلها غير صالحة للاستعمال او عطلها باية طريقة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر و بغرامة لا تجاوز ثلاثمائة جنيه او باحدى هاتين العقوبتين .

فاذا ترتب على الفعل ضرر مالى قيمته خمسون جنيها او اكثر كانت العقوبة الحبس مدة لا تجاوز سنتين و غرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه او باحدى هاتين العقوبتين .

المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات تنص على : -

- كل من دخل عقارا فى حيازة اخر بقصد منع حيازته بالقوة او بقصد ارتكاب جريمة فيه او كان قد دخله بوجه قانونى و بقى فيه بقصد ارتكاب شئ مما ذكر يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة او بغرامة لا تجاوز ثلاثمائة جنيه مصرى .

الفصل الثاني

التصالح في مواد المخالفات

والجنم المعاقب عليها بالغرامة

الفصل الثاني

التصالح فى مواد المخالفات و الجنح

المعاقب عليها بالغرامة

لقد نظم القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ احكام التصالح بموجب مادتين
اضافهما لقانون الاجراءات الجنائية هما المادتين ١٨ مكرر ، ١٨ مكرر
(١) (١) .

وجاء نص المادة ١٨ مكرر كالآتى :-

" مادة ١٨ مكررا - يجوز التصالح فى مواد المخالفات . وكذلك فى
مواد الجنح التى يعاقب القانون فيها بالغرامة فقط .

وعلى مامور الضبط القضائى المختص عند تحرير المحضر ان يعرض
التصالح على المتهم او وكيله فى المخالفات ويثبت ذلك فى محضره ،

^١ - راجع نص المادة الثانية من القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ الخاص بتعديل بعض
احكام قانون الاجراءات الجنائية وقانون العقوبات .

ويكون عرض التصالح فى الجنب من النيابة العامة .

وعلى المتهم الذى يقبل التصالح أن يدفع خلال خمسة عشر يوما من اليوم التالى لعرض التصالح عليه ، مبلغا يعادل ربع الحد الاقصى للغرامة المقررة للجريمة أو قيمة الحد الأدنى المقرر لها أيهما أكثر . ويكون الدفع إلى خزانة المحكمة أو إلى النيابة العامة أو إلى أى موظف عام يرخص له فى ذلك من وزير العدل .

ولا يسقط حق المتهم فى التصالح بفوات ميعاد الدفع ولا بإحالة الدعوى الجنائية إلى المحكمة المختصة إذا دفع مبلغا يعادل نصف الحد الاقصى للغرامة المقررة للجريمة أو قيمة الحد الأدنى المقرر لها أيهما أكثر .

وتنقضى الدعوى الجنائية بدفع مبلغ التصالح ولو كانت مرفوعة بطريق الادعاء المباشر ، ولا يكون لذلك تأثير على الدعوى المدنية " (١) .

^١ - يلاحظ أن المادة ١٨ مكرر هى المقابلة للمادة ١٩ من مشروع القانون ١٧٤

لسنة ١٩٩٨ والتي كانت تنص على أنه

مادة ١٩ :

- المادة ١٨ مكرر قسمت الجرائم الى الجنح المعاقب عليها بالغرامة والمخالفات على اساس جسامه العقوبة .

لقد ميزت المادة ١٨ مكرر سائفة الذكر بين الجرائم وتقسيماتها بين مواد المخالفات ومواد الجنح المعاقب عليها بالغرامة وذلك مسايره منها لاتجاه المشرع فى تقسيم الجرائم فى قانون العقوبات على اساس جسامه العقوبة حيث نص فى المادة العاشرة من قانون العقوبات

يجوز للمتهم خصالح فى مواد المخالفات وفى مواد الجنح التى لا يوجب القانون الحكم فيها بغير الغرامة والتى يصدر بتحديدھا قرار من وزير العدل بعد اخذ رأى النائب العام .

===== ويجب على محرر المحضر ان يعرض التصالح على المتهم عند سؤاله ويثبت ذلك فى محضره . وعلى المتهم الذى يقبل التصالح ان يدفع خلال سبعة ايام من عرض التصالح عليه مبلغا يعادل ربع الحد الاقصى للغرامة المقرر للجريمة او قيمة الحد الادنى المقرر لها ايهما اكثر . ويدفع المبلغ الى خزانة المحكمة او الى النيابة العامة او الى اى موظف عام يرخص له بذلك من وزير العدل . وفى جميع الاحوال يسقط حق المتهم فى التصالح باحالة الدعوى الجنائية الى المحكمة المختصة .

وتتقضى الدعوى الجنائية بدفع مبلغ التصالح ولا يكون ذلك اثر على الدعوى المدنية .

على ان الجنايات هي الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الاتيه .^(١)

ونص في مادته الحادية عشر على ان الجنح هي الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الاتيه : الحبس ، الغرامة التي يزيد اقصى مقدارها على مائة جنيه .^(٢) ونص في مادته الثانية عشر على أن المخالفات هي الجرائم المعاقب عليها بالغرامة التي لا يزيد اقصى مقدارها على مائة جنيه .^(٣) وتحدد جسامة العقوبة وفقا لنوعها وحدها الاقصى وقد اتخذ المشرع نوع العقوبة اساسا للتمييز بين الجنايات من جهة والجنح والمخالفات من جهة اخرى . فالعقوبة المقررة للجنايات هي الاعدام و الاشغال الشاقة بنوعيها والسجن، اما العقوبة المقررة للجنح فهي الحبس و الغرامة. ولا تنقضى هذه الغرامة عن مائة قرش او يزيد حدها الاقصى على مائة جنيه ولا يجوز خمسمائة جنيه الا اذا نص القانون على خلاف ذلك ^(٤) والغرامة هي العقوبه الاصلية الوحيدة في المخالفات

^١ - راجع نص المادة العاشرة من قانون العقوبات والتي تنص على انه الجنايات هي الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الاتيه: الاعدام، الاشغال الشاقة المؤبد، الاشغال الشاقة المؤقتة ، السجن .

^٢ - راجع نص المادة (١١) من قانون العقوبات .

^٣ - راجع نص المادة (١٢) من قانون العقوبات .

^٤ - تنص المادة ٢٢ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ على انه العقوبة بالغرامة هي الزام المحكوم عليه بان يدفع الى خزانة المحكمة المبلغ المقرر في الحكم

ولذلك نجد ان نص المادة ١٨ مكرر المضافه بالمادة الثانيه من القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ فى الجزء الاول من فقرتها الاولى اجازت التصالح فى مواد المخالفات عموما لذلك السبب . خاصة ان هذا العقوبه لا تنقص عن جنيه ولا يزيد.حدها الاقصى على مائة جنيه . ويلاحظ ان القانون قد وحد الحد الادنى لعقوبة الغرامه فى الجنج والمخالفات . فجعله مائة قرش .

ولكن العبره فى التمييز بين الجنج والمخالفات إذا كانت العقوبة هى الغرامة هى الحد الاقصى الذى نص عليه القانون . فإذا زاد على مائة جنيه كانت الجريمة جنحه وإذا لم يزد على مائة جنيه كانت الجريمة مخالفه . والعبره فى التمييز بين الجرائم هو بما نص عليه القانون لا بما تحكم به المحكمه فاذا كانت الواقعة يعاقب عليها القانون بغرامه يزيد حدها الاقصى على مائة جنيه فاتها تعتبر جنحه ولو حكمت المحكمه على المتهم بغرامه قدرها مائة جنيه او اقل (١) .

===== ولا يجوز ان تقل الغرامه عن مائة قرش ولا ان يزيد حدها الاقصى فى الجنج على خمسمائة جنيه، وذلك مع عدم الاخلال بالحدود التى يبينها القانون لكل جريمه.

^١ - الدكتور/ احمد فتحى سرور / الوسيط فى قانون العقوبات - دار النهضة العربيه - الطبعة الرابعة - ص ١٦٩ .

التصالح فى المخالفات :-

القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ الخاص بتعديل قانون الاجراءات الجنائية
اضاف فى مادته الثانية المادة ١٨ مكرر من قانون الاجراءات ونص فى
الجزء الاول من فقره الاولى منها على انه (يجوز التصالح فى مواد
المخالفات) .

والمشرع بهذا النص اجاز التصالح فى مواد المخالفات وذلك حيث ان
المخالفة عقوبتها الاصلية الوحيدة هى الغرامة التى لا تنقص عن جنيته ولا
يزيد حدها الاقصى عن مائة جنيه.

التصالح فى مواد الجنح التى يعاقب القانون عليها
بالغرامة فقط.

الجزء الثانى من فقره الاولى من المادة ١٨ مكرر سالفه الذكر
اجازت الصلح فى مواد الجنح التى يعاقب القانون فيها بالغرامة فقط وقد
نصت على انه "يجوز التصالح فى ... وكذلك فى مواد الجنح التى يعاقب
القانون فيها بالغرامة فقط".

اقتصر المشرع على جواز التصالح فى مواد الجنح التى يعاقب القانون فيها بالغرامة فقط دون الحبس طبقا لنص هذه المادة (١) .

ماهية الغرامة .

الغرامة هى إلزام المحكوم عليه بان يدفع الى خزائنة الدولة مبلغا من المال (٢) . ويرجع أصل هذه العقوبة إلى نظام الدية الذى كان معروفا فى الشرائع القديمة وهو النظام الذى يختلط فيه العقاب بالتعويض (٣) .

خصائص الغرامة .

- الغرامة عقوبة جنائية ، ومن ثم فإنها تتميز بخصائص معينة تميزها عن مجرد التعويض وتتمثل هذه الخصائص فيما يلى :-

^١ - يلاحظ ان هناك جرائم فى الجنح عقوبتها الحبس والغرامة او الحبس فقط ويجوز فيها التصالح الا انها خارجة عن نطاق هذا المادة .

^٢ - راجع نص المادة ٢٢ عقوبات هامش ص من هذا المؤلف .

^٣ - الدكتور/ احمد فتحى سرور / الوسيط فى قانون العقوبات القسم العام - المرجع السابق - ص ٣٣ .

١ - لا توقع الا بناء على جريمة يحددها القانون طبقا لمبدأ الشرعية الجنائية ومن ثم فلا تفرض الا بناء على قانون .

٢ - الغرامة عقوبة شخصية لا تصيب غير مرتكب الجريمة . فلا يحكم بها على المسئول عن الحقوق المدنية ، وذلك بخلاف الحال فى التعويض .

٣ - الحكم بالغرامة شأن غيرها من العقوبات .

٤ - تنقضى الغرامة باسباب إنقضاء العقوبات . التقادم - و الوفاء - والعفو - وكل هذه الصفات لها هي التي جعلت المشرع اجاز الصلح فى الجنىح التى يجوز التصالح فيها وتنقضى بالتصالح وفقا للقانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ (١) .

المزايا التى جاء بها اقرار نظام التصالح:-

ان نظام التصالح وارجازته فى مواد المخالفات التى عقوبتها بحكم طبيعتها الغرامة وكذلك مواد الجنىح ، السعاقب عليها

^١ - راجع نص المادة ١٨ مكرر من القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨

- راجع نص المادة ١٩ من مشروع القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨

- راجع القوه (١) من البند (اولا) من المذكره الايضاحيه لمشروع القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ بتعديل بعض احكام قانون الاجراءات الجنائية وقانون العقوبات .

بالغرامه قد جاءت لتسيير اجراءات التقاضى على المتهمين . على
النحو الاتى :-

١ - كل حكم يصدر بغرامه يكون واجب التنفيذ فوراً ولو مع حصول
استئنافه - المادة ٦٣ ٤ اجراءات - (١) اما الحكم الغيابى الصادر بالغرامه
فلا يجوز تنفيذه الا اذا انقضى ميعاد المعارضه دون ان يطعن فيه المحكوم
عليه (المادة ٦٧ ٤ اجراءات) (٢) . والتصالح فيها يكفى شر هذا التنفيذ

^١ - المادة ٦٣ ٤ اجراءات جنائيه جاءت فى الباب الاول من الكتاب الرابع من قانون
الاجراءات الجنائيه فى الاحكام الواجبه التنفيذ ونصت على انه " الاحكام الصادره
بالغرامه والمصاريف تكون واجبه التنفيذ فوراً ،) .

^٢ - تنص المادة ٦٧ ٤ اجراءات على انه لا يجوز تنفيذ الحكم الغيابى بالعقوبه اذا لم
يعارض فيه المحكوم عليه فى الميعاد المبين فى الفقره الاولى من المادة ٣٩٨ .

- يلاحظ ان المادة ٤٠١ فقره ثانياً وثالثاً المضافه بالقانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨
الخاص بتعديل قانون الاجراءات جعلت المعارض الذى يتخلف عن حضور اى جلسه
من جلسات نظر الدعوى فى مرحلة المعارضه اعتبارها كأن لم تكن كذلك اجازت
للمحكمة فى هذه الحالة ان تحكم عليه بغرامه اجرائيه لا تجاوز مائة جنيهاً فى مواد
الجنح وعشره جنيهاً فى مواد المخالفات كما انها لم تقبل من المعارض باى حال من
الاحوال المعارضه فى الحكم الصادر فى غيبته وجعل لها ان تقف عليه بغرامه
اجرائيه لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تجاوز مائتى جنية فى مواد الجنح فى مواد
الجنح ولا تقل عن عشرة جنية ولا تجاوز عشرين جنية فى مواد المخالفات ومن ذلك

٢- لقاضى المحكمة الجزئية التى يجرى التنفيذ فيها أن يمنح المتهم فى الاحوال الاستثنائية بناء على طلبه وبعد أخذ رأى النيابة العامة أجلا لدفع المبالغ المستحقة للحكومة أو أن ياذن له بدفعها على أقساط بشرط ان لا تزيد المدة على تسعة اشهر ، ولا يجوز الطعن فى الامر الذى يصدر بقبول الطلب او رفضه . واذا تاخر المتهم فى دفع قسط حلت باقى الاقساط ويجوز للقاضى الرجوع فى الامر الصادر اذا وجد ما يدعو ذلك (١) .

٣- إذا توفى المحكوم عليه بعد الحكم عليه نهائيا تنفذ الغرامة فى تركته " المادة ٥٣٥ اجراءات جنائية (٢) وهذا النص يتفق مع مبدأ لا تركه الا بعد سداد الديون . فالغرامة دين على التركة وليس دين على الورثة ولذلك

==== يتضح ما يقوم به التصالح من رفع هذا الغناء بعد صدور الحكم سواء تم التنفيذ او تمت المعارضة فيه .

١- تنص المادة ٥١٠ من قانون الاجراءات الجنائية على انه :- لقاضى المحكمة الجزئية فى الجهة التى يجرى التنفيذ فيها ان يمنح المتهم فى الاحوال الاستثنائية ، بناء على طلبه ، وبعد اخذ رأى النيابة العامة اجلا لدفع المبالغ المستحقة للحكومة ، او ان ياذن له بدفعها على اقساط ، بشرط ان لا تزيد المدة على تسعة اشهر ولا يجوز الطعن فى الامر الذى يصدر بقبول الطلب او رفضه .

واذا تاخر المتهم عن دفع قسط حلت باقى الاقساط ، ويجوز للقاضى الرجوع فى الامر الصادر منه اذا وجدته يدعو لذلك .

٢- تنص المادة ٥٣٥ من قانون الاجراءات الجنائية على انه اذا توفى المحكوم عليه بعد الحكم عليه نهائيا ، تنفذ العقوبات المالية والتعويضات وما يجب لها والمصاريف فى تركته .

لا تنفذ عليهم بطريق الاكراه البدنى (١) .
كل الطرق السابقة المتعدده فى تنفيذ الغرامة . اراد المشرع بإجازته
إنقضاء الدعوى الجنائية فيها بالتصالح إعفاء المتهمين المتصالحين من
إجراءات المحاكمة التى قد تنتهى بالزامهم بالحد الاقصى للغرامة بالاضافه
الى طرق تنفيذها السابقه (٢) .

كيفية تنفيذ الغرامه .

اولا : الطريق المدنى :-

ويتم ذلك بالتنفيذ على ممتلكات المحكوم عليه بالطرق المقررة فى قانون
المرافعات او بالطرق الاداريه المقرره لتحصيل الاموال الاميرييه : (ماده
٥٠٦ اجراءات جنائيه (٣) .

ثانيا : الطريق الجنائى (الاكراه البدنى) :-

^١ - الدكتور/ احمد فتحى سرور - الوسيط على قانون العقوبات - المرجع السابق -
ص ٦٦٨

^٢ - راجع الفقرة (ا) من البند اولا من المذكرة الايضاحيه لمشروع القانون ١٧٤
لسنة ١٩٩٨ .

^٣ - تنص المادة ٥٠٦ من قانون الاجراءات الجنائيه على انه يجوز تحصيل المبالغ
المستحقه للحكومته بالطرق المقرره فى قانون المرافعات فى المواد التجاريه والمدنيه
او بالطرق الاداريه المقرره لتحصيل الاموال الاميرييه .

يكون بالحبس البسيط لإكراه المحكوم عليه على الوفاء بالمبالغ الناشئة عن الجريمة وبدون ذلك تتحول هذه العقوبة الى لغو اذا استطاع المحكوم عليه بإرادته الاقلاط من دفعها - وهو الحبس ليس عقوبة بل هو من اجراءات التنفيذ ولذلك لا تملك المحكمة التحقيق من مدته او ايقاف تنفيذه (١) .

وانقضاء الدعوى الجنائية يدفع مبلغ التصالح سواء خلال مدة الخمسة عشر يوما التالية لعرض التصالح ، او بعدها حتى تاريخ صدور حكم فى الدعوى يترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح . وبالتالي لا حاجة لكيفية تنفيذ الغرامة - وانما الغرض من ذكرها هو التبصير بها ، وبيان فائدة التصالح فى عدم اللجوء اليها .

- عرض التصالح فى المخالفات والجنح :-

قررت المادة ١٨ مكرر من القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ ذلك فى فقرتها الثانية وعبرت عنها انه " وعلى مامور الضبط القضائى المختص عند تحرير المحضر ان يعرض التصالح على المتهم او وكيله

^١ - راجع نص المادة ٥١١ من قانون الاجراءات الجنائية حيث تنص على انه يجوز الاكراه البدنى لتحصيل المبالغ الناشئة عن الجريمة المقضى بها للحكومة ضد مرتكب الجريمة ، ويكون هذا الاكراه بالحبس البسيط وتدد مدته باعتبار يوم واحد عن كل مائة قرش او اقل .

فى المخالفات ويثبت ذلك فى محضره ، ويكون عرض التصالح فى الجرح من النيابة العامة .

تعريف مامور الضبط القضائى :-

مامور الضبط القضائى وهم اعضاء للضبطية القضائية .

اعضاء الضبطية القضائية :

اعضاء الضبطية القضائية موظفون عامون يستمدون صفتهم وسلطتهم مباشرة من القانون ، فقد منحها القانون على سبيل الفعل لفئات معينة من الموظفين العمامين ، ومن ثم فان اكتساب صفة الضبط القضائى يتعين فيها نص تشريعى ^(١) . وينقسم مامور الضبط القضائى الى قسمين ، الاول ذوو الاختصاص العام ، اى يختصون بجميع انواع الجرائم دون تحديد ، والثانى ذوو الاختصاص الخاص ، ويختصون بانواع معينة من الجرائم .

ويختص القانون - كما ذكرنا - بمنح صفة الضبطية القضائية ذات الاختصاص العام . (مادة ٢٣ اجراءات او ما يكمله من القوانين) .

^١ - استاذ الدكتور / نجيب حسنى - المرجع السابق - رقم ٥٣٦ - ص ٥٠٤ .

اما صفة الضبطية القضائية ذات الاختصاص الخاص ، فتمنح بقرار من وزير العدل ، فقد نص في المادة ٢٣ على انه يجوز بقرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص تخويل بعض الموظفين صفة مامورى الضبط القضائى بالنسبة الى الجرائم التى تقع فى دوائر اختصاصهم وتكون متعلقة باعمال وظائفهم (١).

اولا : مامور الضبط القضائى فى دوائر اختصاصهم :-

- ١- اعضاء النيابة العامة ومعاونوها .
 - ٢- ضباط الشرطة وامناؤها والكونستابلات و المساعدون (الصولات) .
 - ٣- رؤساء نقط الشرطة .
 - ٤- العمد ومشايخ البلاد ومشايخ الخفراء .
 - ٥- نظار ووكلاء محطات السكك الحديدية الحكومية .
- ولمديرى امن المحافظات ومفتشى مصلحة التفتيش العام بوزارة الداخلية ان يؤدوا الاعمال التى يقوم بها مامورو الضبط القضائى فى دوائر اختصاصهم .
- وقد منحت المادة ٢٣ اجراءات لمديرى امن المحافظات ومفتشى مصلحة التفتيش العام بوزارة الداخلية اختصاص مباشر الاعمال التى يقوم بها مامورو الضبط القضائى فى دوائر اختصاصهم ، ودون ان تضاف عليهم

^١ - نصت الفقرة الاخيره على ان تعتبر النصوص الواردة فى القوانين والمراسيم والقرارات الاخرى بشأن تخويل بعض الموظفين اختصاص مامورى الضبط القضائى بمثابة قرارات صادرة من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص .

صفة مامورى الضبط القضائى (١) .

مامورى الضبط القضائى ذو الاختصاص العام .

١- مديرو وضباط ادارة المباحث العامة بوزارة الداخلية وفروعها بمديريات الامن .

٢- مديرو الادارات والاقسام ورؤساء المكاتب والمفتشون والضباط وامناء الشرطة والكونستابلات والمساعدون وباحثات الشرطة العاملون بمصلحة امن العام ، وفى شعب البحث الجنائى بمديريات الامن .

٣- ضباط مصلحة السجون .

٤- مديرو الادارة العامة لشرطة السكه الحديد والنقل والمواصلات وضباط هذه الادارة .

٥- قائد وضباط اساس هجاة الشرطة .

٦- مفتشو وزارة السياحه

ويراعى ان ضباط ادارة المباحث العامة بوزارة الداخلية المشار اليهم فى الفقرة (ب) من المادة ٢٣ اجراءات معدلة تابعون نظاميا

^١ - راجع قانون الاجراءات الجنائية - د/ مامون سلامة - رئيس جامعة القاهرة -

الجزء الاول - دار النهضة العربية - ص ٤٦٤ .

لإدارة البحث الجنائي بمديرية الأمن المعيّنين بها . أما من الناحية الفنية
فهم تابعون لمصلحة الأمن العام ، وتعيين دوائر نشاطهم يتم بقرار وزارى
(١) .

ويراعى أيضا أن مأمور الضبط القضائي لا يتجرد عن صفته فى غير
اوقات العمل الرسمية ، بل تظل اهليته باقية لمباشرة الاعمال التى ناطه
بها القانون ولو كان فى اجازة اجبارية (٢) .

- مساعدو مامور الضبط القضائي :

لا يعد مساعدو مامورى الضبط القضائي كالعساكر والخبراء
والمفكرين من رجال الضبط القضائي . ومع ذلك فقد خولهم المشرع
فى المادة ٢٤ من قانون الاجراءات سلطة القيام ببعض اعمال الاستدلال

^١ - (د/ رؤف عبيد - مبادئ الاجراءات الجنائية - الطبعة الثالثة عشر - ص ٢٥٢)

^٢ - نقض جنائى - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٠ - احكام النقض - س ٢٤ - رقم ٢١٣ -
ص ١٠٢٣ .

ومن احكام النقض الحديثه راجع :-

(نقض جنائى - الطعن رقم ٣٠٨٠ لسنة ٦٥ قى - جلسة ١٩٩٧/٣/١٧ - منشور
بالموسوعة الحديثه فى احكام النقض - ص ٨١) .

(١) . فيجب ان يحصلوا على جميع الايضاحات ويجروا المعاينات لتسهيل تحقيق الوقائع التى تبلغ اليهم او التى يعلنون بها باية كيفية كانت .

وعليهم أن يتخذوا جميع الوسائل التحفظية اللازمة للمحافظة على ادلة الجريمة (٢) .

^١ - قضى بان من المقرر ان جمع الاستدلالات الموصلة الى التحقيق - على ما نصت عليه المادة ٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية - ليس مقصورا على رجال الضبطية القضائية بل ان القاتون يخول ذلك لمساعدتهم ما دام هؤلاء قد كلفوا بمساعدة مامورى الضبط القضائى فى اداء ما دخل فى نطاق وظيفتهم فلان يكون له الحق فى تحرير محاضر بما اجرهه (نقض جنائى - جلسة ١٩٧٢/١/١٠ - مجموعة احكام النقض - س ٢٣ - ص ٤٢ - رقم ١٢) .

^٢ - وقضى بانه يكفى الاستعانة بمعاونى مامورى الضبط القضائى لاجراء التحريات والابحاث اللازمة للوصول الى الدلائل الكافية التى تجرر القبض او التفتيش (نقض جنائى - جلسة ١٩٨٠/٦/٩ - مجموعة احكام النقض - س ٣١ - ص ٧٤٢ - رقم ١٤٣ ، ١٩٧٠/١/١٨ - مجموعة احكام النقض - س ٢١ - ص ١٢٥ - رقم ٣٠) وان من واجبات مامورى الضبط القضائى قبول التبليغات والشكاوى التى ترد اليهم بشأن الجرائم وقيامهم بانفسهم او بواسطة مرعوسيههم باجراءات التحريات اللازمة عن الوقائع التى يعلمون بها واستحصالها على جميع الايضاحات والاستدلالات المؤدية لثبوت او نفي الوقائع البالغ بها اليهم او يشاهدونها بانفسهم (نقض جنائى - جلسة ١٩٦٦/١/٣ - مجموعة احكام النقض - س ١٧ - ص ٥ - رقم ٢) .

ولا يجوز لهؤلاء المرؤوسين مباشرة اجراءات التحقيق التي اجازها
المشرع استثناء مامورى الضبط القضائى (١) . مالم يكن ذلك تحت
رقابتهم واشرافهم (٢) .

سلطة مامورى الضبط القضائى فى تحرير المحاضر :-

١ - اثبات اجراءات الاستدلال فى محضر رسمى

ماهية الاستدلال :

الاستدلال مجموعه من الاجراءات التمهيدية السابقة على الدعوى
الجنائية ، تهدف الى جمع المعلومات فى شان جريمة ارتكبت بالفعل ،

١ - (نقض جنائى - جلسة ١٦/٥/١٩٦٦ - مجموعة احكام النقض - س ١٧ -
ص ٦١٣ - رقم ١١٠) .

٢ - فلما مامور الضبط القضائى أن يستعين فى تنفيذ اذن التفتيش برؤوسيه من غير
رجال الضبط القضائى ما دام ذلك اشرافه .

من احكام النقض القديمه راجع

(نقض جنائى - جلسة ١٢/٥/١٩٦٩ - مجموعة احكام النقض س ٢٠ - ص ٦٧٣

- رقم ١٣٧ ، نقض جنائى - جلسة ١٩/٦/١٩٦٧ - مجموعة احكام النقض - س ١٨

- ص ٨٣٨ - رقم ١٦٨)

يقوم بها مامور الضبط القضائي ويرسلها الى سلطة التحقيق كي تتخذ بناء ، عليها القرار فيما اذا كان من الجائز او الملائم تحريك الدعوى الجنائية ام لا ؟ ويثبت مامور الضبط القضائي هذه الاجراءات في محضر يسمى بمحضر جمع الاستدلالات (١) .

ولم يوجب القانون حضور كاتب مع مامور الضبط . فلذا لا يهم اذا كان هذا الاخير قد حرر محضره بنفسه ، او بواسطة الاستعانة بالة كاتبة او يد اجنبية ما دام تحريرها قد تم في حضرته وتحت بصره (٢) ، فمامور الضبط مسئول وحده عن صحة ما دون بمحضره .

والاصل ان للمتهم ان يستعين بمحام اثناء اجراء الاستدلالات قبله ، لانها تمثل جزاءا من التحقيق الابتدائي بالمعنى الواسع . وللمحامى حق حضور هذه الاستدلالات فلا يجوز منعه من حضورها ، متى كان المتهم

^١ - استاذنا الدكتور / محمود نجيب حسنى ، المرجع السابق ، الرقم ٢٨ - ص ٤٩٩ ، الدكتور / احمد فتحى سرور - المرجع السابق - ص ٤٦٧ ، الدكتور / مامون محمد سلامة - الاجراءات الجنائية فى التشريع المصرى - دار الفكر العربى - ١٩٨٨ - ص ٤٦٠ . - د/ امال عثمان - شرح قانون الاجراءات الجنائية - ط ٨٧ - ص ٥٤٣ .

^٢ - من احكام محكمة النقض القديمه

(نقض جنائى - جلسة ١٨/٤/١٩٤٩ - المحاماة - س ٣٠ - رقم ٩٤ - ص ٩٢ و ١٩٥٨/١١/٣ - احكام النقض س ٩ - رقم ٢١٣ - ص ٨٦٦ .

حاضرا بالاقبل ، لانه يمثل مع المتهم شخصا واحدا (١) .

هل يجوز لجاويش إستيفاء النيابة عرض الصلح :

هذا التساؤل هام فى الصلح :

اذ ان المادة ١٨ مكرر من قانون الاجراءات الجنائية (٢) حددت عرض الصلح مامور الضبط القضائى فى المخالفة والنيابة العامة فى الجنحه . فهل يجوز لاستيفاء النيابة عرض الصلح . وهذا الاجراء جائز استنادا الى المادة ٢٤ التى سمحت لهم بالحصول على جميع الإيضاحات وإجراء المعاينات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع التى تبلغ اليهم ، أو تلك التى يعلنون بها بآية كىفية كانت . إنما ليس لهؤلاء بطبيعة الحال إتخاذ أى إجراء من اجراءات التحقيق بالمعنى الضيق ، والتى تتضمن معنى المساس بحرمة الاشخاص والمساكن كالضبط والتفتيش الا فى حضور رؤسائهم ، وتحت اشرافهم المباشر (٣) .

^١ - راجع فى تفصيل هذا الموضوع د/ رؤف عبىد " المشكلات العلمية الهامة فى الاجراءات الجنائية " طبعة ثانية ١٩٧٣ - ج ١ - ص ٤٦٩ - ٤١٧) .

^٢ - المادة ١٨ مكرر مضافه بموجب المادة الثانية من القانون ١٤٧ لسنة ١٩٩٨ الخاص بتعديل بعض احكام قانون الاجراءات الجنائية .

^٣ - د/ رؤف عبىد - مبادئ الاجراءات الجنائية - المرجع السابق - ص ٢٥٣

الصلح فى المرحله السابقه لاحاله الدعوى للمحكمه المختصه

شروط تطبيق الصلح :

لقد اظهرت الفقره الثالثه من ماده ١١٨ مكرر سالفه الذكر
حاله الصلح طبقا لهذه ماده والتي حكمت الحاله السابقه على احاله
الدعوى للمحكمه المختصه .

ويشترط لصحة الصلح طبقا لتلك الفقره من ماده السابقه
توافر الشروط الاتيه :-

اولا : ١- عرض التصلح من الجهه المختصه .

حيث ان ماده ١١٨ مكرر سالفه الذكر اوجبت عرض الصلح
فى مواد المخالفات وكذلك فى مواد الجناح التى يعاقب القانون فيها
بالغرامه فقط (١) .

===== - د/ امال عثمان - المرجع السابق - ص ٥٣٤

^١ - راجع نص الفقره الاولى من ماده ١١٨ مكرر المضافه بالقانون ١٧٤ سنة
١٩٩٨ الخاص بتعديل قانون الاجراءات الجنائيه .

قد أوجب القانون في المخالفات أن يتم عرض الصلح من مامور الضبط القضائي عند تحرير المحضر (١). ويكون عرض الصلح في الجنب من النيابة العامة .

ثانيا : قبول التصالح

الشرط التالي لإبرام الصلح وفق هذه الفقرة من المادة ١١٨ مكرر سالفه الذكر ان يقبل المتهم التصالح المعروض عليه سواء من مامور الضبط القضائي او من النيابة العامة حسب نوع الجريمة (٢) .

وعرض الصلح طبقا لهذه الفقرة حقا للمتهم تلتزم الجهات التي اناط بها القانون عرض الصلح على المتهم ان تعرضه عليه قبل رفع الدعوى (٣) .

١ - راجع مناقشة ذلك - ص ٩٣ من هذا المؤلف .

٢ - راجع نص الفقرة الثانيه من المادة ١١٨ مكرر المضافه بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ الخاص بتعديل قانون الاجراءات الجنائية .

٣ - المستشار / ادوارد غالى الذهبى - المرجع السابق - ص ١٥٠ حيث يرى سيادته ان الصلح لا يعد حقا للمتهم - فى الصلح فى جريمة التهريب من ضرائب الاستهلاك بحيث انه لا يوجد ما يلزم الجهة الاداريه بقبوله على خلاف المقرر فى هذه المادة .

ثالثا : سداد مبلغ التصالح خلال المدة المقرره قانونا :

حيث ان هذه الفقره من المادة سالفه الذكر حددت المدة اللازمه لسداد مبلغ التصالح على سبيل القطع وحددتها بمدة خمسة عشر يوما تبدأ من اليوم التالى لعرض التصالح من النيابة العامه فى الجنج او من مامور الضبط القضائى فى المخالفات (١) .

مبلغ التصالح :-

أوجبت هذه المادة انه فى حالة قبول الصلح من المتهم أن يقوم بدفع قيمة مبلغ التصالح وهو اما ربع الحد الاقصى للغرامه المقرره للجريمه و قيمة الحد الادنى المقرر لها ايهما اكثر . مثال : كان تعاقب المادة بدفع غرامه لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على الف جنيه فى هذه الحالة فى حالة قبول التصالح من المتهم هو ملزم بدفع مبلغ ٢٥٠ جنيه ليتم

^١ - يلاحظ ان مشروع القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ الخاص بتعديل نص احكام قانون الاجراءات الجنائيه فى ماده التاسعه عشر و المقابله للمادة ١٨ مكرر من القانون الحالى ، كانت تجعل هذه المدة سبعة ايام الا انها تم تعديلها الى خمسة عشر يوما لتساير اتجاه المشرع فى اقرار التصالح حيث انها فى المشروع كانت تنص على انه " وعلى المتهم الذى يقبل التصالح ان يدفع خلال سبعة ايام من عرض التصالح عليه مبلغا يعادل"

التصالح حيث ان الحد الادنى للغرامة هو مائة جنيه في حين ان ربع الحد الاقصى هو مبلغ ٢٥٠ جنيه وهو ما يوجب دفعه لانه اكثر كما انه شترط لانعقاد الصلح ان يقوم المتهم بسداد مبلغ الصلح بالفعل الى خزانة المحكمة او النيابة العامة او اى شخص موظف عام ويرخص له في ذلك من وزير العدل وذلك لان الفقره الثالثه من المادة سالفه الذكر اشترطت حتى يقبل التصالح ان يدفع المتهم خلال خمسة عشر يوما من اليوم التالى لعرض الصلح مبلغ التصالح .

كما ان الاساس النفعى الذى يقوم عليه نظام التصالح لا يتحقق الا اذا قام المتهم بالفعل بسداد مبلغ الصلح المقرر قانونا وليس لمجرد قبول الدفع .^(١)

وهناك اتجاه من الفقه يرى انه لا يشترط لصحة الصلح ان يدفع المتهم مبلغ التصالح فى ميعاد معين ، فالصلح متى انعقد - انتج اثره - بغض النظر عن دفع المبلغ المتفق عليه خلال ميعاد معين^(٢) .

^١ -المستشار/ اوارد غالى - المرجع السابق - ص ١٥١ .

^٢ - راجع مناقشة ذلك الراى - مؤلفنا - التعليق على قانون ضريبة المبيعات - طبعة نادى القضاء ١٩٩٨ - ص ٨٣٠ .

١ - د / احمد فتحى سرور - الجرائم الضريبية و التقديده - الجزء الاول - الجرائم الضريبية - الطبعة الاولى . سنة ١٩٦٠ . بند ٩٠ - ص ٢٦٤

و نحن لا نساير هذا الاتجاه السابق من الفقه فى هذه الخصوصيه من التصالح فى المرحله السابقه على إحالة الدعوى للمحكمة المختصه ونرى انه وإن كان الراى السابق يمكن ان يكون فى محله فى التصالح فى الجرائم الاقتصاديه (١) الا انه لا محل له فى التصالح فى مواد المخالفات والجناح المعاقب عليها بالغرامه طبقا لهذه الفقره ، حيث ان المادة ١٨ مكرر من قانون الاجراءات الجنائيه (٢) قد ميزت بين فقرتيها الثالثه والرابعه فى حالة دفع مبلغ التصالح حيث إنها جعلته ربع الحد الاقصى المقرر للغرامه او قيمة الحد الادنى المقرر لها ايهما اكثر فى

١ - وعكس هذا الراى ايضا فى جريمة التصالح فى جريمة الضريبه على المبيعات حيث اتنا ذهبنا فى تاييد الراى الذى يؤكد - الى انه يلزم لانعقاد الصلح ان يقوم المتهم بسداد مبلغ الصلح بالفعل الى خزانه المصلحة كاجراء لازم لاتمام الصلح ولا يكفى لاتمام الصلح مجرد قبول لمتهم دفع مبلغ المقابل فيما بعد . ونؤكد انه لا يتم الصلح الا بثبوت سداد المقابل المقرر لاتمامه بكامل مقداره المحدد حسب كل حالة على النحو المشار اليه ، وبحيث يتمتع قاتونا النظر فى طلب الصلح قبل ان يرفق به سند سداد المقابل .

وقد تاييد نظرنا فى هذا الراى فى ضريبه المبيعات والدلاله ان المادة ٣٤ من اللاحه التنفيذيه بنصها على انه : " يشترط لقبول النظر فى طلب التصالح فى جرائم تهريب السلع الوارده بالجدول رقم (١) المرافق للقانون ان يتضمن الطلب التنازل عن المضبوطات او سداد قيمتها فى حالة عدم ضبطها وهو ما ينطبق لزوما على مقابل الصلح .

٢ - المادة ١٨ مكرر من قانون الاجراءات الجنائيه مضافه بالقانون ١٧٤ لسنة

حالة دفع المبلغ خلال الخمسة عشر يوما التالية لعرض التصالح في الحالة السابقة على رفع الدعوى للمحكمة وجعلته في حالتى فوات ميعاد الدفع او بالاحالة للدعوى للمحكمة المختصة ان يدفع مبلغا يعادل نصف الحد الاقصى للغرامة المقرره للجريمة او قيمة الحد الادنى المقرر لها ايهما اكثر . وبذلك يظهر اتجاه المشرع ضرورة ان يقوم المتهم بدفع مبلغ التصالح .

كما ان الكتاب الدورى رقم ١٩ لسنة ١٩٩٨ اورد ان التصالح يكون بدفع المبلغ ولم يقصره على قبول التصالح (١) والا لما قرر المشرع دفع قيمه اكبر بعد فوات مدة الخمسة عشر يوما التالية لعرض التصالح او احوالها للمحكمة المختصة على النحو السابق شرحه .

^١ - راجع الكتاب الدورى ١٩ لسنة ١٩٩٨ - الصابر من النائب العام - الكتاب السابق - فقره ٣ بند اول .

- التصالح بعد فوات ميعاد الدفع او باحالة الدعوى الجنائية للمحكمة المختصة .

تمشيا من المشرع مع الاهداف التى يقدمها نظام التصالح لم يقتصر على اجازة التصالح بدفع مبلغ التصالح خلال المدة المحدده وهى خمسة عشر يوما . بل انه لم يقتصر على هذه الحالة . وانما نظم حاله اخرى بحيث يعطى فرصه اخرى للمتهم للتمتع باتقضاء الدعوى الجنائيه بالتصالح وفقا للاسس الاتيه :-

١ - عدم دفع مبلغ التصالح السابق خلال الخمسة عشر يوما التالىه لعرض التصالح حيث ان المشرع فى الفقره الثالثه سالفه الذكر جعل من ضمن شروط قبول التصالح دفع مبلغ التصالح - (مبلغ يعادل ربع الحد الاقصى المقرر للجريمه او قيمة الحد الادنى المقرر لها ايهما اكثر) - خلال الخمسة عشر يوما التالىه لعرض التصالح ممن خوله القانون عرض التصالح (مامور الضبط القضائى فى المخالفات - النيابة العامه فى الجناح) فاذا لم يدفع المتهم مبلغ التصالح خلال تلك الفتره انحصر عنه التمتع بنظام التصالح وفقا لهذه الفقره ، ويخضع للفقره الرابعه التى اجازت التصالح بعد فوات هذه المده ولكن بنظام اخر فى قيمة مبلغ التصالح .

هل يجوز التقدم بطلب التصالح اثناء نظر الدعوى امام المحكمة:- (١)

المشرع لم يترك هذه الحالة تنفذ من نظام التصالح . بل انه نظمها في
الفقره الرابعه من المادة ١٨ مكرر من القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ الخاص
بتعديل احكام قانون الاجراءات الجنائيه (٢) حيث نص في هذه الفقره على
انه ولا يسقط حق المتهم في التصالح بفوات ميعاد الدفع ولا باحالة
الدعوى الجنائيه الى المحكمة المختصة اذا دفع مبلغا يعادل نصف الحد
الاقصى للغرامه المقرره للجريمه او قيمة الحد الادنى المقرر لها ايها
اكثر .

وفي هذا يظهر ان المشرع جعل انه في حالتى فوات ميعاد مدة الخمسة
عشر يوما من اليوم التالى لعرض التصالح عليه او إحالة الدعوى الجنائيه
للمحكمة المختصة لا يسقط حق المتهم في التصالح .

١ - يلاحظ ان مشروع القانون سالف الذكر في مادته التاسعه عشر - المقاييد للمادة

١٨ مكرر - قد نص في فقرته الرابعه بانه

" وفي جميع الاحوال يسقط حق المتهم في التصالح باحالة الدعوى الجنائيه الى
المحكمة المختصة

٢ - راجع نص المادة ١٨ مكرر من القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ الخاص بتعديل احكام

قانون الاجراءات الجنائيه

ويترتب على قبول التصالح وفقا للاسس السابقة ووفقا للجعل المقرر للصلح في هذه الحالة أن تلتزم المحكمة فيما يتعلق بالدعوى المنظورة أمامها بنظام التصالح وشروطه وفقا للمقرر طبقا المادة ١٨ مكرر سالفه الذكر مما يقتضى من المحكمة إذا ما تم التصالح في أثناء نظر الدعوى ان تقبله وفقا لنص المادة ١٨ مكرر/ ٤ من القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ وان تحكم بانقضاء الدعوى الجنائية وفقا لنص المادة ١٨ مكرر/ من ذات القانون ، وفيما يلي شروط قبول نظام الصلح امام المحكمة .

اولا: ان تكون الدعوى منظوره امام المحكمة .

حيث ان المشرع جعل حكم نظر الدعوى امام المحكمة مشتركا مع فوات ميعاد الدفع خلال مدة الخمس عشر اليوم التالي لعرض الصلح طبقا للفقرة الثالثة من المادة ١١٨ مكرر في حكم واحد ويستوى في ذلك ان تكون الدعوى منظوره امام المحكمة الجزئية او الاستئنافيه . ومن ثم يجوز للمتهم ان يقبل التصالح ولو امام محكمة الاستئناف (١)

ثانيا : سداد قيمة مبلغ التصالح :

^١ - في هذا المعنى راجع - للاستاذ/ محمود عبد الحكيم عبد الرسول - المرجع

حيث يشترط سداد قيمة مبلغ التصالح . وليس قبول التصالح فقط على
التحو السابق شرحه (١)

- مقابل التصالح فى هذه الحالة :-

جعل المشرع مقابل التصالح يعادل نصف الحد الاقصى للغرامة
المقرره للجريمة او قيمة الحد الادنى المقرر لها ايهما اكثر . وجعل هذا
المبلغ واحد من بعد فوات ميعاد الخمس عشر يوما التالى لعرض التصالح
من مامور الضبط القضائى او من النيابة العامة وحتى اثناء رفع الدعوى
الجناييه وتداولها امام المحاكم .

ويلاحظ ان المشرع فى هذه الحالة ميز بين الفترتين التى نظمهما
للتصالح خلال مدة الخمس عشر يوما التالى لعرض التصالح او بعدها
حيث جعل فى الحالة الاولى ربع الحد الاقصى وفى الثانية نصف الحد
الاقصى او الحد الادنى المقرر للعقوبة ايهما اكثر .

^١ - راجع مناقشة ذلك - ص ٩٣ وما بعدها من هذا المؤلف .

- راجع مؤلفنا التعليق على قانون ضريبة المبيعات - طبعة نادى القضاة - المرجع
السابق - ص ٨٣١ .

- راجع المستشار / البوارى غالى الذهبى - المرجع السابق - ص ١٥٠ وما بعدها .

ويتضح من ذلك ان المشرع أعرب عن رغبته في التشجيع على إنقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح حيث أنه جعل للمجنى عليه الحق في هذا التصالح - بدءاً من اليوم التالي لعرض التصالح) ، وما بعدها حتى صدور حكم في الدعوى (١) .

وتشجيعاً منه على سرعة اتمام التصالح وانقضاء الدعوى الجنائية به . فقد جعل الاختلاف بين دفع مقابل التصالح خلال الخمس عشر يوماً الاولى وما بعدها وجعله في تلك الفترة ربع الحد الأقصى او الحد الأدنى للغرامة ايهما أكثر . وفي الحالة الثانية ابتداء من نهاية مدة الخمس عشر يوماً التالية لعرض الصلح وحتى الحكم في الدعوى تكون نصف الحد الأقصى او الحد الأدنى ايهما أكثر .

حاله تساوى مقابل التصالح طوال مدة عرض الصلح وحتى انقضاء الدعوى الجنائية بصدور حكم نهائي بالتصالح .

هناك حالة جعل فيها المشرع مقابل التصالح واحدا سواء تم دفع المبلغ مقابل التصالح خلال مدة خمسة عشر يوماً التالية لعرض التصالح ممن

^١ - راجع المذكرة الايضاحية للقانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ - البند اولا -

خوله القانون عرض التصالح (١) أو بعد هذه المدة سواء رفعت الدعوى امام المحكمة المختصة او لم ترفع وهى فى حالة أن يكون الحد الأدنى للغرامة المقرره اكثر من نصف الحد الأقصى .

فمثلا اذا كان هناك جريمة عقوبتها الغرامة التى لا تقل عن مائة جنيها ولا تزيد عن مائتى جنيها .

ففى المثال السابق . اذا قام المتهم بقبول التصالح ودفع المبلغ المستحق للتصالح خلال الخمسة عشر يوما التالى لعرض التصالح وهو مبلغ ربع الحد الأقصى او الحد الأدنى المقرر للغرامة ايهما اكثر فيكون طبقا للمثال السابق ربع الحد الأقصى وهو مبلغ ٥٠ جنيه او الحد الأدنى المقرر للغرامة وهو مبلغ مائة جنيها وبالتالى يكون المبلغ المستحق كمقابل للتصالح هو مبلغ مائة جنيها . وفى الحالة الثانية اذا قام المتهم بسداد مبلغ التصالح بعد فوات هذه المدة او أثناء رفع الدعوى فإنه يكون اما الحد الأدنى المقرر للغرامة او نصف الحد الأقصى المقرر للجريمة ايهما اكثر و بالتالى فإنه يكون الحد الأدنى المقرر للجريمة بوصفه مائة جنيها وهو ذات المبلغ المقرر دفعه كمقابل للتصالح فى الحالة السابقة .

^١ - راجع نص المادة ١٨ مكرر من القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ المضافه بالمادة

الثانية منه . والتى خولت كل من مامور الضبط القضائى فى المخالفات والتهابات العامة فى الجناح عرض التصالح .

ونحن نرى ان المشرع فى ذلك جاء بهذا الحاله كنوع من التيسير على المتهمين حتى يتيح لهم فرصه أكبر فى التصالح وان كان يساوى بين نوعين من المتهمين فى مثل تلك الظروف والاول قام بدفع مبلغ التصالح بمجرد عرض التصالح عليه والتالى تاخر فى التصالح فيه . الا ان ذلك يمكن ان يقلل منه انه فى حالة عدم دفع مبلغ التصالح مباشرة فور عرض التصالح والتراضى فيه حتى ما بعد رفع الدعوى للمحكمة وان لم يتاثر بدفع مبلغ اكثر كما فى حالة المثال السابق الا ان الاجراءات المتبعه من طرق للتقاضى من اعلانات وحضور جلسات وغيرها بالتاكيد ترهق المتهم الذى لم يقم بدفع مبلغ التصالح بداية . وان كان هذا التساوى كما فى المثال السابق نادرا الحدوث فى الحياه العمليه لان اغلبية الجرائم لا تتوافر فيهم هذه الصفه .

- الجهات التى يقدم لها مقابل التصالح :-

حددت هذه الجهات ماده ١٨ مكرر فقره ثالثه فإن مبلغ التصالح يتم دفعه الى خزانه المحكمه او الى النيابة العامه او الى موظف عام يرخص له فى ذلك من وزير العدل . (١)

^١ - هذه الجهات التى حددها المشرع ليقدم لها مبلغ التصالح طبقا لنص ماده ١٨ مكرر المضافه بالماده الثانيه من القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ هى ذات الجهات التى كانت تقوم بهذه المهمه فى ظل ماده ٢٠ من قانون الاجراءات الجنائيه فى حالة

اثار الصلح بالنسبه للمتهم :

أهم اثار الصلح بالنسبه للمتهم هو انقضاء الدعوى الجنائيه - حيث تنص المادة ١٨ مكرر فى فقرتها الاخيرہ على انه.

"وتتقضى الدعوى الجنائيه مما يؤكد ان التصالح تنقضى به الدعوى الجنائيه - ويترتب على إنقضاء الدعوى الجنائيه إنغلاق السبيل امام المحكمه لتقدير المسؤليه الجنائيه عن الجريمه ، وان كان ذلك ليس له تاثير على التكييف الاجرامى للجريمه ، إلا ان الدعوى الجنائيه تنقضى فيه بالتصالح .

وانه عملاً بنص المادة ١٨ مكرر من قانون الاجراءات سالف الذكر انه اذا تم التصالح قبل رفع الدعوى للمحكمه المختصه وجب على النيابة العامه ان تامر بحفظ الاوراق او ان تقرر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى

==== التصالح ايضا والتي تم الغاؤها بالقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٢ مما يؤكد راينا فى انها تعد من سلسلة الاساس التاريخى او التطور التشريعى للصلح .
- راجع التطور التشريعى للتصالح ومناقشه - ص — من هذه المؤلف .
- راجع مؤلفنا انقضاء الدعوى الجنائيه ووقف بتنفيذها وسقوط العقوبه - المرجع السابق - ص ٢٠ .

الجنائية^(١) . وإذا تم الصلح بعد رفع الدعوى أن تقضى بإتقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح^(٢).

^١ - راجع الفقرة من البند من الكتاب الدوري ١٨ لسنة ١٩٩٨ الصادر من المستشار النائب العام لاعضاء النيابة العامة بخصوص تطبيق احكام القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨.

^٢ - راجع الفقرة (هـ) من البند الأول من الكتاب الدوري ١٨ لسنة ١٩٩٨ الصادر من المستشار النائب العام لاعضاء النيابة العامة بخصوص تطبيق احكام القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨.

- راجع حكم محكمة النقض - الدائرة الجنائية - نقض جنائي - جلسة ١٦/١٢/١٩٦٣ - مجموعة احكام النقض - السنة ١٤ - ق ٩٢٧ مشار اليه مؤلفنا بإتقضاء الدعوى الجنائية ووقف تنفيذها وسقوط العقوبة - المرجع السابق - ص ٧٦.

أحكام النقض المتعلقة بمبادئ العلم طبقاً لهذا

الفصل

١- ترتب البطلان اذا لم يقوم المحقق في التصالح التثبت من شخصية المتهم واحاطته علماً بالتهمة المنسوبة اليه وانها من الجرائم التي يجوز فيها التصالح ويعرض عليه التصالح. (١)

الموجز:

على المحقق في التصالح بالتثبت من شخصية المتهم . واحاطته علماً بالتهمة المنسوبة اليه وانها من الجرائم التي يجوز فيها التصالح ويعرض عليه التصالح .

١ - لما كانت الفقرة الاولى من المادة ١٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على ان " عند حضور المتهم لأول مره في التحقيق يجب على المحقق ان يتثبت من شخصيته ثم يحيطه علماً بالتهمة المنسوبة اليه ويثبت اقواله في المحضر " ومفاد ذلك ان المحقق هو الذي يتثبت من شخصية المتهم ولم يرتب القانون واجبا على المحقق ان ينبئ المتهم عن شخصيته . كما يرتب بطلان لاغفاله ذلك .

(الطعن رقم ١٧٥٢ لسنة ٦٣ ق - جلسة ١٩٩٥/١/١١ - منشور بمجلة القضاء -

السنة ٢٨ - العدد الاول والثاني - ص ٦٨٧ - قاعدة رقم ٧) .

للمحقق مباشرة بعض اجراءات التحقيق فى غيبة الخصوم و السماح لهم بالاطلاع على ما تم وهذا لا يؤثر فى احكام التصالح .^(١)

الموجز :

للمحقق مباشرة بعض اجراءات التحقيق فى غيبة الخصوم مع السماح له بالاطلاع على الاوراق المثبتة لهذا الاجراءات .

الدفاع القاتونى الظاهر البطلان . عدم الزام المحكمة بالرد عليه .
تعيب التحقيق الذى جرى فى المرحلة السابقة على المحكمة . لا يصح ان يكون سببا للطعن على الحكم .

^١ - للمحقق ان يباشر بعض اجراءات التحقيق فى غيبة الخصوم مع السماح لهؤلاء بالاطلاع على الاوراق المثبتة لهذا الاجراءات ، وكان اى من الطاعنين لم يدع امام محكمة الموضوع انه منع من الاطلاع على ما اثبتته المحقق بشأن اجراءات فض الاحراز فى غيبته ، فان ما اثاره الطاعنان فى هذا الصدد لا يعدو نفاعا قانونيا ظاهرة البطلان فلا تلتزم المحكمة اصلا بالرد عليه فضلا عن انه لا يعدو ان يكون تعيبا بالتحقيق الذى جرى فى المرحلة السابقة على المحاكمة ، مما لا يصح ان يكون سببا للطعن على الحكم .

(نقض جنائى - جلسة ١٩٩٥/٦/٤ - الطعن رقم ٨١٠٢ لسنة ٦٣ ق - منشور بمجلة القضاء - السنة ٢٨ - العدد الاول والثانى - موجز القاعدة ٨ - ص ٦٨٧) .

٢- ترتب الصلح متى قام قانونا فى التحقيقات . ولو لم يوقع الكاتب التحقيق . ويكفى توقيع عضو النيابة المحقق له . (١)
الموجز

عدم توقيع كاتب التحقيق على محضر التحقيق لا يبطله . كفاية
توقيع عضو النيابة المحقق عليه .

٣- اذا شاب اجراءات الصلح السابقة على المحاكمة بطلان . وجوب
ابداؤها امام محكمة الموضوع (٢)

^١ - حيث انه من المقرر انه " لما كان القانون لم يرتب البطلان على مجرد عدم توقيع
الكاتب التحقيق على محضره ، بل انه يكون له قوامه القانونى بتوقيع عضو النيابة
المحقق ، وكان الطاعنون لا ينازعون فى توقيع محضر التحقيق من عضو النيابة
الذى باشره . وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لهذا الدفاع واطرحه للأسباب
السائغة التى اوردها ، فان منعى الطاعنين فى هذا الخصوص ويكون غير قويم " .

(نقض جنائى - جلسة ١٩٩٥/٧/٥ - الطعن رقم ٥٢٣١ لسنة ٦٣ ق - منشور بمجلة
القضاء - السنة ٢٨ - العدد الاول والثانى - موجز القاعدة ٩ - ص ٦٨٧، ٦٨٨) .

^٢ - من المقرر فى القانون ان اوجه البطلان المتعلقة بالاجراءات السابقة على
المحاكمة يجب ابدائها امام محكمة الموضوع وكلن يبين من الاطلاع على محاضر
جلسات المحاكمة ان الطاعن لم يدفع ببطلان قرار الاحالة فلا يجوز له اثاره الدفع به
لاول مرة امام محكمة النقض .

(نقض جنائى - الطعن رقم ٦١٢٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٣/١/٧ - مجموعة
احكام النقض - السنة ٤٤ - قاعدة رقم ٣ ص ٥٢) .

موجز ١ :-

أوجه البطلان المتعلقة بالاجراءات السابقة على المحاكمة .
وجوب ابدائها امام محكمة الموضوع .

موجز ٢ :-

- تعيب التحقيق الذي جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة .
لا يصح ان يكون سببا للطعن على الحكم (١) .

٤- لعضو النيابة تكليف مأمور الضبط القضائي ببعض الاعمال التي
من اختصاصه في الجرائم التي يجوز فيها الصلح . (٢)

١ - (نقض جنائي - الطعن رقم ٣٩٧٢ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٣/١/١٠ قاعدة ٤ ص ٥٧ ، الطعن رقم ٢١١٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٣/٢/٢١ - القاعدة رقم ٢٧ - ص ٢١٤ ، الطعن رقم ١٠٩١٠ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٣/٣/٣ - القاعدة رقم ٣١ - ص ٢٣٨ ، الطعن رقم ١٩١٥٣ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٣/٥/١٨ - القاعدة رقم ٧٤ - ص ٤٩٩ ، الطعن رقم ٢٣٥٢٨ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٣/٧/١ - القاعدة رقم ٩٨ - ص ٦٣٦ ، الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٣/١٢/١٤ - القاعدة رقم ١٧٨ - ص ١١٣٤ - الطعن رقم ١٣٤٩ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٣/١٢/٢٣ - مجموعة احكام النقض - السنة ٤٤ - قاعدة رقم ١٩١ ص ١٢٥٦) .

٢ - من المقرر انه لكل من اعضاء النيابة العامة في حالة اجراء التحقيق بنفسه ان يكلف اي مأمور من مأموري الضبط القضائي ببعض الاعمال التي من اختصاصه ،

الموجز :

- لعضو النيابة العامة في حالة اجراء التحقيق بنفسه تكليف اى من مامورى الضبط القضائى ببعض الاعمال التى من اختصاصه . المادة ٢٠٠ اجراءات .

سريان النص على كافة اجراءات التحقيق . شرط ذلك ؟

٥- الاستدعاء الذى يقوم به مامور الضبط القضائى إبان جمع الاستدلالات في المحاضر التى يجوز فيها التصالح ليس قبضا .
الاستدعاء الذى يقوم به مامور الضبط القضائى إبان جمع الاستدلالات ليس قبضا . مباشرة النيابة التحقق . عدم اقتضاها قعود مامورى الضبط عن القيام بواجباتهم . المادة ٢٤ اجراءات . عليهم ارسال محاضرهم للنيابة لتكون عنصرا من عناصر الدعوى . (١)

وهو نص عام مطلق يسرى على كافة اجراءات التحقيق ويتيح اثره القانونى بشرط ان يصدر صريحا ممن يملكه وان ينصب على عمل معين او اكثر من اعمال التحقيق غير استجواب المتهم - دون ان يمتد الى تحقيق المندوب له خارج دائرة اختصاصه المكائى طالما كان هذا الاجراء فى صدد دعوى بدا تحقيقها على اساس وقوع واقعتها فى دائرة اختصاصه وانعقد الاختصاص فيها لسلطة التحقيق .

(نقض جنائى - الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٥ - مجموعة احكام النقض - السنة ٤٢ - ص ٧٣٢ - قاعدة ١٠٥) .

^١ - من الواجبات المفروضة قانونا على مامورى الضبط القضائى فى نوائر اختصاصهم ان يقبلوا التبليغات والشكاوى التى ترد اليهم بشأن الجرائم وان يقوموا بانفسهم او بواسطة رؤسهم باجراء التحريات اللازمة عن الوقائع التى يعلمون بها

٦- تاخر مامور الضبط في عرض الصلح لا يدل على عدم جديته (١) .

باى كيفية كانت وان يستحصلوا على جميع الايضاحات والاستدلالات المؤدية لثبوت او نفي الوقائع المبلغ بها اليهم او التى يشاهدونها بانفسهم ، كما ان المادة ٢٩ من قانون الاجراءات الجنائية تخول مامورى الضبط القضائى اثناء جمع الاستدلالات ان يسمعوا اقوال من يكون لديهم معلومات عن الوقائع الجنائية ومرتكبيها وان يسالوا المتهم عن ذلك كما ان قيام النيابة العامة باجراء التحقيق بنفسها لا يقتضى قعود مامورى الضبط القضائى عن القيام الى جانبها فى الوقت ذاته بواجباتهم التى فرض الشارع عليهم اداءها بمقتضى المادة ٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية وكل ما فى الامر ان ترسل هذه المحاضر الى النيابة لتكون عنصرا من عناصر الدعوى تحقق النيابة ما ترى وجوب تحقيقه منها ولما كان استدعاء مامورى الضبط القضائى للطاعن بسبب اتهامه فى جريمة قتل لا يعدو ان يكون توجيه الطلب اليه لسؤاله عن الاتهام الذى حام حوله فى نطاق يتطلبه جمع الاستدلال والتحقق عليه منعا من هروبه حتى يتم عرضه على النيابة العامة فى خلال الوقت المحدد قانونا . واذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فى الرد على الدفع المبدى من الطاعن ببطلان القبض عليه واطماتت المحكمة فى حدود سلطتها التقديرية الى ان استدعاء الطاعن لم يكن مقرونا باكراه ينتقص من حرية فان رفضها للدفع ببطلان القبض يكون سليما بما تنفى معه قاله الخطا فى تطبيق القانون .

- الطعن رقم ٦٨٤٠ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/٣ - مجموعة احكام النقض -
السنة ٤٢ - ص ٩٥٨ - قاعدة ١٣٣) .

١ - (نقض جنائى - الطعن رقم ١٩٣٢٤ - جلسة ١٩٩٣/٥/١٩ - مجموعة
احكام النقض - السنة ٤٤ - قاعدة رقم ٢٥ ص ٥١٨) .

- تاخر الضابط في تحرير محضر ضبط الواقعة لا يدل حتما على عدم جديته .
تقدير القوة التدليلية من سلطة محكمة الموضوع . المجادلة في ذلك
التقدير غير جائز .

٧- عدم تجرد مأمور الضبط القضائي من صفته في غير اوقات العمل
الرسمية بقاء اهليته لمباشرة الاعمال التي ناطه بها القانون قائمة ولو
كان في اجازة او عطلة رسمية . ما لم يوقف عن عمله او يمنح اجازة
اجبارية (١) .

٨- تحرير مأمور الضبط القضائي محضر ضبط الواقعة التي يستوجب
القانون فيها الصلح في غير مكان اتخاذ الاجراءات فيها صحيح .

الموجز

^١ - من المقرر انه فالقاعدة ان من المقرر ان مأمور الضبط القضائي لا يتجرد من
صفته في غير اوقات العمل الرسمي بل تظل اهليته لمباشرة الاعمال التي ناطه بها
القانون قائمة حتى ان كان في اجازة او عطلة رسمية ما لم يوقف عن عمله او يمنح
اجازة اجبارية .

===== (الطعن رقم ٨٠-٣٠ السنة ٦٥ ق- جلسة ١٧ / ٣ / ١٩٩٧ - الموسوعة

الحديثه في احكام النقض لعام ١٩٩٧ - د/ عزت الدسوقي - دار محمود للنشر
والتوزيع - ص ٨١) .

- وجوب تحرير مامور الضبط محضرا بكل ما يجريه في الدعوى من اجراءات مبينا فيه وقت اتخاذ الاجراءات ومكان حصولها .

تحرير مامور الضبط القضائي محضر ضبط الواقعة في مكان اتخاذ الاجراءات ذاتها . غير واجب (١) .

٩- لا بطلان في تراخي مامور الضبط القضائي بابلاغ النيابة في الجرائم التي يجوز فيها التصالح .

^١ - من المقرران النص في المادة ٢٤ فقرة ثمانية من قانون الاجراءات الجنائية على انه

" ويجب ان تثبت جميع الاجراءات التي يقوم بها مامور الضبط القضائي في محاضر موقع عليها منه يبين بها وقت اتخاذ الاجراءات ومكان حصولها ... وترسل المحاضر الى النيابة العامة مع الاوراق والاشياء المضبوطة " مفاده ان القانون وان كان يوجب ان يحرر مامور الضبط القضائي محضرا بكل ما يجريه في الدعوى من اجراءات مبينا فيه وقت اتخاذها ومكان حصولها ، الا انه لم يستوجب ان يحرر المحضر في مكان اتخاذ الاجراءات ذاتها .

(نقض جنائي - الطعن رقم ٣٧٨٤ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٤/٢/٦ - مجموعة احكام النقض - السنة ٤٥ - ص ٢٠٩ قاعدة - الطعن رقم ١٢٧٥١ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٤/٦/٢ مجموعة احكام النقض - السنة ٤٥ - ص ٦٨٨ قاعدة ١٠٥) .

- تراخى مامور الضبط القضائي فى تبليغ النيابة عن الحوادث . لا بطلان . العبرة بما تقتنع به المحكمة فى شأن صحة الواقعة ونسبتها الى المتهم و ان تاخر التبليغ عنها . (١)

١٠ - لا يجوز لمامور الضبط استجواب المتهم فى القضايا التى يجوز فيها التصالح .

- حق مامور الضبط القضائي فى أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة اليه . دون ان يستوجبه . المادة ٢٩ اجراءات . (٢)

١١ - كل إجراء يقوم به مامورى الضبط القضائي ومروسيهم بالتحرى عن الجرائم بقصد اكتشافها صحيح ولو اتخذوا فى سبيل ذلك التخفى وانتحال الصفات (٣) .

^١ - (نقض جنائي - الطعن رقم ٣٧٨٤ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٤ / ٢ / ٦ - مجموعة احكام النقض - السنة ٤٥ - ص ٢٠٩ قاعدة ٣٢) .

^٢ - (نقض جنائي - الطعن رقم ٤١٩٠ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٤ / ٢ / ٨ - مجموعة احكام النقض - السنة ٤٥ - ص ٢٣٢ قاعدة ٣٥ - الطعن رقم ١٩٧٢٤ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٤ / ٩ / ٢٠ - مجموعة احكام النقض - السنة ٤٥ - ص ٧٧٦ قاعدة ١٢١) و الطعن رقم ١٧٨٦١ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٤ / ١١ / ٣ - مجموعة احكام النقض - السنة ٤٥ - ص ٩٣٧ قاعدة ١٤٦ - الطعن رقم ٦٨٤٠ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ٣ - مجموعة احكام النقض - السنة ٤٢ - ص ٩٥٨ - قاعدة ١٣٣) .

^٣ - من المقرر انه - من المقرر انه لا تثريب على مامورى الضبط القضائي ومروسيهم فيما يقومون به من التحرى عن الجرائم بقصد اكتشافها ولو اتخذوا فى

١٢- لمأمور الضبط القضائي في حالة التلبس في إحدى جرائم الصلح المعاقب عليها بمدته تزيد على ٣ شهر القبض على المتهم الذي توجد دلائل كافية على اتهامه .

الموجز

لمأموري الضبط القضائي في احوال التلبس بالجنايات والجناح المعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة اشهر القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه . او اصدار امر بضبطه واحضاره عند عدم تواجده . كما يجوز تفتيشه كلما كان القبض عليه جائزا . اساس ذلك ؟ (١)

سبيل ذلك التخفي وانتحال الصفات حتى يأتس الجاني لهم ويامن جانبهم ، فمسيرة رجال الضبط للجناح بقصد ضبط جريمة يقارفونها لا يجافي القانون ولا يعد تحريضا منهم للجناح ما دام أن ارادة هؤلاء تبقى حرة غير معدمه ، وما دام انه لم يقع منهم تحريض على ارتكاب هذه الجريمة ، وإذا كان القول بتوافر حالة التلبس او عدم توافرها من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دامت قد اقامت قضاؤها على اسباب سائغة - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فان الحكم يكون سليما فيما انتهى عليه من رفضه الدفع ببطلان اجراءات القبض والتفتيش تاسيسا على توافر حالة التلبس فان قيام الضابط بضبطه وتفتيشه يكون صحيحا منتجا لاثره ولا عليه ان هو لم يسع للحصول على اذن من النيابة العامة بذلك اذ لم يكن في حاجة اليه .

^١ - (نقض جنائي - الطعن رقم ١١٩٧١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١٩)

الفصل الثالث

**الجرائم التي يجوز فيها الصلح طبقا للمادة
١٨ مكر (١) من قانون الاجراءات الجنائية
المضافه بالقانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨.**

الفصل الثالث

الجرائم التي يجوز فيها الصلح طبقا للمادة ١٨ مكرر
(١) من قانون الاجراءات الجنائية المضافه
بالقانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨.

١- جريمة الجرح و الضرب البسيط

لقد جعل المشرع ضمن الحالات التي تنقضى فيها الدعوى
الجنائية بالتصالح في احدث تعديلاته بالقانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ .
حالة جريمة الجرح و الضرب البسيط المنصوص عليها في المادة
٢٤٢ فقرات اولى وثانيه وثالثه بنصه على انه (١) .

^١ -المادة ٢٤٢ مستبدلة بموجب القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ ، تم رفع الحد الأقصى
لعقوبة الغرامة بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ ، وكلفت قبل التعديل " لا تجاوز
خمسين جنيها مصريا " في الفقرة الاولى ، و " لا تجاوز مائة جنية مصرى " في
الفقرة الثانية .

إذا لم يبلغ الضرب أو الجرح درجة الجسامة المنصوص عليها في المادتين السابقتين يعاقب فاعله بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهاً و لا تجاوز مائتي جنيه مصري .^(١)

فإن كان صادراً عن سبق إصرار أو ترصد تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين أو غرامة لا تقل عن عشرة جنيهاً و لا تجاوز ثلاثمائة جنيه مصري .

و إذا حصل الضرب أو الجرح باستعمال أية أسلحة أو عصي أو آلات أو أدوات أخرى تكون العقوبة الحبس .

حتى يمكن أن تنقضى الدعوى الجنائية في هذه الجريمة بالتصالح .

^١ - ويلاحظ أن الفقرة الرابعة من المادة ٢٤٢ عقوبات استبعدت المشرع من نطاق التصالح نظراً لجسامة عقوبتها وكونها جنائية وتنص هذه الفقرة على أنه .
" وتكون العقوبة السجن الذي لا تزيد مدته على خمس سنوات في الجرائم المنصوص عليها في المادة ٢٤٢ إذا ارتكبت أي منها تنفيذاً لغرض إرهابي " .

فيجب أولاً أن تتوافر أركانها مادياً و معنوياً حتى تقوم الجريمة . وبعدها تنقضى بالتصالح طبقاً لشروطه . لأنه في حالة عدم قيام أركانها أو تخلف ركن منها لا تقوم الجريمة أساساً وإنما تحفظ لأسباب أخرى بل أنه يلزم لها أيضاً أن تقوم أدلة كافية على ثبوت نسبة الاتهام للمتهم لأنه لو لم تكن كافية لحفظت الأوراق لعدم كفاية الأدلة .

- الركن المادى فى جريمة الضرب والجرح البسيط :

يتكون الركن المادى فى جرائم الضرب والجرح واعطاء المواد الضاره من كل فعل ياتيه الجائى يؤدى الى المساس بحق المجنى عليه فى سلامة جسمه على النحو المتقدم . ويتخذ احدى صور ثلاث هى الجرح والضرب واعطاء المواد الضاره (١) .

- تعريف الضرب coup

هو كل مساس بانسجة الجسم عن طريق الضغط عليها مساساً لا يؤدى الى تمزقها (٢)

^١ - د/ عمر السعيد رمضان - شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - دار النهضة العربية - ١٩٨٦ - ص ٢٨٩ - فقرة ٢٦١ .

^٢ - د/ محمود نجيب حسنى - شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - ص ٤٣٣ .

و هناك تعريف آخر بان الضرب هو الاعتداء الذى لا يترك بالجسم اثر ظاهرا، فقد يكون لكما او ركلا او صفعاً، وقد يكون ضغطاً أو صدماً أو ضرباً بالعنف و قد يكون باداه راضه كالعصا او حجر (١) .

- تعريف الجرح : BLessure (٢) .

الجرح هو تمزيق ماده الجسم و شق انسجته ، و هناك تعريف اخر بانه كل مساس ملى بجسم المجنى عليه من شأنه أن يؤدى إلى تغييرات ملموسة فى انسجته و قد يتمثل هذا فى تمزق تلك الانسجه او حدوث

^١ - المستشار/ مصطفى هرجه - التعليق على قانون العقوبات - طبعه نادى القضاء - ص ١٠١٧ - د/ عمر السعيد - المرجع السابق - ص ٢٨٩ ، ٢٩٠ .

^٢ - راجع فى تعريف الجرح

الاستاذ / احمد امين ، ص ٣٤٦ ، الدكتور / محمود محمود مصطفى - شرح قانون العقوبات ، القسم الخاص - ١٩٨٤ - رقم ٢١٩ - ص ٢٤١ ، الدكتور/ حسن ابو السعود - رقم ٢٦٤ - ص ١٨٧ ، الدكتور/ رعوف عبيد - ص ١١٢ ، الاستاذ/ محمد ابراهيم اسماعيل - شرح قانون العقوبات المصرى فى جرائم الاعتداء على الاشخاص وجرائم التزوير - ١٩٥٠ - رقم ٨٣ - ص ٧٦ ، الدكتور/ حسن المرصفاوى - ص ٢١٩ ، الدكتور/ عمر السعيد رمضان - رقم ٢٥٩ - ص ٣٠٣ ، الدكتور/ عبد المهيم بكر - رقم ٢٨٢ - ص ٦١٣ ، الدكتور/ احمد فتحى سرور - رقم ٣٩٤ - ص ٥٨٠ ، الدكتور/ عوض محمد ص ١٤٧ ، الدكتور/ فوزيه عبد الستار - رقم ٤٩٩ - ص ٤٥١ ، الدكتور/ حسنين عبيد - رقم ٦٦ - ص ١٢١ - مشار اليهما الدكتور/ محمود نجيب حسنى - المرجع السابق - ص ٤٣٢ .

إنسكابات دمويه يتسبب عنها أورام الجروح مدامت تمزقات فى انسجه الجسم سواء خارجيه ام داخلية تعد امراضا قد تحتاج الى علاج . ولا يشترط أن يياشر الجاتى فعل الجروح بنفسه بل قد يستعمل اخر كاله فى يده (١) كما فى حالة المكره و المجنون . و قد يستعمل الفاعل حيوانا فى هذا السبيل كمن يحرش كلبه على عض احد الماره فيعقره (٢) .

و الاداه المستعمله فى الاعتداء ليست ركنا من الاركان الجوهرية للجريمة (٣) .

١ - يلاحظ إختلاف هذه الجريمة عن جريمة تركه كلبه العقور دون كمامه . إذ انه فى الحالة السابقة يكون " الكلب " مجرد اداه فى يد الجاتى لتنفيذ جريمته . فى حين ان الثانيه اهماله فى تركه كلبه بدون كمامه .

٢ - حتى فى حالة الاصابة لاي شخص من هذا الكلب غير المكتم فإنها تعد اصابه خطسا المؤثمه بالمادة ٢٤٤/١ ، عقوبات بالاضافه الى الجريمة الاخرى وهى ترك كلبه العقور دون كمامه المؤثمه بالمواد ١٢٥ ، ١٣١ ، ١٤٤ من قانون الزراعه ٥٣ لسنة ١٩٦٦ . وقرارى وزير الزراعه ٣٥ ، ٣٢ لسنة ١٩٧٠ .

٣ - فى هذا المعنى راجع

د / حسن صائق المرصفاوى - اصول الاجراءات الجنائيه - طبعة ١٩٨٢ - ص ٢١٢

- اذا كانت الاداء ليست ركنا من الاركان الجوهرية لجريمة الضرب والجرح البسيط . الا انه قد تكون جريمه فى حد ذاتها كما فى جريمة إحراز سلاح ابيض بدون ترخيص المؤثمه بالمواد ١ فقرة اولى ، ٢٥ مكرر ١ ، ٣٠ والجدول رقم ١ الملحق بالقانون

إعطاء المواد الضارة :

يتحقق المساس بسلامة الجسم فى هذه الصورة عن طريق إعطاء المجنى عليه بكيفية ما مادة تلحق بصحته ضررا يتمثل فى الإخلال بالسير الطبيعى للوظائف التى تؤديها بعض أعضاء الجسم أو أجهزته ، فتعطل هذه الوظائف تعطىلا كليا أو جزئيا مستديما أو مؤقتا .

ويتحقق معنى الإعطاء بكل عمل يأتية الجانى يمكن به المادة الضارة من أن تحدث بالفعل تأثيرها السىء على أجهزة الجسم ، سواء بمناولتها للمجنى عليه عن طريق الفم أو الاستنشاق أو الحقن أو باية طريقة اخرى .

ويستوى فى نظر القانون أن يتم تناول المجنى عليه للمادة الضارة بفعل الجانى مباشرة او بواسطة شخص اخر سخره الجانى ، قد يكون هو المجنى عليه نفسه ، كما فى حالة من يقدم لآخر مادة ضارة موهما إياه بأنها دواء ناجح فى علاج علة يشكو منها فيصدق المريض ويتعاطى المادة بنفسه ،

وحالة من يدس لغيره مادة ضارة في طعامه أو شرابه فيتناولها هذا الأخير ضمن الطعام أو الشراب دون علم منه بها (١) .

- النتيجة الاجرامية في جرائم الجرح أو الضرب أو اعطاء المواد الضارة واهميتها :

هذه النتيجة تتمثل في الاذى الذى ينال جسم المجنى عليه ، اى المساس الذى ينال حق المجنى عليه فى سلامة جسمه فى عنصر او اكثر من عناصره . وللنتيجة اهمية اساسية فى هذه الجرائم : فمن ناحية هى ضرورة لقيام المسئولية عنها ، ومن ناحية ثانية هى اعتبار اساسى يحدد درجة جسامه هذه المسئولية ان كانت الجريمة عمدية (٢) .

- علاقة السببية بين فعل الاعتداء على سلامة الجسم والاذى البدنى الذى اصاب جسم المجنى عليه :

تعد هذه العلاقة عنصرا اساسيا من عناصر الركن المادى فى جرائم الجرح والضرب واعطاء المواد الضارة . فان انتفت وتبين ان ما اصاب

^١ -المستشار / جنيدى عبد الملك - الموسوعة الجنائية - المرجع السابق -

ص ٧٥٦ - فقرة ٢٩ .

^٢ - ١٤ محمود نجيب حسنى - - شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - المرجع

السابق - ص ٤٤٥ .

المجنى عليه من اذى بدنى لا يرتبط بفعل المتهم بعلاقة السببية فقد انتفى
الركن المادى للجريمة ولم يكن محل لمسائلة المتهم عن هذا الاذى .
ويجب ان تتوافر علاقة السببية بين فعل المتهم ومطلق الاذى الذى اصاب
جسم المجنى عليه ، ويجب ان تتوافر كذلك بين هذا الفعل وبين الاذى
الجسيم الذى اصاب المجنى عليه . فان لم تتوافر فى صورتها الاولى
فالمتهم غير مسئول اطلاقا عن جريمة اعتداء على سلامة الجسم فى اى
من درجاتها ، اما اذا تبين ان علاقة السببية بين فعل المتهم وبين الاذى
اليسير الذى اصابه بعد ذلك كآثر لازدياد خطورة الاذى الاول (كالعامة او
الموت) اقتضرت مسئوليته على الاذى اليسير (١) .

- الركن المعنوى فى الجريمة :-

يتوافر القصد الجنائى فى جرائم الضرب والجرح واعطاء المواد
الضارة متى ارتكب الجانى .

الفعل المكون للجريمة عن ارادة وعلم بان هذا الفعل يترتب عليه
المساس بسلامة جسم انسان (٢) .

^١ - د/ محمود نجيب حسني - المرجع السابق - ص ٤٤٧ .

^٢ - د/ محمود نجيب حسني - المرجع السابق - ص ٤٥٣ - د/ عمر السعيد رمضان

- شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - المرجع السابق - ص ٢٩٣

فيجب اولا ان تكون إرادة الجاني قد اتجهت الى النشاط المادى الذى صدر منه والذى ترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه .

ويجب ايضا ان يكون الجاني قد توقع النتيجة التى ترتبت على فعله اى المساس بسلامة جسم انسان ، وان تكون ارادته قد انصرفت الى تحقيق تلك النتيجة .

لا يشترط ان يتجه فيه الجاني الى الاضرار بالمجنى عليه فلا يشترط بعد ذلك ان تكون نية الجاني قد اتجهت الى الاضرار بالمجنى عليه . ولهذا يسأل عن جريمة جرح عمدية من لا يملك الحق فى مزاوله مهنة الطب ويفتح لآخر خراجا او يجرى له عملية ختان ، وذلك رغم ان غايته من القيام بهذه الاعمال كانت تحقق مصلحة للمجنى عليه (١) .

===== - (نقض ١٩٣٢/١٠/٢٤ ، مجموعة القواعد القانونية - ج ٢ - رقم ٣٦٨ ص ٦٠٢ ، ١٩٥٢/١٠/٢١ - مجموعة احكام محكمة النقض - النقض س ٤ رقم ١٩ ص ٤٥ ، ١٩٥٥/٥/٣١ - مجموعة احكام محكمة النقض س ٦ - رقم ٣١٠ - ص ١٠٥٦ ، ١٩٦١/١٠/١٦ - مجموعة احكام محكمة النقض س ١٢ - رقم ١٥٩ ص ٨٢٣ .

^١ - من احكام النقض القديمة راجع (نقض ١٩٣٧/١/٤ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٤ - رقم ٣٤ ص ٣٢ . وقارن نقض ١٩٤٤/١٢/١٨ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٦ - رقم ٤٢٣ - ص ٥٦٧) .
- من احكام النقض الحديثه راجع

ويتطلب القصد الجنائي اتجاه ارادة المتهم الى احداث الاذى البدني
بجسم المجنى عليه .

ويشترط ان تتجه اليها ارادة الجاني هي مطلق الاذى البدني ، فلا
يشترط ان تتجه ارادته الى احداث اذى يمثل درجة معينة من الخطورة .
ويعنى ذلك انه اذا اراد اذى يسيرا ، ولكن اثار فعله جاوزت ما يريد فنال
جسم المجنى عليه ايذاء جسيم او افضى الفعل الى وفاته سئل عن النتيجة
الجسيمة على
الرغم من ان ارادته لم تتجه الى احداثها ، وقد لا يكون توقعها على
الاطلاق (١) .

----- - نقض جنائي - الطعن رقم ٥١٠٠ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٣/٢/١٩٩٤ -
مجموعة احكام النقض - السنة ٤٥ - ص ٢٥٣ - قاعدة ٣٧ .

١ - من احكام النقض القديمه - نقض ١٥/٤/١٩٤٠ - ج ٥ - رقم ٩٧ - ص ١٢٧ ،
اول يناير سنة ١٩٤٥ - ج ٦ - رقم ٤٤٤ - ص ٥٧٩ ، ٤/٦/١٩٥٦ - مجموعة
احكام محكمة النقض - س ٧ - رقم ٢٣١ - ص ٨٣٥ .

راجع من احكام النقض الحديثه

- نقض جنائي - الطعن رقم ٥١٠٠ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٣/٢/١٩٩٤ - مجموعة
احكام النقض - السنة ٤٥ - ص ٢٥٣ - قاعدة ٣٧ .

- نقض جنائي - الطعن رقم ٦٨٤٨ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٢٢/١٢/١٩٩٤ -
مجموعة احكام النقض - السنة ٤٥ - ص ١٢٣٠ - قاعدة ١٩٢ () .

ولا يؤثر في توافر القصد الجنائي في جرائم الضرب والجرح واعطاء المواد الضارة وقوع الجاني في غلط في شخص المجنى عليه او في شخصيته ، وذلك لان القانون يحمى حق الانسان في سلامة جسمه دون اعتبار لشخصه . فمتى ثبت ان الجاني كان يرمى بفعله الى الاعتداء على سلامة جسم انسان . فان القصد الجنائي يعد متوافرا لديه سواء اصاب الشخص الذي كان يقصده او اخطاه واصاب غيره (١) .

^١ - من احكام النقض القديمه (نقض ١٩٣٥/١٢/٢٣ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٣ - رقم ٤٢١ - ص ٥٢٨ ، ١٩٤٠/١٠/٢٨ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٥ - رقم ١٣٨ - ص ٢٦٣) .
راجع من احكام النقض الحديثه
- نقض جنائي - الطعن رقم ١٥٠٦٠ لسنة ٥٩ هـ - جلسة ١٩٩٠/٢/١ - مجموعة احكام النقض - السنه ٤١ - ص ٢٥٣ - قاعدة ٤٤ .

التصالح فى جريمة الضرب او الجرم البسيط.

- طبيعة التصالح فى جريمة الجروح و الضرب البسيط.

هو فى حقيقته اتفاق بين المتهم و بين المجنى عليه فى الجريمة دون ما تدخل من اية جهة قضائية او تشريعية او تنفيذية غير التى خولها القانون عرض التصالح (١) .

- من يملك التصالح فى جريمة الجرح والضرب البسيط .

هذا التصالح يملكه المجنى عليه فى هذه الجريمة جراء ما لحقه من اذى من المتهم فى جسده الذى كفله القانون بالحماية .

- شروط صحة التصالح فى جرائم الجرح والضرب البسيط :-

لاتمام التصالح فى جرائم الجرح و الضرب البسيط طبقا لنص المادة ١٨ مكرر (١) من قانون الاجراءات الجنائية ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ المعدل لقانون الاجراءات الجنائية توافر الشروط الاتية :

^١ - د/ادوارد غالى الذهبى - المرجع السابق - ص ١٤٩ .

- راجع نص المادة ١٨ مكرر ١ من القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ .

١- صدور التصالح من المجنى عليه او من ينييه .

حيث ان الاذى الذى قامت به الجريمة لحق بالمجنى عليه ذاته .
و بالتالى فانه له وحده الحق فى التصالح فى الدعوى الجنائية ، وله ان يعلن بارادته الحره عن تصالحه مع المتهم او بواسطة تفويض خاص فى ذلك او بموجب توكيل لمحام بشرط ان يكون هذا التوكيل يبيح الصلح (١) .

٢- إلتقاء ارادتى المجنى عليه و المتهم على الصلح :-

الشرط الثانى من شروط صحة التصالح الجنائى حتى تنقضى به الدعوى الجنائية هى وجوب التقاء ارادتى المجنى عليه والمتهم معا على التصالح . وذلك يحقق للتصالح هدفه الذى تغياه المشرع يترتب اثر انقضاء الدعوى الجنائية على هذا التصالح ، وفى ذات الوقت يحافظ على روابط الموده والمحبه بين المجنى عليه والمتهم رغم اقتصار حق الولاية فيه .
و هذا ما جعل بعض الفقهاء و رجال القضاء يجطون التصالح فى طبيعة

^١ - راجع مناقشة ذلك تفصيلا - ص - من هذا المؤلف .

- راجع الكتاب الدورى ١٨ لسنة ١٩٩٨ - الكتاب السابق الصادر من المستشار
النائب العام -

القانونية هو " اتفاق " بين المتهم و من خوله القانون سلطة التصالح (١)

٣ - شفاء المجنى عليه :-

ينبغي حتى يمكن إنقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح في جريمة الجرح و الضرب البسيط أن يكون تم شفاء المجنى عليه . بعد أن تحددت مدة العلاج - حيث ان هذه المادة جعلت مدة العلاج لا تقل عن واحد وعشرين يوما حتى يمكن أن تنطبق عليه هذه أحكام التصالح طبقا لنص هذه المادة . لأنه لو لم يتحقق الشفاء طبقا لنص المادة ٢٤٢ بعد هذه المادة فإتاما تدخل في عقوبات مواد اخرى طبقا لطول مدة العلاج و نوع المرض و شدة الاصابه .

كما أن صدور شفاء المجنى عليه يؤكد التصالح في حقيقته من زوال جميع اثارها سواء القانونيه بإتقضاء الدعوى الجنائية . أو ما بين المتهم و المجنى عليه من صفاء واثره في إزالة الضغينه و البغضاء من القلوب بتحقيق الشفاء .

. كما أن التعليمات القضائية للنيايه العامه توجب قبل التصرف في الاوراق في هذه الجريمة التأكد من إفاده شفاء المجنى عليه .

^١ - د/ امال عثمان - جرائم القتموين - طبعه ٦٩ . ص ١٥٦ - د/ ايوارد غالى

الذهبي - البحث السابق - المرجع السابق - هامش ص ١٤٩ .

- راجع مؤلفنا التطبيق على قانون ضريبة المبيعات - طبعه نادى القضاء -

المرجع السابق . ص ٨٢٦ .

٢- الجرح و الضرب لمدته تزيد على عشرين يوما

تعد هذه الجريمة من الجرائم التي يجوز ان تنقضى الدعوى الجنائية فيها بالتصالح طبقا لنص المادة ١٨ مكرر (ا) من القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ (١) .

والمادة ٢٤١ عقوبات بفقرتها الاولى والثانية تنص على انه (٢) .

" كل من احدث بغيره جرحا او ضربا نشا عنه مرض او عجز عن الاشغال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين او بغرامة لا تقل عن عشرين جنيها مصريا ، و لا تجاوز ثلاثمائة جنية مصرى .

اما اذا صدر الضرب او الجرح عن سبق اصرار او ترصد او حصل باستعمال اية اسلحة او عصي او آلات او ادوات اخرى فتكون العقوبة الحبس (٣) .

١ - راجع نص المادة ١٨ مكرر (ا) المضافه بالقانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ .

٢ - المادة ٢٤١ مستبدلة بموجب القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ ، ثم رفع الحد الأقصى لعقوبة الغرامة بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ ، و كانت قبل التعديل " لا تجاوز مائة جنية مصرى " .

٣ - عملا بالفقرة الاولى من المادة الثالثة من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ بتعديل بعض نصوص قانون العقوبات و قوانين اخرى .

ويلاحظ إقتصار المشرع على الفقرتين الأولى والثانية (١)

الركن المادى فى قيام الجريمة:-

الركن المادى هو ذات الركن المادى لجريمة الضرب البسيط (٢).

بالإضافة الى عناصر التشديد عن الضرب البسيط .

- عناصر التشديد عن الضرب والجرح البسيط :-

يقوم هذا التشديد على عنصرين يحددان درجة جسامه الاذى البدنى الذى نزل بالمجنى عليه بمرض او عجز عن الاشغال الشخصيه ، و ثاتيهما

^١ - يلاحظ ان الفقرة الثالثة من هذه المادة استبعدتها المشرع من نطاق الجرائم التى يجوز فيها التصالح طبقا لهذه المادة لجسامه عقوبتها وهى تنص على انه و تكون العقوبة السجن الذى لا تزيد مدته على خمس سنوات فى الجرائم المنصوص عليها فى المادة ٢٤١ وذا ارتكبت اى منها تنفيذًا لغرض ارهابى .

^٢ - راجع مناقشتها ص ١٢١ من هذا المؤلف

، أن يستمر هذا المرض أو العجز مدة تزيد على عشرين يوما . و لا يتطلب العنصر الاول اجتماع المرض و العجز ، و إنما يكتفى بتحقيق احدهما .

- اشتراط المشرع استمرار مدة العلاج ازيد من عشرين يوما :-

يتطلب الظرف المشدده أن يستمر المرض او العجز عن الاشغال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما ، اى واحد و عشرين يوما على الاقل . و يدخل فى حساب هذه المدة اليوم الذى ارتكب فيه الجانى فعله ، كما يدخل فيه اليوم الذى انتهى فيه المرض او العجز . و يجب أن يستمر المرض او العجز ذاته هذه المدة ، فلا يكفى استمرار العلاج هذه المدة : فقد يزول المرض او العجز و يستمر المجنى عليه فى التردد على الطبيب المعالج مبالغة منه فى الحرص على صحته (١) . ولا يكفى لتحقيق الظرف المشدد أن تكون آثار العنف قد استمرت اكثر من عشرين يوما اذا كان المرض او العجز لم يستمر هذه المدة .

و يتعين ان يستمر المرض او العجز فعلا مدة تزيد على عشرين يوما . و تطبيقا لذلك ، فانه اذا قرر الطبيب احتمال استمرار المرض او العجز هذه المدة ، و لكنه زال بعد مدة تقل عن ذلك فان الظرف المشدد لا يتوافر

^١ - نقض ١٩٣١/١/٨ مجموعة القواعد القانونية، ج ٢، رقم ١٥٠ ص ١٨٦ ، جلسة ١٢/٤/١٩٣٤ - ج ٤، رقم ٢٢٧ ص ٣٠٦ .

. و اذا مات المجنى عليه - لسبب مستقل عن فعل الجاني - قبل مضي
عشرين يوما فان الظرف المشدد لا يتوافر كذلك (١) .

و يتطلب الظرف المشدد توافر علاقة سببية بين الفعل و بين
المرض او العجز الذى استمر هذه المدة ، و اهم عناصر معيارها - وفقا
لمذهب محكمة النقض .

١ - قضت محكمة النقض بغير ذلك : نقض ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٥ - مجموعة
القواعد القانونية - ج ٢ - رقم ٤١٥ - ص ٥٢٥ ، وفى هذا الحكم قالت المحكمة "
اذا كان الحكم قد اثبت وفاة المجنى عليه قبل عشرين يوما من تاريخ وقوع جريمة
الضرب المسند الى المتهم ، ومع ذلك اعتبرت هذه الجريمة منطبقة على المادة ٢٠٥
من قانون العقوبات (المادة ٢٤١ من القانون الحالى) استنادا الى ان الضربات التى
وقعت على المجنى عليه كانت تقتضى علاجه وعجزه عن اعماله الشخصيه مده لا
تزيد على العشرين يوما كما جاء بالكشف الطبى فلا جناح على المحكمة فى ذلك " .
والاتجاه الحديث لمحكمة النقض ان مسئولية المتهم فى جريمة الضرب او احداث
جرح عمدا عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكها الاجرامى . ما لم تتدخل
عوامل اجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعله والنتيجة .

- مرض المجنى عليه من الامور الثانويه - لا يقطع رابطة السببية
(نقض جنائى - الطعن رقم ١٥٠٦٠ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١ - مجموعة
احكام النقض - السنة ٤١ - قاعدة رقم ٤٤ - ص ٢٥٣) ،
(نقض جنائى - الطعن رقم ٢٨٤٥٤ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١٠ - مجموعة
احكام النقض - السنة ٤١ - قاعدة رقم ١٢٣ - ص ٧١٠)

الركن المعنوى للجريمة^(١)

-الحالات التى يجوز فيها التصالح فى جرائم الضرب طبقا
لنص هذه المادة .

١-٢ - الجرح العمد الناتج عنه اصابه تحتاج لمدة علاج ازيد عن عشرين
يوما .

ب- الضرب العمد الناتج عنه اصابه تحتاج لمدة علاج ازيد عن عشرين
يوما .

٢- صدور هذا الضرب او الجرح السابق عن سبق اصرار .

٣- صدور هذا الضرب او الجرح السابق عن سبق ترصد .

٤- صدور هذا الضرب او الجرح السابق عن سبق استعمال اداه .
(اسلحه-عصى-الات- ادوات اخرى)

^١ - راجع مناقشة الركن المعنوى لجريمة الضرب البسيط ص^{١٤٦} من هذا المؤلف .

٣- جريمة الاصابه الخطا

(الاعتداء غير العمدى على سلامة الجسم)

الجريمة الثالثة من الجرائم التى اجاز فيها المشرع التصالح هى الجريمة المعاقب عليها بالمادة ٢٤٤ فقرة اولى والتى تنص على انه - "من تسبب خطأ فى جرح شخص او ايدائه بان كان ذلك ناشئا عن اهماله او رعونته او عدم احترازه او عدم مراعاته للقوانين والقرارات واللوائح و الانظمة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة و بغرامة لا تجاوز مائتى جنيه او باحدى هاتين العقوبتين" (١).

^١ - المادة ٢٤٤ مستبدلة بموجب القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ ، ثم رفع الحد الأقصى لعقوبة الغرامة بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ ، و كانت قبل التعديل " لا تجاوز خمسين جنيها " فى الفقرة الاولى ، " لا تجاوز مائتى جنيه " فى الفقرة الثانية . - يلاحظ ان الفقرتين للتانيه والثالثة من فقرات المادة ٢٤٤ عقوبات تخرجان عن نطاق التصالح، ولا يجوز انقضاء الدعوى الجنائية فيها بالتصالح ونصها كالآتى :

تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين و غرامة لا تجاوز ثلاثمائة جنيه او احدى هاتين العقوبتين اذا نشا عن الاصابة عاهة مستديمة او اذا وقعت الجريمة نتيجة اخلال الجانى اخلال جسميا بما تفرضه عليه اصول وظيفته او مهنته او حرفته او كان متعاطيا

الركن المادى للجريمة :

وتتفق هذه الجرائم مع جرائم الضرب والجرح واعطاء المواد الضاره العمدية بالنظر الى الركن المادى والمحل الذى تقع عليه جريمه . فهي مثلها اعتداء على حق الانسان فى سلامة جسمه ، يتحقق بارتكاب الجاني فعلا من افعال الضرب او الجرح او اعطاء المواد الضاره ، مفهومها بالمعنى الذى سبق ان حددناه (١) .

وتتميز جرائم الضرب والجرح واعطاء المواد الضاره فى صورتها غير العمدية بالنظر فحسب الى ركنها المعنوى . فهي تفترض ان الجاني لم يقصد المساس بسلامة جسم المجنى عليه او ايدائه ، وإنما تحققت هذه النتيجة بخطئه غير العمدى .

===== مسكرا او مخدرا عند ارتكابه الخطا الذى نجم عنه الحادث او نكل وقت الحادث عن مساعدة من وقعت عليه الجريمة او عن طلب المساعدة له مع تمكنه من ذلك .

و تكون العقوبة الحبس اذا نشأ عن الجريمة اصابة اكثر من ثلاثة اشخاص ، فاذا توافر ظرف اخر من الظروف الواردة فى الفقرة السابقة تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة و لا تزيد على خمس سنين .

^١ - راجع مناقشتنا للركن المادى فى جرائم الضرب والجرح واعطاء المواد الضاره العمدية - ص ١٢١ من هذا البحث .

- تعريف الخطأ غير العمدى .

الخطأ غير العمدى هو إخلال المتهم عند تصرفه بواجبات الحيطة والحذر التى يفرضها القانون ، وعدم حيولته تبعاً لذلك دون ان يقضى تصرفه الى حدوث النتيجة الاجرامية فى حين كان ذلك فى استطاعته ومن واجبه (١) .

وتقدير هذا الخطأ مسألة موضوعية (٢) .

^١ - د/ محمود نجيب حسنى - قانون العقوبات - القسم العام - رقم ٧٠١ - ص ٦١٧ .

- د/ فوزيه عبد الستار - النظرية العامة فى الخطأ غير العمدى - ط ٧٧ .

- د/ محمود نجيب حسنى - شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - ص ٤٠٢ - قاعدة ٥٤٧ .

ومن احكام النقض الحديثه

(نقض جنائى - الطعن رقم ١٣١٢١ لسنة ٦٠ قى - جلسة ١٩٩٣/١٢/٢٩ -
مجموعة احكام النقض - السنه ٤٤ - قاعدة ١٩٥ - ص ١٢٧٥ .

^٢ - راجع نقض جنائى - الطعن رقم ٦٢٢٢ لسنة ٦٠ قى - جلسة ١٩٩٤/٤/٢٠ -
مجموعة احكام النقض - السنه ٤٥ - ص ٥٧٧ - قاعدة ٨٩ - الطعن رقم ١٧٩٥١
لسنة ٥٩ قى - جلسة ١٩٩٣/٤/١٢ - مج - قى ٥٠ - ص ٣٦٨ ، الطعن رقم
١٧٢٩٦ لسنة ٥٩ قى - جلسة ١٩٩٣/٤/٢٩ - مج - قى ٥٩ - ص ٤٢٥ ، الطعن
رقم ١٧٥٩٣ لسنة ٥١ قى - جلسة ١٩٩٣/٦/١٣ - مج - السنه ٤٤ - قاعدة رقم ٨٨
- ص ٥٨٨ .

ويتضح من هذا التعريف ان جوهر الخطأ غير العمدى هو إخلال بالتزام عام يفرضه الشارع ، هو الالتزام بمراعاة الحيطة والحذر والحرص على الحقوق والمصالح التى يحميها القانون . وهذا الالتزام ذو شقين : الاول : موضوعه إجتنب التصرفات الخطرة ، أو مباشرتها وفق اسلوب معين يكفل تجريدها من خطرهما أو حصره فى النطاق الذى يرخص به القانون ، والثانى : موضوعه التبصر باثار هذه التصرفات ، فان كان منها ما يمس الحقوق والمصالح التى يحميها القانون تعين بذل الجهد للحيلولة دون هذا المساس . ويفترض هذا الالتزام من شقية إستطاعة الوفاء به ، فلا التزام الا بمستطاع . فالقانون لا يفرض من اساليب الاحتياط والحذر الا ما كان مستطاعا ، ولا يفترض التبصر باثار الفعل والحيلولة دونها الا اذا كان ذلك فى وسع الفاعل .

ويتعين على المحكمة أن تبين فى حكمها توافر علاقة السببيه بين خطأ الجانى ايا كانت صورته وبين الاصابة التى حدثت بالمجنى عليه وقد حددت محكمة النقض معيار علاقة السببيه فى هذه الجرائم بانها يفترض - وبالإضافة الى توافر العلاقة المادية بين الفعل والاصابه - وان المتهم " قد خرج بفعله عن الدائره التبصر بالعواقب العاديه لسلوكه والتصون من ان يلحق عمله ضررا بالغير " (١)

^١ - راجع من احكام النقض القديمه نقض ١٣ / ١٢ / ١٩٦٠ - مجموعة احكام محكمة النقض - السنه ١١ رقم ١٧٦ - السنه ٩٠٤ ، ٣ / ١٢ / ١٩٦٢ - لسنة ١٣ - رقم ١٩٦ - ص ٨١٠ ، ١٤ / ٦ / ١٩٦٦ - لسنة ١٧ رقم ١٥٢ - ص ٨٠٦ ، ٢٧

الركن المعنوى فى جريمة الاصابة الخطا .

ومؤدى ذلك انه يقوم على عنصرين : الاول ، هو نزول المتهم على القدر الذى يطلبه القانون من الحيطه والحذر ، والثانى ، هو عدم توقعه حدوث الاصابة كأثر لفعله وعدم حيولته دون حدوثها على الرغم من ان ذلك فى إستطاعته ومن واجبه ، أو توقعه الاصابة وإعتماده على احتياط غير كاف للحيولة دون حدوثها .

أحدث احكام محكمة النقض المتعلقة بجريمة الاعتداء غير العمدى على سلامة الجسم (الاصابة الخطا) .

١ - ركن الخطا هو الاساس فى الجرائم غير العمدية .

- ركن الخطا هو العنصر المميز فى الجرائم غير العمدية .

----- ١٩٦٧/٣/ - لسنة ١٨ - رقم ٨٤ - ص ٤٤٥ ، ١٩٧٣/١١/٢٦ - لسنة

٢٤ - رقم ٢٢٠ - ص ١٠٧٢ .

- راجع من احكام النقض الحديثه .

- نقض جنائى - الطعن رقم ٨٢٣٧ لسنة ٦١ قى - جلسة ١٩٩٣/١/١٩ - مجموعة

احكام النقض - السنة ٤٤ - قاعدة رقم ١١ - ص ١٠٨ ، - الطعن رقم ٣٢٨

لسنة ٦٢ قى - جلسة ١٩٩٣/١٢/١٥ - مجموعة احكام النقض - السنة ٤٤ - قاعدة

رقم ١٨٠ - ص ١١٥٣ ، - الطعن رقم ٥٠٠١ لسنة ٦٢ قى -

جلسة ١٩٩٣/١٢/١٣ - مجموعة احكام النقض - السنة ٤٤ - قاعدة رقم ١٨١ -

ص ١١٤٧ ،

سلامة القضاء بالادانة في جريمة الاصابة الخطا مشروطة ببيان كنه الخطا الذي وقع من المتهم ورابطة السببية بين الخطا والاصابة (١) .

٢- مساهمة اكثر من شخص في الخطا يوجب مسئولية كل مساهم بمقدار مساهمته في الخطا .

١- تعدد الاخطاء الموجبه لوقوع الحادث . يوجب مساءلة كل من اسهم فيها ايا كان قدر الخطا المنسوب اليه سواء كان سببا مباشرا او غير مباشر (٢)

١- من المقرر ان ركن الخطا هو العنصر المميز في الجرائم غير العمدية ، وانه يجب لسلامة القضاء بالادانة في جريمة الاصابة الخطا - حسبما هي معرفة به في المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات - ان يبين الحكم كنه الخطا الذي وقع من المتهم - ورابطة السببية بين الخطا والاصابة بحيث لا يتصور وقوع الاصابة بغير هذا الخطا .

٢- حيث انه من المقرر ان لما كان تعدد الاخطاء الموجبة لوقوع الحادث يوجب مساءلة كل من اسهم فيها ايا كان قدر الخطا المنسوب اليه يستوى في ذلك ان يكون سببا مباشرا ام غير مباشر في حصوله ، وكان الحكم المطعون فيه قد أستظهر خطا الطاعن على السياق المتقدم . وبين رابطة السببية بين سلوك المتهم الخاطي وموت المجنى عليه ، مما يتحقق به مسئولية الطاعن ما دام قد أثبت قيامها في حقه ولو أسهم اخر في إحداثها .

(نقض جنائي الطعن رقم ١٣١٢١ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢٩ / ١٢ / ١٩٩٣)

- مجموعة احكام النقض - السنة ٤٤ - قاعده ١٩٥ ص ١٢٧٥ .

(نقض جنائي - الطعن رقم ١٢٢٩٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٢٩ / ٤ / ١٩٩٣ -

مجموعة احكام النقض - السنة ٤٤ - قاعدة رقم ٥ ص ٤٢٥ ، الطعن =====

ب - الخطا الذى ادى الى وقوع الحادث . يصح ان يكون مشتركا بين المتهم وغيره دون ان ينفى خطا احدهما مسؤولية الاخر (١) .

٣ - تقدير الخطا المستوجب مسئولية مرتكبه جنائيا ومدنيا .
موضوعى .

١ - تقدير السرعة كعنصر من عناصر الخطا . موضوعى (٢) .

ب - تقدير الخطا المستوجب لمسئول مرتكبه . موضوعى ١١

مثال لتسبيب سائق لاستظهار توافر الخطا وعلاقة السببيه فى جريمة قتل

===== رقم ١٧٢٩٦ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٩٩٣/٤/٢٩ - مجموعة احكام النقض -
السنه ٤٤ - قاعدة رقم ٥٩ ص ٤٢٥) .

١ - (نقض جنائى - الطعن رقم ١٠٠٩٦ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٩٩٣/٦/٩ -
مجموعة احكام النقض - ٢١ - السنه ٤٤ - ص ٥٨٠) .

٢ - (نقض جنائى - الطعن رقم ١٧٩٥١ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٩٩٣/٤/١٢ -
مجموعة احكام النقض - السنه ٤٤ - قاعدة رقم ٥٠ ص ٣٦٨) .

خطا (١) .

- تقدير خطا المستوجب مسئولية مرتكبه جنائيا . ومدنيا . موضوعي
(٢) .

١ - حيث انه من المقرر انه

من المقرر ان تقدير الخطا المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا ومدنيا ، وهو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ما دام تقديرها سائغا مستندا الى ادلة مقبولة لها اصلها في الاوراق ، وكان الحكم قد استظهر توافر الخطا وعلاقة السببية في حق الطاعن بما مجمله ان الطاعن لم ينفذ التعليمات الصادرة اليه من ادارة المرور بوضع علامات ومصادر ضوئية حول الحفرة التي احدثها في الطريق لتحذير المارة وقائدي السيارات واخذ حيطتهم عند الاقتراب منها ، الامر الذي ادى الى سقوط المجنى عليه في هذه الحفرة وموته - فان الحكم يكون قد خلص في منطق سائغ وتدلليل مقبول الى ان الطاعن لم يقم بوضع علامات والمصادر الضوئية الكفيلة بتحذير المارة وقائدي السيارات من على بعد كاف من الحفرة لتفادي الوقوع فيها او الاصطدام بها ، مما ادى الى سقوط المجنى عليه بداخلها وموته ، وهو ما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دين الطاعن بها .

(نقض جنائي - الطعن رقم ١٧٢٩٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٣/٤/٢٩ - مجموعة احكام النقض - السنة ٤٤ - قاعدة رقم ٥٩ ص ٤٢٥) .

٢ - (الطعن رقم ١٧٩٥١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٣/٤/١٢ - القاعدة ٥٠ ص ٣٦٨ ، نقض جنائي - الطعن رقم ١٧٥٩٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٣/٦/١٣ - مجموعة احكام النقض - السنة ٤٤ - قاعدة رقم ٨٨ ص ٥٨٨) .

-مقياس السرعة الموجبه للمسئوليه في جريمة الاصابه الخطا .

- السرعة. التي تصلح اساسا للمساءلة الجنائية في جريمتى القتل
والاصابة الخطا هي التي تجاوز الحد الذي تقتضيه ظروف الحال زمانا
ومكانا .

تقدير السرعة كعنصر من عناصر الخطا . موضوعي (١) .

- السرعة التي تصلح اساسا للمساءلة الجنائية في جريمتى القتل
والاصابة الخطا هي التي تجاوز الحد الذي تقتضيه ظروف الحال زمانا
ومكانا .

السرعة الموجبة للمسئولية الجنائية في جريمتى القتل والاصابة الخطا .
هي التي تجاوز الحد الذي تقتضيه ملايسات الحال وظروف المرور وزمانه
ومكانه .

تقدير ما اذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة تعد عنصرا من

^١ - (نقض جنائي الطعن رقم ١٧٥٩١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٢/٤/١٩٩٣ - مجموعة

احكام النقض لسنة ٤٤ القاعدة ٥٠ - ص ٣٦٨) .

عناصر الخطأ أو لا تعد . موضوعي (١) .

- عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والانظمه خطأ مستقلاً.

- إعتبار عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والانظمه خطأً مستقلاً بذاته في جريمة الاصابة الخطأ . رهن بان تكون هذه المخالفة هي بذاتها سبب الحادث .

إغفال الحكم ببيان وقائع الحادث وموقف المجنى عليه وسلوك قائد السيارة وخلوه من بيان إصابات المجنى عليهم ومؤدى التقارير الطبية الموقعة عليهم . قصور (٢).

^١ - (نقض جنائي - الطعن رقم ٦٢٢٢ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٤/٤/٢٠ -

مجموعة احكام النقض - السنة ٤٥ - ص ٥٧٧ قاعدة ٨٩) .

^٢ - لما كان من المقرر ان ' عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والانظمة وان امكن اعتباره خطأ مستقلاً بذاته في جريمة الاصابة الخطأ الا ان هذا مشروط بان تكون هذه المخالفة هي بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها ، فان الحكم المطعون فيه اذا اتخذ من مجرد ما قال به من قيادة الطاعن السيارة عكس اتجاه الطريق واصطدامه بسيارة اخرى ما يوفر الخطأ في جانبه ، دون ان يبين وقائع الحادث ، وموقف المجنى عليه ومسلکهم اثناء وقوعه ، ومسلک قائد السيارة الاخرى ابان ذلك ، ليتسنى - من بعد - بيان مدى قدرة الطاعن في الظروف التي وقع فيها

- الحادث القهرى . توافره . رهن بالا يكون للجانى يد فى حصوله
او فى قدرته منعه . (١)

===== الحادث على تلافى اصابة المجنى عليهم ، واثّر ذلك على قيام ركنى الخطا
ورابطة السببية أو انتفاءهما ، فضلا عن انه خلا من الاشارة الى بيان اصابات المجنى
عليهم ، وفاته أن يورد مؤدى التقارير الطبية الموقعة عليهم ، فإتاه لا يكون قد بين
الواقعة وكيفية حصولها بيانا كافيا يمكن محكمة النقض من اعمال رقابتها على تطبيق
القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى . لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه
يكون مشوبا بالقصور بما يعيبه ويوجب نقضه والاعادة .

(نقض جنائى - الطعن رقم ١٣١٢١ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٣/ ١٢/ ٢٩ -
مجموعه احكام النقض - السنه ٤٤ - قاعدة ١٩٥٥ ص ١٢٢٥) .

^١ - من المقرر انه متى وجد الحادث القهرى وتوافرت شرائطه فى القانون كانت
النتيجة محمولة عليه وانقطعت علاقة السببية بينها وبين الخطا ، فان دفاع الطاعن
بان الحادث وقع نتيجة سبب اجنبى لا يدل له فيه هو - فى صورة هذه الدعوى -
دفاع جوهرى كان لزاما على المحكمة ان تحققه او ترد عليه بما يدفعه لما ينبى على
ثبوت صحته من تغير وجه الراى فى الدعوى ، وإذا كان الحكم المطعون قد اقتصر
على ايراد هذا الدفاع دون ان يعنى بتحقيقه بلوغا الى غاية الامر فيه او الرد عليه
بما ينفيه فان يكون مشوبا بالاخلال بحق الدفاع والقصور فى التسبيب ، متعينا من ثم
نقضه والاعادة . بما يدفعه

(نقض جنائى - الطعن رقم ٧١٠٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/ ٢/ ٢٢ - مجموعة
احكام النقض - السنه ٤١ - قاعدة رقم ٧٠ - ص ٤٣١ ، الطعن رقم ١٧٩٥١
لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٣/ ٤/ ١٢ - مجموعة احكام النقض - السنه ٤٤ - قاعدة
رقم ٥٠ ص ٣٦٨) .

- سلطة محكمة الموضوع فى تقدير توافر علاقة السببية :-

١ - تقدير علاقة السببية فى المواد الجنائية . موضوعى . المجادلة فى

ذلك

امام محكمة النقض . غير جائزة (١) .

ب - رابطة السببية . ركن فى جريمة الاصابة او القتل الخطا . اقتضاؤها

اتصال السبب بالمسبب . وجوب اثبات توافرها استنادا الى دليل فنى (٢)

- رابطة السببية مؤداها اسناد النتيجة الى خطأ الجانى .

متى يقطع خطأ الغير رابطة السببية ؟

طرح الحكم دفاع الطاعن القائم على نفى رابطة السببية جملة دون

١ - (نقض جنائى - الطعن رقم ٧٥٧٠ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٤/١/٩ - مجموعة احكام النقض - السنة ٤٥ - ص ٧١ قاعدة ٨ - الطعن رقم ٣٢٨ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٣/١٢/١٥ - مجموعة احكام النقض - السنة ٤٤ - قاعدة رقم ١٨٠ ص ١١٥٣ - الطعن رقم ١٤٦٣٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢١ - مجموعة احكام النقض - السنة ٤١ - ص ٢٠١ قاعدة ٣١) .

٢ - (نقض جنائى - الطعن رقم ٥٠٠١ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٤/١٢/١٣ - مجموعة احكام النقض - السنة ٤٥ - ص ١١٤٧ قاعدة ١٨١) .

بما ينفيه . قصور . (١)

- التعليمات القضائية للنياحة العامة المتعلقة بجريمة الاصابة الخطا :- (٢)

- المادة ٨٨٧ من التعليمات القضائية تنص علي انه :

- على اعضاء النيابة سرعة التصرف في قضايا القتل الخطا والاصابة الخطا التي يتهم فيها عاملون بهيئة النقل العام اثناء او بسبب وظيفتهم مع مراعاة حكم المادة ٢/٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية .

^١ - (نقض جنائي - الطعن رقم ٨٢٣٧ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٣/١/١٩ - مجموعة احكام النقض - السنة ٤٤ - قاعدة رقم ١١ ص ١٠٨) .

^٢ - (التعليمات العامة للنياحات - الكتاب الاول التعليمات القضائية - القسم الاول - في المسائل الجنائية - الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية - طبعه ١٩٨٠ - ص ٢٢٨) .

٤ - جريمة إعطاء جواهر غير قاتله وينشا عنها مرض أو

عجز

تنص المادة ٢٦٥ عقوبات على انه:-

كل من اعطى عمدا لشخص جواهر غير قاتلة فنشا عنها مرض او عجز وقتى عن العمل يعاقب طبقا لاحكام المواد ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٢ على حسب جسامه ما نشأ عن الجريمة و وجود سبق الاصرار على ارتكابها أو عدم وجوده (١) .

١- المادة ٢٤٠ - كل من احدث بغيره جرحا أو ضربا نشا عنه قطع أو إتفصال عضو فقد منفعته أو نشا عنه كف البصر أو فقد احدى العينين أو نشا عنه أى عاهة مستديمة يستحيل برؤها يعاقب بالسجن من ثلاث سنين الى خمس سنين ، أما اذا كان الضرب أو الجرح صادرا عن سبق اصرار أو ترصد أو تربص فيحكم بالاشغال الشاقة من ثلاث سنين الى عشر سنين .

" ويضاعف الحد الاقصى للعقوبات المقررة بالمادة ٢٤٠ اذا ارتكبت الجريمة تنفيذا لغرض ارهابى " .

- مادة ٢٤١ - كل من احدث بغيره جرحا أو ضربا نشا عنه مرض أو عجز عن الاشغال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين او بغرامة لا تقل عن عشرين جنيها مصريا ، ولا تجاوز ثلاثمائة جنية مصرى .

اما اذا صدر الضرب أو الجرح عن سبق اصرار أو ترصد أو حصل باستعمال اية اسلحة أو عصي أو آلات أو ادوات اخرى فتكون العقوبة الحبس .

أركان هذه الجريمة :-

هذه الجريمة تتكون من ركنين ركن مادي وركن معنوي

١- الركن المادي في هذه الجريمة :

أ- يتكون الركن المادي من فعل يتمثل هذا الفعل في الإعطاء . في أن يعطى الجاني لشخص جواهر غير قاتله . وعبر عنها المشرع بأنها " كل من أعطى لشخص جواهر غير قاتله .

===== وتكون العقوبة السجن الذي لا تزيد مدته على خمس سنوات في الجرائم المنصوص عليها في المادة ٢٤١ وإذا ارتكبت أي منها تنفيذا لغرض ارهابي .

- مادة ٢٤٢ - إذا لم يبلغ الضرب أو الجرح درجة الجسامة المنصوص عليها في المادتين السابقتين يعاقب فاعله بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تجاوز مائتي جنيه مصري .

فإن كان صادرا عن سبق اصرار أو ترصد تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين أو غرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تجاوز ثلاثمائة جنيه مصري .

وإذا حصل الضرب أو الجرح باستعمال أية أسلحة أو عصي أو آلات أو أدوات أخرى تكون العقوبة الحبس .

ب- وان يترتب على هذه الإعطاء نتيجة مؤداها حدوث مرض او عجز وقتى عن العمل .

ج- أن تكون هناك علاقة سببيه بين هذه الفعل وهذه النتيجة بحيث أن يكون هذا المرض أو العجز الوقتى ناشئا عن إعطاءه جواهر غير قاتله . وعلاقة السببيه تخضع لتقدير قاضى الموضوع .

الركن المعنوى يتمثل فى القصد الجنائى :

حيث ان هذه الجريمة من الجرائم العمدية حيث أن المشرع عبر عنها بلفظ "عمدا" . كل من أعطى عمداً ، لذلك يجب توافر ركن العمد . وبالتالي لا تتوافر فى هذه الجريمة طبقاً لنصوص هذه المادة اذا كان هذه الاعطاء بطريق الخطأ او احدى صورته . لان المشرع ارادته صريحه فى ان يكون عمدا متعمدا ما يفعله .

- صاحب الولاية فى التصالح :

صاحب الولاية فى التصالح " المجنى عليه " وهو من اعطى له الجواهر غير القاتله والذى نشأ له بسببها المرض او العجز الوقتى . لانه الوحيد الذى عانى الام المرض او العجز والذى الذى لحقه جراء فعل الجانى باعطائه الجواهر غير القاتله فله وحده الحق فى الاقرار بالتصالح او وكيله الخاص .

شروط صحة التصالح فى هذه الجريمة :-

- ١ - صدور التصالح من المجنى عليه او من بنيه (١) .
- ٢ - التقاء ارادتى المجنى عليه والمتهم على الصلح (٢) .
- ٣ - شفاء المجنى عليه من المرض او العجز .

غير ان الشرط الثالث لاقرار التصالح فى هذه الجريمة يختلف قليلا عن جريمة الجرح والضرب البسيط . فى انه فى الجريمة السابقة ينبغى توافره طبقا للشروط والاسباب التى شرحناها فى موضعها بالنسبة له (٣) .

الا انه فى هذه الجريمة يكون تطلب هذا الشرط فى الصلح بالقدر اللازم لتطبيق هذا النص ومدة العلاج طبقا لاحكام المواد ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ عقوبات .

^١ - راجع شرح هذا الشرط تفصيلا فى جريمة الضرب البسيط - ص ١٣١ من هذا المؤلف .

^٢ - راجع شرح هذا الشرط تفصيلا فى جريمة الضرب البسيط - ص ١٣١ من هذا المؤلف .

^٣ - راجع شرح هذا الشرط تفصيلا فى جريمة الضرب البسيط - ص ١٣٢ من هذا المؤلف .

٥- جريمة العثور على اشياء فاقده

- تنص المادة ٣٢١ مكرر على انه (١)

كل من عثر على شئ أو حيوان فاقد و لم يرده إلى صاحبه متى
تيسر ذلك أو لم يسلمه الى مقر الشرطة أو جهة الادارة خلال ثلاثة
أيام يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تجاوز سنتين إذا احتبسه بنية
تملكه .

اما إذا احتبسه بعد انقضاء تلك الفترة بغير نية التملك فتكون
العقوبة الغرامة التي لا تجاوز مائة جنيه .

هذه الجريمة تختلف عقوبتها تبعاً لاختلاف القصد الجنائي فيها .
فاذا كان الاحتباس بعبد فوات ميعاد الثلاثة ايام بنية التملك تكون العقوبة
الحبس مع الشغل مدة لا تجاوز سنتين .

^١ - هذا المادة مضافه بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٤/٤/١٩٨٢

المنشور بالجريدة الرسمية - العدد ١٦ - الصادر في ٢٢/٤/١٩٨٢ .

- في ذات الجريمة راجع دكريتو ١٨ مايو ١٨٩٨ . والذي كان يتكون من سبع مواد
منظمة للعثور على الاشياء الفاقده والمتروكة .

اما اذا كانت بغير نية التملك . فتكون العقوبة الغرامه . وهذا الجريمة تتكون من ركنين مادي وركن معنوي متمثل في القصد الجنائي .

الركن المادي لهذه الجريمة :-

يخلص الركن المادي في هذه الجريمة في العثور على شئ او حيوان فلقده وعدم رده الى صاحبه في حالة امكانية ذلك ، او عدم تسليمه لمقر الشرطة او جهة الاداره خلال الميعاد المحدد قاتونا .

- طبيعة الميعاد المحدد في هذه الجريمة :-

هذا الميعاد المحدد في هذه الجريمة جعله المشرع ثلاثة أيام بحيث انه في خلال هذا الميعاد لا تقوم الجريمة .

إذا انه يمكن لمن عثر على الشئ الفاقد أو الحيوان الفاقد أن يرده الى صاحبه إذا تيسر له ذلك أو ان يسلمه لمقر الشرطة او جهة الاداره . اما إذا انقضت مدة الثلاثة ايام ولم يتم يرده الى صاحبه أو تسليمه لجهة الشرطة أو جهة الاداره . قامت الجريمة وأستحق الجاني العقاب تبعاً لاختلاف القصد الجنائي .

- القصد الجنائي .

هذه الجريمة عبر المشرع عن القصد الجنائي فيها بلفظ " نية التملك " . فإذا كان إحتباس الشئ الفاقد أو الحيوان الفاقد " بنية التملك " بعد إنقضاء

مدة الثلاثة ايام يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تتجاوز سنتين . اما اذا كان " بغير نية التملك " فتكون العقوبة الغرامة .

مدى تطبيق نظام التصالح فى هذه الجريمة :-

هذه الجريمة بالنظر الى عقوبتها فان المشرع جعل لها عقوبتين تبعاً لمدى توافر " نية التملك " بعد إنقضاء ميعاد الثلاثة ايام من تاريخ العثور على الفأقد .

١ - فى حالة الاحتباس بنية التملك .

ففى هذه الحالة جعلها المشرع جريمة قائمه بذاتها مشكله لجنحه عقوبتها الحبس مدة لا تتجاوز سنتين وهى مستقلة عن السرقة (١) . وهى ينطبق عليها نظام التصالح طبقاً لنص المادة (١٨ مكرر " ا " بوصفها احدى الجرائم الواردة فى نصوص هذه المادة (٢) .

^١ - د/ محمد زكى ابو عامر - جرائم الاشخاص والاموال - طبعة ١٩٨٥ -

- المستشار / مصطفى هرجه - المرجع السابق - ص-١٢٣٣ .

- المستشار / احمد عبد الظاهر الطيب - الموسوعة الجنائية - الجزء الاول - ص-١٠٢ .

^٢ - راجع نص المادة ١٨ مكرر " ا " من القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ الخاص بتعديل

٢- في حالة الاحتباس بغير نية التملك .

المشرع في هذه الجريمة جعل عقوبتها الغرامة التي لا تجاوز مائة جنيها وبالتالي فإن نطاقها في التصالح أوسع . إذا أنها يمكن ان يطبق بشأنها نظام التصالح عن طريق عرض التصالح من مأمور الضبط القضائي أو من النيابة العامة . ويكون للمتهم خلال مدة الخمس عشر يوما من قبول التصالح دفع ربع الحد القصي فيها بحيث أنه يحق للمتهم التصالح بشأن الجريمة الجنائية التي بها يدفع مبلغ خمس و عشرون جنية خلال الخمس عشر يوما الاولى او دفع خمسين جنيها - نصف الحد الاقصى - بعد فوات هذا الميعاد . حتى صدور حكم جنائي فيها (١) .

كما انه يجوز للنيايه العامة في الحاله الثانيه هذه اذا لم يكن الاحتباس مصحوباً بنيه التملك ان تصدر فيه امرا جنائيا (٢) .

^١ - راجع نص المادة ١٨ مكرر من القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ - راجع شرح نظام التصالح طبقا لنص المادة ١٨ مكرر - ص ١٣ وما بعدها من هذا المؤلف .

^٢ - حيث تنص المادة ٣٢٥ مكرر فقره اولي من القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ الخاص بتعديل احكام قانون الاجراءات الجنائيه على انه .

كل من اغتصب بالقوة او التهديد سندا او مثبتا او موجدا بدين أو تصرف أو براءة أو سندا ذا قيمة ادبية أو اعتبارية أو اوراقا تثبت وجود حالة قانونية أو اجتماعيه أو اكره احدا بالقوة او التهديد على إمضاء ورقه مما تقدم أو ختامها يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة .

- من له الحق في التصالح في الجريمة :-

المجنى عليه وحده صاحب الحق في التصالح في هذه الجريمة . وهو صاحب الشئ المفقود أو الحيوان الفاقد الذي لم يرد اليه بعد فوات مدة الثلاثة ايام .

إذا كان هناك احد لحقه ضرر من جراء هذا الفقد كانه يكون مستاجر هذا الحيوان المفقود خلال مدة الفقد وترتب على حبسه من الجاني اضرارا لحقت بهذا المضرور في امواله فانه لا يحق له الاقرار بالتصالح رغم ذلك وانما يعتبر مضرورا بلما للمطالبه الضرر ولا يؤثر اقرار المجنى عليه بالصلح على حقوق المضرور من هذه الجريمة (١) .

^١ - راجع الفقرة الاخيره من نص المادة ١٨ مكرر من القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ .

- راجع الكتاب الدورى الصادر من المستشار النائب العام فى شأن تطبيق هذا القانون .

٦- جريمة اختلاس الاشياء المحجوز عليها قضائيا او اداريا .

- تنص المادة ٣٢٣ من قانون العقوبات علي انه:-

اختلاس الاشياء المحجوز عليها قضائيا او اداريا يعتبر في حكم السرقة و لو كان حاصلا من مالها . و لا تسري في هذه الحالة احكام المادة ٣١٢ من هذا القانون المتعلقة بالاعفاء من العقوبة .

- لتطبيق المادة ٣٢٣ عقوبات ينبغي توافر شروط ثلثه هي :

- ١- وجود حجز قضائى او ادارى .
- ٢- اختلاس الاشياء المحجوز عليها .
- ٣- توافر القصد الجنائى .

١- وجود الحجز .

اشترط القانون ضرورة وجود حجز سواء حجز قضائي موقع بأمر من السلطة القضائية^(١) او حجز اداري موقع من جهة اداريه^(٢) .

لا يشترط اذا وجد الحجز ان يكون مستوفيا للشروط التي يتطلبها القانون لصحته ، بل تقوم جريمة اختلاس الاشياء المحجوز عليها بغض النظر عن صحة الحجز او عدم صحته ما دام القضاء لم يحكم ببطلانه قبل وقوع الاختلاس^(٣) .

^١ - في هذه الجريمة يستوى في الحجز القضائي ان يكون الحجز تحفظيا أو تنفيذيا كما يدخل في ذلك كافة انواع الحجز المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية.

- في هذا المعنى راجع من احكام النقض القديمه :- نقض جنائي - جلسة ١٩٤٣/٣/١ - مجموعة القواعد القانونية - ج٦ - رقم ١٢٧ - ص١٨٦ .

^٢ - لا تطبق المادة ٣٢٣ من قانون العقوبات إذا كانت الاشياء التي اختلسها المتهم موضوعه تحت الحراسه القضائية أو إذا وقع الاختلاس على الاشياء المضبوطة في جريمة والمحمولة على ذمة الحكم في الدعوى الجنائية .

- في هذا المعنى راجع - د/ عمر السعيد رمضان - شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - دار النهضة العربية - ١٩٨٦ - ص٥٣٠ - بند ٤٩٤ .

- المجلة الجزئية في ١٩١٩/١٢/١٨ - المجموعه الرسميه - س ١١ - رقم ٨٦ - ص٢٢٩ .

^٣ - د/ عمر السعيد رمضان - شرح قانون العقوبات - المرجع السابق - ص٥٣٢ .

- المستشار مصطفى هرجه - المرجع السابق - ص١٢٤٣ .

إنما يلزم أن يظل الحجز قائما حتى الوقت الذي يرتكب فيه الجاني فعل الاختلاس . فلا تقوم الجريمة إذا كان الحجز قد انقضى قبل ذلك بنزول الحاجز عنه . أو بصدور حكم ببطلانه ، أو بناء على تحقيق سبب من الاسباب التي يرتب عليها قانون المرافعات زوال قيد الحجز ، كتصالح المدين مع الدائن الحاجز ، أو الوفاء له بمبلغ الدين كاملا ، أو ايداعه في خزانة المحكمة (١) .

===== من احكام النقض القديمه فى ذلك

نقض ١٩١٦/١/٤ - المجموعه الرسميه - س ٧ - رقم ٦١ - ص ١٠٣ ، نقض جنائى جلسه ١٩٣١/٣/١٩ - مج - ج ٢ - رقم ٢١٦ - ص ٢٧٣ ، جلسه ١٩٤٣/٢/٢٢ - مجموعه القواعد القانونيه - ج ٦ - رقم ١٣٠ - ص ١٧٠ ، نقض جنائى ١٩٦٤/٥/١٩ - مجموعه احكام النقض - س ١٥ - رقم ٨٢ - ص ٤٣١ .

^١ - من احكام النقض القديمه راجع :-

- نقض جنائى جلسه ١٩٤٣/١/١٤ - مجموعه القواعد القانونيه - ج ٦ - رقم ٦٣ - ص ٨٧ ، جلسه ١٩٥٨/١٠/٢٠ - مجموعه احكام النقض - س ٩ - رقم ٢٠٥ - ص ٨٣٦ . من احكام محكمة النقض الحديثه فى ذلك ان " المنازعة فى أصل الدين المحجوز من أجله وفى صحة إجراءات الحجز أو طلب إسترداد الاشياء المحجوزه - يترتب عليه وقف اجراءات الحجز والبيع الاداريين لحين الفصل نهائيا فى النزاع - المادة ٢٧ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ .

(نقض جنائى - الطعن رقم ٤٦٢١ لسنة ٦٠ ق - جلسه ١٩٩٤/١٢/٢٨ - مجموعه احكام النقض - السنة ٤٥ - ص ١٢٥١ - قاعدة ١٩٧ ، .

- فعل الاختلاس :- (١)

الشرط الثانى من شروط الجريمة التى نصت عليه المادة ٣٢٣ هو أن يقع فعل الاختلاس لشئ من الاشياء المحجوز عليها . ويتوافر هذا الشرط بكل فعل ينقل به الفاعل الشئ المحجوز عليه من حيازة صاحب اليد عليه بقصد عرقلة التنفيذ . أما إذا لم يكن من شأن الفعل الذى أتاه المتهم عرقلة التنفيذ على الاشياء المحجوز عليها فإنه لا يعد اختلاس ، وكذلك أيضاً لا يعد اختلاسا مجرد استعمال الاموال المحجوز عليها فيما خصصت له (٢) .

ومتى وقع فعل الاختلاس مقترنا بتوافر القصد الجنائى لدى الجانى

^١ - يلاحظ ان فعل الاختلاس فى هذه الجريمة يكون بمعنى أوسع من المعنى الذى ينصرف اليه فى جريمة السرقة فهو يضم الى سلب الحيازة المقترن بنية التملك كل فعل من شأنه منع التنفيذ على الاشياء المحجوز عليها او عرقلته وقد قضت محكمة النقض قديما فى ذلك بانه " إذا كان المتهم قد سخر زوجته فى الحجز على المنقولات موضوع الاختلاس ومكنها من بيعها فى غيبة الحاجز الاولى وبغير علمها وتوصل بهذه الاجراءات الصوريه الى إعاقة التنفيذ فان إعتباره مختلسا لا مخالفه فيه للقانون (نقض جنائى - جلسة ١٩٤٤/١٢/٢٥ - مجموعة القواعد القانونيه - ج ٦ - رقم ٤٣٩ - ص ٥٧٤ .

^٢ - د/ عمر السعيد - شرح قانون العقوبات - المرجع السابق - ص ٥٣٣ .

- المستشار / مصطفى هرجه - المرجع السابق - ص ١٢٣٤

فلا عقبه بعد ذلك من العقاب تصالحه مع الدائن الحاجز أو سداده للمبلغ المحجوز من أجله أو إيداعه هذا المبلغ خزانة المحكمة (١) .

وبذلك يتضح أن نطاق المادة ٣٢٣ من حيث الأشخاص هو المالك أو الغير بشرط ألا يكون أحدهما هو الحارس نفسه فإذا تواطأ المالك مع الحارس واختلس الشيء اعتبر المالك شريكاً للحارس (٢) .

القصد الجنائي :-

القصد الجنائي في هذه الجريمة المعاقب عليها بالمادة ٣٢٣ ع يتوافر

^١ - من أحكام النقض القديم في ذلك :-

- نقض جنائي - جلسة ١٩٦٣/١/٨ - مجموعة أحكام النقض - س ١٤ - رقم ٢ - ص ١٦ .

- نقض جنائي - جلسة ١٩٦٤/٥/١٩ - مجموعة أحكام النقض س ١٥ - رقم ٨٢ - ص ٤٢١ .

^٢ - د/ عبد المهيم بكر - قانون العقوبات - القسم الخاص - الطبعة السابعة - ط ١٩٧٧ - ص ٨٣٢ .

في هذا المعنى راجع :-

(نقض جنائي - الطعن رقم ١٩٩١٧ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٧/١١/١٨ - غير

منشور)

باتجاه إرادته المتهم لارتكاب فعله مع علمه بان من شأن فعله ذلك عرقلة التنفيذ أو منعه . وهو يفترض علم الجاني بقيام الحجز ، فلا تقوم الجريمة إذا ثبت ان المتهم وقت اختلاس الشئ المحجوز عليه كان يجهل توقيع الحجز اصلا (١) .

عدم سريان احكام المادة (٣١٢) الخاصة بالاعفاء على هذه الجريمة:

١ - د/ عمر السعيد رمضان - شرح قانون العقوبات - المرجع السابق - ص ٥٣٤ - يلاحظ ان بعض الفقه يقسم القصد الجنائي في هذه الجريمة الى قصد عام وقصد خاص - ويجعل هذا القصد الخاص يتمثل في " نية عرقلة التنفيذ " او نية منع التنفيذ وبدون الغرض من ان المتهم يستهدف بفعله وضع عقبات تعترض طريق الحاجز في استيفائه حقه عن طريق اجراءات الحجز اما اذا انتفت هذه النية فكان المتهم يستهدف بفعله استعمال الشئ ثم رده او كان ينبغي نقله الى مكان اخر للمحافظة عليه من خطر يهدده وتخضع جريمة اختلاس الاشياء المحجوز عليها للقاعدة العامة التي تقضى بان الباعث ليس عنصرا للقصد فيستوى بذلك ان يكون باعته استرداد ماله لحرصه عليه وانتوائه مع ذلك ان يوفى للدائن حقه فيما بعد او ان يكون باعته ايثار دائن اخر بالشئ - المستشار / مصطفى هرجه - المرجع السابق - ص ١٢٣٥ .

- د/ محمود نجيب حسنى - شرح قانون العقوبات - القسم العام - الطبعة الرابعة -

نص المشرع صراحة في الفقرة الثانية من المادة ٣٢٣ عقوبات على استثناء اختلاس المحجوزات من الخضوع لاحكام المادة ٣١٢ عقوبات (١) والسبب الذى دعي المشرع الى تقرير هذا الاستثناء هو ان اختلاس المحجوزات الى جانب مساسه بحقوق الدائن الحاجزين ينطوى على اخلال بالاحترام الواجب لاوامر السلطات العامة الصادره بالحجز .

- صاحب الولاية في التصالح في هذه الجريمة :-

حيث ان هذه الجريمة تقوم على ان يكون الشئ المختلس محجوز عليه قضائيا او اداريا ، والحجز القضائى هو الذى يصدر من محكمة قضائية ويستوى فى هذا ان يكون الحجز تحفظا او تنفيذيا ويدخل فى ذلك كافة أنواع الحجز المنصوص عليها فى قانون المرافعات المدنية والتجارية . اما الحجز الادارى فهو الذى يوقع من سائر السلطة الادارية (٢) .

١ - يلاحظ ان المادة ٣١٢ عقوبات تنص على انه :

لا تجوز محاكمة من يرتكب سرقة اضرارا بزوجه أو زوجته أو اصوله أو فروعهم إلا بناء على طلب المجنى عليه ، وللمجنى عليه أن يتنازل عن دعواه بذلك فى اية حالة كانت عليها . كما له ان يقف تنفيذ الحكم النهائى على الجانى فى اى وقت شاء .

٢ - المستشار / مصطفى هرجه - المرجع السابق - ص ١٤٣ .

وبالتالى فإن المجنى عليه فى هذه الجريمة هي الجهة التى وقع الحجز لصالحها سواء كانت المحكمة أو أى جهة أخرى خول لها القانون توقيع حجزا قضائيا أو الجهة الادارية اذا كان الحجز اداليا . وبالتالى فإن الجهة التى وقعت الحجز هي المجنى عليه . وهى المنوط بها الاقرار بالتصالح (١)

- احكام محكمة النقض المتعلقة بالجريمة .

- تعيين حارس على الاشياء المحبوزه . شرط لانعقاد الحجز . عدم الاعتداد برفض المدين او الحائز للحراسه ، متى كان ايهما حاضرا وقت الحجز اساس ذلك ؟

خلو الحكم من بيان سنده فى ان المتهمه حارسة على الرغم من عدم قبولها الحراسة وانها ليست حائزه . قصور (٢) .

^١ - راجع نص المادة ١٨ مكرر من قانون الاجراءات الجنائية المعدل بالقانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ .

^٢ - لما كانت المادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ تنص على انه يعين مندوب الحجز عند توقيع الحجز حارسا او اكثر على الاشياء المحبوزة . ويجوز تعيين المدين او الحائز حارسا واذ لم يوجد من قبل الحراسه وكان المدين او الحائز حاضرا كلفه بالحراسه ولا يعتد برفضه اياها ... فان مؤدى ذلك انه يشترط لانتفاء الحجز وجوب تعيين حارس لحراسة الاشياء المحبوزه إلا اذا كان المدين او الحائز حاضرا

٢ - المنازعة في اصل الدين المحجوز من اجله وفي صحة اجراءات الحجز او طلب استرداد الاشياء المحجوزة . يترتب عليه وقف اجراءات الحجز والبيع الاداريين لحين الفصل نهائيا في النزاع . المادة ٢٧ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ . دفاع الطاعن استنادا على تلك المادة . دفاع جوهري (١) .

- متى يعد الاختلاس تبديدا معاقبا عليه ؟

المناط في اعتبار العقد وديعه هو التزام المودع لديه برد الوديعة بعينها للمودع انتفاء هذا الشرط ينفي معنى الوديعة (٢) .

==== كلف بالحراسه ، فلا يعتد برفضه اياها ، لما كان ما تقدم وكان الثابت من المفردات المضمومة تحقيقا لوجه الطعن ان الطاعنه ليست حائزة ورفضت الحراسة رغم عدم قبولها الحراسة فانه يكون مشوبا بالقصور .

(نقض جنائي - الطعن رقم ١٩٩١٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٧/١١/١٨) .

(نقض جنائي - الطعن رقم ١٩٩١٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٧/١١/١٨) .

(نقض جنائي - الطعن رقم ١٩٨٠٤ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٤/٣/١٠ - مجموعة

احكام النقض - السنة ٤٥ - ص ٣٨٧ قاعدة ٥٦) .

١ - (نقض جنائي - الطعن رقم ٤٦٢١ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٨ -

مجموعة احكام النقض - السنة ٤٥ - ص ١٢٥١ قاعدة ١٩٧) .

٢ - حيث انه من المقرر .

- ان الاختلاس لا يمكن أن يعد تبديدا معاقبا عليه إلا اذا كانت حيازة الشئ قد انتقلت الى المختلس بحيث تصبح يد الحائز يد امانه ثم يخون هذه الامانه باختلاس الشئ الذي اوتمن عليه وان الشرط الساسي في عقد الوديعة كما هو معروف

إكتفاء الحكم المطعون فيه فى إدانة الطاعن بالاحالة إلى محضر الضبط دون إيراد مضمونة ووجه استدلاله به على ثبوت قيام عقد الوديعة وانتقال حيازة المنقولات اليه على نحو يجعل يده عليها يد امانه واستظهار ثبوت نية تملكه اياها . قصور (١) .

- الدفع باعتبار الحجز كان لم يكن لعدم اتمام البيع خلال ثلاث اشهر من تاريخ توقيعه . جوهرى .

- لما كانت المادة / ٢٠ من قانون الحجز الادارى رقم ٣٠٨ لسنة

القانون المدنى هو أن يلتزم المودع لديه برد الوديعة بعينها للمودع وانه اذا انتفى هذا الشرط انتفى معه معنى الوديعة ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه والمعدل بالحكم المطعون فيه بعد أن بين وصف الاتهام فى تبديد الطاعن الاشياء المسلمة اليه على سبيل الوديعة فإختلسها قد اكتفى فى بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت قيام عقد الوديعة بالمعنى المعروف به قانونا و إنتقال حيازة المنقولات الى الطاعن نحو يجعل يده عليها يد امانة ويستظهر ثبوت نية تملكه اياها وحرمان صاحبها بما يتوافر به ركن القصد الجنائى فى حقه ، فانه يكون قاصرا عن بيان التهمة بعناصرها القانونية كافة ، الامر الذى يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم واعلان كلمتها فيما يثيره الطاعن بوجه طعنه .

١ - (نقض جنائى - الطعن رقم ٢٤٢٥٥ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٤/٩/٢١ -

مجموعة احكام النقض - السنة ٤٥ - ص ٧٩١ قاعدة ١٢٣) .

١٩٥٥ تنص على ان الحجز يعتبر كان لم يكن اذا لم يتم البيع خلال ستة اشهر من تاريخ توقيعه ، وكان الدفع باعتبار الحجز كأن لم يكن للسبب المشار اليه يعد من الدفع الجوهريه التي يتعين على محكمة الموضوع ان تحققها أو ترد عليها باسباب سائغه ، لانه يتجه الى نفي عنصر اساسي من عناصر الجريمة ، ولا يكفي لإطراحه ما أجرته المحكمة من تحقيق بالجنسه والتي اشار فيه محرر المحضر الى تاريخ توقيع الحجز ، ذلك بان الأحكام يجب أن تبنى على الادلة التي يقتنع منها القاضي بإدانة المتهم أو ببراءته صادرا في ذلك عن عقيدة يحصلها هو بما يجريه من التحقيق مستقلا في تحصيل هذه العقيدة بنفسه ، لا يشاركه فيها غيره ، ولا يصح في القانون ان يدخل في تكوين عقيدته بصحة الواقعة التي اقام قضاؤه عليها او بعدم صحتها حكما لسواه (١) .

- الدفع باعتبار الحجز كأن لم يكن لعدم إتمام البيع خلال ثلاث اشهر من تاريخ توقيعه . جوهري . على المحكمة تحقيقه لو الرد عليه باسباب سائغة . قعودها عن ذلك . قصور (٢) .

١ - (نقض جنائي - الطعن رقم ٤٣٣٨٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٠/٢٩ ١٩٩٥ - منشور بمجلة القضاء - السنة ٢٩ - العدد الاول - قاعدة ٥٦ - ص ٧٤٩) .

٢ - لما كان البين من المفردات التي امرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن ان الطاعن قدم امام محكمة اول درجة بجلسة الاول من مارس سنة ١٩٨٩ مذكرة كما قدم الى محكمة ثانی درجة مذكرة اخرى معللة بالاوراق دفع فيهما باعتبار الحجز كان لم يكن لعدم اتمام البيع خلال ثلاثة اشهر من تاريخ توقيعه لما كان ذلك وكان الحكم

- ماهيئة العقار والعقار بالتخصيص في مفهوم المادة ٨٢ من القانون المدني ؟ المغايره بين اجراءات الحجز الادارى وحجز المنقول . اساسها و اثرها ؟ (١) .

===== المطعون فيه اعتق اسباب الحكم الابتدائي الذي قضى بادانة الطاعن دون ان يعرض لهذا الدفع ايرادا له وردا عليه وكان الحجز يعتبر كان لم يكن اذا لم يتم البيع خلال المدة المنصوص عليها في المادة ٢٠ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شان الحجز الادارى ، وكان الدفع باعتبار الحجز كان لم يكن للسبب المشار اليه من الدفوع الجوهرية التي يتعين على محكمة الموضوع ان تحققها او ترد عليها باسباب سائغة لانه يتجه الى نفي عنصر اساسي من عناصر الجريمة ، اما وهي لم تفعل ، فان حكمها مشوبا بعيب القصور والاخلال بحق الدفاع .

١ - لما كانت المادة ٨٢ من القانون المدني قد نصت على ان : " كل شئ مستقر بحيزه ثابت فيه لا يمكن نقله منه دون تلف ، فهو عقار . وكل ما عدا ذلك من شئ فهو منقول . ومع ذلك يعتبر عقارا بالتخصيص المنقول الذي يضعه صاحبه في عقار يملكه ، رسدا على خدمة هذا العقار او استغلاله " ولما كان لارم ذلك هو ان تتبع في الحجز على لعقارات بالتخصيص اداريا الاجراءات التي نصت عليها المادة ٤٠ وما بعدها من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٨ في شان الحجز الادارى ومن بينها عدم جواز توقيع الحجز قبل مضي شهر على الاقل من تاريخ اعلان التنبيه او الانذار والا اعتبر الحجز كان لم يكن بقوة القانون ، وذلك خلافا لحجز المنقول الذي اجازت المادة ٤ من القانون المذكور لمندوب الحجز ان يوقعه فور اعلان التنبيه بالاداء او الانذار .

(نقض جنائي - الطعن رقم ١٩٢١٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٣/١١/٧ - مجموعة احكام النقض - السنة ٤٤ - قاعدة رقم ١٤٥ ص ٩٢٧) .

- إقامة دعوى منازعة فى اصل المبالغ المطلوبة أو فى صحة اجراءات الحجز أو باسترداد الاشياء المحجوزة . اثره : وقف اجراءات الحجز والبيع الاداريين . المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المعدل .

طلب الطاعن تمكينه من الطعن بالتزوير على محضر الحجز وتقديمه صورة صحيفة دعوى محاسبة عن الدين المحجوز من اجله ومحضر الغرض بقيمته . جوهرى . قعود الحكم عن تحقيقه . قصور (١) .

١ - لما كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة امام درجتى التقاضى ان الطاعن طلب تمكينه من الطعن بالتزوير على محضر الحجز وقدم صورة من صحيفة دعوى محاسبه عن الدين متداولة بالجلسات ومحضر عرض بقيمة الدين المحجوز من اجله لما كان ذلك وكانت المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ من شان الحجز الادارى المعدلة بالقانون ٣٠ سنة ١٩٧٢ قد نصت على انه " يترتب على رفع الدعوى بالمنازعة فى اصل المبالغ المطلوبة او بصحة اجراءات الحجز ، او باسترداد الاشياء المحجوزة وقف اجراءات الحجز والبيع الاداريين وذلك الى ان يفصل نهائيا فى النزاع " فان دفاع الطاعن بالاستناد الى نص هذه المادة يعد جوهرى لانه يتجه الى نفي عنصر اساسى من عناصر الجريمة ، واذا كانت المحكمة لم تحقق هذا الدفاع رغم جوهريته التى قد يتغير بها وجه الراى فى الدعوى فيما لو حقق بلوغا الى غاية الامر فيه ورغم جديته التى تشهد لها الصورة الرسمية من صحيفة دعوى المحاسبة المقدمة من الطاعن ومحضر العرض بقيمة الدين المحجوز من اجله واغفلتها فلم تعرض لهذا الدفاع وما قدمه الطاعن من مستندات بما يسوغ اطراحه فان حكمها ينطوى على اخلال الدفاع عن القصور الذى يعيبه بما يوجب نقضه والاحالة .

(نقض جنائى - الطعن رقم ١٩٨٠٤ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٤/٣/١٠ - مجموعة احكام النقض - السنة ٤٥ - ص ٣٨٧ قاعدة ٥٦) .

- المنازعة في أصل الدين المحجوز من أجله وفي صحة إجراءات الحجز أو طلب استرداد الأشياء المحجوزة . يترتب على وقف إجراءات الحجز والبيع الإداريين لحين الفصل نهائيا في النزاع . المادة ٢٧ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ . دفاع الطاعن استنادا الى تلك المادة . جوهرى . اغفال تحقيقه . قصور واخلال بحق الدفاع (١) .

^١ - لما كانت المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإدارى المعدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٢ قد نصت على انه " يترتب على رفع الدعوى بالمنازعة في اصل المبالغ المطلوبة او في صحة إجراءات الحجز ، او باسترداد الاشياء المحجوزة ، وقف إجراءات الحجز والبيع الإداريين وذلك الى أن يفصل نهائيا في النزاع " فان دفاع الطاعن بالاستناد الى نص هذه المادة يعد جوهريا ، لانه يتجه الى نفي عنصر اساسى من عناصر الجريمة ، واذ كانت المحكمة لم تحقق هذا الدفاع رغم جوهريته التى تغير بها وجه الراى فى الدعوى فيما لو حقق بلوغا الى غاية الامر فيه رغم جديته التى تشهد لها الصورة الرسمية من صحيفة الدعوى المقدمة من الطاعن ، وعرضت له وزدت عليه - بما مؤداه انه نزاع تختص به المحكمة المدنية ولا اثر له على الجريمة المسندة الى الطاعن - بما لا يسوغ اطراحه فان حكمها ينطوى على اخلال بحق الدفاع فضلا من القصور الذى يعيبه .

(نقض جنائى - الطعن رقم ٤٦٢١ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٨ - مجموعة

احكام النقض - السنة ٤٥ - ص ١٢٥١ قاعدة ١٩٧)

٧- جريمة تبديد المحجوزات . متى تتحقق ؟

عدم التزام الحارس بتقديم المحجوزات قبل موعد البيع . المنوط به هو التقدم بها يوم البيع في محل حجزها (١) .

- دفاع الطاعن بأنه حصل على أمر من السلطات بنقل المحجوزات جوهرى . اغفال المحكمة له إيرادا واردا . قصور واخلال بحق الدفاع (٢) .

^١ - لما كانت جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها لا تتحقق الا باختلاس المحجوزات او التصرف فيها او عرقلة التنفيذ عليها بعدم تقديمها يوم البيع ، وكان الحارس غير ملزم بتقديم الأشياء المحجوز عليها قبل موعد البيع ، وكل ما هو منوط به هو التقدم بها يوم البيع في محل حجزها .

(نقض جنائى - الطعن رقم ٧٠٠١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٣ مجموعة احكام النقض - السنة ٤١ - ص ٢١٠ قاعدة ٣٣) .

^٢ - لما كان مؤدى دفاع الطاعن انه لم يتصرف فى المحجوزات وانه لم يقصد من نقلها عرقلة التنفيذ اذ انه حصل على امر السلطات بذلك ، وهو دفاع جوهرى قد يترتب على ثبوت صحته انتفاء مسئولية الطاعن الجنائية مما كان يقتضى من المحكمة ان تعرض له وان ترد عليه ، اما وقد اغفل الحكم الرد على دفاع الطاعن واقام قضاءه بادانته استنادا الى توقيع الحجز التحفظى وتعيين الطاعن حارسا على المحجوزات ، واستدل من ذلك على تبديدها ، رغم ان ذلك لا يفيد فى حد ذاته اختلاسه للأشياء المحجوز عليها ، فان الحكم يكون معيبا بالقصور فى التسبب فضلا عن الاخلال بحق الدفاع.

- تمسك الطاعن بخلو المصنع الذي وقع الحجز على منقولاته من اى شئ يمكن الحجز عليه . دفاع جوهرى . وجوب تمحيصه بلوغا الى غاية الامر فيه . امساك المحكمة عن ذلك . يعيب حكمها (١) .

- تمسك الطاعن بخلو المصنع الذي وقع الحجز على منقولاته من اى شئ يمكن الحجز عليه . دفاع جوهرى . وجوب تمحيصه بلوغا الى غاية الامر فيه . امساك المحكمة عن ذلك . يعيب حكمها (٢) .

----- (نقض جنائى - الطعن رقم ٧٠٠١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٣ مجموعة احكام النقض - السنة ٤١ - ص ٢١٠ قاعدة ٣٣) .

^١ - لما كان البين من الحكم المطعون فيه انه على الرغم من تحصيله دفاع الطاعن القائم على خلو المصنع الذي وقع الحجز على منقولاته من اى شئ يمكن الحجز عليه ، الا انه غفل كلية عن الرد عليه . لما كان ذلك ، وكان هذا الدفاع الذى ابداه الطاعن هو فى خصوصية هذه الدعوى دفاع جوهرى لماله من اثر فى توافر اركان الجريمة ، فقد كان لزاما على المحكمة ان تمحص عناصره بلوغا الى غاية الامر فيه او ان ترد عليه بما يدفعه ان هى رأت اطراحه ، اما وقد امسكت عن تحقيقه ولم ترد عليه ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه (نقض جنائى - الطعن رقم ٦٦٢٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٢ مجموعة احكام النقض - السنة ٤١ - ص ٢٥٥ قاعدة ٦٨) .

^٢ - لما كان البين من الحكم المطعون فيه انه على الرغم من تحصيله دفاع الطاعن القائم على خلو المصنع الذى وقع الحجز على منقولاته من اى شئ يمكن الحجز عليه ، الا انه غفل كلية عن الرد عليه . لما كان ذلك ، وكان هذا الدفاع الذى ابداه الطاعن هو فى خصوصية هذه الدعوى دفاع جوهرى لماله من اثر فى توافر اركان الجريمة ، فقد

- أهم التعليمات القضائية للنيابة العامة المتعلقة بجريمة

اختلاس الاشياء المحجوز عليها : - (١)

- المادة ٨٩٦ من التعليمات القضائية للنيابة العامة تنص علي انه :

- يجب ان يبين في وصف التهمة نوع العقد الذي كان اساسا للتسليم في جريمة خيانة الامانة اذ هو ركن جوهري فيها .

- المادة ٨٩٧ من التعليمات القضائية للنيابة العامة تنص علي انه : -

- التكييف القانوني الصحيح لجريمة اختلاس الاشياء المحجوز

عليها التي تقع بتواطؤ المالك والحارس هو اعتبار الحارس فاعلا اصليا
والمالك

==== كان لزاما على المحكمة ان تمحص عناصره بلوغا الى غاية الامر فيه او ان
ترد عليه بما يدفعه ان هي رأت اطراحه ، اما وقد امسكت عن تحقيقه ولم ترد عليه ،
فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه .

(نقض جنائي - الطعن رقم ٦٦٢٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٢ مجموعة احكام
النقض - السنة ٤١ - قاعدة رقم ٦٨ - ص ٤٢٥) .

^١ - التعليمات العامة للنيابات - الكتاب الاول - التعليمات القضائية - القسم الاول -

في المسائل الجنائية - الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية - طبعة ١٩٨٠ -
ص ٢٣٠) .

شريكا ، اما اذا اختلس المالك المحجوزات بغير علم الحارس فان الجريمة تنطبق على المادة ٣٢٣ عقوبات ويعاقب الجاني بعقوبة السرقة .

- المادة ٨٩٨ من التعليمات القضائية للنيابة العامة تنص علي انه :

- يجب في جريمة اختلاس الاشياء المحجوز عليها استيفاء جميع عناصر الجريمة وهي نية الاختلاس وعلم المتهم بالحجز وباليوم المحدد للبيع وتحقق كل وجوه الدفاع التي لو صحت لقرتب عليها انعدام القصد الجنائي .

٧- جريمة اختلاس الاشياء المرهونه ممن رهنها

تنص المادة ٣٢٣ مكرر عقوبات على انه ^(١) و يعتبر في حكم السرقة كذلك اختلاس الاشياء المنقولة الواقع ممن رهنها ضمانا لدين عليه او على اخر .
ولا تسرى في هذه الحالة احكام المادة ٣١٢ من هذا القانون اذا وقع الاختلاس اضارا بغير من ذكروا بالمادة المذكورة ^(٢) .

تقوم هذه الجريمة على اركان ثلاثة :
اولا : موضوع الجريمة تطلب المشرع في هذه الجريمة ان يكون هناك منقولا مرهون .
ثانيا : ان يقع اختلاس .
ثالثا : توافر القصد الجنائي .

^١ - هذه المادة اُضيفت الى قانون العقوبات بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٣٩ . وقصد الشارع بها حماية الرهن من عبث الراهنين .

^٢ - المادة ٣٢٣ مكررا اضيفت بموجب القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٣٩ .

يشترط تطبيق احكام المادة ٣٢٣ مكرر عقوبات ان يكون هناك منقول مرهون . وان يقع اختلاس له من جانب الراهن سواء كان هو المدين او شخصا اخر قدم الرهن ضمانا للمدين .

ولفظ الاختلاس في هذه الجريمة يحمل على اوسع معانيه بحيث يشمل كل فعل من شانه تفويت حق الدائن المرتهن في الشئ المرهون (١) .

وهذا النص يقضى بانه يعتبر في حكم السرقة اختلاس الاشياء المنقولة الواقعة ضمن رهنها ضمانا لدين عليه او على اخر . وينبنى على ان هذا الاختلاس يعتبر في حكم السرقة ان تنطبق عليه العقوبة المقررة السرقة في المادة ٣١٨ ع . وانه اذا اقترن بالظروف المشدد المذكوره في المواد من ٣١٣ ع الى ٣١٧ ع انطبقت عليه العقوبات لمبينه في المواد المذكوره (٢)

^١ - د/عمر السعيد رمضان - التعليق على قانون العقوبات - المرجع السابق - ص ١٢٣٧ .

^٢ - يلاحظ انه طبقا لنص المادة ٣٢٣ مكرر باعتبار هذه الجريمة في حكم السرقة انطبق جميع احكام جريمة السرقة عليها عدا نص المادة ٣١٢ طبقا لصريح النص - وبالتالي فانه ينطبق عليها احكام وقواعد الشروع والاختفاء المحكومتين بالمادتين ٣٢١ ، ٣٢٢ عقوبات .

حالات عدم إنطباق المادة ٣١٢ على الجريمة السابقة^(١)

بلاحظ ان المادة ٣٢٣ مكرر قضت في فقرتها الثانية بأنه .

" ولا تسرى في هذه الحالة احكام المادة ٣١٢ من هذا القانون اذا وقع الاختلاس اضاراً بغير من ذكرو بالمادة المذكورة .

والمقصود بهذه الحالة هي التي لا يكون فيها المجنى عليه أى الدائن المرتهن زوجاً للراهن أو أحد اصوله أو فروعه كما إذا اختلست الزوجه اشياء راهنتها ضماناً لدين على زوجها لشخص او اخر ليس اصلاً .
اما اذا كان الشئ المختلس مرهوناً من المتهم لزوجته أو احد اصوله أو فروعه فتسرى في هذه الحالة المادة ٣١٢ ع ، فلا يجوز رفع الدعوى العمومية لإلبناء على شكوى من المجنى عليه الذى يسمح له بالتنازل عن الدعوى فى أية حالة كانت عليها . ويوقف الحكم النهائى الصادر بالعقوبة فى اى وقت شاء .

وفى هذه الجزئية يختلف آختلاس الراهن للشئ المرهون عن اختلاس المحجوزات الذى استبعده المشرع من الخضوع لاحكام المادة ٣١٣ ع فى جميع الحالات .

ويفسر هذا الاختلاف بان اختلاس الاشياء المرهونه روعى فى تجريمه بصفة خاصة حماية مصلحة الدائن المرتهن ، بينما اعتد المشرع فى العقاب

^١ - راجع اصل عدم انطباق المادة ٣١٢ على جريمة المادة ٣٢٣ عقوبات ومناقشتها

على اختلاس المحجوزات بفكرة كفالة الاحترام الواجب للاوامر الصادره من السلطات العامة الى جانب حماية حقوق الدائن الحاجز .

- صاحب الولاية في التصالح :-

حيث ان محل الاختلاس في هذه الجريمة اشياء منقوله (١) رهنها الجاني الى الدائن المرتهن بموجب عقد رهن حيازي وفقا لاحكام القانون المدني والتجاري . ويلزم ان يكون الشيء المرهون في حيازة الدائن المرتهن أو الغير لكي تتحقق الجريمة . اما اذا كان في حيازة الراهن فان اختلاسه له يكون جريمة خيانه الامانه المنصوص عليها في المادة ٣٤١ (٢) . وبالتالي فان المجنى عليه هو الدائن المرتهن . وهو الذي يملك حق الاقرار بالصلح في هذه الجريمة (٣) .

^١ - لتحديد مدلول المنقول تطبق ذات القواعد العامة لتحديد مدلول المنقول في جريمة السرقة .

^٢ - حول هذا المعنى راجع من احكام النقض الحديثه

(نقض جنائي - الطعن رقم ٥٨٩ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٢/٢٧/١٩٩٠ - مجموعة احكام النقض - السنة ٤١ - ص ١١١٤ - قاعدة ٢٠١ .

المستشار / مصطفى هرجه - المرجع السابق - ص ١٢٣٦ .

- الاستاذ / مرتضى منصور - الموسوعة الجنائية - طبعة ١٩٨٠ - ص ٦١٨ .

- الدكتور / عمر السعيد - المرجع السابق - ص - .

^٣ - راجع نص المادة ١٨ مكرر فقره اخيره من القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ .

٨- جريمة الإستيلاء على سيارة بغير نية التملك .

تنص المادة ٣٢٣ مكرر أولا من قانون العقوبات علي انه . (١)
- يعاقب كل من استولى بغير حق و بدون نية التملك على سيارة
مملوكة لغيره بالحبس مدة لا تزيد على سنة ، و بغرامة لا تقل عن مائة
جنيه و لا تجاوز خمسمائة جنيه او باحدى هاتين العقوبتين (٢) .

هذه الجريمة عمدية ، ويتعين فيها أن ينصرف نية الجاني الى
الاستيلاء على السيارة المملوكة للغير بغير حق (٣) وبدون نية التملك بقصد
استعمالها مؤكدا ثم اعادتها والتخلي عنها .

===== - راجع الكتاب الدورى ١٨ لسنة ١٩٩٨ - الصادر من المستشار النائب العام
- بشأن تطبيق احكام هذا القانون .

١ - هذه المادة اضيفت بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٨٠ الصادر فى ٩/٤/١٩٨٠ .

٢ - (١) المادة ٣٢٣ مكررا (اولا) اضيفت بموجب القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٨٠ .

٣ - يلاحظ على ان هذه المادة يشترط لتطبيقها ان يكون الاستيلاء على السيارة
المملوكة للغير بغير حق وبالتالي فانه اذا كان هناك اتفاق سابق ما بين صاحب السيارة
و المتهم على استغلاله لها لا تقوم به الجريمة حتى لو اختلفوا بعد ذلك . مثال كأن يتفق
المتهم مع صاحب السيارة على تأجيرها مقابل اجر معين . وبعد ان يأخذ

وهذه الجريمة تقوم على اركان ثلاثة :- محل الجريمة . وركن مادي
وركن معنوي .

محل الجريمة :

حدد الشارع محل الجريمة بأنه سيارة ^(١) مملوكة للغير . . ويعنى ان
الجريمة لا تقع الا على السيارات . وبالتالي لا ينطبق النص اذا كان محل

===== السيارة لا يدفع كامل الإيجار . ففي هذه الحالة الاستيلاء على السيارة ذاته
لم يكن بدون وجه حق

^١ - المقصود بلفظ السيارة في حكم هذا النص هو ذات المقصود بها طبقا لنص المادة
(٤) من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ بشأن المرور المعدل بالقانون ٢١٠ لسنة ١٩٨٠
على النحو الذى وضحته المذكرة الايضاحية لمشروع القانون سالف الذكر من ان
السيارات التى ينطبق عليها النص هى :

- ١ - السيارات الخاصة وهى المعدة للاستعمال الشخصى .
- ٢ - السيارات الاجرة وهى المعدة لنقل الركاب باجر شامل عن الرحلة .
- ٣ - سيارات نقل الركاب وهى المعدة لنقل عدد من الركاب لا يقل عن ثمانية واتواعها :
(أ) سيارات نقل عام للركاب (اتوبيس او ترولى باس)
(ب) سيارات نقل خاص للركاب (اتوبيس مدارس او اتوبيسات خاصة)
(ج) اتوبيس سياحى .
(د) اتوبيس رحلات .
- ٤ - سيارات نقل مشترك وهى المعدة لنقل الاشخاص والاشياء .

الاستيلاء دراجه بخاريه او عاديّه او خلاف ذلك وهذا الموقف من المشرع محل نقد . اذا كان جدير بالمشرع أن يستخدم لفظ " مركبه " كى يشمل جميع وسائل النقل . إذ ان قيمتها لا تقل اهميه من حماية السيارات (١) . ونحن فى هذا المؤلف نهيب بالمشرع فى ظل الثوره التشريعيه الهائله التى تمر هذه الايام ان يكون تعديل هذا النص باستبدال لفظ " مركبه " بدلا من لفظ " السياره " لحاجه النص الى حماية باقى الوسائل الاخرى لذات الحماية ، خاصة بعد ان ذات حدثها هذه الايام .

- الركن المادى .

يتمثل هذا الركن المادى فى الإستيلاء على السياره للغير وهذا الاستيلاء سواء كان للنزله او نحوها فانه يدخل فيه ايضا الاستيلاء للكيد او التعويق او لاي غرض اخر (٢) .

===== ٥ - سيارات نقل مشترك وهى المعدة لنقل الحيوانات او البضائع وغيرها من الاشياء .

٦ - سيارة نقل خفيف وهى المعدة لنقل البضائع وغيرها من الاشياء الخفيفة .
- راجع المذكره الايضاحيه للقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٨٠ - مشار اليها قانون العقوبات - طبعة وزارة العدل - ص ٤٠٨ ، ٤٠٩ .

١ - د.١/ اسامه قايد - شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - الطبعة الاولى - دار النهضة العربيه ص ١٢٧ .

٢ - راجع المذكره الايضاحيه لمشروع القانون ٩٠ لسنة ١٩٨٠ .

والمقصود بالاستيلاء بدون وجه حق الا يكون ثمة سند من القانون أو الاتفاق أو اذن من صاحب السيارة أو من يمثله قانونا بحيازتها بواسطة الغير لاستعمالها في غرض من الاغراض .

الركن المعنوي في هذه الجريمة :

هذه الجريمة عمدية ويشترط فيها أن يكون الإستيلاء على السيارة المملوكة للغير بدون نية التملك. وأن يكون المقصود منها الاستيلاء المؤقت. لانه في حالة توافر نية التملك لكانت الجريمة سرقة ولا تخضع لهذه المادة .

- ويلاحظ ان هذا النص مستمد من احكام الشريعة الاسلاميه التي تجيز لولى الامر معاقبة الجاني تعذيرا عند عدم توافر شروط اقامة حد السرقة (١) .

- صاحب الولاية في التصالح :-

المجنى عليه في هذه الجريمة هو مالك السيارة التي تم الاستيلاء عليها من الجاني . وهو الذي يملك التصالح .

^١ - راجع تقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية لمشروع القانون ٩٠ لسنة

غير انه فى حالة ان تكون هذه السيارة مؤجرة أو مخصصة لآخر .
وهذا الاخير قد اصابه ضرر من جراء إستيلاء الجانى عليها فانه يحق له
من الجريمة ان يطالب بما لحق من ضرر حتى لو تم الاقرار بالتصالح من
المجنى عليه .

والقاعدة السابقة لا تخل بالاصل المقرر لكل من المحكمة والنيابة
العامة ، ان تستبين من التحقيقات او من اجراءات المحاكمة المجنى عليه
حسب ظروف كل قضية على حده ويكون له وحده او وكيله الخاص الولايه
فى الاقرار بالتصالح (١) .

^١ - راجع نص المادة ١٨ مكرر (١) المستحدثه بالقانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ .

- راجع الفقرة () من البند ١ من الكتاب الدورى للنائب العام - الكتاب السابق .

٩- جريمة الامتناع عن دفع مقابل الطعام أو الشراب أو السكن أو مقابل ايجار سياره

المادة ٣٢٤ مكرر (١) من قانون العقوبات تنص على انه :-
يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة اشهر و بغرامة لا تتجاوز مائتى
جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من يتناول طعاما او شرابا فى محل معد
لذلك و لو كان مقيما فيه او شغل غرفة او اكثر فى فندق او نحوه او
استاجر سيارة معدة للايجار مع علمه انه يستحيل عليه دفع الثمن او الاجرة
او امتنع بغير مبرر عن دفع ما استحق من ذلك اوفر دون الوفاء به (٢) .
ويتطلب المشرع لقيام هذه الجريمة توافر ركنين احدهما
مادى والاخر معنوى (٣) .

١ - هذه المادة مضافه بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٥٦ . و عدلت بالقانون رقم ٢٩
لسنة ١٩٨٢ م .

٢ - المادة ٣٢٤ مكررا اضيفت بموجب القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٥٦ ، و قد رفع
الحد الاقصى لعقوبة الغرامة فيها بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ ، و كانت قبل
التعديل " لا تتجاوز عشرين جنيها " .

٣ - ا.د/ اسامه عبد الله قايد - المرجع السابق - ص ١٣١ .

الركن المادى :-

يقوم الركن المادى بأحد الافعال الاتيه :

- ١- أن يتناول الجانى طعاما او شرابا فى محل معد لذلك ولو كان مقيما فيه .
- ٢- أن يشغل الجانى غرفه او اكثر فى فندق او نحوه كبنسيون او شاليه
- ٣- أن يستاجر الجانى سياره معدة للايجار ويستوى ان تكون سياره عامه او خاصه .

ويشترط لتوافر الجريمة موضوع هذه المادة أن يرتكب الجانى الفعل فى حالة تناول الطعام أو الشراب فى محل عام ، ويستوى أن يكون محلا معدا لبيع هذه الاغذيه ، أو سياره معدة ، لذلك او مقهى او ناديا (١) وان يرتكب فى حالة شغل حجره واحده أو اكثر فى فندق أو بنسيون أو خلافه أو سياره للايجار ايا كان نوعها .

^١ - هناك اتجاه من الفقه يرى بعدم صحة تطبيق النص فى حالة ما اذا كان الطعام أو الشراب قدم فى نادى خاص لابنائه كالتوادى الاجتماعيه او الرياضيه .

- هذا الراى مشار اليه - المستشار مصطفى هرجه - المرجع السابق -

- الركن المعنوى :-

الركن المعنوى فى هذه الجريمة يتخذ صورته القصد الجنائى لانها من الجرائم العمدية . وهذا يقتضى ان يعلم الجانى وقت تناوله الطعام أو الشراب أو شغل الغرفة أو استئجار السيارة بانه يستحيل عليه دفع الثمن أو الاجر .

- صاحب الولاية فى الحق فى التصالح فى هذه الجريمة :

المجنى عليه فى هذه الجريمة والذى يملك التصالح هو صاحب المحل الذى قامت فيه جريمة الامتناع عن دفع ثمن الطعام أو الشراب . كذلك صاحب الفندق أو البنسيون الذى وقعت فيه جريمة عدم دفع الاجره رغم العلم مقدما بعدم قدره على الدفع كذلك صاحب السيارة المؤجره . وقد يكون هناك شخص اخر مستاجر لهذا الفندق أو البنسيون شهرى نظير استغلاله وادارته . ففى هذه الحالة يكون ذلك الشخص هو المجنى عليه وهذا لا يخل بما هو مقرر للمضرور من حقه فى الالتجاء للقضاء مطالباً بجبر ضرره دون تأثير للصلح من المجنى عليه على هذا الضرر . وهذا لا يخل بما للنيابة العامة والمحكمة حسبما يظهر من التحقيقات أو اجراءات المحاكمة حسب ظروف كل دعوى . فى تحديد المجنى عليه ويكون هو الذى له حق التصالح مع الجانى .

١٠- جريمة التبديد

هذه الجريمة قد تكون لوحدها أو مرتبطه بالمادة ٣٤٢ فى حالة تعيين المالك المعين حارسا على اشيائه المحجوز عليها قضائيا او اداريا اذا اختلس شيئا فيها .

- المادة ٣٤١ عقوبات تنص على انه:-

كل من اختلس أو استعمل أو بدد مبالغ أو امتعه أو بضائع أو نقودا أو تذاكر أو كتابات أخرى مشتمله على تمسك أو مخالصة أو غير ذلك إضرارا بمالكها أو أصحابها أو واضعى اليد عليها وكانت الاشياء المذكورة لم تسلم له الا على وجه الوديعة أو الإجارة على سبيل عارية الاستعمال أو الرهن أو كانت تسلم له بصفه كونه وكيلأ بأجرة أو مجاتا بقصد عرضها للبيع أو استعمالها فى أمر معين لمنفعة المالك لها أو غيره يحكم عليه بالحبس ويجوز أن يزداد عليه غرامه لا تتجاوز مائة جنيه مصرى . .

ومن ذلك يتضح انه يلزم لقيام هذه الجريمة توافر الاركان الاتيه :-

١- سبق تسليم المال محل الجريمة الى الجانى بموجب عقد مــــن

عقود الامانة (١) .

- ٢- ركن مادي يتمثل في إستيلاء الجاني على هذا المال بفعل يتخذ صورته الاختلاس أو التبيد أو الاستعمال من شأنه الإضرار بالمجنى عليه .
- ٣- توافر القصد الجنائي .

ولذلك سوف نعرض بايجاز شديد لهذه العناصر على النحو الآتي :

- ١- سبق تسليم المال محل الجريمة الى الجاني بموجب عقد من عقود الامانة .

- سبق تسليم المال محل الجريمة :-

لا تقع هذه الجريمة الا على مال ذي طبيعة مادية ، فلا تصلح لهذه الجريمة الاموال المعنوية كالافكار والابتكار والمنافع (٢) .

ويشترط في المال الذي تقع عليه خيانة الامانة في هذه الجريمة ان يكون منقولاً ويستفاد ذلك بوضوح من نص المادة ٣٤١ عقوبات التي تعاقب من أختلس أو أستعمل أو بدد مبالغ أو متعه أو بضائع أو نقود أو تذاكر أو كتابات اخرى مشتملة على تمسك او مخالصة أو غير ذلك .

^١ - من الاحكام القديمة حكم محكمة الاسكندرية الابتدائية - جلسة ١٩٢٥/٥/٣١ - مجلة المحاماه الاصلية - ٦٠ ص ٢٨ - ع ٢٥ - د/ عمر السعيد رمضان - المرجع السابق - ص ٦٣٢ - فقره ٥٨٥ .

^٢ - د/ محمود نجيب حسنى - شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - ط ١٩٨٦م - فقرة ١٥٤٨ - ص ١١٣٥ - د/ محمد مصطفى القللى - جرائم الاموال - ص ٣١٩ ، د/ عمر السعيد رمضان - المرجع السابق - ص ٦٣٣ - المستشار / مصطفى هرجه - المرجع السابق - ص ١٣٨٢ ، الاستاذ/ احمد امين ، الدكتور/ على على راشد - شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - الجزء الاول - ط ١٩٤٩ - ص ٧٧٥ .

ويشترط كذلك ان يكون المنقول الذى استولى عليه الجانى مملوكا لغيره .
فإذا كان المال مملوكا للجانى كما إذ تلقاه بالميراث ولكنه لا يعلم بذلك لا
تقوم الجريمة قبله حتى لو كان معتقدا ان المال فى ملكيه غير ه . والفصل
فى ملكيه الفاعل للمال وعقيدته وقت الاستيلاء عليه من المسائل
الموضوعيه التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع (١) كما ينبغى لقيام
الجريمة ان يكون المال الذى استولى عليه الجانى قد سبقا تسليمه اليه من
المجنى عليه او من شخص اخر لحساب المجنى عليه (٢) . وعلى ذلك فان
التسليم الذى يعتد به فى نطاق جريمة خيانه الامانه هو التسليم الناقل
للحيازه المؤقتة .

اما التسليم الذى يقصد به نقل الحيازه الكامله فلا تتوافر بحصوله جريمة
خيانه الامانه والحيازه تتكون من عنصرين عنصر مادى وعنصر معنوى .
والحيازه الناقصه تتوافر فيها العنصر المادى دون العنصر المعنوى بخلاف
الحيازه الكامله التى يتوافر فيها العنصرين معا . والتسليم المعنى فى جريمة
خيانه الامانه لا ينقل الى الامين سوى الحيازه الناقصه

^١ - المستشار / مصطفى هرجه - المرجع السابق - ص ١٣٨٢ .

^٢ - د/ عمر السعيد رمضان - المرجع السابق - ص ٦٣٥ .

- راجع من احكام النقض الحديثه .

(نقض جنائى - الطعن رقم ٥٨٩ لسنة ٥٩ قى - جلسة ١٢/٢٧ / ١٩٩٠ - مج - السنه

٤٩ - ص ١١١٤ - قاعدة ٢٠١) .

على المال حيث تبقى ملكية هذا المال لصاحبه (١) غير انه لا يلزم ان يكون التسليم ماديا ، ويترتب عليه إنتقال الشيء فعلا من حيازة المجنى عليه الى حيازة الجاني بل يكفي التسليم المعنوي . ويستوى كذلك ان يكون التسليم قد حدث من المجنى عليه بشخصه او لحسابه ، كما يشترط ان يكون التسليم صحيحا صادرا عن اراده غير معييه .

- ان يكون التسليم بناء على عقد من عقود الامانه :- (٢)

بين المشرع عقود الامانه التي ينبغي ان يتم تسليم المال الى الجاني بناء على احدها بقوله في المادة ٣٤١ ع : وكانت الاشياء

^١ - المستشار/ سيد حسن البغال - إساءة الائتمان او جريمة خيانه الامانه في التشريعات الغربية فقها وقضاء - دراسة مقارنة - ط ١٩٧٩ - ص ٧٣ ،
- المستشار/ مصطفى هرجه - المرجع السابق - ص ١٣٨٣ .

^٢ - راجع من احكام النقض القديمه :-

نقض جنائي - جلسة ١٨/١٢/١٩٦٢ - الطعن رقم ١٩٧١ لسنة ٣٣ ق - مج -
السنة ١٣ - ص ٨٦٣ .

راجع من احكام النقض الحديثه :-

(نقض جنائي - الطعن رقم ١١٦٦ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٣/١/١٩٩٣ - مجموعة
احكام النقض - السنة ٤٤ - قاعدة رقم ٦ - ص ٦٩ ، الطعن رقم ٦٣٣٣٢ لسنة
٥٩ ق - جلسة ١٩/١/١٩٩٤ - مج - س ٤٥ - ص ٩٨٧ - ق ١٥٣) .

المذكوره لم تسلم اليه الا على وجه الوديعة أو الاجارة أو على سبيل عاريه الاستعمال أو الرهن أو كانت سلمت له بصفه كونه وكيلًا باجره أو مجاتا بقصد عرضها للبيع أو بيعها أو استعمالها في امر معين لمنفعه المالك لها أو غيره .

وبذلك يظهر من النص السابق انه تحدث عن خمسة عقود الوديعة و الاجار و عارية الاستعمال ، و الرهن ، و الوكاله ويشترط لقيام هذه الجريمة ان يكون التسليم حقيقى بمقتضى عقد من هذه العقود والعبره فى ذلك بحقيقه الواقع (١) .

كما ان يستوى فى التسليم ان يحدث من الجانى او من اى شخص اخر قام بالتسليم لحسابه (٢) .

١ - راجع من أحكام النقض القديمه :-

نقض جنائى - الطعن رقم ٥٣٧٦ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٨/١٢/١٩٨٨ - معج -
السنة ٣٩ ، - نقض جنائى - الطعن رقم ٨٤٢٢ لسنة ٥٨ق - جلسة ٩/٣/١٩٨٩ -
معج - السنة ٤٠ ، نقض جنائى - الطعن رقم ٤٨٥٩ لسنة ٥٦ق - جلسة
٢٩/٣/٢٩٨٧ - معج - السنة ٣٨) .

٢ - نقض جنائى - الطعن رقم ٥٨٩ لسنة ٥٩ق - جلسة ٢٧/٢/١٩٩٠ - معج -
السنة ٤١ - ص ١١١٤ - ق ٢٠١ .

الوديعة :-

الوديعة عقد به يلتزم شخص ان ينسلم شيئاً من آخر على ان يتولى حفظ هذا الشيء ، وعلى ان يردّه عينا (م ٧١٨ من القانون المدني) . ومن هذا التعريف يتبين ان عقد الوديعة يتميز بخصيه اساسيه هي ان تسليم الشيء الى المودع لديه كان يقصد حفظه ورده عينا .

والأصل في الوديعة انها عقد يتم بين المودع والمودع لديه . و المناط في إعتبار العقد وديعه . هو التزام المودع لديه برد الوديعة بعينها للمودع وانتفاء هذه الشرط ينفي معنى الوديعة (١) .

وقد قررت محكمة النقض في احداث احكامها بان " مجرد اخلال الطاعن بما فرضه عقد الوديعة . لا يفيد قيام جريمة التبيد . وجوب ثبوت سوء القصد وحدوث الضرر بالمجنى عليه (٢) .

١ - راجع من أحكام النقض الحديثه :-

نقض جنائي - الطعن رقم ٢٤٢٥٥ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٤/٩/٢١ - مجموعة احكام النقض - السنة ٤٥ - ص ٧٩١ - قاعدة ١٢٣ .

٢ - راجع نقض جنائي - الطعن رقم ٢٢٤١١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٣/٥/٦ - مج - السنه ٤٤ - ق ٦٣ - ص ٤٥٠ .

الإيجار :-

الإيجار عقد يلتزم المؤجر بمقتضاه ان يمكن المستاجر من الانتفاع بشئ معين مدة معينة لقاء اجر معلوم (م ٥٥٨ من القانون المدنى) ، .

ولما كانت جريمة خيانه الامانه لا تقع على العقار فان المقصود بالإيجار وهنا هو بصفه خاصه إيجار المنقولات .

وفى الحاله التى يكون فيها الجانى قد تسلم الشئ الذى اختلسه أو بدده بموجب عقد ايجار تقع جريمه خيانه الامانه منذ اللحظة التى يقع فيها فعل الاختلاس أو التبيد ، فيجوز رفع الدعوى العموميه على الجانى ولم تكن مدة الإيجار قد انتهت بعد .

عارية الاستعمال

عرفت المادة ٦٥٣ من القانون المدنى عاريه الاستعمال بأنها " عقد يلتزم به المعير ان يسلم المستعير شيئاً غير قابل للاستهلاك ليستعمله بلا عوض لمدة معينة وفى غرض معين على ان يردده بعد الاستعمال " .

ومن هذه التعريف يتبين ان عارية الاستعمال تتفق مع الإيجار فى ان كليهما عقد محله الانتفاع بالشئ بصفه مؤقتة ويلزم بموجبه مستلم هذا الشئ برده غيا الى صاحبه بعد انقضاء العقد الرهن .

ان الرهن الذى يقصده المشرع فى المادة ٣٤١ ع هو الرهن الحيازى دون الرهن الرسمى أو التامينى ، وذلك لان الاول هو وحده الذى يتضمن نقل حيازة الشئ مؤقتا الى الدائن المرتهن اما فى حالة الرهن الرسمى فيظل الشئ المرهون تحت يد الراهن وفى حيازته . والرهن الحيازى هو كما عرفته المادة ١٠٩٦٥ من القانون المدنى " عقد به يلتزم شخص ضمانا لدين عليه او على غيره ان يسلم الى الدائن او الى اجنبى يعينه المتعاقدان شيئا يترتب عليه للدائن حقا عينيا يخوله حبس الشئ الى حين استيفاء الدين وان يتقدم الدائنين العاديين والدائنين التاليين له فى المرتبة فى اقتضاء حقه من ثمن هذه الشئ فى اى يد يكون " .

وكما يكون موضوع الرهن الحيازى منقولا يصلح ايضا ان يكون عقار او فى الحالة الاخيرى يسال الدائن المرتهن عن خيانة الامانة اذا اختلس او بدد شيئا من المنقولات المتصلة بالعقار المرهون او الملحقة به .

الوكاله .

الوكاله عقد بمقتضاه يلتزم الوكيل بان يقوم بعمل قانونى لحساب الموكل (م ٦٩٩ من القانون المدنى) . وكثير ما يقتضى تنفيذ الوكيل للعمل المكلف به تسليمه شيئا من جانب الموكل او من شخص اخر لحساب الموكل ، ففى التوكيل بالبيع يسلم الموكل وكيله الشئ المراد بيعه ، كما يتسلم الوكيل من المشتري ثمن المبيع .

والوكالة بحسب طبيعتها عقد اى اتفاق يتم بين الوكيل والموكل ويستمد منه الاول صفته . ومع ذلك يبدو ان المشرع ، اذ لم يتطلب فى المادة ٣٤١ ع ان يكون تسليم المال الى الجاني بناء على " عقد وكالة " وإنما اكتفى بحصول هذا التسليم اليه " بصفة كونه وكيلًا " ، اراد ان يجعل للوكالة هنا مدلولاً واسعاً بحيث يشمل كافة الحالات التى ينوب فيها شخص عن غيره فى القيام بعمل قانونى ايا كان مصدر هذه النيابة .

- عقدا المقاولة والخدمات المجانية :-

أشار المشرع الى هذين العقدين بكلامه عن الحالة التى تكون فيها الاشياء التى اختلسها الجاني قد سلمت اليه " لاستعمالها فى امر معين لمنفعة المالك لها أو غيره " فالمشرع بهذه العبارة أراد ان يتوصل بالعقاب عن خيانة الامانة الى كل من اختلس أو بدد شيئاً سبق ان سلم اليه بقصد استخدامه فى القيام بعمل معين لمصلحة شخص اخر سواء كان هو مالك الشئ أو غيره ، دون ان يصدق مع ذلك على المستلم وصف الوكيل نظراً لطبيعة العمل المكلف به من حيث كونه عملاً مادياً لا قانونياً .

وسواء كان العمل باجر او بدون أجر فان فعل المستلم يعد خيانة امانة متى اختلس الشئ او بدده انما ينبغى ان يلاحظ دائماً انه لى يعاقب مستلم لشئ بوصفه خائناً للامانة يجب ان يكون التسليم السابق الذى نفترضه خيانه الامانة (١).

^١ - د/ عمر السعيد رمضان - المرجع السابق - ص ٦٤٧ وما بعدها .

- الركن المادى فى خيانة الامانه .

الركن المادى فى هذه الجريمة ينطوى على احدى صور ثلاث هى الاختلاس والتبديد والاستعمال . ويطلب القانون صراحة ان يكون من شأن اى فعل من هذه الافعال الحاق الضرر بمالك الشئ او حائزه .

الاختلاس Detournement :-

كل فعل يكشف عن اتجاه نية الجانى الى تحويل حيازته للشئ الذى سبق تسليمه اليه بموجب عقد من عقود الامانة . من حيازة ناقصه الى حيازته كامله ، اى من حيازته مؤقتة اساسها اعتراف حائز الشئ بحقوق ماله عليه الى حيازته نهائية تقوم على إنكار هذه الحقوق والحلول فيها نهائيا محل صاحبها (١) . وتعريف آخر للمقصود بالاختلاس بأنه انصراف نية الحائز للمال حيازته مؤقتة الى اعتبار حيازته له حيازته كامله دون إخراج المال من حوزته فيتحقق بكل ما دل به الامين على اعتبار الامانة مملوكة له يتصرف فيها تصرف المالك كمن يستعير كتابا ثم يكتب عليه اسمه فيدل هذا على نية تملكه (٢) .

١ - د/ عمر السعيد رمضان - المرجع السابق - ص ٦٥٠ .

٢ - د/ حسن صادق المرصفاوى - قانون العقوبات - القسم الخاص - ط ١٩٧٨ -

===== - ومن احكام النقض القديمه فى ذلك :- اعتبار المتهم مختلسا للاماته حتى ان كان قد تسلم مجوهرات من اصحابها بقصد بيعها لحسابهم فاختفاه وادعى بسرقتها ثم اضطر بعد ذلك لإظهارها حينما كشف المجنى عليه حيلته (نقض جنائى - جلسة ١٩٢٩/١١/٤١ - مجلة المحاماه - السنه ١٠ - رقم ١٢٠ - ص ٢٦٤) .

فى هذا المعنى راجع ايضا

نقض جنائى - الطعن رقم ٩٦٣ لسنة ٢٩ قى - جلسة ١٩٥٩/١٢/٢٩ - ص ١٠٧٢ .

ومن المقرر ايضا فى قضاء النقض الحديث انه " من المقرر ان القانون فى مادة خيانة الاماته لا يعاقب على الاخلال بتغيير عقد الائتمان فى ذاته فاما يعاقب على العبث بملكية الشئ المسلم بمقتضاه وان المناط فى وقوع تلك الجريمة هو ثبوت ان الجانى قد اختلس الشئ الذى سلم له ولم يستعمله فى الامر المعين الذى اراده المجنى عليه بالتسليم (ط نقض جنائى - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٣ - ط رقم ١٧٧٥ لسنة ٥٣ قى - مج - السنه ٣٥) .

ومن احكام النقض الحديثه فى ذلك .

من المقرر ان جريمة التبيد لا تتحقق الا بتوافر شروط من بينها ان يكون الشئ المبدد غير مملوك لمرتكب الاختلاس ، فلا عقاب على من بدد ماله لان مناط التائيم هو المساس والعبث بملكية المال الذى يقع الاعتداء عليه من غير صاحبه ، ولم يستثن الشارع من ذلك الاحالة اختلاس المال المحجوز عليه من مالكه فاعتبرها جريمة خاصه نص عليها فى المادة ٣٤٢ من قانون العقوبات ، وهو استثناء جاء على خلاف الاصل العام المقرر فلا يمتد حكمه الى ما يجاوز نطاقه ، كما لا يصح القياس عليه اذ لا جريمة ولا عقوبة بغير نص من القانون .

(نقض جنائى - الطعن رقم ٢٠٤٧٤ لسنة ٥٩ قى - جلسة ١٩٩٤/٢/٦ - مج - السنه ٤٥ - ص ١٩٦ - قاعدة ٢٩) .

- التبديد dissipation :-

التبديد هو التصرف في الشيء تصرف المالك أو الأمين في الشيء تصرفا يخرج منه حيازته ويدل على ان نيته اتجهت الى تملكه وانكار حقوق صاحبه . والتصرف الذي يتحقق به التبديد قد يكون تصرفا قانونيا لبيع الشيء أو هبته أو رهنه . وقد يكون تصرفا ماديا كإتلاف الشيء أو استهلاكه .^(١)

- الاستعمال emploi :-

يراد بالاستعمال كصوره من صور الركن المادي في خيانة الامانة ذلك الاستخدام للشيء الذي سلم لغرض معين في غرض آخر غير المتفق عليه .

وقد اختلف في أمر الاستعمال فيرى الفقه انه إذا أريد به الاستعمال المقترن بنية التملك فلا جديد ، إذ لا يخرج في هذه الحالة عن ان يكون اختلاسا ، وإذا اريد به الاستعمال المجرد عن نية التملك فلا يمكن ان ياخذ

^١ - في هذا المعنى :-

راجع نقض جنائي - جلسة ١٩٩٤/٩/٢١ - الطعن رقم ٢٤٢٥٥ لسنة ٦١ ق - مج - السنة ٤٥ - ص ٧٩١ - قاعدة ١٢٣) .

- نقض جنائي - جلسة ١٩٩٠/١/٢٣ - الطعن رقم ٧٠٠١ لسنة ٥٩ ق - مج -

السنة ٤١ - قاعدة رقم ٣٣ - ص ٢١٠ .

به الفاعل على خيانة الامانة فهذه الجريمة كالسرقة والنهب لا ياخذ على الاختلاس فيها الا اذا اصطحب بنية التملك (١) ومثال الاستعمال ان يتسلم خطاط من احد التجار الواحا منقوش عليها علامته التجارية لكي يستخرج له منها عددا معيناً من الصور فيخرج عدد اكبر ويبيع القدر الزائد الى تاجر اخرين .

عنصر الضرر في خيانة الامانه :-

اشتطت المادة ٣٤١ صراحه ان يكون من شان الافعال السابقه الحاق الضرر بالمجنى عليه سواء كان هو مالك الشئ او غيره حيث عبر عن ذلك في نص المادة سالفه الذكر بانه كل من اختلس او استعمل او بدد مبالغ او امتعه اضاراً بمالكيها او اصحابها او واضعى اليد عليها " فالضرر عنصر في الركن المادى في خيانة الامانه لا تقوم هذه الجريمة بدونه . ولا يشترط ان يقع الضرر بالفعل او انه يكون محققاً بل يكفى ان يكون هذا الضرر احتمالياً ويكفى وقوع الضرر الذى يلحق بالمجنى عليه حتى ولو لم تعد على الجانى اية فائده نتيجة لاختلاسه للمال كما لا يشترط

١ - د/ على عوض - جريمة التبيد - الطبعة الاولى ١٩٨٧ - ص ١٢٤ وما بعدها .

- المستشار/ مصطفى هرجه - المرجع السابق - ص ١٣٨٤ .

- د/ عمر السعيد رمضان - المرجع السابق - ص ٦٥١ .

ان يكون الضرر ماديا اذا يكفى ان يكون هذا الضرر ادبيا كتبديد اوراق لها قيمه عند صاحبها (١)

ومسألة تقدير الضرر مساله موضوعيه يفصل فيها قاضى الموضوع ولا يدخل حكمه فى ذلك تحت رقابة محكمة النقض (٢) .

١ - راجع من احكام النقض القديمه :-

- نقض جنائى جلسة ١٣/٥/١٩٤٠ - مجموعة القواعد القانونيه - ج ٥ - رقم ١٠٨
- ص ١٩٧ ، جلسة ٢٦/١٠/١٩٤٢ - مجموعة القواعد القانونيه - ج ٥ - رقم ٤٤٨
- ص ٦٩٦ ، جلسة ٢٩/٦/١٩٥٩ - مجموعة احكام النقض - س ١٠ - رقم ١٥٤
- ص ٦٩٤ .

من احكام النقض الحديثه .

- نقض جنائى - الطعن رقم ٥٨٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٢٧/١٢/١٩٩٠ - مجموعة احكام النقض - السنه ٤١ - ص ١١١٤ - قاعدة ٢٠١ .
- المستشار/ سيد حسن البغال - المرجع السابق - ص ١١٨ ، المستشار/ مصطفى هرجه - المرجع السابق - ص ١٣٨٥ .

٢ - المستشار/ انور العمروسي و المستشار/ مصطفى الشانلى - التطبيق على قانون العقوبات المعدل - ط ١٩٧٠ - دار المعارف الاسكندريه - س ١٠ - ص ٦٩٤ .
من احكام النقض الحديثه

- نقض جنائى - الطعن رقم ٥٨٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٢٧/١٢/١٩٩٠ - مجموعة احكام النقض - السنه ٤١ - ص ١١١٤ - قاعدة ٢٠١ .

٣- القصد الجنائي :

هذه الجريمة عمدية . ويجب فيها توافر عنصرى القصد الجنائي من علم وارده.

ويلزم ان يعلم الجانى بان المنقول الذى اختلسه أو بدده مملوك لغيره . وان حيازته له حيازته ناقصة اساسها عقد من عقود الامانة .

ويجب كذلك ان يعلم الجانى بان من شان فعله الاضرار بمالك الشئ أو واضع اليد عليه . وان تتجه نيته لتملكه وحرمان صاحبه منه (١) .

ويتوافر القصد الجنائي دون شك اذا كانت ارادة الامين قد انصرفت بالفعل الى احداث هذا الضرر (٢) .

١ - من أحكام النقض الحديثه :-

راجع نقض جنائي - الطعن رقم ١٣٣٢٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١١/٢١ - مج- السنه ٤٢ - ص- ٢١٢٥ - قاعدة ١٦٨ .

- الطعن رقم ١٠٤٣٩ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٨/١/١٢ - غير منشور .

٢ - د/عمر السعيد رمضان - المرجع السابق - ص- ٦٥٧ .

- المستشار / مصطفى هرجه - المرجع السابق - ص- ١٣٨٤ - ١٣٨٥ .

وحيث انه متى اظهر الامين نيته في تملك الشيء الذي اوتمن عليه بعمل من اعمال الاختلاس او التبيد او الاستعمال قامت الجريمة في حياله . ولا يعفيه من العقاب قيامه بعد ذلك برده الامانة وان جاز ان يكون الرد في هذه الحالة موضوع اعتبار عند القاضي في تقدير العقوبة (١) الا انه اذا التزم المتهم برد المبلغ في التاريخ المحدد ، فيخرجه من نطاق التاثيم (٢) .

^١ - د/ عمر السعيد رمضان - المرجع السابق ص ٦٥٧ .

- راجع من أحكام النقض القديمه في ذلك :-

١- نقض جنائي - جلسة ١٩٥٧/١/٢٨ - الطعن رقم ١٤٠٧ لسنة ٢٦ ق - مج -
س ٨ - ص ٤٧ . جلسة ١٩٢٩/١١/١٤ - مجموعة القواعد القانونية - ج ١ - رقم
٣٢٨ - ص ٣٧٨ . جلسة ١٩٣٠/٥/١ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٢ - رقم
٣٧ - ص ٣١، ٣٠ . جلسة ١٩٤٤/١٠/٣٠ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٦ -
رقم ٣٨٥ - ص ٥٢٣ .

^٢ - حول هذا المعنى من أحكام النقض الحديثه

(نقض جنائي - جلسة ١٩٩٣/١/١٣ - الطعن رقم ١١٦٦ لسنة ٦٠ ق - مج -
س ٤٤ - ص ٦٩ ق ٦) .

١١ - جريمة اختلاس المحجوزات من المالك المعين حارسا " التبديد "

المادة ٣٤٢ عقوبات تنص علي انه :-

يحكم بالعقوبات السابقة - العقوبات المقررة لخياته الامانه - على
المالك المعين حارسا على اشياءه المحجوز عليها قضائيا او اداريا اذا
اختلس شيئا منها .

ويشترط لتطبيق العقوبة وفقا لهذه المادة لمن يختلس اشياء محجوزه
عليها بشرطين .

الاول : ان يقع الاختلاس من الحارس على الحجز .

والثاني : ان يكون هذا الحارس هو مالك الاشياء المحجوز عليها .

أركان الجريمة :-

يشترط لقيام الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٤٢ ع ينبغي توافر
اركان ثلاثة هم .

- ١- وجود حجز قضائي أو إداري .
- ٢- اختلاس الحارس بشئ من الأشياء المحجوز عليها .
- ٣- توافر القصد الجنائي :-

وذلك على النحو التالي :

١- أن يكون الشئ المختلس محجوز عليه قضائياً أو إدارياً، والحجز القضائي هو الذي يوقع بأمر من السلطة القضائية - أما الثاني وهو الحجز الإداري فيصدر الأمر به من جهة الإدارة ، كالحجز الذي يوقعه المصراف لتحويل الأموال الأميرية (١) .

ولا يشترط أن يكون الحجز قد أعلن للمحجوز عليه ، بل يكفي أن يثبت علمه به ، كما أنه لا يشترط أن يقع الحجز صحيحاً مستوفياً للشروط القانونية بل يعاقب مختلس الأشياء المحجوز عليه ولو كان الحجز مشوباً بالبطلان مادام القضاء لم يحكم ببطلانه قبل وقوع الاختلاس .

٢- ولا يكون للحجز وجود قانوني إلا إذا أوقعه موظف مختص وقام بتحرير محضر به تذكر فيه الأشياء المحجوز عليها فيلغى وجود الحجز إذا

^١ - د/ عمر السعيد رمضان - المرجع السابق - ص ٥٣٠ ، المستشار/ مصطفى

مرجه - المرجع السابق - ص ١٢٣ .

لم يحرر به محضر ، او اذا اوقعه من لا اختصاص له فى توقيعه (١) .
ويتبقى الحجز القضائى قائما بمجرد ذكر الاشياء المحجوزة فى محضر الحجز ولو لم يعين حارس (٢) اما بالنسبة للحجز الادارى فقد كانت المادة ١١ من قانون الحجز الادارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ تعلق قيام هذا النوع من الحجز على تعيين حارس على الاشياء المحجوزة قبل الحراسه ويتسلم هذه الاشياء لحفظها وتقديمها وقت طلبها للتنفيذ عليها (٣) غير انه بعد تعديل المادة المذكوره بموجب القانون الاخير اصبح لمندوب الحجز اذا لم يجد فى المكان الحجز عند توقيعه من يقبل الحراسه ان يكلف بها المدين او الحائز الحاضر . ولا يعتد برفضه اياها . فاذا لم يكن حاضرا عهد بالحراسه مؤقتا الى احد رجال الاداره المحليين . وعلى ذلك فالحجز الادارى لا يقوم الا اذا كانت الاشياء قــــد

١ - راجع صــــ من هذا المؤلف ، راجع من احكام النقض القديمه - نقض جنائى -
- جلسة ١٩٥٠/١٠/٢٢ - مجموعة احكام محكمة النقض - س ٣ - رقم ٤٢ -
صــــ١٠٣ .

٢ - حيث ان المادة ٣٦١ من قانون المرافعات المدنيه و التجاريه - نصّ على انه
تصبح الاشياء محجوزة بمجرد ذكرها فى محضر الحجز و لو لم يعين حارس

٣ - راجع فى ذلك من احكام النقض المصرى القديمه :-
نقض جنائى - جلسة ١٩٤٠/١/٨ - مجموعة القواعد القانونيه - ج ٥ - رقم ٤٦ -
صــــ٦٧ .

- نقض جنائى - جلسة ١٩٤١/٦/٩ - مجموعة القواعد القانونيه - ج ٥ - رقم ٢٧٦
- صــــ٥٤٤ - نقض جنائى - جلسة ١٩٤٢/٦/١ - مجموعة القواعد القانونيه -
ج ٥ - رقم ٤١٤ - صــــ٦٧ .

وضعت تحت يد الحارس ليحافظ عليها ويقدمها وقت طلبها ، ولا يستوفى الحجز مظهره الخارجى الا اذا حرر به محضر فاذا لم يعين حارس فى محضر الحجز او لم يحرر محضر الحجز ، فان المالك يكون فى حل من التصرف فى ملكه (١) والحجز لا يشترط فيه ان يكون مستوفيا للشروط التى يطلبها القانون لصحته ، بل تقوم جريمة اختلاس الاشياء المحجوز عليها بغض النظر عن صحته او عدم صحته مادام القضاء لم يحكم ببطلان قبل وقوع الاختلاس (٢) - يستوى ان يكون الحجز تنفيذيا او تحفظيا. ويلزم ان يظل الحجز قائما حتى الوقت الذى يرتكب فيه الجانى فعل الاختلاس فلا تقوم الجريمة اذا كان الحجز قد انقضى قبل ذلك فيزول الحاجز عنه (٣) .

^١ - المستشار / مصطفى هرجه - المرجع السابق - ص ١٢٣٤ ، د/ عمر السعيد رمضان - المرجع السابق - ص ٥٣٢ .

^٢ - راجع فى ذلك من احكام النقض القديمه :-

- نقض جنائى - جلسة ١٩١٦/١/٤ - المجموعه الرسميه - س ٧ - رقم ٦١ - ص ١٠٣ - جلسة ١٩٢١/٣/١٩ - مجموعه القواعد القانونيه - ج ٢ - رقم ٢١٦ - ص ٢٧٣ - جلسة ١٩٤٣/٢/٢٢ - مجموعه القواعد القانونيه - ج ٦ - رقم ١٣٠ - ص ١٠٧ - جلسة ١٩٦٤/٥/١٩ - مجموعه احكام النقض - س ١٥ - رقم ٨٢ - ص ٤٣١ .

^٣ - راجع احكام النقض القديمه - نقض جنائى - جلسة ١٩٦٢/١/٩ - مجموعه احكام النقض - س ١٣ - رقم ٨ - ص ٣٠ .

- ومن احكام النقض الحديثه حول هذا المعنى .

(نقض جنائى - الطعن رقم ١١٦٦ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٣/١/١٣ - منشور بمجلة القضاء - السنه ٢٦ - العدد الاول والثانى - قاعدة (٣٥) - ص ٧٠٥) .

فعل الاختلاس :-

المراد به كل فعل اتاه الحارس يكون من شأنه منع التنفيذ على الاشياء المحجوز عليها ، أو وضع العراقيل في سبيله - فيدخل فيه بهذا المعنى فضلا عن تبديد هذه الاشياء للتصرف فيها بالبيع أو باتلافها أو باستهلاكها لاخفاؤها ونقلها من مكانها والامتناع عن تقديمها في اليوم المحدد للبيع (١) على انه ينبغي ان يلاحظ ان الحارس لا يلتزم قانونا بنقل المحجوز من مكان الحجز الى مكان اخر ليبيعه فيه ، بل كل ما عليه هو تقديم الاشياء للمحضر بمحل حجزها في اليوم المحدد للبيع ، ولا يمكن ان يعد عدم قيامه بالنقل في ذاته امتناعا عن تقديم المحجوز للتنفيذ عليه مكون لركن الاختلاس حتى ولو كان الحارس قد تعهد بقيامه بهذا النقل اذ ان الاخلال بهذا التعهد لا يصح اعتباره جريمة لانه إخلال باتفاق لا بواجب فرضه القانون (٢) .

^١ - راجع احكام محكمة النقض القديمة :-

- نقض جنائي جلسة ١٧/١٠/١٩٢٩ - مجموعة القواعد القانونية - ج ١ - رقم ٢٩٧ - ص ١٣٥١ ، - جلسة ٢٨/١١/١٩٣٢ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٢ - رقم ٣٤ - ص ٤٣ ، - جلسة ٩/١١/١٩٤٢ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٦ - رقم ١٢ - ص ١٤ ، - جلسة ٧/٦/١٩٤٣ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٦ - رقم ٢١٤ - ص ٢٨٦ ، - جلسة ٢٤/٦/١٩٥١ - مجموعة احكام النقض - س ٣ - رقم ١٢٣ - ص ٣١٨ .

^٢ - راجع من احكام النقض القديمة في ذلك :

٣- القصد الجنائي :-

يتوافر هذا القصد متى استهدف الحارس بفعله عرقله التنفيذ على الشيء المحجوز عليه . وتفترض ذلك علم الحارس بقيام الحجز وقت ارتكاب فعل الاختلاس (١) .

===== - مجموعة القواعد القانونية - ج ٦ - رقم ١٠٠ - ص ١٤٧ ، جلسة

١٩٤٣/٤/٥ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٦ - رقم ١٥٤

- راجع من احكام النقض الحديثه في ذلك .

- (نقض جنائي - الطعن رقم ٧٠٠١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٣ - مجموعة

احكام النقض - السنه ٤١ - قاعدة رقم ٣٣ - ص ٢١٠) .

- ص ٢١١ - جلسة ١٩٤٧/٣/١٠ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٧ - رقم ٣٢٢

- ص ٣٠٩ ، جلسة ١٩٤٩/١٢/٥ - مجموعة احكام النقض - س ١ - رقم ٤٣ -

ص ١٢٤ ، جلسة ١٩٥٢/٢/٤ - مجموعة احكام النقض - س ٣ - ص ٦٩

^١ - يجدد التتويه الى ان اتجاء محكمة النقض في هذه الجزئيه في بادى الامر

استلزمت ان يكون العلم بالحجز من اوراق الحجز الرسميه "

من هذا الاتجاه :- نقض جنائي - جلسة ١٩٣١/٦/١٢ - مجموعة القواعد

القانونيه - ج ٢ - رقم ٥٢ - ص ٤٧ ، نقض جلسة ١٩٣٢/١١/٢٨ - ج ٣ - رقم

٤٠ - ص ٤٣) .

- لكنها عدلت عن هذا الاتجاه ورات انه يكفى ان يكون الجاني علم بالحجز باى طريقه

من الطرق - نقض جنائي - جلسة ١٩٤٨/١/٢٠ - مجموعة القواعد - ج ٧ -

رقم ٥١٧ - ص ١٤٧٤ وفي احدث اتجاهتها في ذلك قضت بانه " مجرد امتناع

الجاني او تاخره عن رد الشيء . لا يتحقق به القصد الجنائي في الجريمة .

ويعتبر عدم تقديم الحارس للشيء المحجوز في اليوم المحدد للبيع مع العلم بذلك اليوم قرينه على توافر القصد الجنائي لديه . اما اذا كان المتهم يجهل اليوم المحدد للبيع فانه لا يجوز ادانته لمجرد عدم تقديم المحجوزات في ذلك اليوم ، وذلك لان القصة الجنائي يكون مختلفا لديه في هذه الحالة (١)

و تقدير مدى توافر القصد الجنائي في هذه الجريمة مسأله موضوعيه

== (نقض جنائي - الطعن رقم ١٥٢٧٦ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٣/١١/٢١ - مج - السنه ٤٤ - قاعدة ١٥٩ - ص ١٠٣٧ ، نقض جنائي - الطعن رقم ١٠٤٣٩ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٨/١/١٢ - غير منشور .

١ - راجع من احكام النقض القديمه في تلك :-

- نقض جنائي - جلسة ١٩٤٣/٣/٢٢ - مجموعة القواعد القانونيه - ج ٦ - رقم ٢٩ - ص ٢٠٣ ، ١٠/٣/١٩٤٤ - مجموعة القواعد القانونيه - ج ٦ - رقم ٣٨٧ - ص ٥٢٥ ، جلسة ١٩٤٦/٤/١٥ - مجموعة القواعد القانونيه - ج ٧ - رقم ١٤٠ - ص ١٢٠ - جلسة ١٩٥٥/٣/٥ - مجموعة احكام النقض - س ٦ - رقم ١٩١ - ص ٥٨٦ - جلسة ١٩٥٧/١٢/٣ - مجموعة احكام النقض - س ٨ - رقم ٢٧٧ - ص ١٠١١ .

ومن احكام النقض الحديثه في هذا الاتجاه راجع

(نقض جنائي - الطعن رقم ١٥٢٧٦ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٣/١١/٢١ - مج - السنه ٤٤ - قاعدة ١٥٩ - ص ١٠٣٧) .

(نقض جنائي - الطعن رقم ١٠٤٣٩ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٨/١/١٢ - غير منشور .

تخضع لتقدير محكمة الموضوع دون رقابه محكمة النقض^(١) .

تاريخ وقوع الجريمة :-

تقع جريمة إختلاس المحجوزات المنصوص عليها في المادة ٣٤٢ ع في التاريخ الذي يرتكب فيه الجاني فعل الاختلاس. فيجوز منذ ذلك الوقت رفع الدعوى العمومية على الحارس دون انتظار لحلول اليوم المحدد للبيع^(٢) .

^١ - راجع من احكام النقض القديمه في ذلك :-

- نقض جنائي - جلسة ١٩٢٩/٥/١٦ - مجموعة القواعد القانونية - الجزء الاول -
رقم ٢٥٩ - ص ٢٠٦ ، ١٩٣٤/٤/٢٩ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٣ - رقم
٢٣٩ - ص ٣٢٢ - جلسة ١٩٣٨/١/١٠ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٤ - رقم
١٤٨ - ص ١٤١ .

^٢ - د/ عمر السعيد رمضان - المرجع السابق - ص ٦٦٧ .

وقد قررت محكمة النقض في ذلك في احداث احكامها انه :-

وان كان الدفع بعدم العلم بيوم البيع من الدفع الموضوعية الجوهرية لما يستهدفه من نفي عنصر من عناصر الجريمة لا تقوم بدونه ويتعين على المحكمة ان تتناول بالرد ، والا كان حكمها قاصرا الا ان محل هذا الدفع ان تكون الاشياء المحجوزة موجودة ولم تبدد ، فان دفاعه يكون ظاهر البطلان ، ولا وجه للنعي على الحكم عدم الرد عليه ، لما هو مقرر من ان المحكمة لا تلتزم بالرد على دفع ظاهر البطلان .

- احكام النقض المتعلقة بجرائم التبديد .

التاخير على رد الشئ او الامتناع عن رده لا يتحقق به القصد الجنائى بجريمة خيانة الامانه ضرورة اقترانه بانصراف نية الجانى الى اضافت المال المسلم اليه الى ملكه فاختماسه لنفسه اضرارا لصاحبه .
اتخاذا الحكم من مجرد قعود الطاعن عن رد منقولات الزوجيه دليلا على تحقيق الجريمة باركانها قصور^(١) .

==== - نقض جنائى - جلسة ١٩٩٣/٩/١٦ - الطعن رقم ٢١٢٦٤ لسنة ٦٠ قى -
مج - السنه ٤٤ - ص٧٢١ - قاعدة ١١٢ - فقره ٤ .

^١ - لما كان مجرد التاخير فى رد الشئ او الامتناع عن رده لا يتحقق به القصد الجنائى فى جريمة خيانة الامانه ما لم يكن مقروفا بانصراف نية الجانى الى اضافة المال الذى تسلمه الى ملكه اختلاس له لنفسه اضرارا بصاحب الحق فيه . واذا كان الحكم لم يستظهر هذا الركن الاساسى فى مدونات ، واتخذ من مجرد قعود الطاعن عن رد منقولات الزوجيه دليلا على تحقق الجريمة التى دانه بها باركانها القانونيه كافة . ومنها القصد الجنائى . فانه يكون معيبا بالقصور متعيئا للنقض والاعادة .

(نقض جنائى - الطعن رقم ١٠٤٣٩ لسنة ٦١ قى جلسة ١٩٩٨/ ١/١٢) .

(نقض جنائى - الطعن رقم ١٥٢٧٦ لسنة ٦١ قى - جلسة ١٩٩٣/١١/٢١ - مجموعة

احكام النقض - س٤٤ - ق١٥٩ - ص١٠٣٧ ، نقض جنائى - الطعن رقم ١٠٤٣٩

لسنة ٦١ قى جلسة ١٩٩٨/ ١/١٢) .

١- إشتراط أن يكون التسليم بناء على عقد من عقود الأمانة مع بيان نوع العقد .

- اقتناع القاضي أن تسليم المال كان بعقد من عقود الأمانة . شرط لادانة المتهم في جريمة خيانة الأمانة .

حكم الادانة في جريمة التبيد . وجوب بيانه تحديد نوع العقد الذي تسلم المتهم بمقتضاه الشئ المدعى بتبيده . قصور (١) .

- ادانة متهم بجريمة خيانة الأمانة . صحته رهينه باقتناع القاضي بانه تسلم المال بعقد من عقود الأمانة الواردة حصرا في المادة ٣٤١ عقوبات

١ - من المقرر انه لا تصح ادانة متهم بجريمة خيانة الماته الا اذا اقتنع القاضي بانه تسلم المال بعقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، ومن ثم فان الحكم الصادر بالادانة في هذه الجريمة يتعين ان يحدد العقد الذي تسلم المتهم بمقتضاه الشئ المدعى بتبيده حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة ما اذا كان يدخل ضمن عقود الائتمان المبينة بالمادة سالفة البيان والا كان قاصرا .

نقض جنائي - الطعن رقم ٢٠٠١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/٢١ - مجموعة احكام النقض - السنة ٤٢ - ص ١٠٠٩ - قاعدة ١٣٩ ، نقض جنائي - الطعن رقم ١١٦٦ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٣/١/١٣ - مج - السنة ٤٤ - قاعدة رقم ١٦ - ص ٦٩ .

القول بثبوت قيام عقد من هذه العقود في صدد توقيع العقاب . العبرة فيه بالواقع .

الموجز :

جريمة خيانة امانه . مناط توافرها : ان يكون المال قد سلم بمقتضى عقد من عقود الامانه الوارده حصرا في المادة ٣٤١ عقوبات.

العبرة في تحديد ماهية العقد بحقيقت الواقع .

- استظهار الحكم التزام الطاعن برد المبلغ المسلم اليه في تاريخ محدد . اثره : خروجه عن نطاق التاثيم . انتهاؤه للادانه خطأ . يوجب نقض الحكم والقضاء ببراءة الطاعن (١) .

٢- عدم توافر جريمة التبيد اذا لم يثبت توافر نية تملك الشئ المسلم .

^١ - (نقض جنائي - الطعن رقم ١١٦٦ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٣/ ١/ ١٩٩٣

منشور بمجلة القضاء - السنه ٢٦ - العدد الاول والثاني - الموجز بالقاعدة ٣٥ - ص ٢٠٥) .

- تصرف المتهم فى الشئ المسلم اليه او خلطه بماله .

لا يكفى لتوافر القصد الجنائى فى جريمة خيانة الامانة . وجوب ثبوت نية تملكه اياه وحرمان صاحبه منه (١) .

مثال لتسبب معيب لحكم الادانة فى جريمة خيانة الامانة (٢) .

- عدم تحقق القصد الجنائى فى جريمة التبيد بمجرد قعود الجانى عن الرد انما يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تملكه وحرمان صاحبه منه . قعود الحكم عن استظهار هذا الركن وعدم الرد على دفاع الطاعن بعرضه المنقولات على المجنى عليها . قصور .

^١ - لما كان القصد الجنائى فى هذه الجريمة - خيانة الامانة - لا يتحقق بمجرد تصرف المتهم فى الشئ المسلم اليه او خلطه بماله ، وانما يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تملكه اياه وحرمان صاحبه منه ، واذا كان الحكم المطعون فيه فيما اورده - على السياق المتقدم - لم يستظهر الركن الاساسى لهذه الجريمة فى مدوناته - واتخذ من مجرد قعود الطاعن عن رد قيمة الشيكات التى حررت باسمه الى المدعى بالحقوق المدنية دليلا على تحقيق الجريمة التى دانه بها باركانها القانونيه كافة ومنها القصد الجنائى فانه يكون معيبا بالقصور فى التسبب بما يوجب نقضه والاعادة .

^٢ - نقض جنائى - الطعن رقم ١٣٣٢٣ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٩٩١/١١/٢١ -

مجموعة احكام النقض - السنة ٤٢ - ص ١٢٢٥ - قاعدة ١٦٨) .

- العبرة بحقيقة الواقع في عقود الائتمان. (١)

الموجز

- جريمة خيانة الامانة . مناط توافرها . ان يكون المال قد سلم بمقتضيه عقد من عقود الامانة الواردة حصرا في المادة ٣٤١ عقوبات .
- العبرة في تحديد ماهيته العقد بحقيقة الواقع.

استظهار الحكم التزام الطاعن برد المبلغ المسلم اليه في تاريخ محدد
اثره : خروجه عن نطاق التاثيم . انتهائه للادانة خطأ يوجب نقض الحكم
والقضاء ببراءة الطاعن .

^١ - لما كانت جريمة خيانة الامانة لا تقوم الا اذا كان تسليم المال قد تم بناء على عقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، وكانت العبرة في تحديد ماهية العقد هي بحقيقة الواقع ، وكان البين من مدونات الحكم ان الطاعن التزم برد مبالغ المسلم اليه في تاريخ محدد ، مما تخرج به علاقة المديونية عن دائرة التاثيم لكون العقد المبرم بين طرفيها قرضا . لما كان ذلك ، وكانت حقيقة العلاقة بين الطاعن والمدعى بالحقوق المدنية علاقة مدنية بحتة - حسبما تقدم - فان الحكم المطعون فيه اذا دان الطاعن بجريمة خيانة المانة يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه والحكم ببراءة الطاعن مما اسند اليه .

^١ - (نقض جنائي - الطعن رقم ١١٦٦ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٣/١/١٣ -
مجموعة احكام النقض - السنة ٤٤ - قاعدة رقم ٦ ص ٦٩) .

تأثيم انسان على اعترافه بلسانه أو بكتابتة . لا يصح متى كان ذلك مخالفا للحقيقة (١) .

٤- وجوب التزام المحكمه بقواعد الاثبات المدنية في خصوصيه اثبات عقد الامانه .

- عدم تقيد المحكمة بقواعد الإثبات المدنية عند قضائها بالبراءة في جريمة خيانة الامانة . تقيد بها بتلك القواعد عند القضاء بالادانة في خصوص اثبات عقد الامانة . تقديها بتلك القواعد عند القضاء بالادانة في خصوص اثبات عقد الامانة اذا زاد موضوعه على مائة جنيه . اساس ذلك ؟ (٢) .

^١ - (نقض جنائي - الطعن رقم ٦٣٣٣٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٤/١١/٩ - مجموعة احكام النقض - السنة ٤٥ - ص ٩٨٧ قاعدة ١٥٣) .

^٢ - من المقرر ان المحكمة في جريمة خيانة الامانه في حل من التقيد بقواعد الاثبات المدنية عند القضاء بالبراءة لان القانون لا يقيد بها بتلك القواعد الا عند الادانة في خصوص اثبات عقد الامانه اذا زاد موضوعه على مائة جنيه احتياطيا لمصلحة المتهم حتى لا تقرر مسئوليته وعقابه الا بناء على الدليل المعتبر في القانون ، ولا كذلك البراءة لإنتفاء موجب تلك الحيطه واسلاسا لمقصود الشارع في الا يعاقب برئ مهما توافر في حقه من ظواهر الادلة ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سليم .

(نقض جنائي - الطعن رقم ٦٣٣٣٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٤/١١/٩ - مجموعة احكام النقض - السنة ٤٥ - ص ٩٨٧ قاعدة ١٥٣) .

- مفاد نص المادتين ٣٦٩ ، ٢/٢٤٦ عقوبات ؟ . ايراد الحكم قيـدا
على استعمال حق الدفاع الشرعى عن المال لم يرد بنص تلك المادتين .
اثره ؟

مثال : لتسبب معيب لنفى قيام حق الدفاع الشرعى فى جانب الطاعن
(١) .

- لا يشترط فى جريمة التعرض للغير فى حيازته لعقار ان تكون حيازته
شرعية . كفاية ان تكون تلك الحيازة فعلية .

حماية القانون للحيازة من كل اعتداء يرمى لرفعها ولو كانت مشوبه بما
يبطلها .

مثال :-

العقاب وفق المادة ٣٧٠ عقوبات مقصود به حماية الحيازة الفعلية
دون نظر الى الملكية او الحيازة الشرعية . (٢)

^١ - (نقض جنائى - الطعن رقم ١٨٣٠ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٤/١١/٢٣ - ١٩٩٤ -

مجموعة احكام النقض - السنة ٤٥ - ص ١٠٢٦ قاعدة ١٦٠) .

^٢ - (نقض جنائى - الطعن رقم ٦٣٣٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٥ - ١٩٩٠ -

مجموعة احكام النقض - السنة ٤١ - ص ٢٢٥ قاعدة ٣٧) .

استظهار الحكم الصادر بالادانة فى جريمة دخول عقار بقصد منع
حيازته صاحب الحيازة الفعلية الجديرة بحماية القانون . واجب .

نقض الحكم المطعون فيه والاحالة فيما قضى به فى الدعوى الجنائية
يقتضى نقضه فى منازعة الحيازة . علة ذلك ؟

مثال لتسبيب معيب لحكم بالادانة فى جريمة دخول بيت مسكون بقصد
منع حيازته بالقوة (١) .

- للنيابة العامة فى جرائم الحيازة اتخاذ اجراء تحفظى لحمايتها اساس ذلك
؟

عرض امر النيابة على القاضى الجزئى خلال ثلاثة ايام لتأييد القرار او
تعديله او الغائه . واجب .

رفع الدعوى خلال ستين يوما من تاريخ صدور القرار . وجوبى .
وعلى المحكمة الفصل فى النزاع عند نظر الدعوى الجنائية دون مساس
باصل الحق .

^١ - (نقض جنائى - الطعن رقم ٦٤٢٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٢)

مجموعة احكام النقض - السنة ٤١ - ص ٤٢٠ قاعدة ٦٧) .

اعتبار الامر او القرار الصادر كان لم يكن عند مخالفة تلك المواعيد .

الدفع باعتبار قرار القاضي الجزئى كان لم يكن لعدم مراعاة المواعيد المنصوص عليها فى المادة ٣٧٣ مكررا عقوبات . جوهرى لما له من اثر فى مصير القرار الوقتى . اغفال الرد عليه . قصور يوجب نقض الحكم فيما قضى به من تأييد قرار القاضي الجزئى (١).

- تبديد - (٢)

^١ - (نقض جنائى - الطعن رقم ٦٤٢٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٢)
مجموعة احكام النقض - السنة ٤١ - ص ٤٢٠ قاعدة ٦٢) .

^٢ - ان جريمة خيانة الامانة لا تقوم الا اذا كان تسليم المال قد تم بناء على عقد من عقود الائتمان الوارده على سبيل الحصر فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات . واذا كانت العبرة فى تحديد ماهية العقد هى بحقيقة الواقع ، وكان البين من مدونات الحكم ان الطاعن التزم برد المبلغ المسلم اليه فى تاريخ محدد ، مما تخرج به علاقة المديونية عن دائرة التاثيم لكون العقد المبرم بين طرفيها قرضاً . لما كان ذلك ، وكانت حقيقة العلاقة بين الطاعن والمدعى بالحقوق المدنية علاقة مدنية بحتة - حسبما تقدم - فان الحكم المطعون فيه اذا دان الطاعن بجريمة خيانة الامانة يكون قد اخطا فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه والحكم ببراءة الطاعن مما اسند اليه .

(نقض جنائى - الطعن رقم ١٨٣٠ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٤/١١/٢٣ - مجموعة احكام النقض - السنة ٤٥ - ص ١٠٢٦ قاعدة ١٦٠) .

- دفاع الطاعن بعدم تسلمه المصوغات المدونة بقائمة الجهاز لأنها مما تحتفظ به الزوجة للتزيين به وعرضه على المدعية بالحق المدنى استلام باقى المنقولات او قيمتها . جوهرى . علة ذلك ؟ اغفال الرد عليه . اثره ؟
(١) .

٥- انعدام المسئولية الجنائية اذا استعمل المتهم حقه فى الحبس طبقا للمادة ٢٤٦ مدنى :-

- حق الحبس المقرر بالمادة ٢٤٦ ؟ اباحته امتناع المتهم عن رد الشئ المسلم اليه بعقد امانه حتى استيفاء حقه فيه . متى تحققت موجبات ذلك الدفع بحق الحبس . جوهرى . يوجب على المحكمة تحقيقه . اغفال ذلك . قصور (٢) .

١ - نقض جنائى - لظعن رقم ٦٢٥ لسنة ٥٩ - جلسة ١٩٩١/١/٢٩ - مجموعة احكام النقض - السنة ٤٢ - ص ١٩٣ - قاعدة ٢٥) .

٢ - ان حق الحبس المقرر بمقتضى المادة ٢٤٦ من القانون المدنى يبيح للطاعن الامتناع عن رد الشئ . " الكمبيالات مثار الاتهام " . حتى يستوفى ما هو له فى قيمتها طبقا للاتفاق المحرر بينه وبين المدعى بالحقوق المدنية ، وهو ما من شأنه - ان صح وحسنت نيته - انعدام مسئوليته الجنائية بالتطبيق لاحكام المادة ٦٠ من قانون العقوبات ، فان الحكم المطعون فيه اذ اغفل تحقيق دفاع الطاعن من هذا الصدد وهو دفاع جوهرى من شأنه - ان صح - ان يتغير

٦- الدفع بعدم العلم بيوم البيع ، من الدفع الجوهريه

-الدفع بعدم العلم بيوم البيع . محله ان تكون المحجوزات موجوده لم
تبدد .

عدم التزام المحكمة بالرد على دفع قابوى ظاهر البطلان (١) .

==== به وجه الراى فى الدعوى ، ولم يستظهر مدى جديته ولم يرد عليه
بما يدفعه ، واجتزا فى ادائته بمجرد القول بانه تسلم الكمبيالات بصفته
شريكا ثم لم يردھا ، يكون معيبا بالقصور بما يبطله .

(نقض جنائى - الطعن رقم ١٤٦٩٣ لسنة ٦٠ق - جلسة ١٩٩٣/٩/١٦ - مجموعة
احكام النقض - السنه ٤٤ - قاعدة رقم ٧١ ص ٤٨٣) .

١ - لما كان ما ورد بمدونات الحكم من احالة الى محضر الشرطة شأن بيان الدليل -
لا يعدو ان يكون خطأ ماديا مما لا يؤثر فى سلامة الحكم - اذ انه لا يغير من حقيقة
الواقع ولا ينم عن عدم استيعاب المحكمة لعناصر الدعوى وفهمها لها على انها جريمة
تبيد منقولات محجوز عليها اداريا لصالح هيئة الوقاف المصريه ويضحى منعى
الطاعن فى هذا الشأن غير صحيح .

(نقض جنائى - الطعن رقم ٢١٢٦٤ لسنة ٦٠ق - جلسه ١٩٩٣/٩/١٦ - مجموعة
احكام النقض - السنه ٤٤ - قاعدة رقم ١١٢ ص ٧٢١) .

- بيان حكم الادانة ؟

ادانة الطاعن في جريمة تبديد محبوزات . دون بيان طريق الحجز الذي اتبع . وماهيته وبيان الاشياء المحبوزة . قصور^(١) .

٧- عدم تحقق القصد الجنائي في جرائم التبديد لمجرد

التاخير في رد الشئ .

الموجز :-

التاخير في رد الشئ أو الامتناع عن رده الى حين . لا يتحقق به الركن المادي لجريمة التبديد . حد ذلك ؟
مجرد امتناع الجاني او تاخره عن رد الشئ . لا يتحقق به القصد الجنائي في جريمة التبديد وجود ثبوت نية تملكه وحرمان صاحبه منه .
قعود الحكم عن لاستظهار هذا الركن والتفاتة عن دفاع الطاعن المؤيد بالمستندات . قصور واخلال بحق الدفاع^(٢) .

^١ - (نقض جنائي - الطعن رقم ١٩٢١٨ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٩٩٣/١١/٧ -
مجموعة احكام النقض - السنة ٤٤ - قاعدة رقم ١٤٥ ص ٩٢٧) .

^٢ - (نقض جنائي - الطعن رقم ١٠٤٣٩ لسنة ٦١ق - جلسة ١٩٩٨/١/١٢ - غير منشور)

- (نقض جنائي - الطعن رقم ١٥٢٧٦ لسنة ٦١ق - جلسة ١٩٩٣/١١/٢١ -
مجموعة احكام النقض - السنة ٤٤ - قاعدة رقم ١٥٩ ص ١٠٣٧) .

- الرجوع الى الدعوى الجنائية بعد الحكم فيها نهائيا بناء على تغيير الوصف القانونى للجريمة . غير جائز . المادة ٤٥٥ اجراءات .

سبق القضاء نهائيا ببراءة الطاعن من تهمة تبديد جرار زراعه .
اعادة نظر الدعوى بوصف اخر هو النصب ببيعه ذلك الجرار دون ان يكون مالكا له او له حق التصرف فيه . والقضاء بادانته . خطأ فى القانون .

لمحكمة النقض تصحيحه والقضاء بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة
الفصل فيها (١) .

٨- المادة ٣٤٢ عقوبات استثناء من الاصل العام .

- كون الشئ المبدد غير مملوك لمرتكب الاختلاس . شرط لوقوع
جريمة التبديد .

جريمة المادة ٣٤٢ عقوبات . استثناء من هذا الاصل . عدم جواز القياس
عليه . اساس ذلك : لا جريمة ولا عقوبة بغير نص (٢) .

^١ - (نقض جنائى - الطبعين رقم ١٩١٢٧ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٩٩٣/١٢/٢ -

مجموعة احكام النقض - السنه ٤٤ - قاعدة رقم ١٨٧ ص ١٢٢٦) .

^٢ - حيث انه من المقرر ان

ان جريمة التبديد لا تتحقق الا بتوافر شروط من بينها ان يكون الشئ المبدد غير
مملوك لمرتكب الاختلاس ، فلا عقاب على من بدد ماله لان مناط التأثيم هو هو المساس

- التعليمات القضائية المتعلقة بجريمة التبيد - (١)

المادة ٨٨٣ من التعليمات القضائية للنياحة العامة نص علي انه -

عند التصرف في قضايا تبديد الحوز الادارية ، يجب ان تكون
الاقارات التي ترسل من الصيارف الى اعضاء النيابة خاصة بقيام المبددين
بالسداد بعد التبليغ عنهم ، مثبتا بها تاريخ ورقم قسيمة السداد ، " استماره
٧ " وكذا رقم اليومية ، وان تكون قد روجعت بمعرفة كاتب المالية
واعتمدت من المركز المختص . ولا يكتفى في هذا الشأن باقوال الصراف
عن سداد الاموال الاميرية المحجوز من اجلها .

==== والعيب بملكية المال الذي يقع الاعتداء عليه من غير صاحبه ، ولم يستثن
الشارع من ذلك الاحالة اختلاس المال المحجوز عليه من مالكه فاعتبرها جريمة خاصه
نص عليها في المادة ٣٤٢ من قانون العقوبات ، وهو استثناء جاء على خلاف الاصل
العام المقرر فلا يمتد حكمه الى ما يجاوز نطاقه ، كما لا يصح القياس عليه اذ لا
جريمة ولا عقوبة بغير نص من القانون .

(نقض جنائي - الطعن رقم ٢٠٤٧٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٤/٢/٦ - مجموعة
احكام النقض - السنة ٤٥ - ص ١٩٥ قاعدة ٢٩) .

١ - (التعليمات العامة للنياحات - الكتاب الاول التعليمات القضائية - القسم الاول
- في المسائل الجنائية - الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية - طبعة ١٩٨٠ -
ص ٢٢٧ ، ٢٢٨) - .

- المادة ٨٩٩ من التعليمات القضائية للنياحة العامة تنص على انه -

اذا ورد للنياحة صورة محضر تبديد قضائي فيجب قيدها فور ورودها
بدفتر العرائض مع التاشير على الاصل بتاريخ الاستلام ورقم قيده بذلك
الدفتري ويوقع الكاتب المختص الى جانب عضو النياحة باستلام صور ذلك
المحضر .

١٢- جريمة كسر وتخريب الآلات الزراعية والزرائب والعشش

تنص المادة ٣٥٤ عقوبات على أنه (١)

كل من كسر أو خرب لغيره شيئا من آلات الزراعة أو زرائب
المواشى أو عشش الخفراء يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو
بغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه (٢)

هذه الجريمة تتكون من ركنين أساسيين .

أولاً : الركن المادى .

ثانياً : الركن المعنوى ويتمثل فى القصد الجنائى .

١ - عدلت هذه المادة بالقانون ٢٩ لسنة ١٩٨٢

٢ - رفع الحد الأقصى لعقوبة الغرامة بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ ، وكانت
قبل التعديل " لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصرياً " فى المادتين ٣٥٤ و ٣٥٥ .

اولا : الركن المادى للجريمه:-

يتكون هذا الركن من اساسيين هما

١- الفعل المادى لهذه الجريمه وعرفه المشرع بانه احد فطيين هما
الكسر والتخريب .

٢- ان يقع هذا الفعل المادى على احد الاشياء التى تحميها هذه الماده
وهما

١- الالات الزراعيه ب- زرائب المواشى ج- عشش الخفراء

ثانيا : القصد الجنائى

هذه الجريمه من الجرائم العمدية التى يجب ان يتوافر بها عنصرى
العلم والاراده فيجب ان يعلم الجانى بما يقوم به من الافعال وان تتجه ارادته
التى تلك النتيجة (١) .

^١ - فى خلاف هذه الراى . يرى اتجاه من الفقه انه يكفى ان يعتمد الجانى ارتكاب
الفعل وهو عالم بانه يتلف اله زراعيه أو زرييه أو عششا لغيره مهما يكون الباعث له
على ذلك سواء كان ذلك انتقاما أو جلبا لمنفعه أو غير ذلك

١٣ - جريمة اتلاف المحيطات من اشجار خضراء وازالة الحدود

تنص المادة ٣٥٨ عقوبات علي انه (١)

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة شهور أو بدفع غرامة لا تتجاوز مائتي جنيه (٢) من أتلف كل او بعض محيط متخذ من اشجار خضراء أو يابسة أو غير ذلك ومن نقل أو ازال حداً أو علامات مجعولة حداً بين املاك مختلفه أو جهات مستغله ومن ردم كل او بعض خندق من الخنادق المجعولة حداً لاملاك او جهات مستغله .

وإذا ارتكب شئ من الأفعال المنصوص عليها في الفقرة السابقة بقصد اغتصاب ارض تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنتين .

- (المستشار / جنيى عبد الملك - الموسوعة الجنائية - الجزء الاول - ص ٧٥ وما بعدها - المستشار / مصطفى هرجه - المرجع السابق - ص ١٤٢٥ ، ١٤٢٦

١ - عدلت بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

٢ - رفع الحد الاقصى لعقوبة الغرامة بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ ، وكانت قبل التعديل " لا تتجاوز عشرة جنيهات " في المادة ٣٥٧ .

الجريمة الاولى :-

- اتلاف المحيطات المتخذة من أشجار خضراء أو يابسه :-
تتكون هذه الجريمة من ركنين اساسيين هما الركن المادى والركن
المعنوى .

الركن المادى :-

الركن المادى فى هذه الجريمة يتكون من فعل الاتلاف . وان يكون هذا
الاتلاف منصبا على محيط من اشجار خضراء او يابسه - والمحيط فى هذه
المادة يعنى به السياج المقام حول العقار سواء اراضى زراعية أو خلافه
لمنع الدخول فى أوالمروور فى املاك الغير بغض النظر عن السبب فى اقامة
هذا السياج سواء للمحافظة على تلك الاراضى او فصل الحدود .

الركن المعنوى :-

الركن المعنوى فى هذه الجريمة يتمثل فى القصد الجنائى بركنيه العلم
والاراده فيجب ان يعلم الجانى بان ذلك المحيط من الاشجار الخضراء

واليابسة على ملك الغير ^(١) وان تتجته اريدته لاحداث هذا الاتلاف لذلك المحيط مع تعمد ذلك .

وقد قررت محكمة النقض بانه يكفي لتحقيق القصد الجنائي في جريمة اتلاف الزرع ان يتعمد الجاني ارتكاب الفعل المنهى عنه بالصورة التي حددها القانون واتجهت ارادته الى احداث الاتلاف او علمه بانه يحدثه بغير حق ^(٢) .

- صاحب الولاية في التصالح في هذه الجريمة :-

الذي يملك التصالح في هذه الجريمة هو صاحب ذلك المحيط المتخذ من اشجار خضراء او يابسة الذي وقع اتلافه لان هو المجنى عليه في هذه

^١ - يلاحظ انه نص هذه المادة لا يتوافر اذا كان هذا المحيط من الاشجار الخضراء او اليابسة قام باتلافه المالك المملوك له ملكية تامة. و الذي له مطلق التصرف فيها . اما اذا لم تكن هذه الملكية تامة كان يكون هذا حائطا مشتركاله وللجار او حائط على ارض يملكها على الشيوع فانه يجب تطبيق احكام هذه المادة بشأنه .

حول هذا - المعنى راجع - المستشار / جنيدى عبد الملك - الموسوعة الثانية - المرجع السابق - الجزء الاول - ص ٧٩ .

^٢ - (نقض جنائي - الطعن رقم ٤٩٦١٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٧/٣/٣ - غير منشور) .

- وفي ذات المعنى ايضا

(نقض جنائي - الطعن رقم ٢١٨٣٠ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٤/ ١٠/٩ - مجموعة احكام النقض - السنة ٤٥ - ص ٨٢٥ - قاعدة ١٢٩) .

الجريمة (١) وإذا كان هذا المحيط الذى اتلف بمعرفة الجانى حائطا مشتركا بينه وبين جاره . فإن التصالح يجب أن يصدر من كل من الجارين الذين حدث الاتلاف فى محيط الاشجار المتخذ حدا بينهما متخذ من اشجار خضراء أو يابسه ملك له وللجار . ولا يخل ذلك بما للنيابة والمحكمة اذا ما ظهر من التحقيقات وجود مجنى عليه اخر يكون هو الذى له الحق فى التصالح .

من يملك التصالح فى حالة أن يكون ذلك المحيط مشتركا .

هذه المشكله تثار عندما يقوم أحد الجارين وله حق ملكيه على هذا المحيط المتخذ من اشجار خضراء أو يابسه بفعل الاتلاف المؤثم طبقا لهذه الماده .

اولا : بداية نبحت مدى مسئوليه الشريك الجنائيه اذا ارتكب فعل هذه الجريمة طبقا لنص هذه الماده .

ومن المقرر انه لا وجود للجريمة المنصوص عليها فى هذه الماده متى كان للفاعل حق التصرف المطلق فى المحيط الذى اتلفه . ولكن حق الاتلاف لا يكون الا للمالك الذى له مطلق التصرف فى ملكه . وبناء عليه يجب عقاب

^١ - راجع نص المادة ١٨ مكرر من القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ .

من يتلف حائطا مشتركا بينه وبين جاره (١) .

وبالتالى فانه فى هذه الحالة يصبح المالك الذى قام باتلاف ذلك المحيط المشترك بينه وبين جاره متهما يدخل فى اطار نص هذه المادة عقوبتها ويصبح الشريك الثانى هو المجنى عليه ولما كان المجنى عليه هو الذى يملك التصالح طبقا لنص المادة ١٨ مكرر من القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ (٢) وبالتالى فان الشريك الاخر هو الذى يملك التصالح فى هذه الجريمة .

والمضرور الذى لحقه ضرر من هذه الجريمة فان التصالح لا يؤثر على حقه . وله ان يطالب حقه كمضرور من الجريمة (٣)

١ - المستشار / جنىدى عبد الملك - الموسوعة الجنائية - الجزء الاول - المرجع السابق - ص ٧٩ .

- المستشار / مصطفى هرجه - المرجع السابق - ص ١٤٣١ .

٢ - راجع المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ .

- راجع الفقرة الاخيره من نص المادة ١٨ مكرر المضافه بالقانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ المعدل لاحكام قانون الاجراءات الجنائية .

- راجع نص المادة ٢٠ من مشروع قانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ المعدل لاحكام قانون الاجراءات الجنائية .

٣ - راجع نص المادة ١٨ مكرر من القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ المعدل لاحكام قانون الاجراءات الجنائية .

- راجع نص المادة ٢٠ من مشروع القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ المعدل لاحكام قانون الاجراءات الجنائية .

وفي حالة ان يكون المحيط الذى تم اتلافه قائما على ارض مملوكة على الشيوع فى هذه الحالة لا يكفى ان يصدر التصالح من أحد هؤلاء الملاك وإنما يجب ان يصدر منهم جميعهم حال كونهم مجنيا عليهم. وإذا صدر التصالح منهم عدا مالكا واحدا . فإنه يحق لهذا المالك الوحيد رغم موافقة الجميع أن يطلب الاستمرار فى اجراءات الدعوى الجنائية ولا تنقضى بالتصالح . إلا فى حالة واحدة ان يكون بالنسبة للباقيين الذين تم التصالح بشأنهم أو أحدهم له الحق فى التصرف بكافة صور التصرفات القانونية فى جميع الامور المتعلقة بذلك العقار الذى وقع الاتلاف على محيطه. وذلك بموجب حق قانونى له فى ذلك من باقى الملاك . ومن ثم يكون له فى هذه الحالة إبرام التصالح وينتج التصالح الذى أبرمه أثره القانونى . وتنقضى به الدعوى الجنائية .

ولكن ذلك لا يخل بما للنياابة العامة أو المحكمة إذا استبان لها من التحقيقات أو اجراءات المحاكمة ان تحدد المجنى عليه طبقا لظروف كل قضية . وفى هذا الحالة يكون المجنى عليه بناء على الاسس السابقة هو المنوط به إقرار التصالح .

الجريمة الثانية

- جريمة ازالة الحدود :-

هذه الجريمة كأي جريمة تتكون من ركنين اساسيين هما الركن المادى و الركن المعنوى .

الركن المادى فى جريمة ازالة الحدود :-

تتحقق هذه الجريمة باحد الافعال الاتيه :-

١ - نقل حد من الحدود أو العلامات المجعلوه بين املاك مختلفه أو جهات مستغله .

٢ - ازاله حد من الحدود أو العلامات المجعلوه بين املاك مختلفه أو جهات مستغله (١) .

٣ - ردم كل او بعض من الخنادق المجعلوه حدا لاملاك او جهات مستغله

^١ - يلاحظ ان اغلبية الفقه اتفق على عدم وجود جريمة إذا ازيل جزء من الحد وبقي جزء منه اخر صالح لتحديد الاملاك التى وضع من اجلها الا انه اذا كان الجزء الباقي لا يصلح ان يكون حدا فان الجريمة قللمه .

- ويلاحظ ان التعليمات القضائية للنيابة العامة فى المادة ٩٠٣ منها قد ابدت الراى السابق .

المقصود بالحد في هذه المادة :-

هو الحد الثابت برضاء الطرفين أو بحكم القضاء ، أو المتعارف عليه من قديم الزمان على انه الفاصل بين ملكين متجاورين (١).

- الركن المعنوي في هذه الجريمة :-

الركن المعنوي في هذه الجريمة يتمثل في القصد الجنائي والذي يتطلب في افعال تلك الجريمة أن تكون عمديه . وأن يعلم الجاني ان ما يزيله أو ينقله هو حدا فاصلا بين املك او علامات ، وان تتجه ارادته رغم ذلك لهذا النقل أو هذه الازاله .

- صاحب الولاية في التصالح في هذه الجريمة :-

المجنى عليه الذي يملك التصالح في هذه الجريمة هو الجار الذي أزيل له الحد أو العلامة المحددة لأرضه أو حسبما يظهر من التحقيقات انه هو المجنى عليه فيكون التصالح منه أو من وكيله الخاص .

^١ -نقض جنائي - الطعن رقم ٢٧٤٢٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٥/١/٢٦ .، الطعن

رقم ٤٧٨٤٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٦/٦/٩ - منشور بمجلة القضاء - لسنة ٢٩

- العدد الاول - قاعده ١٥ - ص ٧٣٤، ٧٣٥ .

- التعليمات القضائية للنيابة العامة المتعلقة بهذه الجريمة :-

- المادة ٩٠٣ من التعليمات القضائية للنيابة العامة تنص على انه :-
لا تتوافر جريمة إزالة الحدود اذا ازيل جزء من الحد وبقي منه
جزء اخر صالح لتحديد الاملاك التى وضع من اجلها ، اما اذا كان الجزء
الباقى لا يصلح ان يكون حدا فان الجريمة تعتبر قائمه .

- احكام محكمة النقض المتعلقة بجريمة ازالة الحد

الموجز :

- الحد المعاقب على نقله او ازالته طبقا للمادة ٣٥٨ عقوبات . ماهيته ؟
بيانات حكم الادانة ؟ المادة ٣١٠ اجراءات .

- اكتفاء حكم الادانة فى جريمة ازالة حد بالاحاله الى محضر ضبط
الواقعه دون ايراد مضمونه ووجه استدلاله به وعدم استظهاره ما اذا كان
الحد محل الجريمة قد تم وضعه تنفيذا لحكم قضائى او ان الطاعن قد

ارتضاء قصور . (١)

^١ من المقرر ان الحد المعاقب على نقله او ازالته طبقا لنص المادة ٣٥٨ من قانون العقوبات هو الحد الثابت برضاء الطرفين او بحكم القضاء او المتعارف عليه من قديم الزمان على انه " هو الفاصل بين ملكين متجاورين " . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلص الى إدانة الطاعن في قوله " ان التهمة الموجهة الى المتهم ثابتة في حقه قانونا مما اثبتته السيد محرر المحضر في محضره المؤرخ ١٧/١١/١٩٧٦ ن ان المتهم ارتكب التهمة سالفه الذكر الامر الذي تظمن اليه المحكمة في الاثبات والاسناد مما يتعين معه القضاء بمقتضى مواد الاتهام وعملا بنص المادة ٣٠٤ / ٢ اجراءات جنائية "

وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها توكيلا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا . وكان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد اكتفت في بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله على ثبوت التهمة بغناصرها القانونيه كافة ولم يستظهر ما اذا كان الحد محل الجريمة قد تم وضعه تنفيذا لحكم قضائه او ان الطاعن قد ارتضاء الامر الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم . لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور في التسبيب الذي له الصداره على اوجه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون بما يجب نقضه والاعادة دون حاجه الى بحث باقى اوجه الطعن الاخرى .

موجز ١ :

الحد المعاقب على نقله او ازالته طبقا للمادة ٣٥٨ عقوبات . ماهيته ؟
(١)

استناد الحكم المطعون فيه لادانة الطاعنين فى جريمة ازالة حد فاصل بين ملكين متجاورين . الى ما انتهى اليه الخبير من ازالة الحد . دون استظهاره وما اذا كان الحد قبل الجريمة تم وضعه تنفيذا لحكم قضائى او ان الطاعنين قد ارتضياه قصور.

===(نقض جنائى - الطعن رقم ١٩٦٣٣ لسنة ٥٩ق - جلسة ٢٤/ ١٢/ ١٩٩٢ / منشور بمجلة القضاء - السنة ٢٦ - العدد الاول والثانى - الموجز بالقاعدة ١٨ - ص ٦٩٦) .

^١ - من المقرر ان الحد المعاقب على نقله او ازالته طبقا لنص المادة ٣٥٨ من قانون العقوبات هو الحد الثابت برضاء الطرفين ، او بحكم القضاء او المتعارف عليه من قديم الزمان على انه هو الحد الفاصل بين ملكين متجاورين لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع الحكم الابتدائى المؤيد والمكمل بالحكم المطعون فيه انه اقام قضائه بالادائه على مجرد الاستناد على ما انتهى اليه تقرير الخبير من ازالة الحد دون ان يستظهر الحكم ما اذا كان الحد محل الجريمة قد تم وضعه تنفيذا بحكم قضائى ، او ان الطاعنين قد ارتضياه فانه يكون معيبا بالقصور .

(الطعن رقم ٢٧٤٢٧ لسنة ٥٩ق - جلسة ٢٦/ ١/ ١٩٩٥ - منشور بمجلة القضاء

الفصلية - السنة ٢٨ - العدد الاول والثانى - ق ٢٦)

موجز ٢ :

الحد المعاقب على نقله او ازالته طبقا للمادة ٣٥٨ عقوبات . ماهيته

١ (') ؟

^١ من المقرر ان الحد المعاقب على نقله او ازالته طبقا للمادة ٣٥٨ من قانون العقوبات : هو الحد الثابت برضاء الطرفين أو بحكم القضاء أو المتعارف عليه من قديم الزمان على انه هو الفاصل بين ملكين متجاورين ، وكان البين من مدونات الحكم بالادائه انه اقام قضاؤه بالادائه على مجرد الاخذ بالرسم الكروكي لدلال المساحة والذي اقتضرت دلالتة على ان الطاعن قام بالاستيلاء على مساحة تسعة اسهم من أرض المدعى بالحق المدني بان قام بإزالة الحدود الفاصلة بين قطعتي الارض ، دون ان يستظهر الحكم ما اذا كان الحد محل الجريمة قد تم وضعه تنفيذا لحكم قضائي ، او ان الطاعن قد ارتضاه ، فانه يكون معيبا بالقصور الذي لا تستطيع معه محكمة النقض مراقبة صحة انطباق القانون على الواقعة بما يوجب نقضه .

(نقض جنائي - الطعن رقم ٤٧٨٤٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٦/ ٦/ ٩ منشور

بمجلة القضاء - السنة ٢٩ - العدد الاول - قاعدة ١٥ - ص ٧٣٤ ، ٧٣٥)

١٤ - جريمة الحريق باهمال

- تنص المادة ٣٦٠ عقوبات على انه (١)

- الحريق الناشئ من عدم تنظيف أو ترميم الأفران أو المداخن أو المحلات الأخرى التي توقد فيها النار أو من النار الموقده في بيوت أو مبان أو غابات أو كروم أو غيطان أو بساتين بالقرب من كيمان تبين أو حشيش يابس وكذا الحريق الناشئ عن اشعال صواريخ في جهة من جهات البلدة او

١ - هذه المادة معدله بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٤ الصادر في ٢٠/٢/١٩٨٤ وقد أوضحت المذكور الايضاحيه للقانون سالف الذكر بمناسبة تعديل نص هذه المادة على انه تجرم المادة ٣٦٠ من قانون العقوبات واقعه الحريق باهمال ، وتضع لذلك عقوبة الحبس مدة لا تزيد على شهر او الغرامه التي لا تزيد على عشرين جنيه ، دون ان تراعى ما لبعض الاماكن المعرضه لاشعال الحريق من طبيعه خاصه تتطلب تتطلب حرصا أشد احتياطا أو في و ذلك للآثار غير المحدودة التي قد تنجم عن ذلك الحريق . ومن ثم فقد رئي تعديل المادة المذكوره ، لتتواءم العقوبه مع جسامة الجرم وخطورة الاهمال وذلك باضافه فقره ثانيه الى المادة ٣٦٠ من قانون العقوبات ترفع العقوبه الى الحبس والغرامه التي لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز الف جنيه او احدى هاتين العقوبتين اذا وقع الحريق من التدخين او من نار موقته في محطات خدمة وتموين السيارات والغاز الطبيعى ومراكز بيع اسطوانات البوتجاز و مستودعات البترول والمخازن المشتمله على مواد الوقود او اى مواد اخرى قابلة الاشتعال .

بسبب اهمال آخر يعاقب عليه بالحبس مدة لا تزيد على شهر او بدفع غرامة لا تزيد على مائتى جنيه مصرى .

هذه المادة تحكم كافة صور الحريق باهمال . وان كانت تعنى بالصور التى نصت عليها المادة الا ان نص هذه المادة جاء عاما ويتسع لكل شئ ينجم عنه الحريق بسبب النص وائ اهمال اخر (١) .

الصور التى جاءت بها نص المادة السابقة والتى تمثل ركنها المادى:-

١- الحريق الناشئ عن الالهمال فى عدم تنظيف أو ترميم الافران أو المرافق أو المحلات التى توقد فيها النار أو من النار الموقده فى بيوت أو مبانى أو غابات أو كروم غيطان أو بساتين بالقرب من كيمان تبين أو حشيش يابس .

٢- الحريق الناشئ عن الالهمال بسبب إشعال صواريخ فى جهه من جهات البلده .

٣- أى اهمال اخر ينتج عنه الحريق . وهى تتسع لكافة صور الحريق باهمال التى لم يستوعبها النص .

^١ - المستشار الدكتور / ابو اليزيد على المثبت - جرائم الالهمال

٤- الحريق الناشئ عن الإهمال نتيجة التدخين أو إشعال نار في محطات الخدمة وتموين السيارات أو محطات الغاز الطبيعي ، أو مراكز بيع اسطوانات البوتجاز أو مستودعات المنتجات البترولية ، أو مخازن مشتمله على مواد الوقود أو أي مواد أخرى قابلة الاشتعال ، ومناطق المسئولية في هذه الجريمة هو شخصية المخطأ فلا يسأل الجاني إلا عن أعماله الشخصية التي تندرج تحت صور الخطأ المؤثم قانونا والتي يتسبب عنها الضرر ولا يسأل الشخص عن فعل غيره إذا لم يثبت أنه ارتكب خطأ شخصيا مرتبطا بالنتيجة ارتباط السبب بالمسبب (١) .

- الركن المعنوي في هذه الجريمة :-

الركن المعنوي في هذه الجرائم يشترط أن تكون هذه الجرائم غير عمدية وأن تكون بإهمال لأنها لو لم تكن بإهمال لخرجت الجريمة من هذا النص وعوقبت كجناية حريق عمد طبقا للمواد ٢٥٢ وما بعدها من قانون العقوبات طبقا لظروف كل حالة على حدة على النحو الذي وضحته المواد من ٢٥٢ حتى ٢٥٩ عقوبات (٢).

^١ - راجع من أحكام النقض القديمه :-

- نقض جنائي - جلسة ١٩٦٣/٣/٥ - الطعن رقم ٢/٧٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة

١٩٦٣/٣/٥ - س ١٤ - ص ١٦٩

^٢ - راجع نصوص المواد ٢٥٢ - ٢٥٦ من قانون العقوبات .

صاحب الولاية في التصالح في هذه الجريمة :-

المجنى عليه الذي له الولاية في الاقرار بالتصالح في هذه الجريمة هو صاحب الشئ المحترق. حيث ان المالك حر فيما يملك ولا يجوز الخروج على ذلك طبقا لنص المادة ٣٦٠ عقوبات وذلك إلا بنص صريح (١) كما انه لا يخل ما سبق بما للنيابة العامة والمحكمة إذا ظهر من التحقيقات وجود مجنى عليه آخر يكون هو صاحب الولاية في الاقرار بالتصالح .

- التعليمات القضائية للنيابة العامة المتعلقة بشأن هذه الجريمة :-

تنص المادة ٨٠٥ من التعليمات القضائية على انه :-

يكون أمر الحفظ للأسباب الآتية :-

^١ - دكتور / محمود مصطفى - شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - ص ٥٦٧ ،

المستشاريين / انور العمروسي ومصطفى الشاذلي والمرجع السابق - ص ٥٤٤ .

أ....

ب ...

ج - لعدم الجنايه . وذلك اذا تبينت النيايه ان اركان الجريمه لم تتوافر
قانونا بغض النظر عن ثبوت الواقعة او نسبتها الى متهم معين

. ومثال حالاته .

١-

٢- الحريق باهمال الذى يقع من المالك او من زوجته او احد اولاده او احد
اقاربه الذين يقيمون معه فى معيشه واحده ولا يمتد الى ملك الغير . ويلحق
بهؤلاء كل من له صله بهم كخدمهم ونحوهم اذا كانوا يقيمون مع صاحب
الدار فى معيشه واحده .

٣-

٤-

٥-

١٥ - جريمة الاتلاف العمد :-

- تنص المادة ٣٦١ (فقرتان اولي وثانيه) عقوبات
على انه (١).

كل من أُلِف عمدا اموالا ثابتة أو منقولة لا يمتلكها أو
جعلها غير صالحة للاستعمال أو عطلها باية طريقة يعاقب
بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر وبغرامه لا تجاوز ثلاثمائة
جنيه

^١ - هذه المادة معدله بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩/٧/١٩٦٢ . ثم
عدلت الفقرتان الاولى والثانيه بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في
١٤/٤/١٩٨٢ . والذي اوضحت المذكره الايضاحيه للقانون الاخير بمنااسبة تعديل نص
هذه المادة ضمن بعض الجنح التي اصبحت خليفه بتجديد العقاب فيها لدواعي الملائمة
ولتحقيق الردع المنشود وانطلاقا من ذات الملائمة التي شدد فيها المشرع عقوبة هذه
المادة في ١٤/٤/١٩٨٢ التي جعلته جعل هذه الجريمة من الجرائم التي تنقضى
بالتصالح طبقا لنص المادة ١٨ مكرر /١ من القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ .

فإذا ترتب على الفعل ضرر مالى قيمته خمسون جنيهه أو أكثر كانت العقوبة الحبس مدة لا تجاوز سنتين وغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيهه أو باجدي هاتين العقوبتين (١).

- أركان الجريمة طبقا لنص المادة ٣٦١ عقوبات هي :-

- أولا : فعل مادى هو الاتلاف

- ثانيا : محل الجريمة مال ثابت، او منقول مملوك للغير

^١ - يلاحظ ان المشرع قصر نطاق التصالح على الفقرتين الاولى والثانية من المادة ٣٦١ دون الفقرتين الثالثة والرابعة لم يجر المشرع فيهما التصالح ونصهما كالآتى :-
وتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على خمس سنين او غرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز الف جنيه اذا نشأ عن الفعل تعطيل او توقيف اعمال مصلحة ذات منفعة عامه او اذا ترتب عليه جعل حياة الناس او صحتهم او أمنهم فى خطر .

" ويضاعف الحد الاقصى للعقوبات المقررة فى المادة ٣٦١ اذا ارتكبت الجريمة

تنفيذا لغرض ارهابى

ثالثا : القصد الجنائي .

ولا يشترط القانون أن يكون الاتلاف بطريقة معينة . كما لم يشترط ان يقع الاتلاف تماما بل يصح ان يكون جزئيا (١) .

ويثبت الاتلاف بكافة طرق الإثبات (٢) .

وهذه الجريمة لا تقع من المالك إذ له ان يتصرف في ملكه ولو بإتلافه بشرط الا يكون ذلك بطريقة محرمه واذا كان الجاني يملك الشيء بالاشتراك مع الغير عد متلفا (٣) .

٣- وحكم بان المادة ٣٦١ لا تستلزم قصدا جنائيا خاصا ، اذ ان القصد الجنائي في جرائم التخريب والاتلاف العمدية يطابق فيما اعتبره القانون من الجنايات كالمادة ٣٦٦ وما اعتبره في عدد الجناح كالمادة ٣٦١ وهو

١ - من أحكام النقض القديمه راجع :-

- نقض جنائي - جلسة ١٩٤٣/٦/١ - مجموعة القواعد القانونيه - ج ٦ - رقم ٣٥٢ - ص ٣٣٠ .

٢ - نقض جنائي - في الطعن رقم ٢٣٢ من ٧ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٣٨/١١/١٤

٣ - نقض جنائي - جلسة ١٩١٣/٣/٨ - المجموعه الرسميه - س ١٤ - رقم ٧٣ -
المشارين / انور العمروس و مصطفى الشاذلي - المرجع السابق - ص ٥٤٨ -
المستشار / مصطفى هرجه - المرجع السابق - ص ١٤٣٦ .

ينحصر في تعدد ارتكاب الفعل الجنائي المنهى عنه بارتكابه التي حددها القانون ويتلخص في اتجاه ارادة الجاني الى احداث الاتلاف او غيره من الأفعال التي عدتها النصوص مع علمه بأنه يحدثه بغير حق (١).

- من يملك التصالح في جريمة الاتلاف العمد طبقا لنص المادة ٣٦١ عقوبات .

الذي يملك التصالح في هذه الجريمة هو المجنى عليه (٢). والمجنى عليه في هذه الحالة هو مالك المال الثابت أو المنقول . لان المالك له حق التصرف المطلق في ملكه (٣) .

ومن باب أولى فان اى اتلاف أو تخريب لهذا المال يكون اخلال بهذا الحق في التصرف المطلق للمالك بهذا المال وبالتالي فهو المجنى عليه . أو طبقا لما تسفر عنه التحقيقات في النيابة أو الاوراق حسب طبيعة كل منازعه

١ - طعن ٤٥٠ لسنة ٢٧ق - جلسة ١٩٥٧/٦/١٩ - س ٨ - ص ٦٨٥ .

٢ - راجع نص المادة ١٨ مكرر (١) من القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ .

- راجع فقره (ب) من البند اولا من المذكره الايضاحيه لمشروع القانون - رقم ١٧٤
السنة ١٩٩٨

٣ - المستشار/ مصطفى هرجه - المرجع السابق - ص ١٤٣٦ .

، يتم تحديد المجنى عليه سواء كان المجنى عليه السابق أو شخص آخر تسفر التحقيقات عن انه مجنيا عليه فيكون له الحق فى الاقرار بالتصالح طبقا لنص المادة ١٨ مكرر قانون الاجراءات الجنائية التى اعطت هذا الحق له ولوكيله الخاص . ولم تحدد من هو المجنى عليه مما يتعين تحديده - طبقا للاسس السابقة .

وينبغى الاشاره الى ان التصالح السابق من المجنى عليه لا يخل بحق المضرور فى المطالبه بما لحقه من ضرر (١)

^١ - راجع نص المادة ١٨ مكرر من قانون الاجراءات الجنائية المستحدثه بالقانون

١٦- جريمة دخول عقار يقصد منع حيازته بالقوة أو يقصد ارتكاب جريمة فيه .

تنص المادة ٣٦٩ عقوبات على انه (١) .

كل من دخل عقارا في حيازة اخر يقصد منع حيازته بالقوة أو يقصد ارتكاب جريمة فيه أو كان قد دخله بوجه قانوني وبقي فيه يقصد ارتكاب شئ مما ذكر يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة أو بغرامة لا تجاوز ثلاثمائة جنيه مصرى .

وإذا وقعت هذه الجريمة من شخصين أو أكثر وكان أحدهم على الأقل حاملا سلاحا أو من عشرة اشخاص على الأقل ولم يكن معهم سلاح تكون العقوبة الحبس مدة لا تجاوز سنتين او غرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه مصرى .

- أركان الجريمة :-

١ - عدلت عقوبة هذه المادة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادره فى

١- الركن المادى يتمثل فى :

١ - الدخول او البقاء فى عقار ١- ان يكون العقار فى حيازه اخر

وتشمل كلمة عقار كل مال ثابت غير ما ذكر فى المادة ٣٧٠ (١) .

ب- ركن معنوى يتمثل فى قصد منع الحيازه بالقوه أو ارتكاب جريمه فيه .

- المقصود بالعقار . كاصل عام هو كل شئ مستقر بحيزه ثابت فيه لا يمكن نقله منه دون تلف والارض هى الاصل فى كل عقار بطبيعته ثم قد تثبت الارض ثمرًا أو تغرس فيها اشجارًا فهذا النبات الذى اندمج فى الارض وأصبح جزء منها هو أيضا عقار بطبيعته ما دام ثابتًا فى الارض أو فى باطنها ، فهذه المنشآت تتصل بالارض اتصال ثبات وقرار وقد اندمجت فيها.

^١ - د/ محمود مصطفى شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - ص ٥٧١ .

ويلاحظ ان المادة ٣٧٠ عقوبات تنص على انه كل من دخل بيتًا مسكونًا أو معد للسكن أو فى احد ملحقاته أو سفينة مسكونة أو فى محل معد لحفظ المال وكانت هذه الاشياء فى حيازة اخر قاصدا من ذلك منع حيازته بالقوة او ارتكاب جريمة فيها او كان قد دخلها بوجه قانونى وبقي فيها بقصد ارتكاب شئ مما ذكر ، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين او بغرامة لا تجاوز ثلاثمائة جنيه مصرى .

ولا يمكن نقلها من مكانها الى مكان اخر الا اذا هدمت اى انه لا يمكن نقله
دون تلف فهي ايضا عقار بطبيعته فالعقار بطبيعته انواع ثلاثه :
الارض والنبات والمنشآت (١)

المقصود بالعقار فى نص المادة ٣٦٩ عقوبات هو ذات المعنى سالف
الذكر عدا المنازل المسكونه او المحل المعد لحفظ المال اذ ان تلك العقارات
الاخيره لحكمه ارتاها شدد فيها العقوبه (٢).

والمقصود بالحيازہ المنصوص عليها هي الحيازہ الفعلية (٣).

^١ - الدكتور عبد الرازق السنهورى - الوسيط فى القانون المدنى - الجزء الثانى -
ص ١٩ وما بعده -

^٢ - المستشار / مصطفى هرجه - المرجع السابق - ص ١٤٥٢ .

^٣ - من أحكام النقض القديمه - راجع محكمة النقض والابرام - جلسة ١٣/١٢/١٩١٣
- المجموعه الرسميه - س ١٥ - ص ٧٠ .
- راجع من احكام النقض الحديثه .

- (نقض جنائى - الطعن رقم ٦٣٣٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٥ -
مجموعه احكام النقض - السنه ٤١ - ص ٢٢٥ - قاعدة ٣٧ ، نقض جنائى - الطعن
رقم ٦٤٢٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٢ - مجموعه احكام النقض - السنه
٤١ - ص ٤٢٠ - قاعدة ٦٧) .

الحيازه الفعلية يجب ان تكون مستمره.ويقصد بالاستمرار ان تباشر اعمال السيطرة المادية على العين بصفه منتظمه أو في فترات متقاربه وفقا لما يباشره صاحب الحق وبحسب طبيعة العين بمعنى أن تكون هذه الاعمال من الاهمية والتكرار بحيث تبرز السيطرة المادية في كل الاوقات إذ يكفي ان يباشرها عادة صاحب الحق فزراعة الارض لا تكون الا في وقت زراعة المحصول ، و مباشرة الموى لا تكون الا في الفصل الذى تصلح له سكنى مباني المصايف والمشاتي لا يكون الا في الصيف او الشتاء ولا يعتبر الكف عن مباشرة الاعمال المادية في بعض الاوقات نافيا لاستمرار الحيازه الفعلية طالما كان بسبب قوه قاهره (١) .

- وحيث انه يكتفى في جريمة التعرض للغير في حيازته لعقار ان تكون حيازة هذا العقار حيازة فعلية ، فلا يشترط ان تكون الحيازه شرعيه مستندا الى سند صحيح لا يهم ان يكون الحائز مالك للعقار او غير مالك (٢) .

^١ - الدكتور/ عبد الناصر توفيق العطار - اثبات الملكية بالحيازه وبالوصيه في قضاء محكمة النقض المصريه - دراسة مقارنه - ص ١٩٢ وما بعدها .

^٢ - من احكام النقض القديمه .

الطعن رقم ٢٣٢٦ - جلسة ١٤/١١/١٩٣٨ - السنه ٨ ق ، جلسة ٢٠/١١/١٩٤٤

- الطعن رقم ١٦٠٠ لسنة ١٤ ق

من احكام النقض الحديثه

· (نقض جنائى - الطعن رقم ٦٤٢٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ٢٢/٢/١٩٩٠ - مجموعه

احكام النقض - السنه ٤١ ص ٤٢٠ - قاعدة ٦٧)

وقد قررت محكمة النقض في ذلك في احدث احكامها بانه (١)

لما كان الغرض من العقاب في ... هو حماية الحيازة الفعلية بغض النظر عن الملكية او الحيازة الشرعية ومن ثم فانه يجب لسلامة الحكم بالادانة في هذه الجريمة ان يعنى باستظهار من له الحيازة الفعلية الجديره بحماية القانون .

..... فانه كان لزاما على الحكم كى يستقيم قضاؤه بادانة الطاعنة ان بين ان الحيازة الفعلية لمسكن النزاع لم تكن لها اما وانه لم يفعل ولم تكشف مدوناته عن له هذه الحيازة فانه يكون مشوبا بالقصور الذى يتسع له وجه الطعن مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة القانون على الواقعة .

- المراد بالدخول طبقا لنص المادة ٣٦٩ عقوبات .

فالمراد بالدخول هنا هو الدخول غير المشروع بان يكون الجائى قد دخل رغم ارادة الحائز او بغير وجه قانونى ولم ينص القانون على ذلك صراحة ولكنه مستفاد من المقابلة بين الصورة الاولى من الجريمة والصورة الثانية التى يقول فيه " او كان قد دخله بوجه قانونى وبقي فيه ... الخ " ويكون الدخول غير مشروع و لو لم يعارض فيه حائز العقار اذا كان مقترنا بقصد

١ - (نقض جنائى - الطعن رقم ٦٤٢٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٢ -

مجموعة احكام النقض - السنة ٤١ - ص ٤٢٠ - قاعدة ٦٧)

سئ بحيث لو علمه الحائز لما اجاز ذلك الدخول (١) .

ويندرج ايضا تحت طائلة نص المادة ٣٦٩ عقوبات من دخل عقارا في حيازة آخر بوجه قانونى وبقي فيه بقصد منع حيازته بالقوه أو بقصد ارتكاب جريمة فيه .

ويقصد بالبقاء هنا ان يدخل الجانى العقار بوجه قانونى ثم يبقى فيه رغم اراده حائزه او ممانعته او يبقى بقصد سئ لو علم به حائز العقار لما اجاز له البقاء .

- حماية حائز العقار ولو كان لا يستند لحق مادامت معتبره قانونا .

- حكم بان قانون العقوبات اذ نص فى المادة ٣٦٩ على معاقبة كل من دخل عقارا فى حيازة اخر بقصد منع حيازته بالقوه اتما قصد ان يحمى حائز العقار من اعتداء الغير على هذه الحيازته لو كانت لا تستند الى حق ما دامت معتبره قانونا . ولفظ الحيازته اذا كان يدل على وجوب كون وضع اليد فعليا فان محضر التسليم واجب احترامه بوصف قوله عملا رسميا خاصا بتنفيذ الاحكام و التسليم الذى يحصل بمقتضاه لا يصح وصفه بانه لم ينقل الحيازته بالفعل اذ القول بذلك يتعارض مع مقتضى التسليم ولا يدل عليه

^١ - الدكتور / محمود محمود مصطفى - قانون العقوبات - القسم الخاص - الطبعة

معنى التسليم والتسلم من نقل الحيازة فى المال الذى حصل تسليمه نقلا
فعليا ولو حل التسليم بناء على حكم صدر فى غير مواجهه مدعى الحيازة .
ومن ثم لا يكون الحكم المطعون فيه - وقد اثبت ان المطعون ضدهم
قد سلم العين بموجب محضر التسليم على يد محضر تنفيذ لحكم قضائى
قائم قد خالف القانون فى شىء اذا انتهى الى إنتفاء جريمتى اغتصاب
الحيازة والسرقه فى حق المطعون ضدهم (١) .

وقد قررت محكمة النقض فى أحدث احكامها .

ان محضر التسليم واجب الاحترام بوصفه عملا رسميا خاصا بتنفيذ
الاحكام ، ولو حصل التسليم بناء على حكم صدر فى غير مواجهة مدعى
الحيازة (١) .

لا فرق فى هذا النص بين القوه الماديه او المعنويه - ويشمل استعمال
القوه كل ما فيها من قهر الاراده واخضاعها ويدخل فى ذلك التواعد المذكور

١ - جلسة ١٩٤٤/١١/٢٠ - الطعن رقم ١٦٠٠ لسنة ١٤ اق - ومشار اليهما
- المستشارين / محمد رفيق البسطويسى وانور طلبه - قانون العقوبات فى ضوء
احكام النقض - ط ٨٠ /المستشار/ مصطفى هرجه - المرجع السابق - ص ١٤٠٦ .
- المستشارين / انور العمروس و مصطفى الشازلى - المرجع السابق -
ص ٥٥٨ .

٢ - نقض جنائى - الطعن رقم ٧٤٠٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٣/١١/١١ - مجموعة
احكام النقض - السنه ٤٤ - قاعده رقم ١٥٣ - ص ٩٨٤ .

بمجاهرات عدائيه (١) .

القصد الجنائي في هذه الجريمة .

يتمثل القصد الجنائي في هذه الجريمة من ركني العلم والارادة حيث ان هذه الجريمة عمدية .

فيتعين أن يعلم الجاني بان العقار الذي يدخله ليس في حيازته الفعلية .
وانه يدخل في الحيازة الفعلية لعقد شخص اخر وان يتجه ارادته الى منع حيازة هذا الحائز الفعل بالقوة او ارتكاب جريمة في هذا العقار . ولذا اشترط ضرورة ان يستظهر الحكم الصادر بالادانة في هذه الجريمة قصد منع حيازة صاحب الحيازته الفعلية (٢) .

وجوب ان يكون قصد المتهم من دخول العقار هو منع واضع اليد بالقوة من الحيازته .

١ - الطعن رقم ٢٦٣ - جلسة ١٩٩٣/٥/٢١ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٢ - ص ٣٢٢ .

٢ - في هذا المعنى راجع من احكام النقض الحديث .

- (نقض جنائي - الطعن رقم ٦٤٢٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٢ - مجموعة احكام النقض - السنة ٤١ - ص ٤٢٠ - قاعدة ٦٧ .

- د/ حسن صادق المرصفاوي - قانون العقوبات - القسم الخاص - المرجع السابق - ص ٥٩٣ .

- من له الولاية في الاقرار بالتصالح في هذه الجريمة :-

الذي له الولاية في الاقرار بالتصالح في هذه الجريمة التصالح هو
المجنى عليه او وكيله الخاص (١)

والمجنى عليه في هذه الجريمة هو حائز العقار الفعلى الذي قصد الجاني
منع حيازته له بالقوه او قصد ارتكاب جريمة فيه .

وتحديد ذلك الشخص يظهر حسبما تكشف عنه تحقيقات النيابة العامة أو
اجراءات المحاكم حسب ظروف كل حاله على حده .

- احكام النقض المتعلقة بجريمة دخول عقار بقصد منع
حيازته بالقوه .

حيازة الزوجه لمسكن الزوجيه - استمداد من حيازة الزوج مؤدى ذلك ؟

^١ - راجع نص المادة ١٨ مكرر (١) من القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ .

راجع الفقرة (ب) من البند اولا من المذكره الايضاحيه لشرح القانون ١٧٤ لسنة

١٩٩٨ - راجع الفقرة ٨ من البند اولا في الكتاب الدورى ١٨ لسنة ١٩٩٨ الصادره

من المستشار / النائب العام

حياسة الزوج لمسكن الزوجيه - ذات طابع خاص . تعلقها به وحده .

اقامت الطاعنه مع زوجها مسكن الزوجيه مهما طال امدها . لا تجعلها
حائزه لها اساس ذلك ؟

منع المطعون ضده لزوجته الطاعنه من دخول مسكن الزوجيه لا تقوم
به جريمة المادة ٣٧٠ عقوبات . التزام حكم المطعون فيه هذا النظر صحيح
(١) .

الركن المادى فى جريمة دخول عقار بقصد منع حيازته
بالقوة . ماهيته ؟ .

القوة فى هذه الجريمة هى ما يقع على الاشخاص لا الاشياء وضع
قفل على باب العقار لا يصدق عليه معنى الدخول بالمعنى الذى عناه الشارع
ولا يتحقق به استعمال القوة التى تقع على الاشخاص عدم بيان الحكم لما
وقع من الطاعن من اعمال تعد دخولا لعين النزاع بقصد منع حيازته بالقوى
قصور (٢) .

١ - (نقض جنائى - الطعن رقم ٣٠٠١٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١١/٤/١٩٩٧ - غير
منشور) .

٢ - لما كان الدخول المكون للركن المادى فى الجريمة المذكورة هو كل فعل يعتبر
تعرضا ماديا للغير فى حيازته للعقار حيازة فعلية بنية الافتئات عليها بالقوة ، والقوة
فى هذه الجريمة هى ما تقع على الاشخاص لا على الاشياء ، وكان وضع قفل على باب
العقار لا يصدق عليه معنى الدخول بالمعنى الاصطلاحي الذى عناه الشارع وبينه
حسبا تقدم ، كما انه لا يتحقق به استعمال القوة التى ينبغى ان تقع على الاشخاص

دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة . قانون " تفسيره " . دعوى مدنية " نظرها والحكم فيها " . نقض " حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون " . حماية القانون حيازة العقار ولو كانت لا تستند الى حق ما دامت معتبرة قانونا (١) .

===== لا على الاشياء ، ولا يتم بذاته على قصد استعمال القوة بالمعنى المذكور حين ذلك الدخول ، فان ما اورده الحكم تبريرا لقضائه لا يبين ما وقع من الطاعن من افعال تعد دخولا لعين النزاع بقصد منع حيازتها بالقوة ، بما يجعله معيبا بالقصور في البيان .

نقض جنائي - الطعن رقم ١٢١٠٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/١ - مجموعة احكام النقض - السنة ٤٢ - ص ٩٤٥ - قاعدة ١٣١) .

١ - لما كان قانون العقوبات اذ نص في المادة ٣٦٩ على معاقبة كل من دخل عقارا في حيازة اخر بقصد منع حيازته بالقوة اتما قصد ان يحمى حائز العقار من اعتداء الغير على هذه الحيازة ولو كانت لا تستند الى حق ما دامت معتبرة قانونا . ولفظ الحيازة اذا كان يدل على وجوب كون وضع اليد فعليا فان محضر التسليم واجب احترامه بوصف كونه عملا رسميا خاصا بتنفيذ الاحكام والتسليم الذي يحصل بمقتضاه لا يصح وصفه بانه لم ينقل الحيازة بالفعل اذ القول بذلك يتعارض مع مقتضى التسليم وما يدل عليه معنى التسليم والتسليم من نقل الحيازة في المال الذي حصل تسليمه نقلا ولو حصل التسليم بناء على حكم صدر في غير مواجهة مدعى الحيازة . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد أثبت ان الطاعن قد تسلم الارض محل التداعي بموجب محضر تسليم تم على يد محضر ورجال الادارة المختصين بتنفيذ الحكم صادر لصالحه ثم اسس قضاءه برفض الدعوى المدنية على قول بانه ما دام هذا التسليم لم يتم في مواجهة المطعون ضدها فانه لا يكون حجة عليها فانه يكون قد اخطأ صحيح القانون .

محضر التسليم . واجب الاحترام بوصفه عملا رسميا خاصنا بتنفيذ الاحكام ولو حصل التسليم بناء على حكم صدر فى غير مواجهة مدعى الحيازة . علة ذلك ؟ (١)

- حق الدفاع الشرعى عن المال . مناط قيامه ؟
العقار فى مفهوم المادة ٣٦٩ عقوبات ؟
مفاد نص المادتين ٣٦٩ ، ٢/٢٤٦ عقوبات ؟ . ايراد الحكم قيذا على استعمال حق الدفاع الشرعى عن المال لم يرد بنص تلك المادتين . اثره ؟ (٢).

^١ - (نقض جنائى - الطعن رقم ٧٤٠٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١١/١١/١٩٩٣ -
مجموعة احكام النقض السنه ٤٤ - قاعدة رقم ١٥٣ ص ٩٨٤) .

^٢ - من المقرر ان حق الدفاع الشرعى عن المال ينشا كلما وجد اعتداء او خطر اعتداء بفعل يعتبر جريمة من الجرائم التى اوردتها الفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات ومنها الجرائم الواردة فى باب انتهاك حرمة ملك الغير ، واذ كان نص المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات الواردة فى هذا الباب قد جرى على ان كل من دخل عقارا فى حيازة اخر بقصد منع حيازته بالقوة او بقصد ارتكاب جريمة فيه او كان قد دخله بوجه قانونى وبقي فيه بقصد ارتكاب شئ مما ذكر يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة او بغرامة لا تجاوز ثلاثمائة جنيه مصرى ... " وكان المقصود بالعقار فى هذه المادة كل مال ثابت غير ما ذكر فى المادة ٣٧٠ التالية فيدخل فى ذلك الاراضى الزراعية والاراضى المعدة للبناء اما حيازة البيوت المسكونة او المعدة للسكنى وملحقاتها والسفن المسكونة والمحال المعدة لحفظ المال فانها محمية بالمادة ٣٧٠ من قانون العقوبات واذ كان مفاد نص المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات والفقرة الثانية من

مثال : لتسبب معيب لنفى قيام حق الدفاع الشرعى فى جانب الطاعن
(١).

- لا يشترط فى جريمة التعرض للغير فى حيازته لعقار ان تكون
حيازته شرعية . كفاية ان تكون تلك الحيازة فعلية .

حماية القانون للحيازة من كل اعتداء يرمى لرفعها ولو كانت مشوبه
بما يبطلها (٢).

==== المادة ٢٤٦ من هذا القانون انه يكفى لقيام هذا الحق مجرد دخول عقار -
سواء كان ارضا زراعية او ارضا فضاء - فى حيازة الغير بقصد منع حيازته بالقوة او
ارتكاب جريمة فيه او البقاء فى العقار بقصد ارتكاب شئ من ذلك فان الحكم يكون قد
اورد قيذا على استعمال حق الدفاع الشرعى فى الحالة المتقدم ذكرها لم يرد بنص
هاتين المادتين ، ولما كان الحكم قد انطوى فيما ذهب اليه على فهم خاطئ لنظرية
الدفاع الشرعى عن المال حجه عن تقدير دفاع الطاعن فانه يتعين نقضه .

^١ - (نقض جنائى - الطعن رقم ١٨٣٠ السنة ٦٢ ق- جلسة ١٩٩٤/١١/٢٣ - مجموعة
احكام النقض - السنة ٤٥ - ص ١٠٢٦ قاعدة ١٦٠) .

^٢ - لما كان من المقرر انه يكفى فى جريمة التعرض للغير فى حيازته لعقار ان تكون
حيازته لهذا العقار حيازة فعلية ، فلا يشترط ان تكون الحيازة شرعية مستندة الى سند
صحيح . لما كان ذلك ، وكان الثابت بالحكم ان الشقة التى اقتحمها الطاعنون بالقوة لم
تكن فى حيازتهم وانما كانت فى حيازة المدعية بالحقوق المدنية . وكان القانون يحمى
هذه الحيازة من كل اعتداء يرمى الى رفعها ، ولو كانت مشوبه بما يطلبها فان الحكم
المطعون فيه فيما خلص اليه فى ادانتهم عن هذه الجريمة قد اصاب صحيح القانون
وتكون دعوى الخطا فى تطبيقه ولا محل لها .

مثال (١) .

- العقاب وفق المادة عقوبات مقصود به حماية الحيازة الفعلية
دون نظر الى الملكية او الحيازة الشرعية .

استظهار الحكم الصادر بالادانة في جريمة دخول عقار بقصد منع
حيازته صاحب الحيازة الفعلية الجديرة بحماية القانون . واجب .

نقض الحكم المطعون فيه والاحالة فيما قضى به في الدعوى الجنائية
يقتضى نقضه في منازعة الحيازة . علة ذلك ؟ (٢) .

^١ - (نقض جنائي - الطعن رقم ٦٣٣٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٥ مجموعة
احكام النقض - السنة ٤١ - ص ٢٢٥ قاعدة ٣٧) .

^٢ - لما كان الغرض من العقاب في المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات هو حماية الحيازة
الفعلية بقطع النظر عن الملكية او الحيازة الشرعية ومن ثم فانه يجب لسلامة الحكم
بالادانة في هذه الجريمة ان يعنى باستظهار من له الحيازة الفعلية الجديرة بحماية
القانون . ولما كان البين من الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه ان
المسكن موضوع النزاع قد توفى مستاجره في بيد ان شكوى المالك لم تقدم
الا في فانه كان لزاما على الحكم كي يستقيم قضاؤه بادانة الطاعنة ان يبين
ان الحيازة الفعلية لمسكن النزاع لم تكن لها اما واته لم يفعل ولم تكشف مدوناته عن
له الحيازة فانه يكون مشوبا بالقصور الذي يتسع له وجه الطعن مما يعجز محكمة
النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والتقرير
براي فيما تثيره الطاعنة بوجه الطعن مما يوجب نقضه والاحالة فيما قضى به في
الدعوى الجنائية وفي منازعة الحيازة وذلك لما للحكم الجنائي من اثر على عقيدته

مثال لتسبب معيب لحكم بالادانة فى جريمة دخول بيت مسكون بقصد منع حيازته بالقوة^(١) .

للنيابة العامة فى جرائم الحيازة اتخاذ اجراء تحفظى لحمايتها اساس ذلك ؟
عرض امر النيابة على القاضى الجزئى خلال ثلاثة ايام لتأييد القرار أو تعديله أو الغائه . واجب .

رفع الدعوى خلال ستين يوما من تاريخ صدور القرار . وجوبى .
وعلى المحكمة الفصل فى النزاع عند نظر الدعوى الجنائية دون مساس باصل الحق .

اعتبار الامر او القرار الصادر كان لم يكن عند مخالفة تلك المواعيد .
الدفع باعتبار قرار القاضى الجزئى كان لم يكن لعدم مراعاة المواعيد
المنصوص عليها فى المادة ٣٧٣ مكررا عقوبات . جوهرى لما له من اثر
فى مصير القرار الوقتى .

==== المحكمة فى الاجراء الوقتى الذى استتته الشارع وخوله للقاضى الجنائى
بتأييد قرار القاضى الجزئى او الغائه .

^١ - (نقض جنائى - الطعن رقم ٦٤٢٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٢ - مجموعة
احكام النقض - السنة ٤١ - ص ٤٢٠ قاعدة ٦٧) .

إغفال الرد عليه . قصور . يوجب نقض الحكم فيما قضى به من تأييد
قرار القاضي الجزئى (١).

١ - لما كانت المادة ٣٧٣ مكررا من قانون العقوبات قد نصت على أنه يجوز للنيابة العامة متى قامت دلائل كافية على جدية الاتهام فى الجرائم المنصوص عليها فى المواد السابقة من هذا الباب ان تأمر باتخاذ اجراء تحفظى لحماية الحياة على أن يعرض الامر خلال ثلاثة ايام على القاضي الجزئى المختص لاصدار قرار مسبب خلال ثلاثة ايام على الأكثر بتأييده أو بتعديله أو بالغائه ويجب رفع الدعوى الجنائية خلال ستين يوما من تاريخ صدور هذا القرار وعلى المحكمة - عند نظر الدعوى الجنائية - ان تفصل فى النزاع بناء على طلب النيابة العامة أو المدعى بالحقوق المدنية أو المتهم بحسب الاحوال وبعد سماع اقوال نوى الشأن بتأييد القرار أو بالغائه وذلك كله دون مساس باصل الحق ويعتبر الامر أو القرار الصادر كان لم يكن عند مخالفة المواعيد المشار اليها وكذلك اذ اصدر امر بالحفظ او بان لاوجه لاقامة الدعوى وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة ان المدافع عن الطاعنة قد تمسك باعتبار قرار القاضي الجزئى كان لم يكن لعدم مراعاة المواعيد المنصوص عليها فى المادة ٣٧٣ مكررا من قانون العقوبات وكان الشارع قد رتب على عدم مراعاة هذه المواعيد اعتبار امر النيابة او قرار القاضي الجزئى كان لم يكن ، فان ما تمسكت به الطاعنة فى هذا الشأن يعتبر دفاعا جوهريا لما له من اثر فى مصير القرار الوقتى وان لم يكن ذا اثر فى الدعوى الجنائية واذ اغفلت المحكمة الرد على هذا الدفاع - رغم انها قد حصلت فى حكمها - فان حكمها يكون معيبا بالقصور الذى يوجب نقضه .

(نقض جنائى - الطعن رقم ٦٤٢٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٢ - مجموعة

احكام النقض - السنة ٤١ - ص ٤٢٠ قاعدة ٦٢) .

الباب الثاني

التصالح فى القوانين
الجزائيه الخاصه

الباب الثاني

التصالح فى القوانين الجزائية الخاصة

بعد ان استعرضنا فى الباب الاول التصالح فى الجرائم التى اجاز القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ فيها ذلك بمادتيه ١٨ مكرر و ١٨ مكرر (أ) المضافتين لقانون الاجراءات الجنائية .

فى هذا الباب نستعرض التصالح فى بعض القوانين الجزائية الخاصة وخاصة فى الجرائم الضريبية والاقتصادية مقارنة بينها وبين احكام التصالح فى ضوء القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ ، وذلك لان اغلبية تلك القوانين نظم المشرع احكام التصالح فيها فى كل جريمة على حده .

كما ان قانون المبائى ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ وتعديلاته المختلفه واجازت المشرع فيه التصالح مما راينا مناقشتنا للوقوف على احكام التصالح فى تلك الجريمة .

ولذلك سوف نقسم هذا الباب إلى ثلاثة فصول . الفصل الاول نخصه لاحكام التصالح فى جريمة ضريبة المبيعات ، والفصل الثانى نناقش فيه قواعد التصالح فى جريمة التهريب الجمركى ، والفصل الاخير نتعرض فيه لمناقشة قواعد واحكام التصالح فى قانون المبائى .

الفصل الاول
نظام التصالح فى جرائم التهرب
من ضريبة المبيعات
(وفقا لاحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩٦)

نصت الفقرة الثانية والثالثة من المادة ٤٣ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ المعدلتين بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩٦ على انه :
" يجوز للوزير او من ينييه التصالح فى جرائم التهرب وذلك قبل صدور حكم فى الدعوى مقابل سداد الضريبة والضريبة الاضافية ، وتعويض يعادل مثل الضريبة .

وقد كان نص الفقرتين المعدلتين سالفتى الذكر ترديدا لذات الحكم الذى نطقت به المادة رقم ٥٦ من قانون ضريبة الاستهلاك الملغى . الا ان المشرع قد اصدار القانون رقم ٩٦/٩١ بتعديل بعض احكام قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، وأنطوى هذا القانون الاخير على إستبدال الفقرتين السابقتين بفقرة واحدة تنص على انه " يجوز للوزير او من ينييه التصالح فى جرائم التهرب ، وذلك قبل صدور حكم بات فى الدعوى مقابل سداد الضريبة والضريبة الاضافية ، وتعويض يعادل مثل الضريبة "

ووفقا للحكم المستحدث بالقانون ٩١ لسنة ١٩٩٦ فرض المشرع سداد الضريبة والضريبة الاضافية وتعويض يعادل مثل الضريبة (فقط) شرطا لاتمام الصلح سواء قبل صدور الحكم في الدعوى او بعد صدور الحكم ، وقبل صيرورته باتا ، وذلك بدلا مما كانت تشترطه الفقرتين الثانية والثالثة قبل تعديلهما في خصوصية التعويض الواجب سداده ، والذي كان محددًا بموجب ين الفقرتين بواقع " مثلى التعويض " في حالة إتمام التصالح قبل صدور الحكم ، وبثلاثة امثال التعويض في حالة اتمام التصالح بعد صدور الحكم في الدعوى وقبل صيرورته باتا .

وعلى النحو المتقدم يعتبر نص المادة رقم ٥٦ من قانون ضريبة الاستهلاك رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ (الملغى) هو الاصل التشريعى للفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٤٣ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ معدلتين بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩٦ ، وان اختلف تحديد " مقابل الصلح " في خصوصية نسبة التعويض الواجب سدادها في حالة التصالح سواء قبل صدور الحكم او بعد صدوره .

تمكينا للخزانه العامة من إستيفاء مستحققاتها الضريبية في حالة التهرب منها ، و تمكينا للمتهرب من التخلص من العقوبه السالبه لحريته (عقوبة الحبس) نظير سداده مقابل التصالح سواء لتوقى هذه العقوبه قبل صدور الحكم في الدعوى او بالغاء هذه العقوبه بعد صدور الحكم في الدعوى و قبل صيرورته باتا

وقد حدد القانون رقم ٩٦/٩١ مقدار المقابل اللازم سداده لإتمام التصالح في حالة التهرب مهما كانت الحالة التي عليها الدعوى حتى صدور الحكم بات فيها ، ولا تملك جهة الادارة تعديل أو تغيير هذا المقابل ، ولا يمكن للمخالف أن يفاوض الادارة في ذلك لان القانون وحده هو الذي حدد هذا المقابل حسب كل حالة ، فاما ان يقبلها المخالف صراحة في الطلب الذي يقدم منه للتصالح او يرفضها و عندئذ لا يتم التصالح ، و تتم محاكمته جنائيا بالعقوبات المقرره . و كل اولئك يؤكد ان التصالح المنصوص عليه في المادة ٤٥ من القانون معدلة بالقانون ٩٦/٩١ هو " طريق قانوني " لإستيفاء مطلوبات الخزانة العامة من المتهرب من الضريبة بجانب الطريق القضائي الذي يلزمه جبرا بسداد هذه المطلوبات بقدرها المحدد بالمواد ٤٤ ، ٤٧ / ٨ ، ٤٩ من القانون .

٢- شروط صحة التصالح وفقا للمادة (٤٥) من القانون (معدلة بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩٦) (١).

لاتمام التصالح في جرائم التهرب من ضريبة المبيعات طبقا للمادة ٤٥ المعدلة يجب توافر الشروط الآتية :

^١ - راجع مؤلفنا التعليق على قانون ضريبة المبيعات وفقا لحدث تعديلاتها - طبعة
نادى القضاء - المرجع السابق - ص ٨٢٧ وما بعدها .

١ - صدور التصالح من وزير المالية أو من ينيبه :

اشترطت المادة ٤٥ من القانون صدور التصالح من الوزير أو من ينيبه ، وقد حددت المادة ١ من ذات القانون مدلول لفظ الوزير بأنه : " وزير المالية " - كما حددت اللاحة التنفيذية للقانون " شخص " من ينيبه الوزير في حالات التصالح فنصت المادة رقم ٣٣ منها في فقرتها الثانية على ان :

" يفوض رئيس المصلحة في التصالح في جرائم التهرب المنصوص عليها في القانون ، و يفوض رئيس الاداره المركزيه المختص في التصالح في جرائم التهرب لا تجاوز قيمة الضرائب الاضافيه حال الاستحقاق و التعويض ، ٥٠ الف جنيه .

و المستفاد من النص السابق ان المفوض في التصالح في جرائم التهرب المنصوص عليها في القانون هو رئيس الادارة المركزيه المختص في التصالح في جرائم التهرب التي لا تجاوز قيمة الضرائب و الضرائب الاضافيه (ان كانت مستحقه) ، و التعويض مبلغ خمسين الف جنيه ، أو رئيس المصلحة فيما يجاوز المبلغ المشار اليه بالنسبه لجملة الضريبه و الضريبه المستحقه (ان كانت مستحقه) و التعويض .

ولا يجوز للمفوض في الصلح ان ينيب غيره في ابرامه ولا يصحح

هذه الانابة تصديق الوزير ما دام النص لم يجرها (١).

ولا يجوز للوزير ان ينيب غير من حددهما النص ، ولا ان ينيب احدهما مكان الاخر اذ يعد ذلك مخالفة لصريح النص .

٢- التقاء إرادة المصلحة والمتهم على الصلح :

طبقا للنصوص يملك المتهم ان يتقدم الى المصلحة يطلب التصالح " و لكنه لا يملك قانونا اجبارها على اتمام الصلح " .

ولا يملك الوزير أو من ينيبه ان يفرض الصلح جبراً على المتهم بقرار منه ، و إنما يتحقق الصلح بالتقاء ارادتي الطرفين على اتمامه .

فإذا رغب المتهم فى التصالح فى جرائم التهريب سواء قبل صدور حكم فى دعواه الجنائية أو بعد صدور الحكم و قبل صيرورته باتا ، فله ان يتقدم الى المصلحة بطلب تصالح .

و إذا التقت رغبة المتهم الثابتة فى طلبه انف الذكر مع رغبة المصلحة فى

^١ - د/ محمود محمود مصطفى - الجرائم الاقتصادية فى القانون الجنائى - الجزء

الثانى - الطبعة الاولى ص ١١٦ .

التصالح معه نظير قيامه بسداد مقابل التصالح المقرر قانونا . إذا التقت
الرغبتان على هذا النحو يتم اتخاذ اجراءات التصالح .

ولا يجوز لأى من الطرفين أثناء السير فى إجراءات التصالح "
المساومة " فى مقدار مقابل الصلح أو التفاوض فى قيمته ، وذلك بحكم هذا
المقدار محدد بنصوص قانونيه آمرة طبقا لاحكام القانون رقم ٩١
لسنة ١٩٩٦ بتعديل بعض احكام قانون ضريبة المبيعات رقم ١١
لسنة ١٩٩١ .

ولئن كان للمصلحة السلطة التقديرية فى قبول الصلح المعروض من
المتهم إلا أنها مقيدة بالحدود الشرعية لهذا السلطة التقديرية ، فليس لها
الحق فى إساءة استعمالها أو التصف فى استعمالها على سبيل المساومة
بقصد النكاية أو التكيل أو لتحقيق مارب شخصية . وإنما يلزم ان يكون
رائد المصلحة فى قبول الصلح المعروض من عدمه هو مدى تحقيقه
للمصلحة العامة و مدى مطابقته لنصوص القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١
المعدل باقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩٦ .

٣- سداد المتهم لمقابل التصالح :

يلتزم المتهم قانونا بسداد مقابل التصالح حسب قيمته المحددة بالماده
رقم ٤٥ من القانون معدلة بالقانون رقم ٩١/١٩٩٦ .

ووفقا لتلك المادة (معدلة) تحددت قيمة مقابل الصلح في جميع الحالات التي عليها دعواه الجنائية وقبل صدور حكم بات فيها، وذلك على النحو التالي :-

<أ> الصلح قبل صدور الحكم في الدعوى :

إذا عرض المتهم طلب الصلح قبل صدور حكم في الدعوى ينحصر مقابل التصالح في سداد الضريبة والضريبة الاضافية وتعويض يعادل مثل الضريبة .

(مادة رقم ٤٥ فقرة ٢ معدل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩٦) .

<ب> في حالة صدور الحكم وقبل صيرورته باتا :

إذا لم يعرض طلب الصلح من المتهم إلا بعد صدور الحكم في الدعوى وقبل صيرورته باتا التزم بسداد الضريبة و الضريبة الاضافية وتعويض يعادل مثل الضريبة فقط .

(مادة رقم ٤٥ فقرة ٣ معدلة بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩٦) .

<ج> في حالة طلب الصلح دون سداد مقابله:

"ذهب رأى الى انه لا يشترط لصحة الصلح أن يدفع المتهم مبلغ الصلح في ميعاد معين لأن الصلح متى انعقد ينتج اثره بغض النظر عن دفع المبلغ المتفق عليه خلال ميعاد معين ، وكذلك لأن مبلغ الصلح ليس عقوبة ، وبالتالي لايجوز اتباع اجراءات تنفيذ العقوبة بشأن تحصيله " .

ويبدو أن انصار الراى القائل بانعقاد الصلح رغم عدم قيام المتهم بدفع المبلغ قد تأثروا بالقانون الفرنسى الصادر فى ٣٠ يونيه ١٩٤٥ ، و المعدل

بالقانون الصادر فى ٩ يونيه ١٩٦٥ ، والذى نص على أن يتعهد المتهم بدفع مبلغ من المال أو بتنازله عن الأشياء المضبوطة كلها أو بعضها ، ويجب عليه أن يدفع المبلغ المتفق عليه خلال خمسة عشر يوما من تمام الصلح (١) .

وذهب رأى آخر الى انه يلزم لانعقاد الصلح ان يقوم المتهم بسداد مبلغ الصلح بالفعل الى خزائنة المصلحة كاجراء لازم لاتمام الصلح ولا يكفى لاتمام الصلح مجرد قبول لمتهم دفع مبلغ المقابل فيما بعد .

ومن جانبنا نؤيد الرأى الاخير ونؤكد انه لا يتم الصلح إلا بثبوت سداد المقابل المقرر لاتمامه بكامل مقداره المحدد حسب كل حالة على النحو المشار اليه ، وبحيث يتمتع قانونا النظر فى طلب الصلح قبل ان يرفق به سند سداد المقابل (٢) .

..يؤيد هذا النظر " ويؤكدده " ان المادة ٣٤ من اللائحة التنفيذية قد نصت على انه :

^١ - المستشار الدكتور ادوارد غالى الذهبى - البحث المنشور فى المرجع السابق

ص ١٥١ وهامشها وراجع ص وما بعدها من هذا المؤلف .

- راجع مناقشة هذا الرأى تفصيلا ص ٩٥ من هذا المؤلف .

^٢ - راجع مناقشة ذلك ص ٩٥ من هذا المؤلف .

" يشترط لقبول النظر في طلب التصالح في جرائم تهريب السلع الواردة بالجدول رقم (١) المرافق لقانون ان يتضمن الطلب التنازل عن المضبوطات او سداد قيمتها في حالة عدم ضبطها وهو ينطبق لزوما على مقابل الصلح .

ويجب ان يتضمن طلب الصلح ما يفيد سداه مقابل الصلح لان المشرع ، وقد اشترط لقبول " مجرد النظر في طلب التصالح " ان يتضمن ذلك الطلب ما يفيد سداد قيمة السلعة في حالة عدم ضبطها . فمن باب اولى يمتنع قانون النظر في طلب التصالح اذا لم يرفق به ما يفيد سداد مقابله بالقدر المقرر قانونا والقول بغير ذلك معناه تفريغ النص من مضمونه و البعد به عما تغياه المشرع من وضع نظام التصالح كطريق قانونى ايسر على الدولة وعلى المتهم من طريق التقاضى . واكثر تسهيلا لتحصيل مستحقات الخزانة العامة في حالات التهرب الضريبى ، وذلك دون عناء وبغير تعقيدات اجراءات الحجز و التحصيل وما قد يستتبعه ذلك من اشكالات في التنفيذ .

وهذا الهدف لا يتحقق بالفعل الا اذا قام المتهم بالفعل بالسداد قانونا و ارفق سند سداد التصالح المعروف منه ، وذلك ضمانا لجدية التصالح ومنعا من عدم استغلاله طريقا لانقضاء الدعوى الجنائية او الغاء العقوبة المحكوم بها لمجرد التعهد سداد المقابل مستقبلا .

٣- توقيت طلب التصالح (الفترة التى يجوز قانونا طلب التصالح خلالها) :

أجازت المادة رقم ٤٥ من القانون معدلة بالقانون ١٩٩٦/٩١ تقديم طلب التصالح في التوقيعات الآتية :

<١> جواز تقديم طلب التصالح قبل صدور حكم في

الدعوى :-

وفقا لحكم المادة الاولى من القانون رقم ١٩٩٦/٩١ يحقق لطالب الصلح ان يتقدم بطلبه في أي مرحلة كانت عليها الدعوى سواء مرحلة التحقيق أثناء كون الأوراق في حوزة النيابة العامة ، أو في مرحلة الحكم أثناء طرح الدعوى على المحكمة وطوال تداولها بالجلسات و الى مقابل صدور الحكم فيها .

وترتبيا على ما تقدم إذا تقدم المتهم بطلب التصالح الى المأمورية المختصة قبل إحالة أوراق المحضر الى النيابة العامة و ارفق طالب الصلح بطلبه ما يفيد سداده مقابل التصالح المقرر قانونا كان على المأمورية المختصة حفظ موضوع المحضر اداليا للتصالح .

وإذا تقدم المتهم بطلب الصلح مرفقا به ما يفيد سداده مقابل التصالح وموافقة المصلحة عليه ، وذلك بعد إحالة الأوراق الى النيابة العامة جاز للنياية العامة حينئذ استصدار امر بحفظ الأوراق اداليا للتصالح .

اما اذا تقدم المتهم بطلب التصالح مرفقا به ما يفيد سداده مقابل التصالح او موافقة المصلحة عليه ، وذلك بعد دخول الأوراق الى المحكمة وتداول الدعوى امامها وجب على مأمورية الضرائب المختصة موافاة هيئة قضايا الدولة بما يفيد التصالح لتباشر شئونها فيها ، وذلك بتقديمه الى

المحكمة و التي يتعين عليها حينئذ ان تقضى بانقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح .

٢- جواز تقديم طلب التصالح بعد صدور الحكم وقبل صيرورته باتا :-

" يحق لطالب الصلح ان يتقدم بطلبه بعد صدور الحكم الابتدائي وقبل صيرورته باتا .

وفي هذه الحالة عليه ان يرفق بطلبه ما يفيد سداد الضريبة الاضافية وتعويض يعادل مثل الضريبة ."

و إذا تمت اجراءات لتصالح على النحو لمشار اليه ، وذلك قبل صيرورة الحكم باتا يتعين على المأمورية المختصة موافاة هيئة قضايا الدولة بكافة اوراق التصالح لتتولى تقديمها الى محكمة الدرجة الثانية في مرحلة تداول الدعوى استئنافيا .

وعلى المحكمة حينئذ ان تقضى بالقضاء الحكم الابتدائي وبانقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح.

وعلى النحو المتقدم يكون الصلح جائز ولو صدر حكم في الدعوى ما دام ذلك الحكم لم يصبح باتا .

.. من المعلوم ان قانون ضريبة الاستهلاك الملغى قد أُجازت المادة رقم ٥٦ منه التصالح مع المتهم قبل صدور الحكم عليه ، وكذلك بعد صدور حكم عليه وقبل صيرورة هذا الحكم " نهائيا " .

وأشترط المشرع نهائية الحكم كمانع قانونا من اجراء التصالح بالمادة سالفه الذكر قد اثار جدلا فقهيًا ومشاكل قانونية متعددة .

- فقد ذهب البعض الى ان عبارة " قبل صيرورة الحكم نهائيا " الواردة بنص المادة سالفه الذكر تعنى ان الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية و المطعون فيه بالنقض فى الميعاد القانونى يعتبر حكما نهائيا . ويخرج بالتالى عن نطاق التصالح ويمتنع قانونا اجراء التصالح فى تلك الحالة .

- وذهب البعض الاخر الى ان العبارة المشار اليها (قبل صيرورة حكم نهائيا) تشمل الحكم الابتدائى والحكم الاستئنافى القابل للطعن فيه بالنقض اوالمطعون فيه بالنقض فعلا ، ولم يفصل فى الطعن بعد ، بمعنى ان الحكم لا يصير نهائيا فى مفهوم العبارة سالفه الذكر الا إذا اصبح باتا غير قابل للطعن فيه باى طريق من طريق الطعن عادية كانت أوغير عادية ماعدا طريق التماس إعادة النظر بوصفه طريقا استثنائيا ، لم يحدد المشرع له

ميعادا (١) .

-وقد حسم المشرع هذا الخلاف بأنه فرض بصريح نص المادة رقم ٤٥ من القانون جواز اتمام التصالح بعد صدور الحكم وقبل صيرورته " باتا " بالنسبة لضريبة المبيعات وبما يجيز التصالح بعد صدور الحكم وقبل صيرورته "باتا" مستنفذا كافة طرق الطعن العادية وغير العادية بما فيها الطعن بالنقض .

وحسنا فعل المشرع بإجازته اتمام التصالح بعد صدور الحكم وقبل صيرورته باتا ذلك ان الدولة فى خصوصه جريمة التهرب من الضريبة لا يهملها توقيع عقوبة جنائية على المتهم بقدر ما يهملها تحقيق مصلحتها المالية و تحصيل مستحقات الخزانة العامة .

٤- آثار الصلح فى جرائم التهرب من ضريبة المبيعات :-

وفقا لنص المادة رقم (٤٥) من القانون معدلة بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩٦ يرتب الصلح اثارا مفيدة لكل من طرفيه (المصلحة وطالب الصلح)، وذلك على الايجاز التالى :

^١ - راجع تفاصيل واسس الخلاف حول نهائية الحكم وبيتوته بالنسبة لضريبة الاستهلاك - بحث المستشار ادوارد غالى الذهبى - المرجع السابق ص ١٥٣ وما بعدها، ص وما بعدها .

<أ> آثار الصلح بالنسبة للمصلحة :

إذا تم التصالح قبل صدور حكم بات فى الدعوى يؤدى الى تمكين المصلحة من تحصيل مقدار الضريبة المستحقة والضريبة الاضافيه بالاضافه اى تعويض يعادل مثل الضريبة .

<ب> آثار الصلح بالنسبة للمتهم (طالب التصالح) :

يحقق التصالح للمتهم طالب الصلح المنافع الآتية :

١-إنقضاء الدعوى الجنائية

٢- وقف السير فى اجراءات التقاضى و الغاء ما يترتب على ذلك من اثار بما فى ذلك العقوبة الجنائية المقضى بها عليه على حد تعبير النص (قبل صيرورة الحكم باتا) .

٢- عدم قيد واقعة التهرب محل التصالح سابقة فى صحيفته الجنائية بعد ان قضى بانقضاء الدعوى الجنائية ، او الغيت بقوة القانون العقوبة الجنائية المقضى بها عن واقعة التهرب محل التصالح .

(ج) آثار الصلح بالنسبة لعقوبة المصادرة :

فرضت المادة ٨/٤٧ من القانون ان " يحكم فى جميع الاحوال بمصادرة السلع موضوع التهرب ، فاذا لم تضبط حكم بما يعادل قيمتها ، ويجوز الحكم بمصادرة وسائل النقل والادوات والمواد التى استعملت فى التهرب

وذلك عدا السفن والطائرات ما لم تكن قد اعدت او اجرت فعلا لهذا الغرض

- وقد أُثير التساؤل حول اثار الصلح بالنسبة لعقوبة المصادرة المنصوص عليها بالمادة سالفه الذكر .

- وتكشف المادة ٣٤ من اللائحة التنفيذية للقانون غموض التساؤل المشار اليه لانها قد نصت على انه :
" يشترط لقبول النظر في طلب التصالح في جرائم تهريب السلع الواردة بالجدول رقم (١) المرافق للقانون ان يتضمن الطلب التنازل عن المضبوطات وسداد قيمتها في حالة عدم ضبطها .

التنازل عن المضبوطات كشرط لقبول النظر في طلب التصالح يتمثل قانونا مع المصادرة . ففي الحالتين تؤول ملكية المضبوطات المصادرة أو المضبوطة المتنازل عنها الى الدولة .

وسداد قيمة المضبوطات في حالة عدم ضبطها كشرط لقبول النظر في طلب التصالح هو في حقيقته يتمثل قانونا مع تنفيذ الحكم النهائي الصادر بإلزام المتهم بما يعادل قيمة السلع المضبوطة في حالة عدم ضبطها .

وعلى النحو المتقدم لانتاثر حقوق الدولة او مستحقات الخزائنة العامة المترتبة على عقوبة المصادرة في حالة التصالح اذا في الحالتين (الحكم بالمصادرة او التصالح) تؤول ملكية السلع المضبوطة الى الدولة أو

تؤول اليها قيمتها اذا لم يكن قد تم ضبطها .

**** والجدير بالذكر انه فيما يتعلق بالسلع التي لم ترد بالجدول رقم (١) ، وكذلك الخدمات الخاضعة للضريبة فانه لا تسرى بشأنها احكام المصادرة او سداد ما يعادل قيمتها في حالة عدم ضبطها وهو ما يمكن معه تطبيق نظام التصالح في تلك الحالات (١).**

- المبادئ القضائية في جريمة التهرب من ضريبة المبيعات :

١ - الطلب اللازم لرفع الدعوى العمومية وجرائم التهرب المنصوص عليها في قانون الضريبة العامة على المبيعات غير مقيد بالميعاد المنصوص عليه بالفقرة الثانية من المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية طبقا لما أستقرت عليه الأحكام بالنسبة لجرائم التهرب المنصوص عليها في قانون الضريبة العامة على الاستهلاك (الملغى).

أساس ذلك ان حكم المادة ٥٦ من قانون ضريبة الاستهلاك هو بذاته حكم المادة ٤٥ من قانون ضريبة المبيعات والمادتان تخضعان لحكم النقض القاضي بالآتي:

^١ - راجع الاستاذ/ رؤفائيل بولس - المرجع السابق ص ١٢٢ ، والدكتور/ زكريا محمد

" حيث ان المادة الثامنة من قانون الاجراءات الجنائية قد جرى نصها

على انه :

" لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ اجراءات فيها الا بناء على طلب كتابى من وزير العدل فى الجرائم المنصوص عليها فى المائتين ١٨١، و١٨٢ من قانون العقوبات ، وكذلك فى الاحوال الاخرى التى ينص عليها القانون ، كما جرى نص المادة ٥٦ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٠ باصدار قانون الضريبة على الاستهلاك والتى يحكم واقعة الدعوى على انه لا يجوز رفع الدعوى العمومية فى جرائم التهريب المنصوص عليها هذا القانون الا بطلب من الوزير او من ينييه ، وكان المشرع المصرى لم ينص على ميعاد يتعين فيه تقديم الطلب من المختص بذلك ولا سقط حقه فيه كما يصدد الشكوى وذلك نظرا لاختلاف طبيعة الشكوى لحق شخص يتعلق بشخص المجنى عليه عن الطلب الذى هو مكنه فى يد المختص لتقدير ملائمة رفع الدعوى بما تطلبه المصلحة العامة للدولة ، ولذلك ان كان المشرع قد خشى ان يسى لمعنى عليه استعمال حقه فى الشكوى إذا اطلقها من قيد المدة فان هذا التخوف بالنسبة للطلب لا يوجد ما يبرره نظرا لان المختص بالطلب يقدر الامور تقديرا موضوعيا وليس شخصا ، ولذلك فحقه فى التقديم بطلب غير مقيد بوقت معين ، فيجوز له تقديم الطلب من وقت وقوع الجريمة دون اى قيد زمنى ، وغير ان حق المختص فى التقدم بهذا الطلب يجد قيده عاما وهو الخاص بتقادم الدعوى الجنائية بمعنى انه يجب ان يتقدم بالطلب قبل حلول التقادم المسقط للدعوى العمومية ، فاذا سقطت الجريمة بالتقادم او سقطت الدعوى الجنائية

بمضى المدة ، فلا يجوز التقدم بالطلب - وإذا قدم بعد هذا التاريخ لا ينتج أدنى اثر. وكان نص المادة ٥٦ من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضريبة على الاستهلاك إذ علقت رفع الدعوى العمومية على طلب من وزير اومن ينييه انما تهدف الى حماية مصلحة الخزانة العامة والتي تتمثل فى التيسير على المصلحة فى اقتضاء حقوقها من الممولين الخاضعين لاحكام هذا القانون مع قيام حسن التفاهم بينها وبينهم ، وان هذه الحالات تتفاير الحالات المنصوص عليها فى المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية لان الاولى تمس الجريمة فيها الصالح العام ، بينما تمس الثانية صالح المجنى عليه الشخصى ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واقام قضاء بعد قبول الدعوى فيها لرفعها بعد الميعاد استناد الى نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية فانه يكون قد اخطا فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه و الاحالة بالنسبة للدعوى المدنية ، لان فيما انساق اليه الحكم من خطأ فى تطبيق القانون قد حجب نفسه عن تمحيص موضوع الدعوى وذلك دون حاجة لبحث باقى اوجه الطعن (١).

٢- قيد الطلب المنصوص عليه فى المادة ٤٥ من قانون ضريبة المبيعات رقم ١١ لسنة ١٩٩١ هو ذات القيد المنصوص عليه فى الفقرة

^١ - نقض جنائى جلسة ١٩٨٩/٥/٩ فى الطعن رقم ٨٥٣١ لسنة ٥٨ ق . مجلة قضايا

الاولى من المادة ٥٦ من قانون ضريبة الاستهلاك الملغى مما يستجوب بطلان تحريك الدعوى الجنائية بغير تقديم ذلك الطلب بالنسبة للجرائم المتعلقة بضريبة المبيعات .

" حيث ان البين من الاوراق ان الجريمة التى دين الطاعن بها هى انه تهرب من سداد الضريبة على الاستهلاك ، ولما كان مؤدى نص الفقرة الاولى من المادة ٥٦ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ .. (مقابلة للمادة ٥٥ من القانون ١١ لسنة ١٩٩١) - انه اذا رفعت الدعوى الجنائية قبل صدور طلب من الجهة التى ناطها القانون به وقع ذلك الاجراء باطلا مطلقا تعلقه بالنظام العام ، لإتصاله بشرط اصيل لازم بتحريك الدعوى الجنائية ، ولصحة المحكمة الواقعة.

وإذا كان بيان صدور طلب باقامة الدعوى الجنائية يعتبر من البيانات الجوهرية التى يتضمنها الحكم ولا يقضى عن النص عليه أن يكون ثابتا بالاوراق صدور ذلك الطلب . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى مؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه ، على الرغم من تحصيله دفع الطاعن بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها بغير طلب كتابى من الوزير المختص ، قد خلت مدوناته من الاشارة الى صدور ذلك الطلب فانه يكون معيبا بالقصور بما يطلبه ويجب نقضه والاعادة (١).

^١ - نقض جنائى جلسة ١٩٨٩/٦/١٥ فى الطعن رقم ٢٢٩٦ لسنة ٥٨ ق.

٣- وجوب تضمين الحكم الجنائي الصادر بالادانة فى الجرائم المتعلقة بضريبة المبيعات ما يثبت ان الدعوى الجنائية قد رفعت بناء على طلب من الوزير المختص او من ينيبه ، وذلك وفقا لما استقرت عليه الاحكام تطبيقا لنص الفقرة الاولى من المادة رقم ٥٦ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ الناطقة بذات الحكم المنصوص عليه فى الفقرة الاولى من المادة ٤٥ المقابل لها من القانون ضريبة المبيعات رقم ١١ لسنة ١٩٩١ .

" حيث ان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة التهرب من سداد ضريبة الاستهلاك ، وكان مؤدى ما نصت عليه الفقرة الاولى من المادة ٥٦ من قانون الضريبة على الاستهلاك الصادر بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ .

هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية او مباشرة اى اجراء من اجراءات بدء تسييرها امام جهات التحقيق او الحكم قبل صدور طلب من الوزير المختص او من ينيبه فى ذلك . واذا كان هذا البيان من البيانات الجوهرية التى يجب ان يتضمنها الحكم لاتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية فان اغفاله يترتب عليه بطلان الحكم ولا يغنى عن النص عليه فى الحكم ان يكون ثابتا بالاوراق صدور مثل هذا الطلب من جهة الاختصاص .

لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد خلى من الإشارة الى ان الدعوى الجنائية اقيمت بطلب من الوزير المختص او من فوضه في ذلك فانه يكون مشوباً .

" ان البين من الحكم المطعون فيه انه قد أيد الحكم المستأنف القاضي ببراءة المطعون ضدهم ، ومن ثم فان حسبه ان يكون مسبباً تسبباً كافياً ومقتعاً ، ولا يلزم من بعد الإشارة الى ان الدعوى الجنائية رفعت بناء على طلب من الوزير المختص أو من ينييه اذ ان هذا البيان لا يكون لازماً الا في حالة الحكم بالادانة (١) .

- أحدث احكام محكمة النقض في قانون الضريبة علي

المبيعات

من المقرر ان النص في المادة الاولى من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ انه " يقصد في تطبيق احكام هذا القانون بالالفاظ والعبارات الاتية التعريفات الموضحة قرين كل منها المكلف : الشخص الطبيعي او المعنوي المكلف بتحصيل وتوريد

^١ - نقض جنائي جلسة ١٩٨٨/١/١٨ في الطعن رقم ٤٥٩٥ لسنة ٥٧ ق - مجلة قضايا الدولة - السنة ٣٣ - العدد الاول - ص ٩٠ ، قاعدة (١٤) .

الضريبة للمصلحة سواء كان او مؤديا لخدمة خاضعة للضريبة بلغت مبيعاته حد التسجيل المنصوص عليه في هذا القانون الخدمة : كل خدمه وارده بالجدول رقم (٢) المرافق " والنص في الفقرة الثانيه من المادة الثانيه منه على انه " وتفرض الضريبة على الخدمات الموردة بالجدول رقم (٢) المرافق لهذا القانون " والنص في المادة ١٨ منه على انه " على كل منتج صناعي بلغ او جاوز اجمالي قيمة مبيعاته خلال الاثنى عشر شهرا السابق على التاريخ العمل بهذا القانون ٥٤ الف جنيه ، كذلك على مورد الخدمة اذا بلغ او جاوز المقابل الذي حصل عليه نظير الخدمات التي قدمها خلال تلك المدة هذا المبلغ ، ان يتقدم الى المصلحة بطلب تسجيل اسمه وبياناته على النموذج المعد لهذا الغرض ويجوز بقرار من الوزير تعديل حد التسجيل المشار اليه ، وعلى كل شخص طبيعي او معنوي اصبح مكلفا بلغ قيمة مبيعاته

حد التسجيل او جاوزته في اية سنة ماليه او جزء منها بعد العمل بهذا القانون ان يتقدم الى المصلحة بالطلب المشار اليه " والنص في المادة ١٩ منه على انه " يجوز للشخص الطبيعي او المعنوي الذي لم يبلغ حد التسجيل ان يتقدم الى المصلحة لتسجيل اسمه ويعتبر في حالة التسجيل من المكلفين المخاطبين باحكام هذا القانون " والنص في المادة الثالثة من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ المعمول به اعتبارا من ١٩٩٣/٣/٥ على انه ثانيا : وتضاف الى هذا الجدول الخدمات الواردة بالجدول (هـ) المرفق بهذا القانون (وهى الخدمات التي تضمنها نص المادة الثانيه من قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ الملغى بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ منذ تاريخ العمل به في ١٩٩٣/٣/٥) . والنص في الجدول (هـ)

المشار اليه ضمان الخدمات المضافة الى الجدول رقم (٢) سالف البيان على " خدمات التشغيل للغير " . مفاده - وعلى ما افصحت عن انواع الخدمات الواردة بهذا الجدول وتلك الواردة بالجدول (ز) الملحق بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ المشار اليه - ان المشرع حرص على ان يضع لكل خدمه ارتائ شمول الضريبة لها اسما تنفرد به على سبيل الحصر والتعيين ، وهو ما يخرجها عن المدلول العام المجرد ، بما لازمه اعتباره مقصود المشرع من عبارة " خدمات التشغيل للغير " مدلولاً محدداً لخدمات معينه ، يؤكد هذا النظر انه لو كان مقصود المشرع من عبارة " خدمات التشغيل للغير " مدلولاً عاماً ينصرف الى عموم الخدمات لما احتاج الامر الى ان يخضع الخدمات الواردة بالجدول (ز) الملحق بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ للضريبة وهي الخدمات التي تتعلق بتأجير السيارات والبريد السريع وشركات النظافة واستخدام الطرق ، إذ ان هذه الخدمات الاخيره تدرج تحت هذا المدلول العام . لما كان ذلك وكان المدلول اللغوي لعبارة " التشغيل للغير " وهو المزاولة بالممارسه والتكرار . وكان عقد المقاولة - وفقاً لاحكام القانون المدني - من العقود المسماة التي ترد على العمل ، ويقوم فيه المقاول باداء عمل أو شغل معين لحساب الغير ، فإذا قدم المقاول مادة العمل كلها أو بعضها كان العقد مزيجاً من بيع ومقاولة ، فيقع البيع على المادة وتقع المقاولة ، على العمل ، مما لازمه انصراف عبارة " خدمات التشغيل للغير " - في خصوص نشاط المقاولات - الى عنصر العمل وحده دون المواد المستخدمة التي تنظم الضريبة عليها الجدول الخاصة بالسلع ، متى كان هذا العمل يزاوّل على وجه ممارسه والتكرار وكان القائم به من

المكلفين بتحصيل وتوريد الضريبة العامة على المبيعات سواء بلغ المقابل الذي حصل عليه نظير الخدمات التي قدمها خلال السنة المالية حد التسجيل ٥٤٠٠٠ جنيها او ما يقرره وزير المالية - او لم يبلغ ذلك الحد ومع ذلك تم تسجيل اسمه بناء على طلبه . واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على عدم انصراف عبارته " خدمات التشغيل للغير الى عقود المقاوله بصفة مطلقة ورتب على ذلك عدم خضوعها للضريبة العامة على المبيعات دون ان يعرض للطبيعة عقود المقاوله التي يطلب المطعون ضده عدم مطالبته بالضريبة عنها من حيث عناصرها ومدى استيفاء شروط استحقاقها ، فانه يكون مشوبا بالقصور في التسبيب بما يوجب نقضه (١)

٢- ان مفاد نصوص المواد ١، ٢/٢، ١٨، ١٩ من قانون الضريبة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، المادة الثانية /ثانيا من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ المعمول به من ١٩٩٣/٣/٥ - والجدول (هـ) المرافق به والجدول (ز) الملحق بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ المشار اليه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان المشرع حرص على ان يضع على كل خدمة ارتأى شمول الضريبة لها اسما تنفرد به على سبيل

-
- ١ - الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٦٧ق-جلسة ١٦/٤/١٩٩٨ - غير منشور .
- الطعن رقم ٥٦٠ لسنة ٥٧ - جلسة ٢١/٥/١٩٩٨ - غير منشور .
- الطعن رقم ٥٥٤ لسنة ٥٧ق- جلسة ٢٨/٥/١٩٩٨ - غير منشور .
- الطعن رقم ١٠٩٢٦ لسنة ٦٦ق-جلسة ٧/٥/١٩٩٨ - غير منشور .
- الطعن رقم ٥٦٢ لسنة ٦٧ق -جلسة ٤/٦/١٩٩٨ - غير منشور .

الحصر والتعيين ، وهو ما يخرجها عن المدلول العام المجرد ، بما لآزمه اعتبار مقصود المشرع من عبارة خدمات التشغيل للغير " مدلولاً محدداً لخدمات معينة يؤكد هذا النظر انه لو كان مقصود المشرع من عبارة " خدمات التشغيل للغير " مدلولاً عاماً ينصرف الى عموم الخدمات لما احتاج الامر الى ان يخضع الخدمات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ للضريبة وهى الخدمات التى تنطبق بتأجير السيارات والبريد السريع وشركات النظافة واستخدام الطرق ، اذ ان هذه الخدمات الاخيره تدرج تحت هذه المدلول العام ، لما كان ذلك ، وكان المدلول .

اللفوى لعبارة " التشغيل للغير " هو المزاولة بالممارسة والتكرار ، وكان عقد المقاولة - وفقاً لاحكام القانون المدنى - من عقود المسماه التى ترد على العمل ، يقوم فيه المقاول باداء عمل او شغل لحساب الغير ، فاذا قدم المقاول مادة العمل كلها او بعضها كان العقد مزيجاً من بيع ومقاولة ، فيقع البيع على المادة وتقع المقاولة على العمل .

مما لآزمه انصراف عبارة خدمات التشغيل للغير - فى خصوص نشاط المقاولات - الى عنصر العمل وحده ، دون المواد المستخدمة التى تنظم الضريبة عليها الجدول الخاص بالسلع ، متى كان هذا العمل يزاول على وجه الممارسة والتكرار وكان القائم به من المكلفين بتحصيل وتوريد الضريبة العامة على المبيعات سواء بلغ المقابل الذى حصل عليه نظير الخدمات التى قدمها خلال السنة المالية حد التسجيل - ٥٤٠٠٠ جنيهاً - او ما يقرره وزير المالية - او لم يبلغ ذلك الحد ومع ذلك تم تسجيل اسمه بناء على طلبه ، واذا خلف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى فى قضائه على عدم انصراف عبارة " خدمات التشغيل للغير " الى عقود المقاولة بصفه

مطلقه ورتب على ذلك عدم خضوعها للضريبة العامة على المبيعات دون ان يعرض لطبيعة عقود المقاولات التي يطلب المطعون ضده عدم مطالبته بالضريبة عنها من حيث عناصرها ومدى استيفاء شروط استحقاقها ، فانه يكون مشوباً بالقصور في التسييب بما يوجب نقضه (١) .

٣- خضوع اعمال المقاولات ضمن خدمات التشغيل للغير لضريبة المبيعات (٢) .

ان المقرر في قضاء هذه المحكمة ان الاحكام القانونية تدور مع علتها لا مع حكمتها ، ومن ثم لا يجوز اهدار العله - وهي الوصف الظاهر المنضبط المناسب للحكم - للاخذ بحكمة النص وهي ما شرع الحكم لاجله من مصلحة اريد تحقيقها أو مفسدة اريد دفعها ، وانه متى كان النص عاماً مطلقاً فلا محل لتخصيصه أو تقييده استهداء بالحكمة منه اذ في ذلك استحداث لحكم مغاير لم يات به النص عن طريق التاويل . لما كان ذلك

١ - الطعن رقم ٤٠٥٧ لسنة ٦٧ ق - جلسة ١٩٩٨/٥/٧ - غير منشور .

- الطعن رقم ٥٥٩ لسنة ٦٧ ق - جلسة ١٩٩٨/٥/٢١ - غير منشور .

٢ - راجع رايانا ومناقشة ذلك تفصيلاً في مؤلفنا التعليق على قانون ضريبة المبيعات - طبعة نادي القضاء.

- ذات الاسس التي اعتمدنا عليها في خضوع نشاط المقاولات لضريبة المبيعات قبل صدور احكام النقض هي ذات الاسس التي استللت عليها محكمة النقض في احكامها - مؤلفنا التعليق على قانون ضريبة المبيعات - المرجع السابق - ص ٥٧ وما بعدها

وكان النص فى المادة الاولى من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ على انه " يقصد فى تطبيق احكام هذا القانون بالالفاظ والعبارات الاتيه بالتعريفات الموضحة قرين كل منها الخدمة : كل خدمة واردة بالجدول رقم (٢) المرفق " والنص فى الفقرة الثانية من المادة الثانية منه على انه " وتفرض الضريبة على الخدمات الواردة بالجدول رقم (٢) المرفق لهذا القانون " ، والنص فى النص فى المادة الثالثة من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ المعمول به اعتبارا من ١٩٩٢/٣/٥ على انه " وتضاف الى هذا الجدول الخدمات الواردة بالجدول (هـ) المرفق بهذا القانون " ، النص فى الجدول (هـ) المشار اليه ضمان الخدمات المضافة الى الجدول رقم (٢) سالفه البيان تحت بند (١١) " خدمات التشغيل للغير " يدل على ان عبارة النص الاخير عامه مطلقه بحيث تتسع لكافة خدمات التشغيل التى تؤدى لصالح الغير اذا لم يخص المشرع خدمات معينه منها للخضوع لضريبة المبيعات دون خدمات اخرى ، ومن ثم فان قصر تطبيقها على الخدمات المسماه الواردة بالجدول يعتبر تقييدا لمطلق النص وتخصيصه بغير مخصص وهو ما لا يجوز ومن ثم فان كافة الخدمات التى تؤدى للغير مقابل اجر تخضع لضريبة المبيعات متى توافرت شروط تطبيقها . لما كان ما تقدم وكانت المقاوله عقد يتعهد بمقتضاه احد المتعاقدين ان يؤدى عملا ماديا للمتعاقد الاخر وهذه العمال تختلف من مقاوله الى اخرى اختلافا بينا وتتنوع تنوعا كبيرا وترتبا على ذلك فانه اذا تعهد المقاول بتقديم العمل والمادة معا فان احكام المقاوله تنطبق على العمل فحسب وهو ما يندرج ضمان عبارة " خدمات التشغيل للغير " واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى فى قضائه على عدم

انصراف عبارة " خدمات التشغيل للغير " الى عقد المقاوله ورتب على ذلك
عدم خضوعها للضريبة العامة على المبيعات فانه يكون معيبا بالخطا في
تطبيق القاتسون

بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث السبب الاخير للطعن (١) .

-
- ١ - الطعن رقم ٣١٥٠ لسنة ٦٧ق - جلسة ١٩٩٨/٦/٢٩ - غير منشور .
 - الطعن رقم ٨٨٠٦ لسنة ٦٦ق - جلسة ١٩٩٨/٦/٢٩ - غير منشور .
 - الطعن رقم ١٠٥٩٨ لسنة ٦٦ق - جلسة ١٩٨٨/٦/٢٩ - غير منشور .
 - الطعن رقم ١٠٦٧٠ لسنة ٦٦ق - جلسة ١٩٩٨/٧/٢٧ - غير منشور .
 - الطعن رقم ٥٦١ لسنة ٦٧ق - جلسة ١٩٩٨/١٠/٢٦ - غير منشور .

الفصل الثانى

التصالح فى جريمة التهرب الجمركى

الفصل الثانى

التصالح فى جريمة التهرب الجمركى

- لقد اجاز قانون التهرب الجمركى ٦٦ لسنة ٦٣ نظام التصالح فى جريمة التهرب الجمركى وفقا للاصل الوارد بالمادتين ١٢٤ ، ١٢٤ مكرر من قانون الجمارك جواز التصالح فى كافة جرائم التهريب الجمركى ، الا انه بعد صدور قرار وزير المالية رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٨٣ المعمول به اعتبارا من ١٩٨٣/١١/١ استبعدت من نطاق التصالح بعض الحالات كما فرضت بعض الضوابط من شان له وضع رقابه على مصلحة الجمارك فى مباشرة حقها فى التصالح فى غير الحالات المحظوره .

- ماهية التهريب الفعلى والحكمى :

- ان التهريب المؤتم طبقا لنص المادة ١٢١ سالفه الذكر اما ان يتم فعلا باتمام اخراج السلعه من اقليم الجمهوريه او ادخالها فيه ، واما ان يقع حكما اذا لم تكن السلعه الخاضعه للرسم او التى فرض عليها المنع قد اجازت الدائرة الجمركية بيد ان جلبها او اخراجها قد سحب بأفعال نص عليها الشارع اعتبارا بأن من شأن هذه الافعال المؤتمه ان تجعل ادخال البضائع او اخراجها قريب الوقوع فى الاغلب الاعم من الاحوال ، فحظرها الشارع ابتداء واجرى عليها حكم الجريمة التامه ولو لم يتم للمهرب ما

اراده (١) .

اطار التصالح فى جريمة التهريب الجمركى :

بينت المادة الاولى من القرار الوزارى سالف الذكر (٢) حكما بحذر التصالح فى جرائم التهريب الجمركى متى كانت بغير قصد الاتجار فى الحالات الاتيه :

سبق ارتكاب الجانى لاي جريمة جمركيه اخرى وصدر فيها حكم نهائى بات فى اى رساله اخرى بحيث يكون هذا الحكم البات خاص بارتكابه تلك الجريمة الجمركيه . اما اذا لم تكن جريمة وكانت مجرد مخالفات جمركيه فانها لا تدخل فى ذلك . كما فى المخالفات الجمركيه الوارد بالباب السابع من قانون الجمارك . كذلك لا يكون التصالح قد تم فى تلك الجرائم السابقه .

٢- ان يكون قد اعد وسيلة النقل او الحقيبه او شئ اخر بطريقه تدل على الاعداد خصيصا للتهريب .

ويبدو ان القرار الوزارى - وقد استشعر دقة تحديد مفهوم الاحتراف اردف تلك العبارة ببعض صور الاعداد للتهريب تساعد على استظهار الاحتراف بقوله : " بان يكون قد اعد وسيلة النقل او الحقيبه او شئ اخر بطريقه تدل على الاعداد خصيصا للتهريب " ، والواضح ان هذا التعداد لتلك الصور ليس تعدادا جامعا ومانعا لتوضيح الاحتراف والقطع

^١ - راجع حكم محكمة النقض - جلسة ٢٩/٣/١٩٩٠ - الطعن رقم ٦٧٣٣ لسنة

٥٨ق - مج - السنه ٤١ - ص ٥٥٧ - قاعدة ٣٩٥ .

^٢ - راجع نص المادة الاولى من قرار وزير الماليه ٢٦٨ لسنة ١٩٨٣ .

بثبوته اذ من المتصور ان من يقارف التهريب لأول مرة يقوم باعداد الامر
لاخفاء فعله - وعلى ذلك يمكن القول كما ذهب البعض - ان تلك الفقره
تورد مفهوما خاصا للاعتراف ويتعين لاعمالها ان يكون المخالف قد كشف
بما قارفه من تهريب عن تخطيط دقيق و اعداد محكم سابقين غير مالوفين
على نحو راجح معه في الاغلب الاعم من الاحوال او التقديرات الا يكشف
رجال الجمارك امره (١) .

ويلاحظ ان جريمتا التهريب الجمركى واستيراد بضاعه بالمخالفات
للاوضاع المقرره قانونا قوامها فعل مادي واحد هو ادخال البضاعه
المستورده او المهربه داخل البلاد مما تحقق به حالة التعدد المعنوى (٢) .

٣- اذا تبين وجود تواطؤ مع احد العاملين المختصين بالاعمال
الجمركيه او المتصله بها . اى سواء كان من موظفى الجمارك او من
غيرهم ممن لهم اتصال بالاعمال الجمركيه مثل العاملين فى المستودعات
او المخلصين الجمركيين او مستخدميهم .

١- المستشارين / فتحى عبد السلام ومحمد عبد الرحمن سرور - التشريعات
الجمركيه فى ضوء الفقه والقضاء - طبعه نادى هيئة قضايا الدوله -
١٩٩١ - ص ٥٣٠ .

٢ - من احكام محكمة النقض الحديثه راجع :-

نقض جنائى - الطعن رقم ١٨٦٧٩ لسنة ٦١ ق - جلسه ٢٣/١٠/١٩٩٤ - مج -
السنة ٤٥ - ص ١٣٨ - قاعدة ٨٨٨

٤- اذا كانت البضائع مهربه من المناطق الحرة المنشأة وفقا لاحكام القانون ٢٢٠ لسنة ١٩٨٩ بشأن الاستيراد .

٥- اذا تبين وجود تزوير فى المستندات .

٦- اذا كانت البضائع المضبوطة بكميات او ذات صفة تجارية .

- حظر التصالح فى الجرائم المخالفه للمادة ١٢٤ مكرر من قانون الجمارك :

ان المادة الثانية من القرار الوزارى رقم (٢٦٨ لسنة ١٩٨٣) حظرت التصالح فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لاحكام المادة ١٢٤ مكررا من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المضافه بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٨٠ .^(١)

مقابل التصالح :^(٢)

^١ - راجع نص المادة الثانية من القرار الوزارى ٢٦٨ لسنة ١٩٨٣ .

^٢ - راجع مناقشة مقابل التصالح مؤلفنا - الضريبة على المبيعات - طبعة نادى

حيث لا يتم التصالح الا مقابل جعل حدده الشارع - يتم تقديره فى الحدود المقرره قانونا حسبما يتم الاتفاق عليه ، ويلاحظ اختلاف التصالح ومقابلته فى هذه الحالة عن التصالح فى القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ خاصة بالنسبة لما اورده المادة ١٨ مكرر (أ) من القانون فى الجرائم التى اباحت فيها ذلك عامة لا يكون محل اتفاق حقيقة بين المتهم ومصلحة الجمارك وانما هو جعل تحكى قدره الجمارك ويقبله المتهم الذى لا يكون له الا طلب اتمام التصالح معه بالشروط التى تراها الجمارك لتلافى العقوبة ويلاحظ اختلاف مقدار الصلح طبقا لنص المادتين ١٢٤ ، ١٢٤ مكرر من قانون الجمارك .

- مقدار الصلح طبقا لنص المادة ١٢٤ من قانون الجمارك .
المادة ١٢٤ من قانون الجمارك اوردت بان مقابل الصلح طبقا لها يكون معادلاً للتعويض كاملاً بحيث يكون جعل الصلح طبقا لنص هذه المادة هو مثلى الضرائب المستحقة او ما لا يقل عن ممثل واحد للضريبة الجمركية ونصف التعويض .

مقابل الصلح طبقا لنص المادة ١٢٤ (م) من قانون الجمارك.
بعد ان حظرت المادة الثانية من القرار الوزارى رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٨٣ التصالح فى المخالفات التى تقع بالمخالفة لاحكام المادة ١٢٤ مكرر من قانون الجمارك ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المضافه بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٨٠ . الا

انه عندما اجيز التصالح قبل تعديل النص طبقا لنص هذه المادة جعلت مقابل الصلح فى هذه الحالة هو مبلغ التعويض كاملاً . بالاختلاف عن المادة ١٢٤ من ذات القانون .

والجعل الذى حددته المادة ١٢٤ من قانون الجمارك ، لا يخلو من نظر . حيث يقدر مقابل التصالح بمبلغ يقل عن التعويض حتى يصل الى نصفه . وقد كان الاقرب الى المعقول والمنطق المبرر لايجاد هذا النظام باعتباره مغنما اكيدا للمتهم يتمثل فى انقضاء الدعوى الجنائية قبله او وقف تنفيذ العقوبة الجنائية عليه ، ان يجاوز جعل التصالح مبلغ التعويض ان لم يساويه كحد ادنى له خاصة وانه قد يتم بعد صدور حكم فى الدعوى قضائيا بالتعويض اهلا (١) .

- الطبيعة القانونية للتصالح فى جرائم التهريب الجمركى :

من له حق التصالح فى جرائم التهريب الجمركى .
اختلاف من يملك التصالح فى هذه الجريمة عن الجرائم التى اجاز فيها القانون الصلح طبقا لنصوص القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ . حيث انه جعله فى الاولى للمجنى عليه او لوكيله الخاص طبقا لطبيعة الجرائم السابقة (٢)

^١ - المستشارين / فتحى عبد السلام ومحمد عبد الرحمن سلامة - المرجع السابق - ص ٥٢٨ وما بعدها .

^٢ - راجع مناقشة من يملك التصالح فى تلك الجرائم ص ١٧٧ من هذا المؤلف .

. الا انه فى جريمة التهرب الجمركى فان الامر يختلف بشأن تحديد من له الولاية فى الاقرار بالتصالح وفى ذلك تفرق بين حالتين .

١- الجرائم الواقعة بغير قصد الاتجار فان صاحب الولاية فى هذه الجرائم هو مديرى عام الجمارك او من ينيبه .

٢- الجرائم المنصوص عليها فى المادة ١٢٤ مكرر من قانون الجمارك المختص عملاً باجراء التصالح فى الجرائم المنصوص عليها فى المادة ١٢٤ مكرر هى اللجنة المشكله لهذا الغرض بقرار وزير المالىه .

وكان المختص اصلاً فى ذلك وزير المالىه او من ينيبه . الا ان صدور القرار ٢٦٨ لسنة ١٩٨٣ ويحظره التصالح فى هذه النوعيه من الجرائم جعل الاختصاص بذلك لتلك اللجنة المشكله لهذا الغرض .

اثار التصالح:

يلاحظ اختلاف اثار التصالح فى هذه الجريمة عن احكام المادتين ١٨ مكرر ، ١٨ مكرر (أ) من القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ حيث انه فى هذه الجرائم اثر التصالح يكمن فى انقضاء الدعوى الجنائيه . اما فى جريمة التهرب الجمركى فيمكن ايجاز اثار التصالح فى الاتي :-

١- وقف تنفيذ العقوبه الجنائيه .

ويشمل وقف تنفيذ العقوبة الجنائية في حالة التصالح عقوبتي الحبس والغرامة وكذا التعويض المحكوم به بصرف النظر عما عليه الخلاف في الفقه حول طبيعته هذا التعويض - باعتبار أنه لا موجب لاستثناء هذا التعويض من انسحاب أثر وقف التنفيذ عليه المترتب على التصالح الذي يتم لقاء جعل معادل لهذا التعويض أو ما لم يقل عن نصفه والا كان يؤدي مخالفته هذا النظر اقتضاء الجمارك لأكثر مما تستحقه من تعويض وصيروره المتصالح في وضع أسوأ من المحكوم عليه الذي لا يبادر إلى طلب التصالح تدليلاً على حسن نواياه .

١- المراد بوقف تنفيذ العقوبة : (١)

وقف تنفيذ العقوبة الجنائية لا يعني مجرد عدم تنفيذها ، وإنما يعني الغاء ما تم تنفيذه منها رغم أنه تم صحيحاً .

ومن ثم فإن أعمال أثر التصالح يتم على النحو التالي :

- ١- في حالة الحبس يمتنع تنفيذ تلك العقوبة إذا لم يكن قد بدأ التنفيذ فعلاً ، والا وجب الإفراج فوراً عن المحكوم عليه أيما كانت المدة الباقية من العقوبة ، وفي هذا الغرض يستحيل الغاء ما تم تنفيذه منها .

١- المستشارين / فتحي عبد السلام ، محمد عبد الرحمن سرور - المرجع السابق -

٢ - الغرامة ترد اذا كان قد تم تحصيلها فعلاً ، واذا لم تكن حصلت بالفعل فإنه يتمتع تحصيلها .

٣ - من ناحيه التعويض . فإنه بعد اتمام التصالح مقابل الجعل الذى قام عليه التصالح ، والذى حصلت عليه الجمارك ، فإنه يتمتع عليها مره اخرى اقتضاء حقها على مبلغ التصالح الذى تم الحصول عليه فعلاً ، وفى حالة قيام المتهم بدفع مبلغ معين على ذمة انه تعويض ثم قام باجراء التصالح وتم قبوله مقابل جعل معين للتصالح فإنه تجرى المقاصه القضائيه بين قيمه ما دفعه المتهم كتعويض ، وبين قيمة مبلغ التصالح ثم يريد المبلغ الباقي للمتهم (١) .

٤ - وبصدد عقوبة المصادره المقضى بها بحكم نهائى صادر فى جريمة التهريب الجمركى ، فإنه من المستقر عليه بحسب نص الشارح الجمركى ان المصادره مستثناة من وقف تنفيذ العقوبة الجنائيه باعتباره اثرالازما للتصالح ، اذ لا يكون وقف تنفيذها وجوبيا وانما يضحى امر رد البضائع موضوع الجريمة ووسائل النقل والادوات التى استعملت فى التهريب جوازيا وفقا لما تقرره شروط وبنود التصالح ، وذلك بالنسبه للمادة ١٢٤ من قانون الجمارك .

^١ - حول هذا المعنى ومقارنته بحالة الادائه وموقف الحكم بالنسبه للتعويض راجع
جنائى - الطعن رقم ٥٤ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/١/١٥ - مج - السنه ٤٢
- ص ٦٧ .

الاتفاق عليه كشروط للتصالح فيكون لها ردها او بعدها بعد دفع قيمتها او دون اختفاء قيمتها ، مع دفع الضرائب المستحقة على ما يرد منها . اما اذا كانت البضائع موضوع التهريب تمثل جسم الجريمة في الجرائم المعاقب عليها بمقتضى المادة ١٢٤ مكررا من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ والمضافه بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٨٠ فلا يترتب على التصالح رد هذه البضائع ضريبيا كان التهريب او غير ضريبى ، وذلك عملا بالفقره الثالثه من المادة المذكور . اما فيما يتعلق بوسائل النقل : فانه يجوز ردها فى جميع الاحوال فى اية مرحله كانت عليها الدعوى الجنائيه .

والملاحظ انه اذا كانت مصلحة الجمارك قد قامت بعد الحكم النهائى بالمصادره بالتصرف فى البضائع ووسائل النقل والادوات والمواد المستعمله فى التهريب اعمالا لحقها المنصوص - ردها فان سبيل تنفيذ مصلحة الجمارك ذلك يكون برد الباقي من ثمن بيعها بعد استقطاع كامل النفقات المنصوص عليها فى المادة ١٣٠ من قانون الجمرک (١) .

ب- إيقاف تنفيذ اثار الحكم الصادر فى جريمة التهريب الجمركى (٢)

١- المستشارين / فتحى عبد السلام ، محمد عبد الرحمن سرور - المرجع السابق -

٢- راجع مؤلفنا - التعليق على قانون ضريبة المبيعات - طبعه نادى القضاة -

كما انه يجوز وقف تنفيذ العقوبة " قضائيا " طبقا للقواعد العامة باعتبار ان نظام وقف التنفيذ موضوع من الموانع القانونية لتنفيذ العقوبة . وهذه الموانع تكون بنص قانونى . ويمكن ان تكون بحكم قضائى على النحو الذى وضعته المادة ٥٥ عقوبات (١) .

وليس هناك اختلاف بشأن وقف تنفيذ جميع اثار الحكم الجنائى كأثر للصلح المنعقد بعد صدور حكم فى الدعوى فى جريمة التهريب الجمركى عما سبق . ويترتب على ذلك انه يجوز التصالح من المحكوم عليه اذا ارتكب جريمة جمركيه تاليه ولا يسرى عليه الحظر الوارد بالقرار الوزارى رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٨٢ (٢) وذلك لانه ايضا لا يعتبر هذا الحكم سابقة فى العود (٣) كما انه لا يمنعه من مزاولة مهنة التخليص الجمركى لعدم اعتباره

١- راجع مؤلفنا اتقضاء الدعوى الجنائية - سقوط العقوبة - ووقف تنفيذ العقوبة - المرجع السابق - ص ١٤٠ .

- المستشار / حسن علام - التعليق على قانون الاجراءات الجنائية - طبعة نادى القضاء - المرجع السابق - ص ٣١٧ .

- د/ احمد فتحى سرور - الوسيط فى قانون العقوبات - القسم العام - الطبعة الرابعة - طبعة ١٩٨٨ - ص ٧٠٥ وما بعدها .

٢- راجع مناقشتنا لذلك ص - من هذا المؤلف .

راجع الفقرة الاولى من المادة الاولى من القرار الوزارى ٢٦٨ لسنة ١٩٨٢ .

٣- العود فى جرائم التهريب الجمركى عود خاص يختلف عن العود المنظم فى قانون العقوبات المواد من ٤٩ حتى ٥٣ عقوبات

- حول دراسة نظام العود تفصيلا - د/ احمد فتحى سرور - الوسيط فى قانون العقوبات - القسم الخاص - المرجع السابق - ص ٧٠٩ وما بعدها

سابقه فى احدى جرائم التهريب الجمركى (١) .

شكل التصالح فى جريمة التهريب الجمركى .

التصالح فى جرائم التهريب كصلح جنائى لا يختلف فى الاحكام والقواعد التى تحكمها عن اغلبيه الصلح الجنائى فى الجرائم الاخرى .

ومن ناحية الشكل الذى يتطلبه القانون للتصالح فى هذه الجريمة هى ذات القواعد المطبقة على الجرائم التى اجاز فيها القانون الصلح فى المادة ١٨ مكرر (١) بالقانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ . حيث انه لا يشترط ان يفرد فى شكل خاص (٢) .

الوقت الذى يجوز فيه التصالح فى جرائم التهريب الجمركى (٣)

^١ - راجع نص المادة الثانى من قرار وزير المالىه - رقم ٢٩ لسنة ١٩٨١ - البند السادس فيها .

^٢ - راجع الفقرة التاسعه من البند ١ من الكتاب الدورى ١٩ لسنة ١٩٩٨ .

^٣ - راجع مقارنة ذلك بالوقت الذى يجوز فيه التصالح فى الجرائم التى يجوز فيها التصالح بالقانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ - ص ٩٩ من هذا المؤلف .

- اتبع المشرع فى تحديد الوقت الذى يجوز فيه التصالح ذات الاسس التى اتبعها فى تحديد وقت الصلح فى الجرائم التى اجاز فيها القانون التصالح بالمادتين ١٨ مكرر، ١٨ مكرر (أ) من القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ فى حين انه لا لم يشترط حصوله فى وقت معين بالنسبة لجرائم التهريب الجمركى فهو كما يجوز حصوله اثناء نظر الدعوى الجنائية فانه يصح ان يتراخى الى ما بعد الفصل فيه بحكم نهائى (١) . الا انه فى خصوصية الجرائم المنصوص عليها فى المادة ١٢٤ مكرر من ذات القانون طبق ذات القواعد التى تحكم الجرائم التى يجوز فيها التصالح بالقانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ حيث اشترط لاتمام التصالح فيها ان يقع الى ما قبل صدور حكم فى الدعوى العمومية الا ان هناك راي فى الفقه يرى انه يجوز التصالح عن هذه الجرائم المشار اليها فى المادة ١٢٤ مكرر حتى لو صدرت بشأنها احكام نهائية ما دامت موضوعا للطعن امام النقض ولم يصبح الحكم بشأنها باتا (٢) ويلاحظ ان هذا الامر ايضا يمكن بالنسبة للجرائم التى يجوز فيها التصالح طبقا لنصوص المادتين ١٨ مكرر ، ١٨ مكرر (أ) من ذات القانون فى حالات معينة (٣) .

^١ - راجع نص المادة ١٢٤ مكرر من قانون الجمارك

^٢ - المستشارين / فتحى عبد السلام ، محمد عبد الرحمن سرور - المرجع السابق -

^٣ - راجع مناقشتنا لهذه الحالات و امكانية الاستفادة بنظام التصالح حتى امام محكمة

تقدير مدى ابرام التصالح

- تقدير مدى ابرام التصالح فى الجرائم الجرميه من المسائل الواقعيه التى تختص بها محكمة الموضوع متى كانت المقومات التى اسست عليها قضاءها تؤدى الى النتيجة التى خلصت اليها (١) .

ويلاحظ ان هذا المبدأ عام يطبق على جميع الجرائم التى يجوز فيها التصالح سواء كانت جرائم اقتضاديه متنوعه، او جرائم مبانى، او الجرائم التى اجاز فيها القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ التصالح . ففى هذه الجرائم جميعها سلطة محكمة الموضوع فى تقدير مدى ابرام التصالح باعتباره من المسائل الواقعيه التى تختص بها محكمة الموضوع .

^١ - نقض جنائى - جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠ - س ٢٤ - ص ١٢٠٨

- أحدث أحكام محكمة النقض المتعلقة

بجريمة التهريب الجمركي

عدم دستورية نص المادة ١٢١/٢ فيما تضمنته من افتراض العلم بالتهريب .

الموجز :

قضاء المحكمة الدستورية بعدم دستورية نص المادة ١٢١/٢ فيما تضمنته فقرتها الثانية من افتراض العلم بالتهريب اذا لم يقدم وجدت في حيازته بضائع بقصد الاتجار المستندات الدالة على سداد الضرائب الجمركية عنها .

وجوب تطبيقه على الطاعن متى كانت الدعوى الجنائية المرفوعة عليه لم يفصل فيها بحكم بات . اساس ذلك ؟ (١)

^١ - اذا تنص الفقرة الثانية من المادة ١٢١ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المضافة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ على ان " يعتبر في حكم التهريب حيازة البضائع الاجنبية بقصد الاتجار مع العلم بانها مهربة ، ويفترض العلم اذا لم يقدم من وجدت في حيازته هذه البضائع بقصد الاتجار المستندات الدالة على انها قد سددت عنها الضرائب الجمركية ... " ، كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه اقام الادالة على دعامة رئيسية مفادها ان المتهم لم يتم بنفى القرينة القانونية التي وردت

بالنص سالف الإشارة . لما كان ذلك ، وكان قد صدر من بعد - حكم المحكمة الدستورية العليا بتاريخ ١٩٩٢/٢/٢ فى القضية رقم ١٣ لسنة ١١ قضائية دستورية قضى بعدم دستورية نص المادة ١٢١ من قانون الجمارك الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٦ سنة ١٩٦٣ وذلك فيما تضمنته فقرتها الثانية من افتراض العلم بالتهريب اذا لم يقدم من وجدت فى حيازته البضائع بقصد الاتجار المستندات الدالة على انها قد سددت عنها الضرائب الجمركية المقرره ، وجرى نشر هذا الحكم فى الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٩١/٢/١٠ . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ قد نصت على ان " احكام المحكمة فى الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة ، وتنشر الاحكام والقرارات المشار اليها فى الفقرة السابقة فى الجريدة الرسمية وبغير مصروفات خلال خمسة عشر يوما على الاكثر من تاريخ صدورها ، ويترتب على الحكم بعدم دستورية نص فى قانون او لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشر الحكم ، فاذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقا بنص جنائى تعتبر الاحكام التى صدرت بالادائه استنادا على ذلك النص كان لم تكن ويقوم رئيس هيئة المفوضين بتبليغ النائب العام بالحكم فور النطق به لاجراء مقتضاه " . لما كان ذلك ، وكان نص الفقرة الثانية من المادة رقم ١٢١ من قانون الجمارك سالف الإشارة - التى قضى بعدم دستورتها - يفترض قرينة تحكيمية هى واقعة علم المتهم بتهريب البضائع الاجنبية التى يجوزها بقصد الاتجار فيها ونقل عبأ نفيها الى المتهم خروجاً على الاصل العام من افتراض براءته الى ان تثبت النيابة العامة ادانته فى محاكمة علنية توفر له فيها الضمانات الضرورية لدفاعه ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه اقام ادانته للطاعن على مجرد قيام القرينة التحكيمية الواردة فى النص القانونى سالف الإشارة والذى قضى بعدم دستوريته ، وكان قضاء المحكمة الدستورية سالف الإشارة واجب التطبيق على الطاعن باعتباره اصلح له ما دامت الدعوى الجنائية المرفوعة عليه لم يفصل فيها بحكم بات عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات ولما كانت الدعوى حسبما حصلها الحكم المطعون

افتقار الدعوى الى دليل سوى هذا القرينه وجوب نقض الحكم المطعون فيه والقضاء ببراءة الطاعن . مثال .

- التعويض الجمركى مزج بين العقوبة التكميلية والتعويض المدنى الخاص للضرر .

التعويض الجمركى المنصوص عليه فى المادة ١٢٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وجوب الحكم به على الفاعلين والشركاء متضامين فى جريمة التهرب الجمركى . جواز الحكم بمثلئ هذا التعويض فى حالة العود .

التعويض الجمركى محدد تحديدا تحكما مزج فيه بين العقوبة التكميلية والتعويض المدنى الخاص للضرر . اثر ذلك ؟

===== فيه لا يوجد فيها من دليل سوى هذه القرينه فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بالغاء الحكم المستأنفة وببراءة الطاعن عملا بالفقرة الاولى من المادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(نقض جنائى - الطعن رقم ١٢٢٥٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٢/٤/٩)

منشور بمجلة القضاء - السنة ٢٦ - العدد الاول والثانى - الموجز بالقاعدة ٤٣ -

ادانة الحكم الطاعنين بجريمتي جلب مواد مخدرة ومعاقبته بالعقوبة المقررة لجريمة الجلب عملا بالمادة ١/٣٢ عقوبات دون عقوبة التعويض الجمركي . ثم الزامها بعد ذلك بادائه لمصلحة الجمارك باعتبره تعويض مدني بحت ، خطأ في القانون (١) .

^١ - لما كان الشارع بما نص عليه في المادة ١٢٢ من قانون الجمارك الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ من ايجاب الحكم على الفاعلين والشركاء - في جريمة التهريب الجمركي - متضامنين بتعويض يعادل مثلي الضرائب الجمركية المستحقة ، ومثلي قيمة البضائع او مثلي الضرائب المستحقة ايهما اكثر اذا كانت البضائع من الاصناف الممنوعة ، ومن اجازة الحكم بمثلي التعويض في حالة العود ، اذ حدد هذا التعويض تحديدا تحكما راعى فيه المزج بين العقوبة التكميلية من ناحيه وبين التعويض المدني الجابر للضرر من ناحيه اخرى ، قد حصر التعويض الناشئ عن جريمة التهريب الجمركي في النطاق الذي رسمه في النص سالف الاشاره وخرج به عن مدلول التعويض المدني البحت كما هو معرف به القانون ، والزم المحكمة الجنائية القضاء به في جميع الاحوال بلا توقف على الادعاء به من قبل الخزانه . ومن ثم فانه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لئن كان للخزانه ان تتدخل امام المحكمة الجنائية بطلب الحكم به وان تطعن فيما يصدر في شأنه من احكام ، الا ان القضاء به لا يتوقف على هذا التدخل بل تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها ، كما ان الحكم به لا يكون الا من المحكمة الجنائية فلا يجوز اللجوء الى المحاكم المدنية للمطالبه به ، ولا تطبيق في شأنه احكام اعتبار المدعي بالحقوق المدنية تاركا دعواه ، وتسرى عليه سائر الاحكام الخاصة باتقضاء الدعوى الجنائية ، ولا يقضى به الا على مرتكب الجريمة فاعلا كان او شريكا فلا يمتد الى ورثته ولا الى المسئول عن الحقوق المدنية ، وانه لا يحكم به اذا كانت جريمة التهريب الجمركي قد نشأت عن فعل واحد كون في الوقت ذاته جريمة اخرى ذات عقوبة اشد - كما هو الشأن في واقعة هذه الدعوى . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه على الرغم مما خلص اليه - بحق

١ - التهريب الجمركى فى مفهوم المادة ١٢١ من قانون الجمارك . ما يرد عليه ؟ (١) .

٢ - البضائع الممنوعة فى مفهوم المادة ١٥ من قانون الجمارك . هى تلك التى لا يسمح باستيرادها او تصديرها الا بقيود من اى جهة . مؤدى ذلك ؟ قضاء الحكم بتبرئة المتهم خلافا للاوضاع المقررة قانونا . خطأ فى القانون (٢) .

٣ - جريمة التهريب الجمركى واستيراد بضاعه بالمخالفات للاوضاع المقررة قانونا . قوامها فعل ماذى واحد . هو ادخال البضاعة المستورده

===== - من اعمال الفقره الاولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات والاقتصار ، من ثم ، على توقيع العقوبة المقررة لجريمة جلب المواد المخدرة باعتبارها ذات العقوبة الاشد ، دون عقوبة التعويض الجمركى ، قد عاد - من بعد - والزم المحكوم عليهم بأدائه لمصلحة الجمارك على اعتباره من قبيل التعويض المدنى البحت ، مخالفا بذلك النظر المتقدم ، فاتاه يكون قد اخطأ فى تأويل القانون .

نقض جنائى - الطعن رقم ٥٤ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/١/١٥

مجموعة احكام النقض - السنة ٤٢ - ص ٦٧ - قاعدة ١٢) .

١ - (نقض جنائى - الطعن رقم ١٨٦٧٩ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٤/١٠/٢٣ - مجموعة احكام النقض - السنة ٤٥ - ص ٨٨٨ قاعدة ١٣٨) .

٢ - (نقض جنائى - الطعن رقم ١٨٦٧٩ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٤/١٠/٢٣ - مجموعة احكام النقض - السنة ٤٥ - ص ١٣٨ قاعدة ٨٨٨) .

او المهربة داخل البلاد مما تتحقق به حالة التعدد المعنوي . اثر ذلك ؟

كون تقدير العقوبة في حدود النص المنطبق من اطلاقات محكمة الموضوع . وجوب النقض مع الاعادة (١) .

٤ - عدم دستورية القرينة القانونية المنصوص عليها في المادة ١٢١/٢ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ فيما تضمنته من افتراض العلم بالتهريب اذا لم يقدم من وجوب في حيازته البضائع بقصد الاتجار المستندات الدالة على سداد الرسوم الجمركية عنها . اساس ذلك ؟

انتفاء الجدوى من نقض الحكم المطعون فيه القاضي ببراءة المطعون ضده استنادا الى هذه القرينة ما دام ان المدعى بالحقوق المدنية لا يدعى وجود دليل اخر قبل المطعون ضده يثبت في حقه العلم بان البضائع الاجنبية المضبوطة بحوزته مهربة (٢) .

- التهرب الجمركي في مفهوم المادة ١٢١ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣

^١ - (نقض جنائي - الطعن رقم ١٨٦٧٩ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٤/١٠/٢٣ - مجموعة احكام النقض - السنة ٤٥ - ص ١٣٨ قاعدة ٨٨٨) .

^٢ - (نقض جنائي - الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٤/١٠/٣١ - مجموعة احكام النقض - السنة ٤٥ - ص ٩٢٤ قاعدة ١٤٤) .

(١) .

- ادخال البضاعة فى اقليم الجمهورية او اخراجها منه على خلاف القانون . تهريب . انقسامه من جهة محله الى نوعين . بيان ذلك ؟
مخالفة نظام الاعفاء المؤقت المقرر لمواطنى المنطقة الحرة ببورسعيد .
اختصاص مدير الجمارك بالبت فيها دون المحكمة . اساس ذلك ؟ (٢) .
مثال .

- التهريب الفعلى والحكمي . ماهيتهما ؟ (٣) .

^١ - (نقض جنائى - الطعن رقم ٢٥٣٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٦ ، الطعن رقم ٦٧٣٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٩) .

^٢ - (نقض جنائى - الطعن رقم ٦٧٣٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٩
مجموعة احكام النقض - السنة ٤١ - ص ٥٥٧ قاعدة ٩٥) .

^٣ - ان التهريب المؤتم طبقا لنص المادة ١٢١ سالفه الذكر اما ان يتم فعلا باتمام اخراج السلعة من اقليم الجمهورية او ادخالها فيه ، واما ان يقع حكما اذا لم تكن السلعة الخاضعة للرسم او التى فرض عليها المنع قد اجازت الدائرة الجمركيه بيد ان جلبها او اخراجها قد صحب بأفعال نص عليها الشارع اعتبارا بأن من شأن هذه الافعال المؤتمه ان تجعل ادخال البضائع او اخراجها قريب الوقوع فى الاغلب الاعم من الاحوال ، فحظرها الشارع ابتداء واجرى عليها حكم الجريمة التامه ولو لم يتم للمهرب ما اراده .

(نقض جنائى - الطعن رقم ٦٧٣٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٩
مجموعة احكام النقض - السنة ٤١ - ص ٥٥٧ قاعدة ٩٥) .

- ما يعد فى حكم التهرب من اداء الضريبة على الاستهلاك ؟
الفقرة الاولى من المادة الرابعة والفقرتين الاولى والسابعة من المادة ٥٤
القانون ١٣٣ لسنة ١٩٨١ .

وجوب ان يحرر الملتزم بالضريبة وحائز السلعة بغرض التجارة
وساحبها من المصانع ومعامل انتاجها . فاتورة متضمنة قيمة الضريبة
على الاستهلاك عند بيع اى سلعة محلية خاضعة لتلك الضريبة . اساس
ذلك ؟ (١) .

^١ - مفادة الفقرة الاولى من المادة الرابعة والفقرتين الاولى والرابعة من المادة ٥٤ من
القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضريبة على الاستهلاك ان مجرد
سحب السلعة الخاضعة لتلك الضريبة من مصانع ومعامل انتاجها دون سداد الضريبة
المستحقة وكذا حيازتها - بغرض التجارة دون ان تكون مصحوبه بمستندات او
ملصقات او اختام تفيد سداد الضريبة المستحقة عليها يعد فى حكم التهرب من اداء
الضريبة ، وكانت المادة ١٣ من ذات القانون قد اوجبت على كل ملتزم بالضريبة
وبالتالى حائزها بغرض التجارة وساحبها من مصانع ومعامل انتاجها - ان يحرر
فاتورة عند بيع اى سلعة من السلع المحلية الخاضعة للضريبة وتركت اللاحة التنفيذية
تحديد بيانات هذه الفواتير وهو ما اوضحته المادة الثامنة من تلك اللاحة الصادرة
بالقرار الوزارى رقم ٢٩٩ مكرراً لسنة ١٩٨١ من انه يتعين ان تتضمن الفاتورة
قيمة الضريبة على الاستهلاك .

(نقض جنائى - الطعن رقم ٩٠٦٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٩ -

مجموعة احكام النقض - السنة ٤١ - ص ٩٥٥ قاعدة ١٦٨) .

- معنى الشبهة فى توافر التهريب الجمركى . تقدير توافرها . موضوعى
(١) .

١ - لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما مفاده ان المطعون ضدهم استوردوا سيارة اجنبية الصنع وافرجت عنها مصلحة الجمارك طبقا لنظام الاعفاء المؤقت المقرر لمواطنى المنطقة الحرة بمدينة بورسعيد ، واذا ابلغ المستوردون بسرقة السيارة ، فقد اقامت النيابة العامة الدعوى الجنائية قبلهم بوصف انهم هربوا السيارة تلك بقصد الاتجار دون سداد الضرائب الجمركية المستحقة عليها قانونا وطلبت عقابهم بالمواد ١/٤، ١/١٢١، ١/١٢٢، ١٢٤ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ وقد خلص الحكم المطعون فيه الى القضاء بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى استنادا الى ان الواقعة لا تعدو سوى مخالفة لاحكام المواد ١٠١، ١١٨، ١١٩ من قانون الجمارك سالف الإشارة والقرار الوزارى رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٣ مما يختص بأمر البت فيه مدير الجمارك دون المحكمة . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان المراد بالتهريب الجمركى هو ادخال البضاعة فى اقليم الجمهوريه او اخراجها منه على خلاف القانون وهو ما عبر عنه الشارع بالطرق غير المشروعه وانه ينقسم من جهة محله - وهو الحق المعتدى عليه - الى نوعين ، نوع يرد على الضريبة الجمركية المفروضه على البضاعة بقصد التخلص من ادائها ، ونوع يرد على منع بعض السلع التى لا يجوز استيرادها او تصديرها وذلك بقصد خرق الحظر المطلق الذى يفرضه الشارع فى هذا الشأن ، ولما كانت الفقرة الاولى من المادة ١٠١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ قد نصت على انه " يجوز الافراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والاوزاع التى يحددها وزير الخزانة " وكانت المادة ١١٨ قد بينت جزاء مخالفة هذه الشروط بنصها على ان تفرض غرامه لا تقل عن عشر الضرائب الجمركية المعرضه للضياع ولا تزيد عن مثلها فى الاحوال الاتيه " ٤ - مخالفة نظم العبور والمستودعات والمناطق الحرة والسماح المؤقت والافراج المؤقت

- جريمة التهريب الجمركي . عمدية . يتطلب القصد الجنائي فيها اتجاه ارادة الجاني الى ارتكاب الواقعة الاجرامية مع علمه بعناصرها .

عدم صحة القول بالمسئولية المفترضة الا اذا نص عليها الشارع صراحة . او كان استخلاصها سائغا من نصوص القانون .

عدم مسئولية الشخص شريكا كان او فاعلا الا بقيامه بالفعل او الامتناع المحرم قانونا . افتراض المسئولية استثناء . مقصور على الحدود التي تنص عليها القانون (١) .

===== والاعفاءات اذا كانت الضرائب الجمركية المعرضة للضياع تزيد على عشرة جنيهاً " وجرى نص المادة ١١٩ من القانون على ان " تفرض الغرامات المنصوص عليها في المواد السابقة بقرار من مدير الجمرك المختص ويجب ادائها خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ اعلان المخالف بهذا القرار " ومن ثم فإن الواقعة المسندة الى المطعون ضدهم لا تعدو ان تكون في حقيقتها مخالفة لاحكام المواد ١٠١، ١١٨، ١١٩ من قانون الجمارك يختص بأمرها مدير الجمارك دون المحاكم . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص الى هذا النظر فإنه يكون قد وافق صحيح القانون .

(نقض جنائي - الطعن رقم ٦٠٦٣٧ لسنة ٥٩ ق - جلس ١٣/١٢/١٩٩٠)

مجموعة احكام النقض - السنة ٤١ - ص ١١٠٠ قاعدة ١٩٩) .

^١ - (نقض جنائي - الطعن رقم ٢٦٦٨١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩/٦/٢ -

مجموعة احكام النقض - السنة ٤١ - قاعدة رقم ١٤٠ - ص ٨٠٦) .

مجرد عرض الصلح على المتهم دون قبوله من مدير عام الجمارك . لا
تنقضى به الدعوى الجنائية (١) .

حق مصلحة الجمارك فى التصالح مع المتهمين فى جرائم التهريب
المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٩٦ .

طبيعة هذا التصالح واثره ؟.

الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية صلحا فى جرائم التهريب الجمركى .
وجوب التعرض له وتمحيصه . مخالفة ذلك . قصور (٢) .

حق مصلحة الجمارك فى التصالح مع المتهمين فى جرائم التهريب
المنصوص عليها فى القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . طبيعة التصالح واثره ؟
(٣) .

^١ - (الطعن رقم ١٦٢٧ لسنة ٤٥ق - جلسة ٢٩٧٦/٢/٨ - السنة ٢٧ ، ١٧٨) .

^٢ - (الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٥١ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٨ لسنة ٣٣ - ص ٨٩٦) .

^٣ - (الطعن رقم ٢٦١٨ ، ٢٦٢٥ لسنة ٥١ق - جلسة ١٨٢/١١/١٨ لسنة ٣٣

تصالح الطاعن مع مصلحة الجمارك بعد الطعن بالنقض تقديم اسبابه
اثره: انقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح . تعلق ذلك بالنظام العام .
وجوب القضاء به ولو بغير طلب الطاعن (١) .

^١ - (الطعن رقم ٢٣٧٠ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٨٨، السنة ٣٩ ص ١٢٢٣) .

الفصل الثالث

التّصالح في جرائم المباني

الفصل الثالث

التصالح في جرائم المباني

- تطور النصوص القانونية للتصالح في جرائم المباني

١- نص المادة الثالثة من القانون ٣٠ لسنة ١٩٨٣ (١)

يجوز لكل من ارتكب مخالفه لاحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ولائحته التنفيذية او القرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون أن يقدم طلبا الى الوحدة المحلية المختصة خلال ستة اشهر من تاريخ العمل بهذا القانون لوقف الاجراءات التي اتخذت او تتخذ ضده .

وفى هذه الحالة تقف هذه الاجراءات الى ان تتم معاينة الاعمال موضوع المخالفه بمعرفة اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى مدة لا تجاوز شهرا فإذا تبين انها تشكل خطرا على الارواح او الممتلكات وتتضمن خروجا على خط التنظيم او مجاوزة الحد الاقصى للارتفاع المحدد قانونا - وجب عرض الامر على المحافظ المختص لاصدار قرار بالازالة او التصحيح وفقا لحكم المادة رقم ١٦ من ذلك القانون .

١- القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ صدر فى ٧ يونيه عام ١٩٨٣ - ونشر بالجريدة

الرسمية فى ١٩٨٣/٦/٧ - العدد ٢٢ مكرر .

وتكون العقوبة فى جميع الاحوال غرامة تحدد على الوجه التالى :

١٠ ٪ من قيمة الاعمال المخالفة اذا كانت المخالفة لا تتجاوز ٢٠ ألف جنيه .

٢٥ ٪ من قيمة الاعمال المخالفة اذا كانت المخالفة لا تتجاوز ٥٠ ألف جنيه .

٥٠ ٪ من قيمة الاعمال المخالفة اذا كانت المخالفة لا تتجاوز ٢٠٠ ألف جنيه .

٧٥ ٪ من قيمة المخالفة لما زاد على ذلك .

وتسرى الاحكام السابقة على الدعاوى المنظورة امام المحاكم ما لم يكن قد صدر فيها حكم نهائى ، ويوقف نظر الدعاوى المذكورة بحكم القانون للمدة المشار اليها فى الفقرتين الاولى والثانية .

وتؤول حصيلة الغرامة المنصوص عليها فى هذه المادة الى حساب تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادى بالمحافظة، وتخصص للصرف منها على اغراضه، كما يخصص جانب منها المكافاة للجان الفنية طبقا لما تحدده اللائحة التنفيذية .

وتسرى احكام هذه المادة على جميع مدن الجمهورية والقرى التى صدر بها قرار من الوزير المختص بالاسكان بتطبيق القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ عليها وذلك فيها عدا المناطق والاحياء التى يصدر تحديدها قرار

من الوزير المختص بالاسكان بناء على طلب المحافظ المختص خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بهذا القانون .

٢- نص المادة الاولى من القانون ٥٤ لسنة ١٩٨٤م (١) .

يستبدل بنص المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المعدل لبعض احكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شان توجيه وتنظيم اعمال البناء النص الاتى :

" يجوز لكل من ارتكب مخالفه لاحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ او لائحته التنفيذية او القرارات المنفذه له قبل العمل بهذا القانون ان يقدم طلبا الى الوحدة المحلية المختصة خلال مهله تنتهى فى ٧ يونيه سنة ١٩٨٥ لوقف الاجراءات التى اتخذت او تتخذ ضده .

وفى هذه الحالة تقف هذه الاجراءات الى ان تتم معاينة الاعمال الموضوعه بمعرفة اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى مدة لا تجاوز شهرا ، فاذا تبين انها تشكل خطرا على الارواح والممتلكات او تتضمن خروجا على خط التنظيم او القيود الارتفاع المقررة فى قانون الطيران المدنى الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ وجب عرض الامر على المحافظ المختص

١- القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ خاص بتعديل المادة الثالثة من القانون ٣٠ لسنة

١٩٨٣ وصدر فى ٣ ابريل ١٩٨٤ - ونشر فى الجريدة الرسمية - العدد ١٥ -

الصادر فى ١٢ ابريل سنة ١٩٨٤ .

لاصدار قرار بالازالة او التصحيح وفقا لحكم لمادة ١٦ من ذلك القانون .

وتكون العقوبة فى جميع الاحوال غرامة تحدد على الوجه التالى :

١٠ ٪ من قيمة الاعمال المخالفة اذا كانت المخالفة لا تجاوز ٢٠
الف جنيه .

٥٢ ٪ من قيمة الاعمال المخالفة اذا كانت المخالفة لا تجاوز ٥٠
الف جنيه .

٥٠ ٪ من قيمة الاعمال المخالفة اذا كانت المخالفة لا تجاوز ٢٠٠
الف جنيه .

٧٥ ٪ من قيمة الاعمال المخالفة لما زاد على ذلك .

وتعفى جميع الاعمال المخالفة التى لا تزيد قيمتها على عشرة الاف
جنيه من الغرامة المقررة فى هذه المادة .

وتسرى الاحكام السابقة على الدعاوى المنظورة امام المحاكم ما لم
يكن قد صدر فيها حكم نهائى ، ويوقف نظر الدعاوى المذكورة بحكم
القانون للمدة المشار اليها فى الفقرتين الاولى و الثانية .

وتؤول حصيلة الغرامة المنصوص عليها فى هذه المادة الى حساب
تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادى بالمحافظة وتخصص للصرف منها
على اغراضه كما يخصص جانب منها لمكافاة اللجان طبقا لما تحدده
اللائحة التنفيذية .

وتسرى احكام هذه المادة على جميع مدن الجمهورية والقرى التى بها قرار من الوزير المختص بالاسكان بتطبيق القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ عليها وذلك فى ما عدا المناطق والاحياء التى يصدر بتحديدھا قرار من الوزير المختص بالاسكان بناء على طلب المحافظ المختص خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بهذا القانون .

٣- نص المادة الاولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ (١) .

يستبدل نص الفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المعدل لبعض احكام القانون رقم ١٠٦ / ١٩٧٦ فى شان توجيه وتنظيم اعمال البناء ، النص الاتى :

" يجوز لكل من ارتكب مخالفة لاحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ولائحته التنفيذية وقرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون ان يقدم طلبا الى الوحدة المحلية المختصة خلال مهلة تنتهى فى ٧ يونية سنة ١٩٧٨ لوقف الاجراءات التى اتخذت او تتخذ ضده " .

^١ - القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ خاص بتعديل الفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ . وصدر فى ١٩٨٦/٦/٢٦ - نشر فى الجريدة الرسمية - العدد (٢٧) تابع - الصابر فى ١٩٨٦/٧/٣

" يجوز لكل من ارتكب مخالفة لاحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ولائحته التنفيذية والقرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون ان يقدم طلبا الى الوحدة المحلية المختصة خلال مهلة تنتهى فى ٧ يونية سنة ١٩٨٧ لوقف الاجراءات التى اتخذت او تتخذ ضده " .

وفى هذه الحالة تقف هذه الاجراءات الى ان تتم معاينة الاعمال موضوع بمعرفة اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى مدة لا تجاوز شهرا ، فاذا تبين انها تشكل خطرا على الارواح والممتلكات او تتضمن خروجا على خط التنظيم او لقيود الارتفاع المقررة فى قانون الطيران المدنى الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ وجب عرض الامر على المحافظ المختص لاصدار بالازالة او التصحيح وفقا لحكم المادة ١٦ من ذلك القانون .

وتكون العقوبة فى جميع الاحوال غرامة تحدد على الوجه التالى :

١٠ ٪ من قيمة الاعمال المخالفة اذا كانت المخالفة لا تجاوز ٢٠ الف جنيه .

٢٥ ٪ من قيمة الاعمال المخالفة اذا كانت المخالفة لا تجاوز ٥٠ الف جنيه .

٥٠ ٪ من قيمة الاعمال المخالفة اذا كانت المخالفة لا تجاوز ٢٠٠ الف جنيه .

٧٥ ٪ من قيمة الاعمال المخالفة لما زاد على ذلك .

وتعفى جميع الاعمال المخالفة التى لا تزيد قيمتها على عشرة الاف جنيه من الغرامة المقررة فى هذه المادة .

وتسرى الاحكام السابقة على الدعاوى المنظورة امام المحاكم ما لم يكن قد صدر فيها حكم نهائى ، ويوقف نظر الدعاوى المذكورة بحكم القانون للمدة المشار اليها فى الفقرتين الاولى والثانية .

وتؤول حصيلة الغرامة المنصوص عليها فى هذه المادة الى حساب تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادى بالمحافظة وتخصص للصرف منها على اقراضه كما يخصص جانب منها لمكافاة اللجان طبقا لما تحدده اللاحة التنفيذية .

وتسرى احكام هذه المادة على جميع مدن الجمهورية والقرى التى بها قرار من الوزير المختص بالاسكان بتطبيق القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ عليها بذلك فيما عدا المناطق والاحياء التى يصدر بتحديدتها قرار من الوزير المختص بالاسكان بناء على طلب المحافظ المختص خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بهذا القانون .

٤- النص القانونى النهائى الذى يحكم التصالح فى جرائم البناء.

- " يجوز لكل من ارتكب مخالفة لاحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ولائحته التنفيذية والقرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون ان يقدم طلبا الى الوحدة المحلية المختصة خلال مهلة تنتهى فى ٧ يونية سنة ١٩٨٧ لوقف الاجراءات التى اتخذت او تتخذ ضده " .

وفى هذه الحالة تقف هذه الاجراءات الى ان تتم معاينة الاعمال موضوع بمعرفة اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى مدة لا تجاوز شهرا ، فاذا تبين انها تشكل خطرا على الارواح والممتلكات او تتضمن خروجا على خط التنظيم او لقيود الارتفاع المقررة فى قانون الطيران المدنى الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ وجب عرض الامر على المحافظ المختص لاصدار بالازالة او التصحيح وفقا لحكم المادة ١٦ من ذلك القانون .

وتكون العقوبة فى جميع الاحوال غرامة تحدد على الوجه التالى :

١٠ ٪ من قيمة الاعمال المخالفة اذا كانت المخالفة لا تجاوز ٢٠ الف جنيه .

٢٥ ٪ من قيمة الاعمال المخالفة اذا كانت المخالفة لا تجاوز ٥٠ الف جنيه .

٥٠ ٪ من قيمة الاعمال المخالفة اذا كانت المخالفة لا تجاوز ٢٠٠ الف جنيه .

٧٥ ٪ من قيمة الاعمال المخالفة لما زاد على ذلك .

وتعنى جميع الاعمال المخالفة التى لا تزيد قيمتها على عشرة الاف جنيه من الغرامة المقررة فى هذه المادة .

وتسرى الاحكام السابقة على الدعاوى المنظورة امام المحاكم ما لم يكن قد صدر فيها حكم نهائى ، ويوقف نظر الدعاوى المذكورة بحكم القانون للمدة المشار اليها فى الفقرتين الاولى والثانية .

وتؤول حصيلة الغرامة المنصوص عليها فى هذه المادة الى حساب تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادى بالمحافظة وتخصص للصرف منها على افراضه كما يخصص جانب منها لمكافاة اللجان طبقا لما تحدده اللاحة التنفيذية .

وتسرى احكام هذه المادة على جميع مدن الجمهورية والقرى التى بها قرار من الوزير المختص بالاسكان بتطبيق القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ عليها بذلك فيما عدا المناطق والاحياء التى يصدر بتحديدھا قرار من الوزير المختص بالاسكان بناء على طلب المحافظ المختص خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بهذا القانون .

المميزات التى جاء بها تطبيق نظام التصالح فى قانون البناء ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ وتعديلاته .

ان المميزات التى جاء بها قانون التصالح وفقا لاحكام المادة الثالثة
من ق ٣٠ لسنة ١٩٨٣ وتعديلاتها (١) تكاد تكون ذات المميزات التى تميز
بها نظام التصالح فى جرائم التهرب الجمركى (٢) وكذلك فى جرائم التهرب
من ضريبة المبيعات (٣) وكذلك ذات التى جاء بها القانون ١٧٤ لسنة
١٩٩٨ (٤) .

اولا : الغاء عقوبات الحبس

تنص المادة الثالثة فى فقرتها الثالثة على انه

-
- ^١ - المادة الثالثة من القانون ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المستبدله بموجب المادة الاولى من
القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ والمعدل بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ .
- ^٢ - راجع مميزات نظام التصالح فى جرائم التهرب الجمركى - ص - من هذا
المؤلف .
- ^٣ - راجع مؤلفنا - التعليق على ضريبة المبيعات - طبعة نادى القضاة - ص -
- ^٤ - راجع مقدمة المذكره الايضاحيه لمشروع القانون ١٦٤ لسنة ١٩٩٨ .

" تكون العقوبة فى جميع الاحوال غرامه " ومن ثم فقد الغيت بالنسبه لمن يتمتع باحكام تلك المادة عقوبة الحبس فالمخالف اذا ما تقدم بطلب التصالح للوحده المحليه وفقا للشروط التى حددها القانون ، يعفى عن عقوبة الحبس سواء قبل او رفض " طلب تصالحه مع الجهة الاداريه القائمه بشؤن التنظيم " .

ويترتب على ذلك ان الحكم الصادر بالحبس على المتهم سواء كان حضوريا او غيابيا - يلغى عند الحكم فى المعارضه او الاستئناف ، وذلك اذا ما تقدم المتهم بطلب التصالح سواء قبل التصالح ام رفض .

* ولا شك ان فى ذلك تشجيعا للمخالفين لاحكام القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ على التقدم بطلبات التصالح عما ارتكبو من اعمال بناء مخالفة ، والا لما تجرأ احد على اتباع اجراءات التصالح اذا ما اعتقدا بتعرضه لعقوبة الحبس وخاصة بالنسبه لمن يتيقن من المخالفين من مخالفة بنائه للاصول الفنيه والقواعد القانونيه او ان البناء قيمه خارج خط التنظيم او مخالف لقيود الارتفاع او يشكل خطوره على الارواح .

ومن ثم كان اعفاء امثال هؤلاء المخالفين من عقوبة الحبس تشجيعا لهم على التقدم بطلبات التصالح لتصلح مواقفهم وموقف المبائى - من الناحيه القانونيه والفنيه .

ثانيا : استبدال عقوبة الغرامة النسبية بالغرامة الاصلية

:-

اذا نص المشرع فى المادة الثالثة على غرامه نسبىه تحدد وفقا للشريحه التى تخضع لها قيمة الاعمال المخالفه ، ويستوى فى ذلك من قبل طلب تصالحه او من رفض تصالحه .

وتجدير الاشارة الى انه قد ذهب راي فى الفقه الى انه فى هذه الحالة يحكم على المخالف . بالعقوبة الاصلية المقرره للجريمة وهى الغرامة المعدله لقيمة الاعمال مخالفة او مواد البناء وذلك على سند من ان مجال اعمال هذا الحكم هو قبول التصالح فقط (١) .

وافادت عبارة فى "فى جميع الاحوال " الواردة بالنص انه حتى لو رفض التصالح فانه يحكم على المتهم بالغرامة المقررة فى تلك المادة وهى الغرامة النسبية . فاذا كانت قيمة الاعمال المخالفة تزيد على عشرة الاف جنيه فانه لا يحكم الا بالغرامة النسبية المقررة فى النص المشار اليه وذلك حتى لو رفض التصالح . (٢)

^١ - الاستاذ الدكتور / محمد المنجى - رئيس المحكمه بالاسكندريه فى كتاب

(جرائم المباني) - الطبعة الاولى - ١٩٨٧ - ص ١٧٥

^٢ - الاستاذ/ حامد الشريف - المشكلات العملية فى جريمة البناء بدون ترخيص -

المكتبة القانونية - ١٩٨٨ - ص ٣٤

ثالثا: الاعفاء من الغرامة بالنسبة للأعمال التي لا تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنية .

حيث انه يترتب على قبول التصالح فى الاعمال التي لا تزيد فيها على ١٠ آلاف جنيها الاعفاء من الغرامة (١) كما انه فى حالة رفض التصالح الى يحكم على المخالف بالعقوبة الاصلية المقررة للجريمة وهى الغرامة المعادلة لقيمة الاعمال المخالفة او مواد البناء على سند من ان مجال الاعفاء لايمتد الا فى حالة قبول التصالح فقط (٢).

اى ان هذا الراى يرى ان مجال الاعفاء من الغرامة لا يسرى فى حالة رفض التصالح عند ما تكون قيمة الاعمال المخالفة اقل من عشرة الاف جنية الا ان هناك راى اخر يذهب الى ان النص فى الحقيقة قرر الاعفاء العام فى جميع الاحوال دون التميز بحالتى القبول او الرفض للتصالح . وهذا الاعفاء يعتبر بمثابة تشجيع للعديد من العديد من الحالات المخالفة للتقدم بطلبات التصالح فى ظل المهلة التى كانت محددة من قبل . وبذلك يكون الاعفاء يسرى فى هذا الحالة ويجب على المحكمة ان تقضى به والا كان حكمها باطلا (٣).

^١ - الاستاذ/ محمود عبد الحكيم عبد الرسول - المرجع السابق - ص ٨٢

^٢ - الاستاذ الدكتور / محمد المنجى / رئيس المحكمة بالاسكندرية - كتاب جرائم المباني - الطبعة الاولى - ١٩٨٧ - ص ١٧٣

^٣ - الاستاذ / حامد الشريف - المرجع السابق - ص ٣٧

رابعاً : التجاوز عن الإزالة أو التصحيح بالنسبة للمخالفات التي يقبل التصالح عنها:

الميزه التي جاء بها نظام التصالح في قانون المباني بالإضافة إلى ما سبق هو التجاوز عن الإزالة أو التصحيح .

ولقد اختلف الرأي حول الإزالة وما إذا كانت عقوبة يجب ألا توقع إلا بحكم قضائي وإلا كانت مخالفه لأحكام الدستور الذي يوجب أن توقع جميع العقوبات بحكم قضائي (١) وما إذا كان يجوز توقيعها بقرار إداري . واستقر الرأي في النهاية على أن إزاله الإداريه ما هي الا تدبير تملكه الدولة لإقرار النظام العام حماية للمصلحة العامة وأمن المواطنين وان امرها مستقر في القانون الإداري وتجد تطبيقاتها في عدد من التشريعات المعمول بها في مصر، وعلى رأسها القانون الذي أجاز للدولة إزالة التعدي على أراضيها بالطريق الإداري . وبذلك تكون الإزالة اما بحكم قضائي او بالطريق الإداري (٢) .

^١ - الأستاذ / رفعت عكاشه - قانون المباني الجديد الطبعة الاولى - ص ٧٥ .

^٢ - الأستاذ / حامد الشريف - المرجع السابق - ص ٣٢ .

الشروط الواجب توافرها للتصالح فى جرائم المباني (١)

١ - التقدم بطلب مكتوب يبدى فيه رغبته فى التصالح .

حيث ان أول الشروط الواجب توافرها لتطبيق نظام التصالح طبقا لنص المادة الثالثة من القانون ٣٠ لسنة ١٩٩٨م هو ذلك الطلب الذى أجاز النص بمقتضاه للمخالف أن يتقدم به الى الوحدة المحلية التابع لها العقار، والذى يبدى فيه رغبته الصريحة فى التصالح عن الاعمال المخالفة (٢) .

ويشترط أن يكون هذا الطلب مكتوبا حتى يعتد به ، وتبدأ بعد ذلك إجراءات التصالح ، ولذلك فان الطلب الشفوى لا يعتد به ولا يعتد بطلب التصالح فى أى صورة أخرى ولو فى محضر الشرطة فإنه لا يعتد به ، و كذلك فإنه ينبغى ان يتم التقدم للوحده المحليه التابع لها العقار لانه لا يجوز التقدم بالتصالح عن عقار فى وحدة محلية الى وحدة محلية أخرى لا يتبعها ذلك العقار .

^١ - راجع فى ذلك تفصيلا - مؤلفنا - مجموعة اللمساوى القانونيه فى المباني -

تحت الطبع - شروط التصالح .

^٢ - راجع من احكام النقض الحديثه .

نقض جنائى - الطعن رقم ١٦٦١٨ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٩٩٠/٩/٢٦ - مجموعة

احكام النقض - السنه ٤١ - قاعدة ١٤٨ - ص ٨٥٦ .

٢- أن يتم التقدم بهذه الطلب خلال المهلة التي حددها القانون .

حيث أن الشرط الثاني لاقرار نظام التصالح سالف الذكر . ان يتم التقدم بهذا الطلب المكتوب للوحدة المحلية المختصة خلال المهلة التي حددها القانون حتى ١٩٨٧/٦/٧ .

حيث كانت المهلة تحدد بداية بسنة اشهر ابتداء من ١٩٨٣/٦/٨ ثم مدت المهلة حتى ١٩٨٥/٦/٧ واخيراً امتدت حتى ١٩٨٧/٦/٧ (١) .

وقد وضحت محكمة النقض ذلك في أحدث احكامها حينما قررت انه.

لمن خالف احكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ او لائحته التنفيذية او القرارات المنفذه له . التقدم يطلب للوحده المحليه المختصة خلال مهلة تنتهى فى ١٩٨٧/٦/٧ لوقف الاجراءات التى اتخذت او تتخذ ضده لحين معاينة الاعمال موضوع المخالفه.

^١ - المهلة التى نصت عليها المادة الثالثة من القانون ٣٠ لسنة ١٩٨٣ هى ستة اشهر من تاريخ العمل بذلك القانون فى ١٩٨٣/٦/٨ . وجاء القانون ٥٤ لسنة ١٩٨٤ ومد هذه المهلة حتى ١٩٨٥/٦/٧ - ثم جاء القانون ٩٩ لسنة ١٩٨٦ ومد هذه المهلة حتى ١٩٨٧/٦/٧

العقوبة المقررة لتلك المخالفة - الغرامة (١) .

٣- أن تكون المباني المقدم عنها هذا الطلب اقيمت بالمخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ .

لا يقبل طلب التصالح اذا كانت المخالفة قد وقعت في ظل القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ والمعمول به اعتبارا من يوم ٨ يونيه سنة ١٩٨٣ .

فجميع تلك المخالفات لا يجوز التصالح بشأنها بل يطبق عليها القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ وذلك تطبيقا لقاعدة الاثر الفوري والمباشر للقانون .

ولذلك فانه يشترط لسريان نص المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ والمعدل بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ والمعدل بالقانون ٩٩ لسنة ١٩٨٦ ان تكون المخالفة مؤثمة طبقا لاحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن تنظيم المباني او لائحته التنفيذية او القرارات المنفذة له .

لان القول بغير ذلك يؤدي بالضرورة الى فوضى بنائيه كبيرة من حيث تشجيع الكثيرين على البناء المخالف بغية التقدم بعد ذلك بطلب للتصالح

^١ - نقض جنائي - الطعن رقم ١٦٦١٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٩/٢٦ -

مجموعة احكام النقض - السنة ٤١ - قاعده رقم ١٤٨ - ص ٨٥٦ .

للادارة وذلك للهروب من الاجراءات المعقدة لاستخراج واثبات تاريخ الواقعة اى واقعة البناء المخالف يخضع للقواعد العامة فى القانون الجنائى التى تحكم الادلة فى الدعوى . ويحق للمتهم اثباتها بكافة طرق الاثبات . والفصل فى تلك المسألة تخضع لتقدير محكمة الموضوع .

النتائج المترتبة على تقديم طلب التصالح :

ان التقدم بالطلب بالرغبة فى الاستفاده من نظام التصالح فى جريمة المبانى ، يرتب اثارا عديده عند قبوله مع ملاحظة ان مجرد قبول الطلب لا يعنى قبول التصالح .

فالجهة الادارية ملزمة بان تقبل الطلب طالما كان خلال المهلة المحددة ولكنها غير ملزمة بقبول التصالح الا عن الحالات التى تدخل فى نطاق التصالح وذلك بعد انعقاد اللجان .

ويلاحظ ان ذلك الطلب يتقدم به صاحب الشأن يقتصر موضوعه على تلك الاجراءات التى اتخذت او سوف تتخذ ضده مستقبلا للجهة الاداريه المختصة .

ووفقا لنص المادة الثالثة من ق ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المعدل فان يترتب على تقديم الطلب ان توقف ثمة اجراءات اتخذت او تتخذ ضد المخالف لحين معاينة اللجنة المنصوص عليها في المادة [١٦] من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المعدل .

واللجنة المنصوص عليها في المادة [١٦] من القانون المذكور تشكل بامر من المحافظ المختص " من ثلاثة من المهندسين المعماريين والمدنيين من غير العاملين بالجهة المختصة بشئون التنظيم ممن لهم خبرة لا تقل عن عشر سنوات " . (١)

^١ - راجع نص المادة ١٦ من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ الخاص بالبناء وتعديلاته

أحدث أحكام محكمة النقض المتعلقة بجرائم قوانين المباني -

١ - متى تعد جريمة البناء بغير ترخيص متتابعة الأفعال الموجز

- متى تعد جريمة البناء بغير ترخيص متتابعة الأفعال ؟
مبدأ تقادم الجريمة هو اليوم الذى يقوم فيه فاعلها الاصلى بعمله
الختامى المحقق لوجودها . مؤدى ذلك ؟
القضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة دون استظهار تاريخ
الانتهاء من اقامة اخر اعمال البناء توصلنا لتحديد تاريخ مبدأ تقادم
الدعوى الجنائية . قصور . (١)

١ - لما كان من المقرر قانوناً ان جريمة البناء بغير ترخيص ان هى الا جريمة
متتابعة الأفعال متى كانت اعمال البناء متعاقبة متواليه ان هى حين اذ تقوم على نشاط
- وان اقترب فى ازمته متواليه - الا انه يقع تنقيذا لمشروع اجرامى واحد والاعتداء
فيها مسلط على حق واحد وان تقررت هذه الاعمال مع تقارب ازمته وتعاقبها دون
ان يقطع بينهما فارق زمنى يوحى بانفصام هذا الاتصال الذى جعل منها وحده اجراميه
فى نظر القانون وكان من المقرر ان الجريمة تعتبر فى باب التقادم وحده قائمه
بنفسها غير قابله للتجزئه لا فى حكم مبدأ تقادم الجريمة هو ذلك اليوم الذى يقوم فيه

٢- عدم استلزام قصد خاص في جريمة عدم مراعاة الاصول الفنية في تصميم العقار او تنفيذه.

الموجز .

جريمة عدم مراعاة الاصول الفنية في تصميم العقار او تنفيذه . مناط توافرها ؟ لا تستلزم قصدا خاصا لقيامها . كفاية تحقيق القصد العام . تقدير قيام هذا القصد او عدم قيامه . موضوعي .

===== فاعلها الاصلى بعمله الختامي امحقق لوجودها واذا كان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاء بانقضاء الدعوى الجنائية قبل المطعون ضده بمضى المدة على تلك العبارة المجمله سألقة البيان دون ان يستظهر تاريخ الانتهاء من اقامة اخر اعمال البناء توصلا لتحديد تاريخ مبدا تقادم الدعوى الجنائية خصوصا وان الثابت من المفروضات المضمونه ان اعمال البناء موضوع الاتهام المحرر عنها محضرا الضبط المؤرخان في ١٩٩١/١٢/٢ ، ١٩٩٢/٢/٣ تمثلت في اقامة الطوابق من الخامس حتى الرابع عشر فوق الاراضى والبدروم وبناء غرفه وغرفة مصعد بالطابق الخامس عشر وان كتاب منطقة الاسكان الذى عول عليه الحكم في قضائه يتعلق بالادوار الاربعة عشر فقط ، ومن ثم فلم يستظهر الحكم ما اذا كانت قد مضت مدة ثلاث سنوات بين انتهاء المطعون ضده من اقامه اخر اعمال البناء وبين تحرير محضرى ضبط الواقعة . وبذلك جاء الحكم مشوبا بالقصور في بيان العناصر الكافية والمؤديه الى قبول الدفع او رفضه بما يعيبه ويوجب نقضه والاعاده .

(نقض جنائي - الطعن رقم ١٨٢٤٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٧/١٢/١٠)

-غير منشور

مثال لتسبب سائق لتوافر اركان جريمه عدم مراعاة الاصول الفنية فى تصميم العقار واستظهار القصد الجنائى فيها . (١)

١ - لما كان مفاد نص المادة ٢٢ مكررا من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شان توجيه وتنظيم اعمال البناء ان الجريمة التى ترتكب بطريق العمد او الاهمال الجسيم بعدم مراعاة الاصول الفنية فى تصميم البناء او تنفيذه او الاشارات على التنفيذ او الغش فى استخدام مواد البناء او استعمال مواد غير مطابقة للمواصفات لا تستلزم قصدا خاصا بل تتوافر اركانها لتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام وهو انصراف قصد الجانى الى اقامة البناء على النحو سالف البيان ، وكان تحقيق هذا القصد او عدم قيامه - من ظروف الدعوى - يعد مسأله تتعلق بالوقائع تفصل فيها المحكمه بغير معقب، وكان الحكم المطعون فيه قد اثبت ان الطاعنه الاولى والطاعن الثانى لم يراعيا فى تنفيذ العقار موضوع الدعوى الاصول الفنية المقرره بتنفيذها التصميمات رغم علمها بما شابها من اخطاء واستخدامهما كميات من مواد البناء - اسمنت وظلط وحديد تسليح - دون الحد الأدنى الذى تقتضيه المواصفات المصريه المقرره من سوء توزيع ورص الحديد وعدم جودت خلطه مكونات الخرسانه المسلحه واقامتهما تعلية وخزان مياه رغم ان الهيكل الخرسانى الانشائى للبناء لم يكن صالحا لاقامتها ، كما اثبت ان الطاعن الثالث اهل اهملا جسيما فى الاشراف على تنفيذ البناء المشار اليه فسمح للطاعنه الاولى للطاعن الثانى بعدم مراعاة الاصول الفنية فى البناء المذكور على النحو سالف البيان ، فان هذا الذى اورده الحكم يعد كافيا وسائغا لاستظهار تحقيق القصد الجنائى لدى الطاعنين فى الجرائم التى داتهم بها باعتبارهم فاعلين اصليين على خلاف ما يذكره الطاعن الثالث فى اسباب طعنه من ان الحكم خلا من بيان ما اذا كان فاعلا او شريكا . ومن ثم فان ما اثير من الطاعنين اجماعين فى هذا الشأن لا يكون صائبا . لما كان ذلك . وكان ما اورده الحكم المطعون فيه فى مداونتته وتوافر به جناية العمد والاهمال الجسيم بعدم مراعاة الاصول الفنية فى تصميم البناء موضوع الدعوى وفى

-ضمان المقاول والمهندس المعماري لتهدم البناء والعيوب التي تهدد سلامته . اقتصاراً على المسئولية المدنية دون الجنائية . (١)

===== تنفيذ والإشراف على التنفيذ واستعمال مواد البناء رغم عدم مطابقتها للمواصفات المؤتممة بنص المادة ٢٢ مكرر من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المعدل لأحكام القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ . وذلك بكافة أركانها كما هي معرفه به فى القانون .

(نقض جنائى - الطعن رقم ٢١١ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٨/٣/٥ - غير منشور) .

١ - ان نص المادة ٢٢ فقره اولى من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شان توجيه وتنظيم اعمال البناء قد جرى تعديلها بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٢ على النحو التالى " مع عدم الاخلال باية عقوبه اشد ينص عليها قانون العقوبات او اى قانون اخر يغاقب بالحبس وبغرامه لا تتجاوز قيمة الاعمال المخالفه او مواد البناء ،التعامل فيها بحسب الاحوال او باحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف احكام المواد ٤ ، ٥ ، ٦ مكرر ١ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٧ من هذا القانون او لائحته التنفيذية او القرارات الصادرة تنفيذا له وكان مفاد هذا النص انه اباح النزول بالغرامه عن قيمة الاعمال المخالفة او مواد البناء المتعامل فيها حسب الاحوال بعد ان كانت محدده بهذه القيمة بما لا يجوز النزول عنها ، وهو ما يتحقق به من هذه الناحية فقط القانون الاصلح للمتهم فى حكم المادة الخامسة من قانون العقوبات وذلك دون المادة رقم ٢٢ مكررا (١) فقره ثانيه من ذات القانون المشار اليه لانها اشد فى خصوص عقوبة الغرامه الايضافيه عنها فى المادة رقم ٢٢ مكررا (١) فقره ثانيه من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ الصادر بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٠٦ . لسنة ١٩٧٦ - الذى حوكم الطاعن بموجبه - ، لما كان ما تقدم ، وكانت المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول لهذه المحكمه ان تنقض الحكم لمصلحة المتهم اذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون اصلح يسرى على واقعة الدعوى ، ومن ثم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحاله حتى تتاح

- اختلاف جريمة اقامة بناء بدون ترخيص عن جريمة اقامة بناء على ارض غير مقسمة .

الموجز :

- اركان اختلاف جريمتي اقامة بناء بغير ترخيص واقامة بناء على ارض لم يصدر قرار بتقسيمها كل عن الاخره . وحدة الفعل المادى المكون للجريمتان . وهو اقامة البناء فى كل من الجريمتين مع تباين الصور بتنوع وجه المخالفه للقانون . عدم انطباق قانون تقسيم الاراضى المعدل للبناء على واقعة اقامة بناء الدور الاول العلوى . وجوب قيام المحكمه بتحصيص الواقعة بكافة كيوفها وإضفاء الوصف الصحيح عليها . قضائها بالبراءة فى الواقعة المطروحة برمتها خطأ فى تطبيق القانون (١) .

===== للمطعون ضده فرصة محاكمته من جديد فى ظل القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٢ سالف الذكر .

(نقض جنائى - الطعن رقم ٥٠١٠٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١١/ ٢٨ / ١٩٩٥ - منشور بمجلة القضاء - السنه ٢٩ - العدد الاول - قاعدة ٣٢ - ص ٧٤٠) .
(نقض جنائى - الطعن رقم ٢١١ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٨ / ٣ / ٥) .

^١ - ان جريمة اقامة بناء بغير ترخيص وجريمة اقامة البناء على ارض لم يصدر قرار بتقسيمها وان كانت كل جريمة منها تقوم على عناصر و اركان تختلف عن عناصر الجريمة الاخرى ، غير ان الفعل المادى المكون للجريمتان واحد وهو اقامة البناء سواء تم فى ارض غير مقسمة او اقيم عليها بدون ترخيص ، فالواقعه الماديه

اقتصار تطبيق القانون ١٠٦ لسنة ٧٦ على عواصم المحافظات دون القرى .

الموجز :

خروج القرى من نطاق سريان احكام الباب الثانى من القانون رقم
١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المعدل بصفة مطلقة . قصر تطبيقه على عواصم

===== التى تتمثل فى اقامة البناء هى عنصر مشترك بين كافة الاوصاف القانونيه
التى يمكن ان تعطى لها ، والتى تتباين صورها بتنوع وجه المخالفه للقانون ولكنها
كلها نتائج متولده عن فعل البناء الذى تم مخالفا للقانون ، ولما كانت واقعة اقامة بناء
الدور الاول العلوى وان كانت تنطبق عليها احكام القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ فى
شان تقسيم الاراضى المعده للبناء لانه مقصور بالنسبه المبائى على تلك التى تقام
على الاراضى ومن ثم فهو رهن باقامة الطابق الارضى ، ولا شأن له بالطوايق التالية
غير المتصلة بها ، الى انه لما كان ذلك الفعل ذاته يكون من جهة اخرى يحوى
جريمة اقامة بناء بدون ترخيص وهى غير قائمه على ذات الفعل الذى كان محلا
للاتهام بذلك الوصف الاخر فقد كان يتعين على المحكمة قيامها بواجبها فى تمحيص
الواقعه بكافه كيوفها القانونيه و ان تضى على الواقعه الوصف الصحيح وهو اقامة
البناء بغير ترخيص ، اما وانها لم تفعل وقضت بالبراءه فى الواقعه المطروحه عليها
برمتها فانه تكون قد اخطات فى تطبيق القانون .

(نقض جنائى - الطعن رقم ١٧٩٨١ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٩٩٣/ ١/ ٣ - منشور
بمجلة القضاء - السنه ٢٦ - العدد الاول والثانى - الموجز بالقاعدة ٣٢ -
ص ٧٠٢) .

المحافظات و البلاد المعترفه مدنا . اساس ذلك ؟ (١) .

١ - " لما كانت المادة ٢٩ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ سالف الذكر بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ تنص في فقرتها الاولى على انه تسرى احكام الباب الثانى من هذا القانون على عواصم المحافظات والبلاد المعترفه مدنا بالتطبيق لقانون الحكم المحلى فان تلك المادة مع صراحة نصها ووضوح عبارتها تدل بجلاء على اخراج القرى عن نطاق سريان احكام هذا الباب بصفه مطلقه ، ولا يغير من هذا النظر ما تضمنته الفقره الثانيه من ماده ذاتها من جواز اعفاء مدينه او قرية او جهة من تطبيق بعض احكام الباب الثانى من هذا القانون او لائحته التنفيذية لاسباب تاريخيه او ثقافيه ، او سياحيه ، او تحقيقيا لغرض قومى او مصلحة اقتصاديه او مراعاة لظروف العمران بما يوحى به صياغه هذه الفقره على نحو يدل على سريان احكام الباب الثانى على القرى . لان الاصل هو ان تنظيم المبائى الوارده احكامه فى الباب الثانى من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ سالف الذكر لا تسرى الا على عواصم المحافظات والبلاد المعترفه مدنا طبقا لقانون الحكم المحلى دلالة ذلك ان المادة ٢٩ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ قد نصت على عدم سريان احكام الباب الثانى من هذا القانون على القرى والجهات الاخرى الا بقرار وزير الاسكان بناء على طلب المحافظ المختص ، وقد خلا نص هذه المادة بعد تعديله من تقرير هذا الحكم بالنسبه للقرى ، ومن ثم يضحى تطبيق احكام الباب الثانى من القانون سالف الذكر مقصورا على عواصم المحافظات والبلاد المعترفه مدنا طبقا للفقره الاولى من المادة رقم ٢٩ من هذا القانون "

(نقض جنائى - جلسة ١٠/٢/١٩٩٤ - الطعن رقم ٢٢٢٢٧ - لسنة ٦١ ق - مجموعة احكام النقض - السنة ٢٨ - العدد الاول والثانى ص ٧٠٤ - قاعدة ٤٤)

وجوب اشتمال الحكم الصادر بالادانته على تحديد المكان
الذى اقيم فيه البناء المخالف .

الموجز :

تجهل الحكم المكان الذى اقيم فيه بناء رغم جوهريته لما يترتب
عليه من اثر فى تحديد مدى انطباق وسريان احكام الباب الثانى من
القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ على الواقعة المادية المطروحة . قصور
(١) .

١ - " اذا كان يبين من الحكم الابتدائى الذى احوال الى اسبابه - فى الادانته - الحكم
المطعون فيه انه جاء مجهلا المكان الذى اقيم فيه البناء - وهو بناء جوهرى فى
خصوصية هذه الدعوى - لما يترتب عليه من اثر فى تحديد مدى انطباق وسريان
احكام الباب الثانى من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ على الواقعة المادية التى
انطوت عليها الاوراق مما يعجز هذه المحكمة عن القول بكلمتها فى صحيح القانون
فيما يثيره الطاعن بوجه التعى . لما كان ذلك . فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا
بالقصور فى التسبيب الذى يتسع له وجه الطعن مما يتعين معه نقضه والاحاله . "
(نقض جنائى - جلسة ١٠/٢/١٩٩٤ - الطعن رقم ٢٢٢٢٧ - لسنة ٦١ ق - مجموعة
احكام النقض - السنة ٤٥ - العدد الاول والثانى ص ٧٠٤ ، ٧٠٥ - قاعدة
(٤٥) .

- انشاء او تعديل او ترميم المباني التى لا تتجاوز خمسة الاف جنيه فى السنة الواحدة
دون موافقة اللجنة المختصة . اصبح غير مؤتم بصدور القانون رقم ١٠٦ لسنة
١٩٧٦ .

- الحكم بإزالة التصحيح أو استكمال الاعمال المخالفة . واجب ما لم يصدر قرار نهائى بهذه العقوبة من اللجنة المختصة . المادة ٢٢ من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ لبيان الحكم فى مدوناته مدى صدور قرار اللجنة المختصة من عدمه . جوهري . اغفال ذلك . قصور^(١) .

===== (نقض جنائى - الطعن رقم ١٢٧٥٠ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٣/٥/١٢ - مجموعة احكام النقض السنه ٤٤ - قاعدة رقم ٦٧ ص ٤٦٢) .

نقض جنائى - جلسة ١٩٦١/١٠/٢ - الطعن رقم ٢٢٢٢٧ - لسنة ٦١ ق - مجموعة احكام النقض - السنه ٢٨ - العدد الاول والثانى ص ٧٠٤ - قاعدة ٤٥) .

^١ - لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٢٢ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المطبق على واقعة الدعوى قد نصت على انه " يجب الحكم فضلا من ذلك بإزالة أو تصحيح أو استكمال الاعمال المخالفة بما يجعلها متفقة مع احكام هذا القانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذا له ، وذلك فيما لم يصدر بشأنه قرار نهائى من اللجنة المختصة " وكان مؤدى هذا النص هو ان الحكم بإزالة أو تصحيح أو استكمال العمال المخالفة وان كان وجوبا الا انه مشروط بالا يكون قد صدر بهذه العقوبة قرار نهائى من اللجنة المختصة ، وانه اذا ثبت صدور مثل هذا القرار فلا محل للحكم بهذه العقوبة وعلى ذلك فانه يتعين على الحكم ان يبين فى مدوناته مدى صدور ذلك القرار من عدمه باعتباره بيانا جوهريا لازما لتوقيع هذه العقوبة أو عدم توقيعها ويكون اغفال هذا البيان قصور .

(نقض جنائى - الطعن رقم ٦١٠٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٨ - مجموعة احكام النقض - السنه ٤١ - ص ٢٣٣ قاعدة ٣٩) .

- جريمة البناء بدون ترخيص من الجرائم المتتابعة الافعال

الموجز :

- جريمة البناء بدون ترخيص . جريمة افعال متتابعة بدون ترخيص .
جريمة افعال متتابعة . متى كانت اعمال البناء متعقبا متواليا، ولو لم
يكشف عن بعضها الا بعد الحكم فى بعضها الاخر (١) .

- الحكم بازالة او تصحيح او استكمال الاعمال المخالفة . واجب ما لم
يصدر قرار نهائى بهذه العقوبة من اللجنة المختصة . المادة ٢٢ من
القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ .

بيان الحكم فى مدوناته مدى صدور قرار اللجنة المختصة من عدمه .

^١ - من المقرر قانونا ان جريمة البناء بغير ترخيص ان هى الا جريمة متتابعة
الافعال متى كانت اعمال البناء متعاقبة متوالية اذ هى حينئذ تقوم على نشاط - وان
اقترب فى ازمة متوالية - الا انه يقع تنفيذا لمشروع اجرامى واحد ، والاعتداء
مسلط على حق واحد وان تكررت هذه الاعمال مع تقارب ازميتها وتعاقبها دون ان
يقطع بينها فارق زمنى يوحى بانقسام هذا الاتصال التى يجعل منها وحدة اجرامية فى
نظر القانون بمعنى انه اذا صدر الحكم فى اى منها يكون جزاء لكل الافعال التى وقعت
فى تلك الفترة حتى ولو لم يكشف امرها الا بعد صدور الحكم .

(نقض جنائى - الطعن رقم ٥٠٩٥ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٣ مجموعة

احكام النقض - السنة ٤١ - ص ٦٢٧ قاعدة ١١٦) .

جوهري . اغفال ذلك . قصور (١) .

- اقامة طوابق - بقصد جنائي واحد جريمه واحده .

- ادانة الطاعنة عن جريمة بناء طوابق جديدة بدون ترخيص تاسيسا على اختلافها عن الطابقين السابق ادانتها عنها دون تحقيق دفاعها بان اقامة الطوابق جميعها كانت بقصد جنائي واحد ونشاط اجرامي متصل قبل صدور الحكم في الجنحة الاولى . قصور (٢) .

١ - لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا . واذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بالغاء عقوبة ازالة الاعمال المخالفة دون ان يورد في مدوناته سبب هذا الالغاء ودون ان يستظهر مدى صدور قرار نهائي من اللجنة المختصة بالازالة - الامر الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والتقريرات فيما تثيره النيابة الطاعنة باسباب طعنها ما يعيب الحكم المطعون فيه بالقصور في التسبيب الذي له الصدارة على مخالفة القانون .

(نقض جنائي - الطعن رقم ٦١٠٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٨ - مجموعة

احكام النقض - السنة ٤١ - قاعدة رقم ٣٩ - ص ٢٣٣) .

٢ - لما كان الحكم المطعون فيه اذ قضى بادانة الطاعنة عن اقامة الادوار المشار اليها على اساس اتهمها غير الدورين الذي سبق ان حكم على الطاعنة من اجلهما

مثال :

- وجوب التقدم بطلب التصالح خلال المهلة المحدده .

الموجز :

- لمن خالف احكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ او لائحته التنفيذية او القرارات المنفذة له التقدم بطلب للوحدة المحلية المختصة خلال مهلة تنتهى فى ٧ يونية ١٩٨٧ لوقف الاجراءات التى اتخذت او تتخذ ضده لحين معاينة الاعمال موضوع المخالفة . العقوبة المقررة للمخالفة تلك الغرامة

اعفاء الاعمال المخالفة التى لا تجاوز قيمتها عشرة الاف جنيه من هذه الغرامة

==== وذلك دون تحقيق دفاعها من ان اقامة الادوار جميعها كانت نتيجة قصد جنائى واحد ونشاط اجرامى متصل من قبل صدور الحكم فى الدعوى رقم لسنة ١٩٨٢ مستأنف الجيزة . لما كان ما تقدم فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور متعينا نقضه والاحالة .

(نقض جنائى - الطعن رقم ٥٠٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩/٥/٣ - مجموعة احكام النقض - السنة ٤١ - قاعدة رقم ١١٦ - ص ٦٢٢) .

سريان هذه الاحكام على الدعاوى المنظورة امام المحاكم ما لم يكن قد صدر فيها حكم نهائى . وقف نظر الدعوى المذكورة بحكم القانون للمدة المشار اليها فى الفقرتين الاولى والثانية . المادة الثالثة من القانون ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المعدلة بالقانونين ٥٤ لسنة ١٩٨٤ ، ٩٩ لسنة ١٩٨٦ م (١)

١ - لما كانت المادة الثالثة من القانون ٣٠ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم اعمال البناء المعدلة بالقانونين رقمى ٥٤ لسنة ١٩٨٤ ، ٩٩ لسنة ١٩٨٦ تنص على انه "يجوز لكل من ارتكب مخالفة لاحكام القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ولائحته التنفيذية او القرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون ان يقدم طلبا الى الوحدة المحلية المختصة خلال مهلة تنتهى فى ٧ يونية سنة ١٩٨٧ لوقف الاجراءات التى اتخذت او تتخذ ضده وفى هذه الحالة تقف الاجراءات الى ان تتم الاعمال موضوع المخالفة وتكون العقوبة فى جميع الاحوال غرامة تتحدد على الوجه التالى ، ، ، وتعفى جميع الاعمال المخالفة التى تزيد قيمتها على عشرة الاف جنيه من الغرامة المقررة فى هذه المادة . وتسرى الاحكام السابقة على الدعاوى المنظورة امام المحاكم ما لم يكن قد صدر فيها حكم نهائى ويوقف نظر الدعوى المذكورة بحكم القانون للمدة المشار اليها فى الفقرتين الاولى والثانية الخ ، وهو نص مستحدث يتناول احكاما وقتية وقد انتهى العمل به فى ٧ يونية ١٩٨٧ وهو تاريخ انتهاء المدة المحددة لتقديم الطلبات الى الوحدات المحلية المختصة خلالها وعلى ذلك فانه يشترط للتمتع بالاعفاء من الغرامة المنصوص عليها فى الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانون رقمى ٥٤ لسنة ١٩٨٤ ، ٩٩ لسنة ١٩٨٦ ان يكون المخالف قد تقدم بطلب الى الوحدة المحلية فى خلال المهلة التى انتهت فى ٧ يونية سنة ١٩٨٧ عن اعمال مخالفة لا تزيد قيمتها على عشرة الاف

شرطا التمتع بالاعفاء من الغرامة المنصوص عليها فى المادة الثالثة
سאלفة الذكر ؟

- قضاء الحكم المطعون فيه ببراءة المطعون ضده تأسيسا على تمتعه
بالاعفاء من الغرامة المقررة بالمادة ٤/٣ من القانون ٣٠ لسنة ١٩٨٣
المعدل لمجرد كون اعمال البناء المخالفة لا تزيد قيمتها على عشرة الاف
جنيه دون استظهار مدى توافر باقى شروط التمتع بذلك الاعفاء .
قصور(١) .

===== جنيه وقعت قبل العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانونين
رقمى ٥٤ لسنة ١٩٨٤ ، ٩٩ لسنة ١٩٨٦ .

(نقض جنائى - الطعن رقم ١٦٦١٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٩/٢٦ - مجموعة
احكام النقض - السنة ٤١ - قاعدة رقم ١٤٨ - ص ٨٥٦) .

^١ - لما كان البين من الاطلاع على الاوراق ان اعمال البناء حسبما تضمنه وصف
التهمة انها اقيمت بتاريخ ١٩٨٦/١١/٢٦ وهو تاريخ لاحق لتاريخ العمل بالقانون
سالف البيان وكان الحكم المذكور قد قضى ببراءة المطعون ضده تأسيسا على تمتعه
بالاعفاء من الغرامة المقررة بمقتضى الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من القانون رقم
٣٠ لسنة ١٩٨٣ المعدل لمجرد كون اعمال البناء المخالفة لا تزيد قيمتها على عشرة
الف جنيه دون ان يستظهر مدى توافر باقى شروط التمتع بذلك الاعفاء فانه يكون
معيبا بالقصور الذى له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون مما يعجز
محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة
الدعوى كما صار اثباتها فى الحكم وتقول كلمتها فى شان ما تثيره النيابة العامة
بوجه الطعن

القصور له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون .

- عدم رد الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم على طلب الترخيص باقامة بناء خلال المدة المحددة للبت فيه . يعد موافقة منها على الطلب . اساس ذلك ؟

دفاع الطاعن باعتبار الترخيص ممنوحا له لعدم اصدار الجهة المختصة بشئون التنظيم قرار مسببا برفض الطلب المقدم منه خلال المدة القانونية . جوهري . علة ذلك واثره ؟ (١) .

===== (نقض جنائي - الطعن رقم ١٦٦١٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٩/٩/٢٦ - مجموعة احكام النقض - السنة ٤١ - قاعدة رقم ١٤٨ - ص ٨٥٦) .

١ - لما كان البين من استقراء نص المادتين السادسة والسابعة من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم اعمال البناء ان الشارع اعتبر بمثابة موافقة على طلب الترخيص باقامة البناء ، انقضاء المدة المحددة للبت فيه - وهي ستون يوما من تاريخ تقديم الطلب او اخطار اللجنة المنصوص عليه في المادة الاولى من القانون المذكور او ثلاثون يوما من تاريخ استيفاء البيانات او الموافقات المطلوبة او الرسومات المعدلة - وذلك دون صدور قرار مسبب من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم برفضه او طلب استيفاء بعض البيانات او المستندات او الموافقات اللازمة او ادخال تعديلات او تصميمات على الرسومات مع التزام طالب الترخيص في هذه الحالة بمراعاة جميع الاوضاع والشروط والضمانات المنصوص عليها في هذا القانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذا له . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على محضر جلسة امام محكمة اول درجة ومحضر جلسة ان المدافع عن الطاعن طلب تطبيق المادة السابعة من القانون رقم ١٠٦

- اختلاف عقوبتي جريمتي اقامة بناء بدون ترخيص ،
و اقامة بناء على خلاف احكام القانون .

الموجز :

عقوبة اقامة بناء بغير ترخيص . الحبس والغرامة او احدهما فضلا
عن غرامة اضافية تعادل قيمة الاعمال المخالفة .

===== لسنة ١٩٧٦ والقضاء ببراءته على هذا الاساس ، وقد حصل الحكم هذا
الدفاع في مدوناته ، الا انه لم يبد رايه فيه ، وكان تمسك الطاعن باعتبار الترخيص
بالبناء ممنوحا له طبقا لنص المادة السابعة من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ لعدم
اصدار الجهة المختصة بشئون التنظيم قرار مسببا برفض الطلب المقدم منه للحصول
على ترخيص باقامة البناء موضوع الاتهام خلال المدة المحددة بالمادة السادسة من
ذلك القانون - يعد في صورة الدعوى دفاعا جوهريا يتغير به لو صح - وجه الراى
في الدعوى لما قد يترتب على ثبوت صحته من انحسار التاثيم عن الواقعة المسندة
اليه ، ومن ثم فقد كان لزاما على المحكمة - حتى يستقيم قضاؤها - ان تحققه بلوغا
لغاية الامر فيه او ترد عليه باسباب سائغة تؤدي الى اطراحه ، اما وهى لم تفعل فان
الحكم المطعون فيه يكون فوق قصوره قد اخل بحق الطاعن في الدفاع بما يوجب
نقضه والاعادة .

(نقض جنائي - الطعن رقم ٨٧١٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٩ -
مجموعة احكام النقض - السنة ٤١ - قاعدة رقم ١٦٧ - ص ٩٥٢) .

عقوبة اقامة بناء على خلاف احكام القانون . الازالة او التصحيح او الاستكمال المادتان ٢٢،٢٢ مكرر (١) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ قضاء الحكم المطعون فيه بعقوبة الازالة في جريمة اقامة بناء دون ترخيص . خطأ في تطبيق القانون . اثر ذلك : تصحيح الحكم بالغاء عقوبة الازالة (١) .

١ - لما كان القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم اعمال البناء المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ - الذى يحكم واقعة الدعوى - اذ نص فى المادة ٢٢ منه على ان " مع عدم الاخلال باية عقوبة اشد ينص عليها قانون العقوبات او اى قانون اخر بالحبس وبغرامة تعادل قيمة الاعمال او مواد البناء المتعامل فيها بحسب الاحوال او باحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف احكام المواد ٤،٥،٧،٨،٩،١١،١٢،١٣،١٧ من هذا القانون او لائحته التنفيذية او القرارات الصادرة تنفيذا له " . كما نص فى المادة ٢٢ مكرر (١) على انه يجب الحكم فضلا عن العقوبات المقررة فى هذا القانون بازالته او تصحيح او استكمال اعمال المخالفه بما يجعلها متفقة مع احكام هذا القانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذا له ، وذلك فيما لم يصدر فى شأنه قرار من المحافظ المختص او من ينييه . فاذا كانت المخالفه متعلقة به بان اقيمت بدون ترخيص اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون ولم يتكرر ازالته تعين الحكم على المخالف بغرامه اضافيه لصالح الخزانه العامه تعادل قيمة الاعمال المخالفة " . مما مؤداه ان القانون قد فرض عن تهمة اقامة بناء بغير ترخيص عقوبة الحبس والغرامة او باحداهما فضلا عن غرامه اضافيه تعادل قيمة الاعمال المخالفة . اما عقوبة الازالة او التصحيح او الاستكمال فقد رصدها لواقعة اقامة البناء على خلاف احكام القانون . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذا قضى بعقوبة الازالة يكون قد اخطا فى تطبيق القانون . مما يتعين نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بالغاء ما قضى به من عقوبة الازالة عملا بالمادة ٣٩

- التعليمات القضائية للنيايه العامه المتعلقه بجرائم المباني^(١)

- المادة ٩١٧ من التعليمات القضائية تنص على انه :-

على اعضاء النيابة المبادرة بالتصرف فى القضايا الخاضعه بالمباني
الايلة للسقوط حتى يمكن الحد من حوادث انهيار المنازل ومنعا من اشغال
ارصفة الطريق بغرما خصصت له ، كما يجب عليهم ان يستوفوا محاضر
جمع الاستدلالات فى هذه القضايا قبل تقديمها للجلسات ، وان يرفقوا بها
رسما تخطيطيا لمحل الواقعة يمكن الاستدلال منه على حقيقة الحال فيها
كلما اقتضى الامر ذلك ، وان يتخذوا من جانبهم كل ما يساعد على سرعة

===== من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شان حالات واجراءات الطعن امام
محكمة النقض .

(نقض جنائى - جلسة ١٩٩٤/١١/٢٧ - الطعن رقم ٢٣٧١٥ لسنة ٥٩ ق - منشور

بمجلة القضاء - السنه ٢٨ - العدد الاول والثانى - موجز القاعدة ١٢٢ -

ص ٧٤٢) .

^١ - (التعليمات العامة للنيايات - الكتاب الاول التعليمات القضائية - القسم الاول -

فى المسائل الجنائية - الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية - طبعة ١٩٨٠ -

ص ٢٣٤) .

الفصل فيها تفاديا لتأجيل نظرها امام المحكمة وتلافيا للاضرار التي تترتب على تاخير الفصل فيها .

- المادة ٩١٨ من التعليمات القضائية تنص على انه :-

على النيابة مساعدة مندوبى مصلحة التنظيم فى الحصول على صور المحاضر والاحكام .

الباب الثالث

أهم المشكلات العملية التي يثيرها
تطبيق نظام التصالح وكيفية علاجها
و الوثائق المتعلقة به .

الباب الثالث

أهم المشكلات العملية التي يثيرها تطبيق نظام التصالح وكيفية علاجها. والوثائق المتعلقة بالقانون .

نتعرض في هذا الباب لأهم المشاكل العملية التي يلاقيها تطبيق نظام التصالح في كافة مراحل القضاء . ثم نتعرض لمناقشتها طبقاً لأراء الفقهاء واحكام محكمة النقض للوصول معهما الى افضل الحلول لها وذلك في فصل اول .

وفي فصل اخير نتعرض للوثائق الخاصة بتطبيق القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ من خلال بيان نصوصه ومذكرته الايضاحيه ومشروع القانون وذلك للاعتماد عليهم ولافاده رجال القانون منهم وحتى يكون تحت نظرهم وكذلك الكتاب الدوري الصادر من النائب العام حول تطبيق احكام الصلح في هذا القانون .

الفصل الاول

اهم المشكلات العمليه التي يثيرها تطبيق نظام
التصالح وكيفيه علاجها

- الحكم في حاله الارتباط بين جرائم متعدده لا تقبل
التجزئه ويجوز الصلح في احدهما :

هذه المشكله تثار عندما يتم التصالح في احدى الجرائم المرتبطه
ارتباطا لا يقبل التجزئه باخرى لا يجوز فيها التصالح .

وقد تعددت الاراء حول حسم المشكله السابقه .

الرأى الاول

التصالح لا يكون اثره الا بالنسبه للجريمه المقرر بشأنها التصالح .
يرى انصار هذا الاتجاه ان التصالح لا يكون الا بالنسبه للجريمه التى اجاز

لها القانون التصالح والذي صدر بصددھا التصالح ، ولا تأثير لها على الجرائم الاخرى ، وقد ذهب في هذه الاتجاه الكتاب الدورى رقم ١٩ لسنة ١٩٩٨ (١) والذي نص على انه :

اذا تعددت الجرائم التى ارتكبها تعددا يستوجب تطبيق احكام الارتباط المنصوص عليه فى المادة ٣٢ من قانون العقوبات فان انقضاء الدعوى الجنائية للتصالح فى احدها لا تأثير له على الدعوى الجنائية الناشئة عن الجرائم الاخرى المرتبطة بها . بيد انه يجب النظر الى ان التصالح فى الجريمة ذات العقوبة الاشد قد يكون مبررا قويا لحفظ الاوراق بالنسبة للجريمة الاخف المرتبطة بها لعدم الاهمية (٢) .

الرأى الثانى

التصالح ينتج أثره لجميع الجرائم المرتبطة ، اذا تم الصلح فى الجريمة الأشد (٣) .

^١ - راجع الفقرة ٧ من البند اولا من الكتاب الدورى رقم ١٩ لسنة ١٩٩٨ الصادر من المستشار النائب العام المرجع السابق .

^٢ - راجع نقض جنائى جلسه ١٧/٤/١٩٦٢ - مجموعه احكام النقض - س ١٢ ص ٢٧٥ .

^٣ - د/ محمود نجيب حسنى - قانون الاجراءات الجنائية - المرجع السابق ص ٢٤٤ ،

أنصار هذا الاتجاه يذهبون الى ان الاصل ان القانون لا يعتد الا بالجريمة ذات العقوبة الاشد فهي وحدها التى يعاقب عليها الجانى اما الجريمة ذات العقوبة الاخف فانها تذوب بقوة الارتباط القانونى مع الجريمة ذات العقوبة الاشد (١) .

وبالتالى فان التصالح فى الجريمة ذات العقوبة الاشد يرتب انقضاء الدعوى العمومية فى الجرائم ذات العقوبة الاخف لذوبانها بها بقوة الارتباط القانونى حيث ان العقاب يكون للجريمة الاشد التى انقضت الدعوى فيها بموجب التصالح .

- الموازنة بين الاتجاهين .

بالموازنة بين الاتجاهين نجد ان الاتجاه الثانى والذى يذهب الى ان الصلح فى الجريمة ذات العقوبة الاشد تنقضى به الدعوى الجنائية فى الجريمتين الاشد والاخف هو الاقرب للصحيح والقانون استنادا للاسباب الاتية :-

١ - ان المقصود بالارتباط الذى يوجب الآثار الاجرائية ، ذلك الارتباط الذى لا يقبل التجزئة فى حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات (٢) .

^١ - د/ احمد فتحى سرور - الوسيط فى قانون الاجراءات الجنائية - المرجع السابق ص ٤٠٧ .

^٢ - المستشار الدكتور / عادل قوره - المرجع السابق - ص ١١٦ .

ويتوافر الارتباط الذى لا يقبل التجزئه فى فرضين احدهما . اذا وقعت عدة جرائم يجمع بينهما وحده الغرض او رابطة السببيه . فمناط الارتباط اذن . ان تكون الجرائم قد انتظمتها خطه جنائيه واحده بعده افعال مكمله لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعه الوحده الاجراميه التى عناها المشرع .^(١)

ويترتب على هذا الارتباط وجوب ضم الدعاوى الجنائيه عن الجرائم المرتبطه لتتظرها جهة قضاء واحده ولزوم الضم تقضيه المادة ٣٢ من قانون العقوبات ^(٢) وفى الحاله السابقه وبعد ضم تلك الدعاوى الجنائيه

-
- ١ - راجع احكام محكمة النقض - الدوائر الجنائيه - نقض جلسة ١٢/٤/١٩٨٠ -
مج - س ٢٣١ - رقم ٨٨ ، جلسة ١٤/٢/١٩٧٢ - س ٢٣ - ص ٩٧٢ ، جلسة -
١٩٦٥/٢/٦ - مج - س ١٦ - ص ٩١٦ ، جلسة ١٢/١١/١٩٦٥ - س ٦١ -
ص ٧٩٥ - مج ، جلسة ١١/١٠/١٩٦٥ - مج س ١٦ - ص ٦٨٣ - د / امال
عثمان - شرح قانون الاجراءات الجنائيه - المرجع السابق - ص ٣١٧ .
راجع من احكام النقض الحديثه - نقض جنائى - الطعن رقم ٢٥٣٤ لسنة ٥٩ ق -
جلسة ١٩٩٠/٢/٦ - مج - السنه ٤١ - ق ٤٨ - ص ٢٧٥ .

٢- وقد قررت محكمة النقض فى احدث احكامها انه
من المقرر ان القانون - بما نص عليه فى الفقره الاخير من المادة ٢١٤ من قانون
الاجراءات الجنائيه - قد اوجب نظر الجرائم المرتبطه امام محكمه واحده باحالتها
جميعا بامر احالة واحد الى المحكمه المختصه مكانا باحداهما او بضم الدعاوى
المتعدد لنظرها امام محكمه واحده اذا كانت التيابه العامه قد رفعت الدعاوى الجنائيه
ولم يفصل فيها ، وكان المقصود بالجرائم المرتبطه هى تلك التى تتوافر فيها الشروط
المنصوص عليها فى المادة ٣٢ من قانون العقوبات بان يكون الفعل الواحد جرائم
متعدد او تقع عدة جرائم لغرض واحد وتكون مرتبطه ببعضها بحيث لا تقبل التجزئه

المرتبطه ارتباطا لا يقبل التجزئه طبقا لنص المادة ٣٢ عقوبات تطبق عليهم فقط عقوبه الجريمة الاشد (١)

وقد قررت محكمة النقض في احكامها الحديثه في ذلك بان .
عقوبة الجريمة الاشد تجب العقوبات الاصلية لما عداها من الجرائم المرتبطة " (٢) .

===== ويجب على المحكمة اعتبارها كلها جريمة واحده والحكم بالعقوبه المقرره لاشد تلك الجرائم

(نقض جنائي - الطعن رقم ٧٧٠٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٨/٢/١٩٩٨ - غير منشور)
(نقض جنائي الطعن رقم ٣٨ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٣/١/١٩٩١ - مجموعة احكام النقض - السنه ٤٢ - ص ٥٩ - قاعدة رقم ١١)

(نقض جنائي الطعن رقم ٢٨٤٤٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٧/٥/١٩٩٠ - مج - س ٤١ ق ١٢٩ ص ٧٨٣

من احكام النقض الحديثه راجع نقض جنائي - الطعن رقم ٧٧٠٦ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٨/٢/١٩٩٨ - غير منشور - نقض جنائي الطعن رقم ٢٨٤٤٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٧/٥/١٩٩٠ - مجموعة احكام النقض - السنه ٤١ - قاعدة ١٢٩ ص ٧٣٨) .

^١ - المستشار الدكتور/ عادل قوره - المرجع السابق - ص ١١٧ ، - د/ امال عثمان - المرجع السابق ص ٣١٧ .

^٢ - راجع نقض جنائي - الطعن رقم ٦١٣٣٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١١/٢/١٩٩١ - مجموعة احكام نقض السنه ٤٢ ص ٢٨٤ قاعدة ٣٨

لما كان ما سبق فاتنه فى حالة الارتباط تذوب الجريمة الاخف داخل الجريمة الاشد وتكون المحكمة بصدد تطبيق عقوبة الجريمة الاشد . فاذا حدث انقضاء لها . فان يترتب على ذلك . نقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح .

٢- ان الكتاب الدورى رقم ١٩ لسنة ١٩٩٨ الصادر من المستشار النائب العام (١) .

قد اوضح ايضا ان انقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح فى الجريمة ذات العقوبة الاشد قد يكون مبررا قويا لحفظ الاوراق بالنسبة للجريمة الاخف المرتبطة بها لعدم الاهمية، وارجع ذلك الى فطنه وحسن تقدير عضو النيابة، مما يعنى ان النيابة فى حالة صدور تصالح فى الجريمة الاشد . فان الاغلب سيكون بالحفظ للجريمة الاخف، وبالتالي يكون الحفظ هو نهاية الاوراق سواء كان حفظا لانقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح او لعدم الاهمية للاخف طبقا للكتاب الدورى. اى ان النهاية ستكون حفظ الاوراق من النيابة العامة .

٣- ان هدف المشرع وغايته من اقرار نظام التصالح طبقا للقانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ . هو وحده الاستفادة به ، والقواعد المطبقة بشانه سواء امام النيابة العامة او المحكمة . ولم يرتب قاعده اقتصر تطبيقها على النيابة دون المحكمة . فهو لم يجعل حالات معينة يمكن للنيابة ان تحفظ الاوراق

^١ - راجع الفقرة ٧ من البند اولا - من الكتاب الدورى السابق

بالصلح . والمحكمة تحكم بالعقوبة فى ذات الجريمة وذات الصلح . وما يدل على ذلك ويؤكد ان مشروع القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ كانت به فقره رابعه من المادة ١٩ منه وتنص على انه :

وفى جميع الاحوال يسقط حق المتهم فى التصالح بإحالة الدعوى الجنائية الى المحكمة المختصة .

" وتم حذف هذه الفقره فى المادة ١٨ مكرر من القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ المقابله لهذه المادة من المشروع مما يوحى باتجاه اراده المشرع لتطبيق نظام التصالح فى المحكمة وحتى صدور حكم بات فيها بذات الاسس التى تكون امام النيابة بعد قوات مده الخمسة عشر يوما التالىه لعرض التصالح فى المادة ١٨ مكرر وكذلك الاستفاده به فى المادة ١٨ مكرر (١) .

ومن البند ٢ من مناقشتنا لرأينا هذا والثابت من الكتاب الدورى رقم ١٩ لسنة ١٩٩٨م على النحو السابق انه فى حالة ارتباط الجرائم ارتباطا لا يقبل التجزئه . وان تكون الجريمة الاشد مما يجوز فيها التصالح فان النيابة تحفظ الجريمة الاشد لانقضاء الدعوى الجنائية . وان ذلك مبررا قويا لحفظ الاوراق بالنسبه للجريمة الاخف المرتبطة بها لعدم الاهمية .

وبالتالى فى النهايه فان الامر فى هذه الحالة أمر حفظ بغض النظر عما إذا كان لعدم الاهمية أو لانقضاء الدعوى الجنائية لان ذلك مساله قانونيه ما يهم المتهم فيها هو حفظ الاوراق بالنسبه له بغض النظر عن سبب الحفظ .

ولما كان ذلك فى النيابة العامة . فان تطبيق قواعد مخالفه لذلك فى المحكمة غير مقبول .

- وطبقا للرأى الاول الذى يقصر اثر التصالح على الجريمة الاشد ويجعل المحكمة تعاقب على الجريمة الاخف فان يجرى تفرقه بين حال كون التصالح امام النيابة ويترتب عليه حفظ الاوراق سواء لانقضاء الدعوى بالتصالح او عدم الاهمية ويبين التصالح امام المحكمة فى الجريمة الاشد . حيث يعاقب المتهم بعقاب الجريمة الاخف .

وذلك يظهر من حذف الفقره الرابعه من ماده ١٩ و المقابله للماده ١٨ مكرر من هذا القانون عدم التفرقه فى التصرف فى حالة التصالح سواء مرحلة الاستدلال او النيابة العامه او المحاكمه .

٤- ان المذكره الايضاحيه لمشروع القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ اوضحت مستهلها ان نظام التصالح يوضع علاج للمشكلة مستهدفا دفع الضرر عن سياق المحاكمات الجنائيه لتحقيق عداله ناجزه سريعه وجلب التيسير الى مجال هذه المحاكمات تخفيفا عن القضاء ، وتقريبا للعدل من مستحقه . وتلبيه لاحكام الدستور (١) .

١- راجع الفقره الثانيه من مقدمة المذكره الايضاحيه لمشروع القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ بتعديل بعض احكام قانون الاجراءات الجنائيه وقانون العقوبات

ومن باب اولى تحقيق احكام التصالح وإنصراف اثره الى الجريمة
الاخف لتحقيق الهدف السابق .

٥- ان احكام محكمة النقض الحديثه تواترت على ان عقوبة الجريمة
الاشد تجب العقوبات الاصلية فى الجرائم المرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئه
دون العقوبات التكميلية (١).

ومن الملاحظ ان أغلبية الجرائم التى يجوز فيها التصالح لا توجد لها
عقوبات تكميلية غير انه اذا وجدت عقوبه تكميلية للجريمة الاخف . فانه
فى هذه الحالة لا محاله من الحكم بالعقوبه التكميلية حتى لا يخالف اتجاه
محكمة النقض . الا ان هذه الحالة لا تتوافر غالبا فى الجرائم التى يجوز
فيها التصالح . وما يخفف من حده هذا الموتف ان المشرع جعل التصالح
للمجنى عليه او لوكيله الخاص . ولم يجعل اثره للتصالح على المضرور
من الجريمة وان يلجا بالمطالبه بحقه بالدعوى المدنية (٢) .

^١ - راجع أحكام محكمة النقض الحديثه منها :-

- (نقض جنائى - الطعن رقم ٦١٢٣٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٢/١١ - مج
- س ٤٢ - ص ٢٨٤ - ق ١٠٨ ، الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٨
- ص ٧٥٤ - القاعده ١٠٨ ، الطعن رقم ٩١١٧ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٤/٣/٢٣
- مج - السنه ٤٥ - ص ٤٣٩ - قاعده ٦٦) .

^٢ - راجع الفقره الاخير من نص ماده (١٨ مكرر (١) من قانون الاجراءات الجنائيه

٦- انه من المقرر بانه إذا حوكم المتهم من اجل الجريمة الاشد ، .. ثم اكتشفت الجريمة الاخف المرتبطة بها . فلا يجوز ان تقام الدعوى الناشئة عنها لان القانون قال بوجوب توقيع عقوبه واحده (١) . ومن باب اولى فان انقضاء الدعوى الجنائية للجريمة الاشد بالتصالح ينتج اثره بالنسبة للاخف . اذا كان بدايه لا يحق رفع دعوى مبتداه عنها اذا ما تم رفع الدعوى عن الاشد تم النحو السابق .

وللاسباب السابقة فانا نرى انه فى حالة ارتباط الجرائم ارتباطا لا يقبل التجزئه فان صدور التصالح من المجنى عليه فى الجريمة الاشد ينصرف بالضرورة للجريمة الاخف المرتبطة بها لذوبانها بقوه الارتباط القانونى (٢) وتنقضى به الدعوى الجنائية فى تلك الجرائم المرتبطة سواء كانت بالحفظ امام النيابة العامه لانقضاء الدعوى للجريمة الاشد ولعدم الاهميه للجريمة الاخف او لانقضائها بالتصالح فى مرحلة المحاكمة بشرط ان

^١ - د/ محمود نجيب حسنى - قانون الاجراءات الجنائية - ص ٢٤٤ ، ٢٤٥ -
- حكم محكمة النقض - جلسة ١٩٢٨/٤/٤ - الموسوعة الجنائية - ج ٥ - رقم ٣٦٨ - ص ٢٣٧ .
من أحكام النقض الحديثه راجع :- نقض جنائى - الطعن رقم ٩١١٧ لسنة ٦٢ ق -
جلسة ١٩٩٤/٣/٢٣ - مج - السنه ٤٥ - ص ٤٣٩ - قاعده رقم ٦٦ .
^٢ - د/ احمد فتحى سرور - الوسيط فى قانون الاجراءات الجنائية - المرجع السابق - ص ٤٠٧ .

يصدر التصالح فى جميع الحالات السابقة من جميع المجنى عليهم (١) .

٧- ان محكمة النقض قررت انه فى حالة الطعن بالنقض فى الحكم الصادر ضد المتهم عن جرائم مرتبطة ارتباط لا يقبل التجزئة يتناول ما قضى به الحكم فى جميع الجرائم ولو كانت احدهما مخالفه (٢) .

يظهر اتجاه محكمة النقض فى اعتبار الجرائم المرتبطة جريمه واحده عقوبتها عقوبة الجريمة الاشد اذ انها جعلت الطعن بالنقض فى الحكم الصادر فيهما يتناول جميع الجرائم المرتبطة ومن باب اولى يجب تطبيقها فى التصالح باعتبارها جريمه واحده عقوبتها عقوبه الجريمة الاشد .

ومن كل ما سبق يتضح ان التصالح فى الجريمة الاشد ينتج اثره بالنسبة للجريمة الاخف وتنقضى ايضا بالتصالح اذا توافرت الشروط السابقة . ويخضع تقدير هذا الارتباط لمحكمة الموضوع (٣) .

^١ - راجع البند ١٠ من فقره اولا - الكتاب الدورى سالف الذكر .

^٢ - (نقض جنائى - الطعن رقم ١٦٧٠١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٣/١٠/٣١ -

مجموعة احكام النقض - السنه ٤٤ - قاعده ١٣٨ - ص ٨٨١) .

^٣ - (نقض جنائى - طعن رقم ١٧٩٥١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٣/٤/١٢ - مج

- س ٤٤ - ق ٥ - ص ٦٤) .

- التصالح فى احدى الجرائم المرتبطة ارتباطا بسيطا باخرى :

قد ترتبط الجرائم فيما بينها ارتباطا بسيطا ، يقبل التجزئه ، متى كان لا يصل الى حد ان يجمعهما مشروع اجرامى واحد . ولم يضع المشرع معيارا للارتباط البسيط ، وانما يعتبر من قبيل الارتباط البسيط ارتكاب عدة جرائم فى وقت واحد ، من شخص واحد او من عدة اشخاص مجتمعين ليس بينهما مساهمة جنائيه (١) .

فاذا ما تم التصالح بشأن احد هذه الجرائم فانه ينتج اثره فقط بالنسبه للجريمه التى تمت بشأنها ، والتى اجاز فيها القانون التصالح دون تاثير على باقى الجرائم .

ولكن ما هو اثر التصالح اذا كانت تلك الجرائم المرتبطة ارتباطا بسيطا يقبل التجزئه قد ضمت امام المحكمه .

حيث انه من المقرر فى قضاء النقض (٢) انه جواز ضم دعاوى التى يتحقق ارتباط بسيط بين الجرائم فيها . وعندئذ تفصل المحكمه فى كل

١- المستشار . الدكتور / عادل قوره - المرجع السابق - ص ١١٩ .

٢- نقض جنائى - جلسة ١٩٤٦/٢/٤ - مجموعة القواعد - ج ٧ - ص ٧٢ ، نقض

جنائى - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٥ - مجموعة القواعد س ١٦ - ص ٥٨ .

- المستشار . الدكتور / عادل قوره - المرجع السابق - ص ١٢٠ .

منها على حده وعند فصلها بينهما كل على حده تقضى بانقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح فى الجرائم التى تم فيها التصالح طبقا لتوافر شروط وإباحة القانون التصالح بشأن تلك الجرائم ثم تقضى فى الجرائم الأخرى بطريقها المعتاد دون انقضاؤها بالتصالح .

محكمة الموضوع لما سلطه تقدير توافر الارتباط .

محكمة الموضوع لها كامل السلطة فى تقدير مدى توافق الارتباط ، وما إذا كان ارتباطا بسيطا أو ارتباطا لا يقبل التجزئه عند تطبيق قواعد التصالح السابقه على الجرائم المعروضه عليه . لها ان تقرر فيه ما تراه بشأنه مؤديا الى ما انتهت اليه . ومحكمة النقض تراقبها فى صحة تطبيق القانون فيها على الوجه الصحيح (١) .

^١ - دكتوراه / امال عثمان - المرجع السابق - ص ٣٢٠ - د / عمر السعيد رمضان -

مبادئ الاجراءات الجنائية - ط ١٩٦٨ - ص ٣٨١ .

- راجع احكام محكمة النقض - جلسة ١٩٦٥/١٠/١١ - مج - س ١٦ - ص ٦٨٣ ، جلسة ١٩٦٥/١١/٢ - مج - س ١٦ - ص ٧٩٥ ، جلسة ١٩٦٥/١٢/٦ - مج - س ١٦ - ص ٩١٦ - جلسة ١٩٦٣/١٢/١٧ - مج - س ١٤ - ص ٩٤٠ ، جلسة ١٩٦٣/١١/١١ - ج - س ١٤ - ص ٧٦٣ ، جلسة ١٩٧١/١١/١٥ - س ١ - ص ٧٩ ، جلسة ١٩٧٠/٥/٣١ - مج - س ٢١ - ص ٤٤١ .

راجع من احكام النقض الحديثه :- (الطعن رقم ١٧٩٥١ لسنة ٥٩ ق - جلسه ١٩٩٣/٤/١٢ - مج - س ٤٤ - ق ٥ - ص ١٦٤ ، نقض جنائى - الطعن رقم

وتطبيق محكمة الموضوع لقواعد التصالح على الجرائم المرتبطة تفصل فيه حسبما تستخلصه من الظروف والوقائع المطروحة عليها . ولا رقايله لمحكمة النقض عليها فيما تراه ما دام قضائها لا يتعارض مع العقل وحكم القانون (١) .

- حالة تعدد المجنى عليهم فى الجرائم التى يجوز فيها

التصالح :-

قد يتعدد المجنى عليهم فى احدى الجرائم التى يجوز فيها التصالح و يصدر التصالح من بعضهم دون الآخر فما هو الموقف بالنسبة لهذا التصالح .

==== ٢٣٠٧٦ لسنة ٦١ق - جلسه ١١/٤/١٩٩٤ - مج - السنه ٤٥ - ص ٥٠٥ - قاعده ٨١) .

١ - ٣ - راجع فى ذلك احكام محكمة النقض

- نقض ١٩٧٧/٤/٣ - مجموعه احكام النقض - س ٢٨ - ص ٤٤٦ - رقم ٢٩٠ ، ١٩٧٣/١/٧ - مجموعه احكام النقض - س ٢٤ - ص ٤٣ - رقم ١٥٠١١ ، ١٩٧٠/١١/ - مجموعه احكام النقض - س ٢١ - ص ١٠٧٩ - رقم ٢٦٠ ، ١٩٧٠/٥/٣١ - مجموعه احكام النقض - س ٢١ - ص ٧٧٧ - رقم ١٨١ ، ١٩٦٨/٤/١٥ - مجموعه احكام النقض - س ١٩ - ص ٤٤١ - رقم ٨٤ ، ١٩٦٧/١٠/٢ - مجموعه احكام النقض - س ١٨ - ص ٩١٥ - رقم ١٨٣ ، ١٩٦٧/٢/٢٧ - مجموعه احكام النقض - س ١٨ - ص ٢٧٤ - رقم ٥٣ ، ١٩٦٢/٤/٢٣ - مجموعه احكام النقض - س ١٨ - ص ٤٠٤ - رقم ١٠١ .

إذا صدر التصالح من احد المجنى عليهم تصالحا قانونيا سليما فانه ينتج اثره بالنسبة لمن صدر منه فقط . ويؤيدنا في هذا الراى الكتاب الدورى للنائب العام بشأن هذه الجزئيه (١).

حيث قرر ان الصلح لا ينتج اثره الا بالنسبة لمن صدر منه ولا يكون للصلح أثره فى إنقضاء الدعوى الجنائيه الا إذا صدر من جميع المجنى عليهم (٢) .

لما كان ما سبق فان المحكمه لا تقضى بانقضاء الدعوى الجنائيه صلحا الا اذا صدر التصالح من جميع المجنى عليهم ، وكذلك النيايه العامه لا تحفظ الاوراق أو تقرر بالالوجه لاقامة الدعوى الجنائيه فيها ، الا إذا صدر التصالح من جميع المجنى عليهم (٣) .

^١ - راجع البند ١٠ فقره اولاً - الكتاب الدورى رقم ١٩ لسنة ١٩٩٨ - الكتاب السابق .

^٢ - راجع البند ١٠ فقره اولاً - الكتاب الدورى رقم ١٩ لسنة ١٩٩٨ - الكتاب السابق .

^٣ - فى هذا المعنى راجع د/ امال عثمان - المرجع السابق - ص ٩٠ .

- حالة تعدد المتهمين في الجرائم التي يجوز فيها التصالح .

في حالة تعدد المتهمين . فان التصالح من المجنى عليهم ينتج اثره بالنسبة للمتهم الذي اقر التصالح بشأنه دون باقى المتهمين وبعبارة اخرى لا يستفيد من التصالح سوى المتهم الذى توافر فى حقه اقرار التصالح . ويستوى فى ذلك وصف ذلك المتهم من حالة كونه فاعلا اصليا ام شريكا (١) .

هل يجوز الرجوع فى التصالح :-

لا يجوز الرجوع فى التصالح بعد اقراره . فاذا صدر التصالح فانه ينتج اثره وتنقضى به الدعوى الجنائية حتى لو تم الرجوع فيه .

وعلى النيابة ان تتصرف فى الجريمة على اساس ان التصالح بشأنها منتجا لاثره بغض النظر عن رجوعه فيه وقد ايدنا فى ذلك الراى ما قرره الكتاب الدورى رقم ١٩ لسنة ١٩٩٨ على انه لا أثر لرجوع المجنى عليه فى الصلح على التصرف الذى تم فى الدعوى (٢)

١ - فى هذا معنى راجع الدكتور مامور سلامة المرجع السابق ص ١٢٠

٢ راجع الفقرة ٩ من البند الاول من الكتاب الدورى سالف الذكر

تقدير مدى ابرام التصالح :-

لقد حدد القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ فى مادته الثانية والتي اضافت المادتين ١٨ مكرر ، ١٨ مكرر/١ لقانون الاجراءات الجنائية (١) بشأن نظام التصالح ان صاحب الولاية فى التصالح فى هذه الجرائم هو المجنى عليه او وكيله الخاص (٢) .

الا ان تقدير ان عبارات المجنى عليه او وكيله الخاص وعما اذا كانت كافية للاقرار بالصلح من عدمه ، من المسائل الواقعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع .

حيث انه من المقرر انه تقرير مساله ابرام التصالح من المسائل الواقعية الذى تفصل فيها محكمة الموضوع متى كانت المقومات التى اسست عليها قوتها تؤدى الى النتيجة التى خلص اليها (٣) .

١- راجع نص المادة الثانية من القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ المعدل لقانونى الاجراءات الجنائية والعقوبات

٢- راجع نص المادة ١٨ مكرر / ١ من قانون الاجراءات الجنائية المعدل بالقانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨

- راجع الفقه ١٨١ من البند الاول من الكتاب الاول ١٨ لسنة ١٩٩٨ الصادر من المستشار النائب العام - الكتاب السابق .

٣- راجع نقض جنائى - جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠ - س ٢٤ - ص ١٢٠٨ .

حالة حدوث خطأ فى التصالح :

إذا حدث خطأ فى التصالح كان يكون فى جنحه لا يجوز فيها ذلك . او ان يكون الصلح لم يحدث من المجنى عليه او وكيله الخاص . او ان مبلغ التصالح اقل عما هو مقرر قانونا .
ففى هذا الحالة اذا كان الاوراق امام النيابة العامه . فانه يعتبر التصالح كان لم يكن (١) .

اما اذا كانت الدعوى المنظوره امام المحكمه فللمحكمه السلطه الكامله فى تقدير هذا التصالح بوصفه مساله موضوعيه (٢) . فاذا ما رأت ان هناك خطأ فى الصلح او انه غير قانونى فلها الا تعتبر به وتعتبره كان لم يكن وتنتظر الدعوى على هذا الاساس .

١- راجع الفقرة ٦ من البند الاول من الكتاب الدورى الصادر من النائب العام - رقم ١٩ لسنة ١٩٩٨ - الكتاب السابق والتي نص على انه " اذا حصل التصالح خطأ . فى جنحه فيجوز فيها ذلك او تبين ان مبلغ التصالح المدفوع يقل عما هو مقرر قانونا فعل عضو النيابة اعتبار التصالح كان لم يكن السير فى هذا الدعوى الجنائية على هذا الاساس .

٢- راجع نقض جنائى - جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠ - س ٢٤ ص ١٢٠٨ .

- المستشار/ فتحى عبد السلام . محمد عبد الرحمن سرور المرجع السابق -

مدى امكانية تطبيق احكام التصالح على الجرائم المتداوله امام النيابة والمحاكم :-

هذا المشكله تثار فى الحياه العمليه بشأن الجرائم التى يجوز لها ان تنقضى الدعوى فيها بالتصالح طبقا لنص المادتين ١٨ مكرر ، ١٨ مكرر (١) من قانون الاجراءات الجنائيه^(١) فهذه المشكله لا وجود لها نهائيا . اذا وقعت هذه الجريمة بعد العمل بالقانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ .

متى بدا العمل بالقانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ :-

بدا العمل بالقانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ طبقا لما تضمنه ذات القانون فى مادته الخامسه من ان ينشر هذا القانون فى الجريده الرسميه . ويعمل به بعد خمسة عشر يوما من تاريخ نشره . وقد نشر القانون فى ١٩٩٨/١٢/٢٠^(٢) .

^١ - - راجع نص المادة الثانيه من القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ والذى اضاف المادتين ١٨ مكرر ، ١٨ مكرر (١) لقانون الاجراءات الجنائيه .

^٢ - - نشر القانون فى الجريده الرسميه - العدد ٥١ مكرر الصانر فى ١٩٩٨/١٢/٢٠ .

ومما سبق يكون هذا القانون ونصوصه، ومن ضمنها النصوص التي تحكم حالات التصالح ، والجرائم التي يجوز فيها ذلك يسرى ابتداء من ١٩٩٩/١/٥ .

وبذلك يجوز الصلح في جميع الجرائم التي يجوز فيها الصلح والتي ارتكبت بعد تاريخ نفاذ القانون في ١٩٩٩/١/٥ م .

- هل يجوز إنقضاء الدعوى بالتصالح في الجرائم التي يجوز فيها ذلك طبقا لاحكام القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ . والمتداوله أمام النيابة والمحاكم الجزئية من قبل صدور القانون .

تثور هذه المشكله بشأن الجرائم التي ارتكبت قبل العمل بهذا القانون في ١٩٩٩/١/٥ ولكنها ما زالت متداوله امام النيابة او المحاكم الجزئيه بعد سريان احكام هذا القانون التي تجيز انقضائها بالتصالح في الجرائم التي اجاز فيها ذلك (١) .

نظرا لان القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ بكامل نصوصه هو قانون اصلح للمتهم . ويجب ان يتمسك صاحب الشأن بذلك بدفع يديه امام

١-راجع نص المادة الثانيه من القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ والذي اضاف المادتين

١٨ مكرر . ١٨ مكرر (١) لقانون الاجراءات الجنائيه

المحكمة او النيابة العامة (١) .

ونظرا لان هذا القانون اصلح فان احكام هذا القانون تطبق عموما على الجرائم المتداوله امام النيابة او المحاكم الجزئية، ولو كانت ارتكبت قبل العمل بهذا القانون ومن بينها الجرائم الذى اجاز فيها هذا القانون انقضائها بالتصالح فانها تنقضى بالتصالح استنادا الى انه الواجب التطبيق بوصفه قانون اصلح للمتهم، لان المراكز القانونية للمتهم لا تكتمل الا بصدر حكم نهائى عليه و استنادا لمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات (٢) .

هل يمكن ان تنقضى الدعوى الجنائية بالتصالح فى الجرائم التى يجوز فيها ذلك بعد صدور حكم محكمة الجناح المستأنفه بالادانته، اذا ما تم الطعن عليه بالنقض .

هذه المشكله تتعلق بمدى سريان القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ المعدل لقانونى الاجراءات الجنائية والعقوبات والذى تضمن من بين نصوصه المادتين ١٨ ، ١٨ مكرر/٢ واللتان وضحتا قواعد التصالح فى الجرائم التى يجوز فيها ذلك بوصفه قانون اصلح للمتهم على حاله السابقه .

-
- ١ - راجع الكتاب الدورى للمستشار النائب العام - الكتاب السابق - حكم محكمة النقض - الطعن رقم ٨٣٣٤ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٨/٢/٢٢ - غير منشور
- ٢ - الاستاذ . الدكتور/ احمد فتحى سرور - الوسيط فى قانون العقوبات - القسم العام - المرجع السابق - ص ٧٩ وما بعدها .

حيث ان المادة الخامسة من قانون العقوبات (١) قد ميزت بين اثر القانون الاصلح قبل الحكم النهائى وبعده ، وان المراد بالحكم النهائى فى هذه المادة مفهوم آخر على النحو التالى .

المراد بالحكم النهائى :

يراد بالحكم النهائى فى هذا الصدد الحكم الذى تنقضى به الدعوى الجنائية ، هو ذلك الحكم الذى يستنفذ جميع طرق الطعن منه ، ومنها النقض (٢) والاصح ان يسمى بالحكم البات اى غير القابل للطعن بأى طريق ، حتى لا

١ - تنص المادة الخامسة من قانون العقوبات على انه

يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها

ومع هذا اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون اصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره .

واذا صدر قانون بعد حكم نهائى يجعل الفعل الذى حكم على المجرم من اجله غير معاقب عليه يوقف تنفيذ الحكم وتنتهى اثره الجنائية.

غير انه فى حالة قيام اجراءات الدعوى او صدور حكم بالادانته فيها وكان ذلك عن فعل وقع مخالفا لقانون ينهى عن ارتكابه فى فتره محدده فان انتهاء هذه الفتره لا يحول دون السير فى الدعوى او تنفيذ العقوبات المحكوم بها .

٢ - حيث قررت محكمة النقض فى احدث احكامها انه ' لما كان من المقرر بنص المادتين ٤٥٤ ، ٤٥٥ من قانون الاجراءات الجنائية ان قوة الامر المقضى سواء امام المحاكم الجنائية او المحاكم المدنية لا تكون الا للاحكام النهائية بعد صيرورتها باته متى توافرت شرائطها القانونية .

يلتبس بالحكم النهائى الذى ينصرف مدلوله الى مجرد الحكم الذى لا يجوز استئنافه (١).

وقد كانت محكمة النقض الفرنسية ترى بادئ الامر عدم تطبيق القانون الاصلح اذا صدر اثناء نظر الطعن بالنقض ، ثم اتجهت الى تطبيق هذا القانون على الدعاوى المنظورة امامها .

- تطبيق أحكام التصالح على الدعوى الجنائية التى يجوز فيها ذلك عند إحالتها من محكمة النقض الى محكمة الموضوع بعد العمل بالقانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ .

يلاحظ انه اذا قضت محكمة النقض بإحالة الدعوى الى محكمة الموضوع لنظرها من جديد ، ثم صدر قانون اصلح للمتهم وجب تطبيقه باثر رجعى طالما ان الدعوى لم تنقضى بعد .

فى هذه الحالة نطبق القانون الاصلح للمتهم باثر رجعى دون تمييز بين ما اذا كان القانون الجديد من نصوص التجريم او العقاب ، سواء اباح

١- (ر - الطعن رقم ١٦٥٢٧ لسنة ٦١ ق - جلسة ٢٤ / ٢ / ١٩٩٨ - غير

(منشور)

الفعل او منع عن الجائى العقاب او المسؤولية او اقتصر على التخفيف (١)

يظهر فى الحالة السابقة انه اذا ما تم الطعن على الحكم السابق امام محكمة الجناح المستأنفة بالنقض فى الجرائم الذى يجوز فيها التصالح (٢) . فانه يجب على محكمة النقض اولا ومن تلقاء نفسها ان تنقض الحكم لامكانية انقضاء الدعوى الجنائية فيها بالتصالح . وتاكيدا لهذا المبدأ قررت محكمة النقض انه . لمحكمة النقض الحق فى ان تنقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم اذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون اصلح يسرى على واقعة الدعوى (٣) .

ومن المقرر فى قضاء النقض ان صدور قانون اصلح للمتهم بعد صدور الحكم المطعون فيه واجب لمحكمة النقض من تلقاء نفسها تطبيقه على الواقعة (٤) .

١- د/ احمد فتحى سرور - الوسيط فى قانون العقوبات - القسم العام - المرجع السابق - ص ٨٨

٢- ا- راجع نص المادتين ١٨ مكرر ، ١٨ مكرر (١) والمستحدثين بالقانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ والخاص بتعديل احكام قانونى الاجراءات الجنائية والعقوبات .

٣- ب- راجع حكم محكمة النقض - الطعن الجنائى رقم ٦٩٩٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة

١٩٨٦/١/٩ - مشار اليه المستشار مصطفى هرجه - المرجع السابق - ص ٥٩ -

قاعدة رقم ٣٦ .

٤- ج- طعن جنائى - رقم ٤٥٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٦/١٠/٤ - المرجع

السابق - ص ٥٣ قاعدة ١٤ .

و حل المشكله السابقه يكون فى ان الدعوى السابقه تنقضى بالتصالح رغم نهائية الحكم الصادر من محكمة الجناح المستأنفه ، لانه وان كان نهائيا الا انه لم يكن باتا وهو المعنى المقصود طبقا لنص المادة الخامسه عقوبات بكلمة نهائى هى البات الذى لا يقبل الطعن عليه باى طريقه للطعن ولو أمام محكمة النقض (١) وعلى محكمة النقض نقض الحكم المطعون فيه لتطبيق احكام القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ بشأنه والتى تجعل التصالح فى هذا الجريمه التى اجازت فيها التصالح سببا لانقضاء الدعوى الجنائيه فيها .

- الصلح أمام محكمة الاحداث إذا كان المجنى عليه حدث :-

تثور المشكله بشأن التصالح أمام محكمة الاحداث . حيث ان محكمة الاحداث تمارس اختصاصها طبقا لاحكام القانون ١٢ لسنة ١٩٩٦ الخاص بالطعن (٢) . وتكون المشكله بشأن من يملك الاقرار بالتصالح اذا كان المجنى عليه حدث . فمن يملك الاقرار بالتصالح .

^١ - د/ احمد فتحى سرور، الوسيط فى قانون العقوبات - القسم العام - المرجع

السابق - ص ٨٨ .

^٢ - راجع نص المادة ١٢١ من القانون ١٢ لسنة ١٩٩٦ حيث تنص على انه

من الملاحظ ان هذه الجزئية لم يتعرض لها المشرع فى أحكام القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ حيث ان نص المادة ١٨ مكرر " ا " جاء عاما وقرر بانه للمجنى عليه او لوكيله الخاص الاقرار بالتصالح (١) إلا انه بالنظر الى القواعد العامة واتجاه محكمة النقض فى أحدث احكامها وتواترها على ان ولى القاصر هو وكيل جبرى عنه بحكم القانون ينظر فى القليل والجليل من شئونه الخاصة بالنفس والمال ، فله بهذه الصفة ان يتخذ الاجراءات القانونية نيابة عنه فى القضايا الخاصة بالقاصر (٢).

===== تشكل محكمة الاحداث من ثلاثة قضاة . ويعاون المحكمة خبيران من الاختصاصيين احدهما على الاقل من النساء ويكون حضورهما اجراءات المحاكمة وجوبيا ، وعلى الخبيرين ان يقدموا تقريرهما للمحكمة بعد بحث ظروف الطفل من جميع الوجوه وذلك قبل ان تصدر المحكمة حكمها .

ويعين الخبيران المشار اليهما بقرار من وزير العدل بالاتفاق مع وزير الشئون الاجتماعية وتحدد الشروط الواجب توافرها فيمن يعين خبيرا بقرار من وزير الشئون الاجتماعية .

ويكون استئناف الاحكام الصادرة من محكمة الاحداث امام محكمة استئنافيه تشكل بكل محكمة ابتدائية من ثلاث قضاة ، اثنان منهما على الاقل بدرجة رئيس محكمة ، ويراعى حكم الفقرتين السابقتين فى تشكيل هذه المحكمة .

١- راجع الفقرة الاولى من نص المادة ١٨ مكرر " ا " المستحدثه بالقانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ .

٢ - نقض جنائى - الطعن رقم ١٧٧٠٦ لسنة ٦٤ ق - جلسة ١٩٩٦/٩/٢٥ - مجلة القضاء الفصليه - السنه ٢٩ - العدد الاول - قاعدة ١٤٩ - ص ٧٧٧

- وفى ذات المعنى قررت محكمة النقض ايضا لما كان البين من تقرير الطعن ان ولى المحكوم عليه القاصر هو الذى قرر بالطعن نيابة عنه . ولئن كان الطعن فى

ومن ثم يصبح ولي القاصر له الحق والولاية في الاقرار بالتصالح كولي عن نجله القاصر المجنى عليه بحكم ثبوت هذه الصفة له بقوة القانون قياساً على حقه في الطعن على الاحكام التي تصدر على قاصره .

- اشتراط أن يقدم الولي الدليل على ان المجنى عليه قاصراً .

حتى يمكن ان يقبل التصالح من الولي الطبيعي اشترطت محكمة النقض تقديم الدليل على ان المجنى عليه قاصراً . وقررت بأن عدم تقديم الدليل على ان ولده قاصراً . أثره عدم قبول الاجراء . ومن ثم قياساً عدم قبول الاقرار بالتصالح منه (١) .

===== الاحكام الجنائية يجب ان يرفع من المحكوم عليه شخصيا او من يوكله توكيلا خاصا لهذا الغرض ، ولكن لما كان ولي القاصر هو وكيل جبري عنه بحكم القانون ينظر في القليل والجليل من شئونه الخاصة بالنفس والمال فله ان يرفع بهذه الصفة الطعن بالنقض وغيره في الاحكام التي تصدر على قاصره .

(نقض جنائي - الطعن رقم ١٠ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٨ - مجموعة احكام النقض - السنة ٤١ - قاعدة رقم ١٢٠ - ص ٦٩٦) .

^١ - لما كان المحامي قرر بالطعن بالنقض بمثابته وكيله عن كل من والد المحكوم عليه الاول بصفته وصية على ابنها القاصر وعن والده المحكوم عليه الثاني بصفته ولدا طبيعيا على ابنه القاصر ، وكان كل من والد المحكوم عليه الاول ووالد المحكوم عليه الثاني لم يقدم الدليل على ان ولده قاصر حتى تثبت له صفته في الطعن نيابة عنه وكان من المقرر ان الطعن بالنقض حق شخصي لمن صدر الحكم ضده يمارسه او لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته وليس لاحد ان ينوب عنه

وبناء على ما سبق فانه ينبغي امام محكمة الاحداث او اى محكمة أخرى اذا كان المجنى عليه حدث ان يقدم وليه ما يفيد بانه حدث . الا انه اذا ثبت من اوراق الدعوى ما يفيد بان المجنى عليه حدث ، كأن يكون محضر الاستدلال ثابت به تاريخ ميلاد المجنى عليه، او ان محضر تحقيق النيابة ثابت به ايضاً ما يفيد بان المجنى عليه حدث .

ففى هذه الحالة تتوافر العلة من الاجراء الخاص بتقديم ما يفيد من ان المجنى عليه حدث ومن ثم ينحصر عن الولي تقديم ذلك . وهذا الراى نميل اليه ونرى انه لا يتعارض مع اتجاه محكمة النقض السابق لتوافر علة الاجراء ولتحقيقه هدف التصالح وتيسير سبله .

- هل يجوز للولى الطبيعى عن المجنى عليه الحدث توكيل غيره للإقرار بالصلح .

هذه المشكله حسمتها محكمة النقض حيث اشترطت فيها فى حالة ان يكون التوكيل من الولي الطبيعى على المجنى عليه ان يثبت فى التوكيل انه قام به بصفته ولى طبيعى على نجله القاصر . واذا لم يثبت ذلك فى التوكيل

===== فى مباشرة هذا الحق ، الا باذنه ، فان الطعن يكون قد قرر به من غير ذى صفه مما يفصح عن عدم قبوله .

(نقض جنائى - الطعن رقم ١٧٤٠٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢ - مجموعة احكام النقض - السنة ٤١ - قاعدة رقم ٣ - ص ٣٨) .

(نقض جنائى - الطعن رقم ١٩٨٦١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٣/٣/١ - مجموعة احكام النقض السنه ٤٤ - قاعدة رقم ٣٠ - ص ٢٣٦) .

فانه لا يقبل منه (١) .

كما يشترط ايضاً كقاعده عامه ان يكون هذا التوكيل اما توكيل خاص للاقرار بالصلح او توكيل عام يبيح الصلح والاقرار .

^١ - لما كان البين من الاطلاع على الاوراق ان الاستاذ المحامي الذي قرر بالطعن بالنقض كان موكلًا من والد المحكوم عليه بصفته الشخصية ولم يكن موكلًا عنه بصفته وليا طبيعيا على ابنه القاصر المحكوم عليه . لما كان ذلك ، وكان ولي القاصر هو وكيل جبري عنه بحكم القانون ينظر في القليل والجليل من شئونه الخاصة بالنفس والمال فله ان يرفع بهذه الصفة الطعن بطريق النقض وغيره في الاحكام التي تصدر على قاصره . الا انه لما كان الطعن بالنقض حقا شخصيا لمن يصدره ضده الحكم - او وليه الطبيعي بصفته - لاينوب عنه احد في مباشرته الا باذنه وكان التوكيل المقدم صادرا من والد المحكوم عليه بصفته الشخصية لا بصفته وليا طبيعيا على ابنه القاصر المحكوم عليه فان هذا التوكيل لا يقضى في اثبات ان الوكيل كان مخولا بالحق في الطعن نيابة عن المحكوم عليه اذا اقتصر على الوكالة عن والد المحكوم عليه بصفته الشخصية مما يكون معه الطعن قد تم بالنسبة للمحكوم عليه من غير ذي صفة في الوكالة عنه للتقرير به مما يتعين معه الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

(نقض جنائي - الطعن رقم ١٠ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٨ - مجموعة احكام النقض - السنة ٤١ - قاعدة رقم ١٢٠ - ص ٦٩٦) .

- الصلح فى الجرائم المرفوعة بطريق الإدعاء المباشر^(١) :-

المشرع تناول فى القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ عندما نظم أحكام التصالح والجرائم التى يجوز فيها التصالح بالمادتين ١٨ مكرر ، ١٨ مكرر (١) المضافتين بالقانون الاخير لنصوص قانون الاجراءات الجنائية احكام التصالح ايضا فى الجرائم المرفوعة بطريق الادعاء المباشر. حيث انه جعل الدعاوى الجنائية المرفوعة فى الجناح المعاقب عليها بالغرامه وفى المخالفات عموما تنقضى فيها الدعوى الجنائية بدفع مبلغ التصالح طبقا لاحكام نص المادة ١٨ مكرر من القانون سالف الذكر دون تأثير على الدعوى المدنية^(٢) .

١- راجع مناقشة ذلك تفصيليا بمؤلفنا مجموعة المساوى القانونيه للدعوى الجنائية والدعوى المدنية المرتبطة بها - المرجع السابق

٢- تنص الفقرة الاخير من المادة ١٨ مكرر المضافه بالقانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ على انه

" وتنقضى الدعوى الجنائية بدفع مبلغ التصالح ولو كانت مرفوعة بطريق الادعاء المباشر ولا يكون لذلك تأثير على الدعوى المدنية " .

- راجع مناقشة الاحكام والقواعد التى تحكم نظام التصالح فى الجناح المعاقب عليها بالغرامه والمخالفات طبقا لنص المادة ١٨ مكرر - ص من هذا المؤلف .

كما انه أجاز التصالح أيضا في الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٨ مكرر "١" (١) .

وطبق ذات الاحكام في التصالح بالنسبة للدعاوى الجنائية المرفوعة بطريق الادعاء المباشر دون تأثير لهذا الانقضاء بالتصالح على حقوق المضرور من الجريمة (٢) .

- هل يجوز للمحكمة أن تطبق أحكام التصالح بشأن جريمة مقدمه من النيابة في غير التي يجوز فيها تطبيق أحكام التصالح .

هذه المشكله تثار عندما تكون النيابة قدمت المتهم بتهمة لا يجوز فيها التصالح كان تكون قدمت النيابة المتهم بتهمة " قتل خطأ " في حين ان التهمة الحقيقية " اصابه خطأ " فهل يجوز للمحكمة ان تطبق احكام

١- راجع مناقشة الجرائم التي يجوز فيها التصالح طبقا لنص المادة ١٨ مكرر " ١ " من قانون الاجراءات - ص ١١٩ وما بعدها من هذا المؤلف .

٢- تنص المادة ١٨ مكرر (١) المستحدثه بالقانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ بتعديل قانون الاجراءات الجنائية في فقرتها الاخيره على انه " ويترتب على الصلح انقضاء الدعوى الجنائية ولو كانت مرفوعة بطريق الادعاء المباشر ، ولا اثر للصلح على حقوق المضرور من الجريمة .

التصالح وفقا لنص المادة ١٨ مكرر (١) (١) . وتقضى باتقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح في حالة تقديم تصالح قانوني سليم .

الصحيح انه لمحكمة الموضوع الا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم لان هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه ان يمنع المحكمة من تعديله متى رأت ان ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف القانوني السليم (٢)

١ - راجع نص المادة ١٨ مكرر /١ في قانون الاجراءات الجنائية المستحدثتين بالقانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ بتعديل قانون الاجراءات الجنائية .

٢ . لمحكمة الموضوع الا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم لان هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه ان يمنع المحكمة من تعديله متى رأت ان ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف القانوني السليم الذي ترى انطباقه على واقعة الدعوى ، الا انه تعدى الامر مجرد تعديل الوصف الى تعديل التهمة ذاتها بتحرير كيان الواقعة المادية التي اقيمت بها الدعوى وبياتها القانوني والاستعانة في ذلك بعناصر اخرى تضاف الى تلك التي اقيمت بها الدعوى فان هذا التغير يقتضى من المحكمة ان تلتزم في هذا الصدد مراعاة الضمانات التي نصت عليها المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية بما تقتضيه من وجوب تنبيه المتهم الى التغير في التهمة ومنحه اجلا لتحضير دفاعه اذ طلب ذلك وبشرط الا يترتب على ذلك اساءة بمركز المتهم اذا كان هو المستأنف وحده واذا كان الثابت (نقض جنائي - الطعن رقم ٢٢٠٧٣ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٩٩٤/٢/٦ - مجموعة احكام النقض - السنة ٤٥ - ص ١٩٩ قاعدة ٣٠) .

حيث قررت محكمة النقض في احدث احكامها على انه
" عدم تقييد المحكمه بالوصف الذى تسبغه النيابة العامه على الفعل
المسند الى المتهم . حقها فى تعديله متى رأت ان ترد الواقعه الى الوصف
القانونى السليم (١) ويجب عليها ان تلتفت نظر الدفاع اذا كان هذا التعديل
يضر بالمتهم . الا انه فى هذه الحاله التعديل الذى تجريه لمصلحة المتهم .

حيث انها تطبق بشأن الجريمه احكام القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ وصدر
قانون اصلح لا تلتفت نظر الدفاع . وانما اذا كان امامها صلحا قانونيا
سليما فانها تطبق احكامه وتقضى بانقضاء الدعوى الجنائيه بالتصالح .

و تطبق الاحكام السابقه امام المحكمه الجزئيه التى يجوز
الاقرار امامها بالتصالح . وذلك بمجرد الاقرار به من المجنى
عليه او وكيله الخاص (٢) .

كما يجوز ايضا لمحكمة الجناح المستأنفه نفس السلطات السابقه فى ان
تطبق احكام التصالح وتقضى بانقضاء الدعوى الجنائيه صلحا إذا رأت ان

^١ - راجع نص المادتين ١٨ مكرر ، ١٨ مكرر/١ المستحدثين بالقانون ١٧٤ لسنة

^٢ - راجع الفقرة التاسعه من البند اولا من الكتاب الدورى ١٩ لسنة ١٩٩٨ الصادر

من المستشار النائب العام .

الجريمة من الجرائم التي يجوز فيها التصالح ولو لم تكن النيابة العامة قدمتها بهذا الوصف ولو لم تكن المحكمة الجزئية حاکمت المتهم بذات الوصف الذي اجيز التصالح . فان لها اذا وجدت ان هناك تصالحا قانونيا سليما مقدم من المجنى عليه او وكيله ، والجريمة من الجرائم التي يجوز فيها التصالح ان تحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح .

- التصرف الواجب على النيابة العامة في حالة الإقرار بالصلح .

يجب على النيابة العامة اذا ما تم الاقرار بالصلح امامها في الجرح المنصوص عليها في المادة ١١٨ مكرر (١) من قانون الاجراءات الجنائية المستحدثه بالقانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ ، او اذا تم قبوله عقب عرض - على المتهم في الجرح المعاقب عليها بالغرامه طبقا لنص المادة ١٨ مكرر من القانون سالف الذكر، او تم قبوله عقب عرضه من مامور الضبط القضائي في المخالفات فإنه يتمتع عليها رفع الدعوى الجنائية . وتقرر في الاوراق اما بالامر بالا وجه لاقامة الدعوى الجنائية لانقضائها بالتصالح ، أو بحفظ الاوراق قطيعا كل حسب حالته (١) .

١ - يلاحظ ان الفقرة رقم (٥) من البند اولا من الكتاب الدوري ١٩ لسنة ١٩٩٨

الصادر من النائب العام سالف الذكر نص على انه

- تنقضى الدعوى الجنائية بالتصالح ، ويمتنع على عضو النيابة رفع الدعوى الجنائية في الواقعة التي تم التصالح فيها وفقا لاحكام القانون ، ويجب المبادرة الى حفظ

١ - الأمر بالا وجه لإقامة الدعوى الجنائية فى الجرائم التى
انقضت الدعوى الجنائية فيها بالتصالح .

- التعريف به :- هو أمر بمقتضاه تقرر سلطة التحقيق عدم السير فى
الدعوى الجنائية لإنقضاءها بالتصالح (١).

- متى تصدر النيابة العامة أمر بالا وجه لإقامة الدعوى الجنائية
لإنقضائها بالتصالح .

العبرة فى إصدار النيابة العامة أمر بالا وجه لإقامة الدعوى
الجنائية لإنقضائها بالتصالح . هو بحقيقة الواقع فى الدعوى التى أجاز فيها
القانون التصالح ،والذى تم الاقرار بالتصالح فيها امام النيابة ، فإذا
باشرت التحقيق فيها فاتها تصدر امر بالا وجه لإقامة الدعوى الجنائية
لإنقضائها الدعوى الجنائية بالتصالح وإذا اصدرت امر بحفظ الاوراق
لإنقضائها بالتصالح فهو فى حقيقته امر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى

===== الاوراق قطعيا او التقرير فيها بالا وجه على حسب الاحوال لإنقضاء الدعوى
الجنائية لهذا السبب .

١ - حول هذا المعنى راجع - د/ مامون سلامه - قانون الاجراءات الجنائية -
المرجع السابق - ص ٦٧٥ .

الجناييه (١) .

كما ينبغي على النيابة العامة ان تصدر امر بالا وجه لاقامة الدعوى الجنائيه فى الجرائم التى تنقضى بالتصالح اذا تم التصالح فيها وكانت النيابة العامة انتدبت مامور الضبط القضائى للقيام باحد اجراءات التحقيق فيها ، أو انتدبت الطب الشرعى للقيام بعمل ما فيها . لان الامر بالندب ذاته اجراء من اجراءات التحقيق ، فضلا عما عسى ان يكون مامور الضبط القضائى او الخبير (الطب الشرعى) قد قام به من تحقيق تنفيذ هذا الانتداب (٢) .

- الامر بالا وجه الصادر من النيابة العامة لانقضاء الدعوى الجنائيه بالتصالح يجب ان يكون صريحا ومكتوبا .

١- نقض ١٣ ابريل سنة ١٩٥٤ - مجموعة الاحكام س٥ - رقم ١٧٧ - ص٥٢٥ ، ١٠ يناير سنة ١٩٥٥ - س٦ - رقم ١٢٣ - ص٣٧٥ ، ١٩ مارس سنة ١٩٥٦ - س٧ - رقم ١٠٩ - س٣٦٩ ، ١٠ ابريل سنة ١٩٥٦ - س٧ - رقم ١٥٦ - ص٥٣٥ ، ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦٢ - س١٤ - رقم ١٨٧ - ص٩٨٢ ، ٢٠ يناير سنة ١٩٦٤ - س١٥ - ص٧١ ، ٢٤ يناير سنة ١٩٨٢ - س٣٣ - رقم ١٤ - ص٨٠ ، ٤ ديسمبر سنة ١٩٨٤ - س٣٥ - رقم ١٩٢ - ص٨٦٣ ، ٢٧ يناير سنة ١٩٨٥ - س٣٦ - رقم ٢١ - ص١٥٩ .

٢ - د/ احمد فتحى سرور - الوسيط فى قانون الاجراءات الجنائيه - الطبعة السابعة - ١٩٩٣ - طبعة نادى القضاة - المرجع السابق - ص٦٢٧ .

إذا رأت النيابة العامة أن الدعوى الجنائية قد انقضت فيها بالصلح بعد قيامها بثمة إجراء من إجراءات التحقيق ، أو ندبت خبيراً للقيام بمأموريته فيها فأنها تصدر أمراً بالالاء وجه لاقامة الدعوى الجنائية ، ويجب أن يكون هذا الأمر صريحاً ومكتوباً . ولا يصح استنتاجه من تصرف أو إجراء آخر إلا إذا كان هذا التصرف أو الإجراء يترتب عليه حتماً وبطريق اللزوم العقلى أنه أمر بالالاء وجه لاقامة الدعوى الجنائية حسبما قررت ذلك محكمة النقض (١) .

- حجيه الأمر الصادر من النيابة العامة بالالاء وجه لاقامة الدعوى الجنائية لإنقضائها بالصلح .

الأمر الصادر من النيابة العامة بالالاء وجه لاقامة الدعوى الجنائية لإنقضائها بالصلح له قوة الأمر المقضى ما لم يصدر قرار من النائب العام بالغاء هذا الأمر خلال المده المنصوص عليها فى المادة ٢١١ من

^١ - حيث قررت محكمة النقض فى أحدث احكامها أنه

لما كان من المقرر أنه إذا كان تصرف النيابة العامة لا يفيد على وجه القطع استقرار الرأى على عدم رفع الدعوى الجنائية ، فإنه لا يصلح اعتبار تصرفها أمراً بالالاء وجه لاقامة الدعوى ، لأن الأصل فى هذا الأمر أن يكون صريحاً مدوناً بالكتابة فلا يصح استنتاجه من تصرف أو إجراء آخر إلا إذا كان هذا التصرف أو الإجراء يترتب عليه حتماً وبطريق اللزوم العقلى أن ثمة أمر بالالاء وجه لاقامة الدعوى .

قانون الاجراءات الجنائية (١) .

كما ان صدور الامر بالا وجه لاقامة الدعوى الجنائية بالتصالح يمنع النيابة العامة من تحريك الدعوى الجنائية عن ذات الجريمة، او العودة لتلك الجريمة مرة اخرى . وذلك ما قررته محكمة النقض (٢) .

١- قررت محكمة النقض فى احدث احكامها انه

”من المقرر ان الامر بالا وجه لاقامة الدعوى الجنائية له قوة الامر المقضى بما يمتنع معه تحريك الدعوى الجنائية من بعد صدوره ما لم تظهر ادله جديدة قبل انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة ، او يصدر النائب العام قرار بالغاء الامر خلال المدة المنصوص عليها فى المادة ٢١١ من قانون الاجراءات الجنائية“

(نقض جنائى - الطعن رقم ١٦٠١ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٣/١١/١٢ - منشور بمجلة القضاء الفصليه - السنه ٢٦ - العدد الاول والثانى - ق ٣٠ - ص ٧٠٢ ، - نقض جنائى - الطعن رقم ٤٩١١٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٥/١٠/٨ - منشور بمجلة القضاء الفصليه - السنه ٢٩ - العدد الاول - قاعدة ٣١ - ص ٧٣٩ ، - نقض جنائى - الطعن رقم ٦١٠١ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٣/١١/١٢ - مجموعة احكام النقض - السنه ٤٤ - قاعدة رقم ٥ - ص ٦٤) .

٢- لما كان من المفردات المضمومة ان الطاعن قدم امام محكمة ثاتى درجة مذكرة بدفاعه دفع فيها بعدم جواز نظر الدعوى لسبق صدور امر من النيابة العامة فى الشكوى رقم لسنة ١٩٨٢ ادارى الشراييه وان هذا الامر مازال قائما . لما كان ذلك ، وكان الامر الصادر من سلطة التحقيق بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية له حجيتة التى تمنع من العودة الى الدعوى الجنائية مادام قائما لم يلغ ، فلا يجوز مع بقاءه قائما اقامت الدعوى عن ذات الواقعة التى صدر الامر فيها لان له فى نطاق حجيتة المؤقتة ما لاحكام من قوة الامر المقضى . لما كان ذلك ، وكان الدفع المبدى من الطاعن جوهريا ومن شأنه - ان صح - ان يتغير به وجه الراى فى الدعوى

٢- أمر الحفظ الصادر من النيابة العامة لإنقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح .

يحق للنّياية العامة فى مواد المخالفات عموما التى تنقضى بالتصالح عقب دفع المتهم لمقابل التصالح عقب عرض مامور الضبط القضائى للتصالح عليه طبقا لنص المادة ١٨ مكرر من قانون الاجراءات الجنائية^(١) ان تامر بحفظ الاوراق لإنقضائها بالتصالح . كذلك فى الجناح المعاقب عليها بالغرامة فقط اذا قبل المتهم التصالح عقب عرضه عليه من النيابة العامة ، وكذا فى الجناح التى يجوز فيها التصالح طالما لم يصدر فيها اى اجراء من اجراءات التحقيق فى الدعوى التى تم التصالح فيها .

==== وكان الحكم المطعون فيه - على ما يبين من مدوناته - قد قضى بادانة الطاعن ، دون ان يعرض البتة للدفع المبدى منه ايراد له وردا عليه يكون قد تعيب بالقصور الذى يبطله مما يتعين معه نقضه والاعادة .

(نقض جنائى - الطعن رقم ٦٤٩٥ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٩ - مجموعة احكام النقض - السنة ٤١ - ص ٥٥١ - قاعدة رقم ٩٣) .

- نقض جنائى - الطعن رقم ٦١٠١ لسنة ٦١ق - جلسة ١٩٩٣/١/١٢ - منشور بمجله القضاء الفصليه - السنة ٢٦ - العدد الاول والثانى - قاعدة ٣٠ - ص ٧٠٢ .

^١ - مناقشة ذلك تفصيلا - راجع الفصل الثانى من هذا المؤلف .

- ماهية الامر بالحفظ :

- من المقرر ان الامر الصادر من النيابة بالحفظ هو إجراء ادارى صدر عنها بوصفها السلطة الادارية التى تهيمن على جمع الاستدلالات عملاً بالمادة ٦١ من قانون الاجراءات الجنائية وما بعدها ، وهو على هذه الصورة لا يقيدما ويجوز العدول عنه بلا قيد أو شرط فى اى وقت بالنظر الى طبيعته الادارية البحتة . ولا يقبل تظلماً او استئنافاً من جانب المجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية ، وكل ما لهما هو الالتجاء الى طريق الادعاء المباشر فى مواد الجرح دون غيرها - اذ توافرت له شروطه . وفرق بين هذا الامر الادارى وبين الامر القضائى بان لا وجه لاقامة الدعوى الصادر من النيابة بوصفها احدى سلطات التحقيق بعد ان تجرى تحقيق الواقعة بنفسها أو يقوم به احد رجال الضبط القضائى بناء على انتداب منها على ما تقضى به المادة ٢٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية فهو وحده الذى يمنع من رفع الدعوى ، ولهذا اجيز للمدعى بالحق المدنى الطعن فيه امام غرفة المشورة (١)

^١ - (نقض جنائى - الطعن رقم ١٦١٤٥ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٩٩٣/٥/٢٤ - مجموعة احكام النقض - السنه ٤٤ - قاعدة رقم ٧٦ - ص ٥٣١ ، الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٦١ق - جلسة ١٩٩٣/١٢/١٤ - مجموعة احكام النقض - السنه ٤٤ - قاعدة رقم ١٧٨ - ص ١١٣٤ - الطعن رقم ١٦٢٤١ لسنة ٦٢ق - جلسة ١٩٩٨/١/١٤ - غير منشور) .

الفصل الثاني

الوثائق المتعلقة بالقانون ١٧٤

لسنة ١٩٩٨

الفصل الثاني

الوثائق المتعلقة بالقانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨

أولاً - القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية وقانون العقوبات^(١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الاتي نصه ، وقد اصدرناه :

(المادة الاولى)

يستبدل بنصوص المواد ٦٣ (فقره رابعة) و ٢٠٨ مكررا (ا) و ٢٠٨ مكررا (ب) و ٢٠٨ مكررا (ج) و ٢٣٣ (فقره ثالثة) و ٢٦٠ (فقره ثانية) و ٢٦٧ و ٣٠٩ و ٣٢٣ و ٢٢٤ و ٣٢٥ مكررا (فقره اولى) و ٤٠١

^١ - نشر فى الجريده الرسميه - العدد ٥١ مكرر - الصادر فى ٢٠/١٢/١٩٩٨م

فقرتان ثانية و ثالثة) و ٤٠٢ (فقرتان اولى و اخيرة) و ٤١٢ من قانون الاجراءات الجنائية ، النصوص الاتية :

مادة ٦٣ (فقرة رابعة) : " و استثناء من حكم المادة ٢٣٧ من هذا القانون ، يجوز للمتهم عند رفع الدعوى عليه بطريق الادعاء المباشر ان ينيب عنه - فى اية مرحلة كانت عليها الدعوى - وكيلا لتقديم دفاعه ، وذلك مع عدم الاخلال بما للمحكمة من حق فى ان تامر بحضوره شخصيا "

مادة ٢٠٨ مكررا (١) - " فى الاحوال التى تقوم فيها من التحقيق ادلة كافية على جدية الاتهام فى اى من الجرائم المنصوص عليها فى الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات ، و غيرها من الجرائم التى تقع على الاموال المملوكة للدولة او الهيئات و المؤسسات العامة و الوحدات التابعة لها او غيرها من الاشخاص الاعتبارية العامة ، و كذا فى الجرائم التى يوجب القانون فيها على المحكمة ان تقضى - من تلقاء نفسها - برد المبالغ او قيمة الاشياء محل الجريمة او تعويض الجهة المجنى عليها . اذا قدرت النيابة العامة ان الامر يقتضى اتخاذ تدابير تحفظية على اموال المتهم بما فى ذلك منعه من التصرف فيها او اداراتها ، وجب عليها ان تعرض الامر على المحكمة الجنائية المختصة طالبة الحكم بذلك ضمانا لتنفيذ ما عسى ان يقضى به من غرامة او رد او تعويض .

وللنائب العام عند الضرورة او فى حالة الاستعجال ان يامر مؤقتا بمنع المتهم او زوجه او اولاده القصر من التصرف فى اموالهم او اداراتها ، ويجب ان يشتمل امر المنع من الادارة على تعيين من يدير الاموال المتحفظ عليها ، و على النائب العام فى جميع الاحوال ان يعرض امر المنع على المحكمة الجنائية المختصة خلال سبعة ايام على الاكثر من تاريخ صدوره ، بطلب الحكم بالمنع من التصرف او الادارة و الا اعتبر الامر كان لم يكن .

و تصدر المحكمة الجنائية المختصة حكمها فى الحالات السابقة بعد سماع اقوال ذوى الشأن خلال مدة لا تجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ عرض الامر عليها ، وتفصل المحكمة فى مدى استمرار العمل بالامر الوقتى المشار اليه فى الفقرة السابقة كلما رات وجها لتاجل نظر الطلب . و يجب ان يشتمل الحكم على الاسباب التى بنى عليها ، و ان يشمل المنع من الادارة تعيين من يدير الاموال المتحفظ عليها بعد اخذ راي النيابة العامة .

و يجوز للمحكمة - بناء على طلب النيابة العامة - ان تشمل فى حكمها اى مال لزوج المتهم او اولاده القصر اذا توافرت ادلة كافية على انه متحصل من الجريمة موضوع التحقيق و ال اليهم من المتهم و ذلك بعد ادخالهم فى الطلب .

وعلى من يعين للادارة ان يتسلم الاموال المتحفظ عليها و يبادر الى جردها بحضور ذوى الشأن و ممثل للنيابة العامة او خبير تنديه المحكمة ،

و تتبع فى شان الجرد احكام المادتين ٩٦٥ و ٩٨٩ من قانون المرافعات المدنية و التجارية .

ويلتزم من يعين للادارة بالمحافظة على الاموال و يحسن ادارتها ، و ردها مع غلتها المقبوضة طبقا للاحكام المقررة فى القانون المدنى بشان الوكالة فى اعمال الادارة و الوديعة و الحراسة ، و ذلك على النحو الذى يصدر بتنظيمه قرار من وزير العدل .

مادة ٢٠٨ مكررا (ب) : " لكل من صدرضده حكم بالمنع من التصرف او الادارة ان يتظلم منه امام المحكمة الجنائية المختصة بعد انقضاء ثلاثة اشهر من تاريخ الحكم ، فاذا رفض تظلمه فله ان يتقدم بتظلم جديد كلما انقضت ثلاثة اشهر من تاريخ الحكم برفض التظلم .

كما يجوز لمن صدر ضده حكم بالمنع من التصرف او الادارة و لكل ذى شان ان يتظلم من اجراءات تنفيذه .

ويحصل التظلم بتقرير فى قلم كتاب المحكمة الجنائية المختصة ، وعلى رئيس المحكمة ان يحدد جلسة لنظر التظلم يعلن بها المتظلم وكل ذى شان ، و على المحكمة ان تفصل فى التظلم خلال مدة لا تجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ التقرير به .

وللمحكمة المختصة اثناء نظر الدعوى - من تلقاء نفسها او بناء على طلب النيابة العامة او ذوى الشان - ان تحكم بانهاء المنع من التصرف او الادارة المقضى به او تعديل نطاقه او اجراءات تنفيذه .

و يجب ان يبين الامر الصادر بالتصرف فى الدعوى الجنائية او الحكم الصادر فيها ما يتبع فى شان التدابير التحفظية المشار اليها فى المادة السابقة .

وفى جميع الاحوال ينتهى المنع من التصرف او الادارة بصدور قرار بان لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية او بصدور حكم نهائى فيها بالبراءة ، او بتمام تنفيذ العقوبات المالية و التعويضات المقضى بهما .

ولا يحتج عند تنفيذ الحكم الصادر بالغرامة او برد المبالغ او قيمة الاشياء محل الجريمة او بتعويض الجهة المجنى عليها بحسب الاحوال باى تصرف يصدر بالمخالفة للامر او الحكم المشار اليهما فى المادة السابقة من تاريخ قيد اى منهما فى سجل خاص يصدر بتنظيمه قرار من وزير العدل و يكون لكل ذى شان حق الاطلاع على هذا السجل " .

مادة ٢٠٨ مكررا (ج) : " للمحكمة عند الحكم برد المبالغ او قيمة الاشياء محل الجرائم المشار اليها فى المادة ٢٠٨ مكررا (ا) او بتعويض الجهة المجنى عليها فيها ان تقضى بناء على طلب النيابة العامة او المدعى بالحقوق المدنية بحسب الاحوال وبعد سماع اقوال ذوى الشأن ، بتنفيذ هذا الحكم فى امول زوج المتهم و اولاده ا لقصر اذ اثبت انها الت اليهم من المتهم و انها متحصلة من الجريمة المحكوم فيها " .

مادة ٢٣٣ (فقرة ثالثة) : " و يجوز فى حالة التلبس ، و فى الحالات التى يكون فيها المتهم محبوسا احتياطيا فى احدى الجنح ، ان يكون التكليف بالحضور بغير ميعاد ، فاذا حضر المتهم و طلب اعضاءه ميعادا لتحضير دفاعه تأذن له المحكمة بالميعاد المقرر بالفقرة الاولى " .

مادة ٢٦٠ (فقرة ثانية) : " و لا يكون لهذا الترك تأثير على الدعوى الجنائية ، و مع ذلك اذا كانت الدعوى قد رفعت بطريق الادعاء المباشر فانه يجب فى حالتى ترك الدعوى المدنية واعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركا دعواه ، الحكم بترك الدعوى الجنائية ما لم تطلب النيابة العامة الفصل فيها .

ويترتب على الحكم بترك الدعوى الجنائية سقوط حق المدعى نفسه فى الادعاء مدنيا عن ذات الفعل امام المحكمة الجنائية " .

مادة ٢٦٢ : " للمتهم ان يطالب المدعى بالحقوق المدنية امام المحكمة الجنائية بتعويض الضرر الذى لحقه بسبب رفع الدعوى المدنية عليه ان كان لذلك وجه ، وله كذلك ان يقيم عليه لذات السبب الدعوى المباشرة امام ذات المحكمة بتهمة البلاغ الكاذب ان كان لذلك وجه ، وذلك بتكليفه مباشرة بالحضور امامها ، و يجوز الاستغناء عن هذا التكليف اذا حضر المدعى بالحقوق المدنية الجلسة و وجه اليه المتهم التهمة و قبل المحاكمة .

مادة ٣٠٩ : " كل حكم يصدر فى موضوع الدعوى الجنائية يجب ان يفصل فى التعويضات التى يطلبها المدعى بالحقوق المدنية او المتهم ، و كذلك فى الدعوى المباشرة التى يقيمها المتهم على المدعى بالحقوق المدنية طبقا للمادة (٢٦٧) من هذا القانون .

ومع ذلك اذا رأت المحكمة ان الفصل فى التعويضات يستلزم اجراء تحقيق خاص ينبى عليه ارجاء الفصل فى الدعوى الجنائية ، فعندئذ تحيل المحكمة الدعوى المدنية الى المحكمة المختصة بلا مصروفات " .

مادة ٣٢٣ : " للنيابة العامة فى مواد الجنح التى لا يوجب القانون الحكم فيها بعقوبة الحبس او الغرامة التى يزيد حدها الادنى على الف جنيه ، اذا رأت أن الجريمة بحسب ظروفها تكفى فيها عقوبة الغرامة التى لا تتجاوز الالف جنيه فضلا عن العقوبات التكميلية و التضمنيات و ما يجب رده و المصاريف ، ان تطلب من قاضى المحمة الجزئية التى من اختصاصها نظر الدعوى ان يوقع العقوبة على المتهم بامر يصدره بناء على محضر جمع الاستدلالات او ادلة الاثبات الاخرى بغير اجراء تحقيق او سماع مرافعة " .

مادة ٣٢٤ : " لا يقضى فى الامر الجنائى بغير الغرامة التى لا تتجاوز الف جنيه و العقوبات التكميلية و التضمنيات و ما يجب رده و المصاريف ، و يجوز ان يقضى فيه بالبراءة او برفض الدعوى المدنية او بوقف تنفيذ العقوبة .

مادة ٣٢٥ مكررا (فقرة اولى) : " لكل عضو نيابة ، من درجة وكيل النائب العام على الاقل ، بالمحكمة التى من اختصاصها نظر الدعوى ، اصدار الامر الجنائى فى الجنج التى لا يوجب القانون الحكم فيها بالحبس او الغرامة التى يزيد حدها الادنى على خمسمائة جنيه فضلا عن العقوبات التكميلية و التضمنات و ما يجب رده و المصاريف ، و يكون اصدار الامر الجنائى وجوبيا فى المخالفات التى لا يرى حفظها ، و لا يجوز ان يؤمر بغير الغرامة التى لا تزيد على خمسمائة جنيه و العقوبات التكميلية و التضمنات و ما يجب رده و المصاريف " .

مادة ٤٠١ (فقرة ثانية وثالثة) : " و مع ذلك اذا لم يحضر المعارض فى اى من الجلسات المحددة لنظر الدعوى تعتبر المعارضه كان لم تكن ، ويجوز للمحكمة فى هذه الحالة ان تحكم عليه بغرامة اجرائية لا تجاوز مائة جنيه فى مواد الجنج و لا تجاوز عشرة جنيها فى مواد المخالفات ، و لها ان تامر بالنفاذ المؤقت و لو مع حصول الاستئناف بالنسبة للتعويضات المحكوم بها و ذلك حسب ما هو مقرر بالمادة (٤٦٧) من هذا القانون و لا يقبل من المعارض باى حال المعارضة فى الحكم الصادر فى غيبته ، و للمحكمة فى هذه الحالة ان تحكم عليه بغرامة اجرائية لا تقل عن خمسين جنيها و لا تجاوز مائتى جنيه فى مواد الجنج و لا تقل عن عشرة جنيها و لا تجاوز عشرين جنيها فى مواد المخالفات " .

مادة ٤٠٢ - (فقرة اولى) : " لكل من المتهم و النيابة العامة ان يستأنف

الاحكام الصادرة فى الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية فى مواد الجنج ، ومع ذلك اذا كان الحكم صادرا فى احدى الجنج المعاقب عليها بغرامة لا تجاوز ثلاثمائة جنيه فضلا عن الرد و المصاريف فلا يجوز استئنافه الا لمخالفة القانون او لخطا فى تطبيقه اوفى تاويله او لوقوع بطلان فى الحكم او فى الاجراءات اثر فى الحكم " .

(فقرة اخيرة) : " و فيما عدا هاتين الحالتين لا يجوز رفع الاستئناف من المتهم او من النيابة العامة إلا لمخالفة القانون أو لخطأ فى تطبيقه او فى تأويله او لوقوع بطلان فى الحكم أو فى الاجراءات اثر فى الحكم " .

مادة ٤١٢ : يسقط الاستئناف المرفوع من المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ اذا لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة التى تنظر فيها الدعوى .

ومع ذلك فللمحكمة عند نظر الاستئناف ان تامر بوقف تنفيذ العقوبة مؤقتا او الافراج عن المحكوم عليه بكفالة او غيرها ، و ذلك الى حين الفصل فى الاستئناف .

(المادة الثانية)

تضاف إلى قانون الإجراءات الجنائية مواد جديدة بأرقام ١٨ مكررا ،
١٨ مكررا (١) ، ٢٤ مكررا ، ٢٥١ مكررا نصوصها الآتية :

مادة ١٨ مكررا : يجوز التصالح في مواد المخالفات ، و كذلك في مواد
الجنح التي يعاقب القانون فيها بالغرامة فقط .

وعلى مأمور الضبط القضائي المختص عند تحرير المحضر أن يعرض
التصالح على المتهم أو وكيله في المخالفات و يثبت ذلك في محضره . و
يكون عرض التصالح في الجنح من النيابة العامة .

وعلى المتهم الذي يقبل التصالح ان يدفع خلال خمسة عشر يوما من
اليوم التالي لعرض التصالح عليه ، مبلغا يعادل ربع الحد الأقصى للغرامة
المقررة للجريمة أو قيمة الحد الأدنى المقرر أيهما أكثر . و يكون الدفع
إلى خزانة المحكمة أو إلى النيابة العامة أو إلى أي موظف عام يرخص له
في ذلك وزير العدل .

ولا يسقط حق المتهم في التصالح بفوات ميعاد الدفع و لا بإحالة
الدعوى الجنائية إلى المحكمة المختصة إذا دفع مبلغا يعادل نصف الحد
الأقصى للغرامة المقررة للجريمة أو قيمة الحد الأدنى المقرر لها أيهما
أكثر .

وتتقضى الدعوى الجنائية بدفع مبلغ التصالح و لو كانت مرفوعة بطريق الادعاء المباشر ، ولا يكون لذلك تاثير على الدعوى المدنية " .

مادة ١٨ مكررا (١) : للمجنى عليه - و لوكيله الخاص - فى الجرح المنصوص عليها فى المواد ٢٤١ (فقرتان اولى و ثانية) ، ٢٤٢ (فقرات اولى و ثانية و ثالثة) ، ٢٤٤ (فقرة اولى) ، ٢٦٥ ، ٣٢١ مكررا ، ٣٤٣ ، ٣٢٣ مكررا ، ٣٢٣ مكررا اولا ، ٣٢٤ مكررا ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٥٤ ، ٣٥٨ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ (فقرتان اولى و ثانية) ، ٣٦٩ من قانون العقوبات و فى الاحوال الاخرى التى ينص عليها القانون ، أن يطلب الى النيابة العامة او المحكمة بحسب الاحوال إثبات صلحه مع المتهم .

ويترتب على الصلح إنقضاء الدعوى الجنائية و لو كانت مرفوعة بطريق الادعاء المباشر ، و لا أثر للصلح على حقوق المضرور من الجريمة " .

مادة ٢٤ مكررا : على مامورى الضبط القضائى و رؤسهم و رجال السلطة العامة أن يبرزوا ما يثبت شخصياتهم و صفاتهم عند مباشرة أى عمل او إجراء منصوص عليه قانونا ، و لا يترتب على مخالفة هذا الواجب بطلان العمل او الاجراء و ذلك دون اخلال بتوقيع الجراء القاديبى " .

" مادة ٢٥١ مكررا : لا يجوز الادعاء بالحقوق المدنية وفقا لأحكام هذا القانون الا عن الضرر الشخصى المباشر الناشئ عن الجريمة و المحقق الوقوع ، حالا او مستقبلا " .

(المادة الثالثة)

تضاف فقرة ثانية الى المادة (٢٠٥) و فقرة أخيرة الى المادة ٣٢٧

من قانون الاجراءات الجنائية نصاهما الآتيان :

مادة ٢٠٥ (فقرة ثانية) : " و للنيابة العامة فى مواد الجنايات إذا استلزمت ضرورة التحقيق ان تستأنف الأمر الصادر من القاضى الجزئى بالافراج عن المتهم المحبوس احتياطيا ، و تراعى فى ذلك احكام الفقرة الثانية من المادة ١٦٤ و المواد من ١٦٥ الى ١٦٨ من هذا القانون . "

مادة ٣٢٧ (فقرة اخيرة) : " و لا يكون لما قضى به الأمر فى موضوع الدعوى الجنائية حجية امام المحاكم المدنية " .

(المادة الرابعة)

يزاد إلى خمسة جنيهاً مقابل كل يوم من أيام الحبس الاحتياطى أو الإكراه البدنى أو التشغيل و ذلك فى تطبيق احكام المواد ٥٠٩ و ٥١١ و ٥١٨ و ٥٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية و المادة ٢٣ من قانون العقوبات .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، و يعمل به بعد خمسة عشر يوما من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، و ينفذ كقانون من قوانينها .

(حسنى مبارك)

صدر برئاسة الجمهورية فى غرة رمضان سنة ١٤١٩ هـ

الموافق ٢٠ ديسمبر ١٩٩٨ م .

ثانيا : المذكرة الايضاحية

لمشروع القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ بتعديل

بعض احكام قانون الاجراءات الجنائية وقانون

العقوبات

كشفت السنوات الاخيره عن زيادة ضخمة ومضطردة فى اعداد القضايا الجنائية ، وبدا واضحا ان ذلك يرجع فى جانب كبير منه الى سوء استعمال بعض حقوق الاجراءات الجنائية - كحق الادعاء المباشر ، والادعاء المدنى امام المحاكم الجنائية ، وحق الطعن فى احكام هذه المحكمة ، والتلاعب فى تلك الاجراءات من قبل كثيرين واتخاذها سبيلا للكيد والتكيل بالبراءة ، دون حق ، امتهانا وتعديا - وكان من اثر تلك الزيادة فيما يطرح على المحاكم ، ان ارهق كاهل القضاء وتعقدت اجراءات السير فى الدعاوى الجنائية والدعاوى المدنية التابعة لها ، وهو ما يلحق ابلغ الضرر .

ويضى مشروع القانون المرفق ، بوضع علاج عاجل للمشكلة مستهدفا دفع الضرر عن سياق المحاكمات الجنائية عدالة ناجزه سريعه ، وجلب التيسير الى مجال هذه المحاكمات تخفيفا عن القضاة ، وتقريبا للعدل من مستحقه ، وتلبية لاحكام الدستور .

وإنطلاقاً من تلك المعانى الى تحقيق هذه الغايات رسم المشروع المرفق
الوسائل الآتية :

**اولاً : توسعه نطاق التصالح فى جرائم المخالفات
وبعض الجنىح ، واجازة الصلح بين المتهم والمجنى
عليه فى البعض الآخر كسبب لانقضاء الدعوى
الجنائية :**

(١) أجاز المشروع - بالمادة ١٩ من قانون الاجراءات الجنائية - للمتهم
فى مواد المخالفات - وفى الجنىح التى يوجب القانون الحكم فيها بغير
الغرامة - ويصدر بتحديد ما قرار من وزير العدل بعد أخذ رأى النائب العام
- أن يتصالح مقابل أن يدفع ما يعادل ربع الحد الاقصى للغرامة المقررة
او كامل الحد الادنى أيهما اكثر ، وتنقضى الدعوى الجنائية بدفع مبلغ
التصالح ، ويزول حق المتهم فى التصالح بالتصرف فى الدعوى الجنائية ،
ويراد بذلك إعفاء المتهمين المتصالحين من اجراءات المحاكمة التى قد
تنتهى بإلزامهم بالحد الاقصى للغرامة بعد أعباء متابعتها والطعن فى
أحكامها ، فضلاً عن التخفيف عن جلسات المحاكمة بمقدار القضايا التى
يتم فيها التصالح .. وهو نظام عرفته التشريعات المقارنة ، وأجازت ولوج
سبيله تيسيراً للتقاضى ، وتوفيراً لمصاريف الاجراءات الجنائية المعتادة ،
ومراعاة للمصالح محل الحماية .

(ب) كما أجاز المشروع - بإضافته نص المادة ٢٠ - للمجنى عليه فى جرائم الجرح المذكورة فى النص ، ومنها جرائم الضرب البسيط والتبديد والاتلاف ، ان يطلب - بنفسه او بوكيله الخاص - إلى النيابة العامة أو المحكمة المنظورة أمامها الدعوى إثبات صلحه مع المتهم ، فتتقضى بذلك الدعوى الجنائية ، ومن شأن هذا الحكم المستحدث أن يقطع سير كثير من إجراءات المحاكمة دون مساس يتوازن العلاقات الإجتماعية والإقتصادية بين الافراد ، ما دام أن إنقضاء الدعوى الجنائية معلق على إقرار المجنى عليه بالصلح - الذى لا يتم غالبا إلا نتيجة إزالة اثر الجريمة أو الصفح بين ذوى الصلات الحميمة ، ولا يخل إنقضاء الدعوى الجنائية قبل المتهم فى هذه الحالة بحق المضرور من الجريمة فى الإدعاء بحقوقه مدنيا - إذا شاء - وفقا للقواعد العامة .

ثانيا : إحاطة نظام الادعاء المباشر ، والإدعاء بالحقوق المدنية أمام المحاكم الجنائية - بضوابط لازمة :

واجه المشروع ما لوحظ من إساءة استعمال حق الادعاء المباشر بإسقاط دعوى كيدية للنيل من الخصم اهدار لكرامته و إتهامه لقدره ، او ابتزازا لحمله على اداء عمل أو الامتناع عن عمل ، وملاحقه للابرياء تخرصا بجرائم لا شأن لهم بها كذبا وافتراء ، وما كشفت عنه تجربته خلال السنوات الاخيره من اسراف البعض ممن لم يصب بضرر شخصى

من الجريمة ، والتبارى فيما بينهم فى رفع الدعاوى المباشرة الكيدية ، ضد أهل الراى ورواد الثقافة وقمم العلم ورمز الدين والوطنية - لمجرد الكيد لهم ، واتخاذها سبيلا ليكون رفعها رقيبا على غيره تسلطا ، أو ليهيمن من خلالها على القمم التى احتضنتها الجماعة مشككا فيها ، مدينا للنظام الاجتماعى باكملة ، ومبديا سخطه عليه فى ضوء مفاهيمه الذاتية الخاطئة وما يراه ويصوره فكره - كيدا وبهتاناً - جرما جنائيا . وليس ذلك كله إلا اخلاا بالتضامن الاجتماعى الذى نصت عليه المادة السابعة من الدستور ، ومن هنا حق للمشرع ان يتدخل ليعيد للجماعة تضافرها وللمجتمع توازنه ويتصدى للآثم والعدوان ... ويعيد لارجاء الوادى الرحيب شذى الحب والاخاء .. والخير والنماء .. بعيدا عن الحقط والجذب والشقاء .

وإذا كان الامر كذلك وكان الإدعاء المباشر - بهذه المثابة قد اتى بنتائج غير مرجوة ، والقى بثمار من المر ، باتت سموما فى حياة الناس والافراد ، وانقلب الى خطر يهدر سمعتهم وشرفهم ، ويزج بهم فى اقفاص الاتهام لمجرد الكيد لهم والنيل من كرامتهم ، فقد كان لزاما ان يتدخل المشرع ليعيد للامر توازنه ، ويلزم الشر حدوده ويحافظ على حسن سير العدالة ، ويدرا التعسف فى استعمال هذا الحق ، ويضع الضوابط له ، وذلك من خلال تبنى عدة وسائل - اقترتها العديد من التشريعات المقارنة وايدها جانب كبير من الفقه ، لعلاج اساءة استعمال هذا الحق ، وهى :

(أ) اجاز المشروع فى المادة ٦٣ (فقرة رابعة) للمتهم عند رفع الدعوى الجنائية عليه مباشرة ان ينيب عنه وكيل فى جميع الاحوال - او اية مرحلة كانت عليها الدعوى - لتقديم دفاعه ، وذلك إستثناء من حكم المادة ٢٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، والتي توجب على المتهم فى جنحه يعاقب عليها بالحبس ان يحضر بنفسه .. وحتى لا يتخذ الادعاء المباشر وسيلة للكيد والاساءة الى المتهم بالحضور بنفسه كمتهم امام المحكمة الجنائية .

(ب) واوجب المشروع بالمادة ٢٦٠ (فقرة ثانية) ان يترتب على ترك الدعوى المدنية ، أو اعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركا لها - بعد ان اقامها بطريق الادعاء المباشر - الحكم بإنقضاء الدعوى الجنائية - إذا طلبت النيابة العامة ذلك ، وهو ما نحا اليه قانون الاجراءات الجنائية الفرنسى فى المادة ٤٢٥ منه - وهو ما يفوت على المدعى بالحقوق المدنية فرصة الكيد لخصمه المتهم والزج به امام القضاء الجنائى ، ثم ترك بعد ذلك يواجه النيابة العامة التى لم تحرك الدعوى الجنائية ضده اصلا - كما يوفر وقت المحكمة وجهدها للهام من القضايا .

(ج) كما توسع المشروع - بالمادة ٢٦١ - فى حالات اعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركا لدعواه ، استيثاقا من جديته فى طرحها على المحاكم الجنائية - فيعتبر تاركا لدعواه اذا تخلف عن الحضور باية جلسة

- بعد اعلانه قانونا - بغير عذر مقبول ، وكذلك اذا حضر ولم يبد اية طلبات ، وذلك دون طلب اعلانه ، اذ عليه ان يتربص بالاجال التى تحدد لنظر الدعوى ، ويكون حريصا على الحضور فيها ، ولا يتخذ من ذلك الاعلان وسيلة للمماطلة او التسويف او اللد فى الخصومة التى حركها .

(د) وضمانا لملاحقة المدعى بالحقوق المدنية - ملاحقة ميسرة وسريعة - بجريمة البلاغ الكاذب اذا قام الدليل على توافر اركانها من خلال ثبوت بهتان الافعال التى نسبها اليه المدعى المدنى بسوء قصد ، وزيفها - ولموازنة حق الادعاء المباشر بحق المتهم فى صون حريته والدفاع عنها ، وتامين سمعته من غائلة العدوان عليها - حرص المشروع فى المادتين ٢٦٧ ، ٣٠٩ - ان يمكن هذا المتهم من تقديم إدعاء مقابل مباشرة الى المحكمة ذاتها ، لتفصل بحكمها فى الدعوى المدنية التى حركها المدعى المدنى ضده ، وفى جريمة البلاغ الكاذب التى نسبها هو المدعى بسبب إدعائه المدنى ونشا بسببها عن الجريمة التى نسبها اليه . وفى هذا حسم للدعوى المباشرة المتقابلة بحكم واحد ، وتقويم لاستعمال حق الالتجاء الى القضاء يدفع الكيد ومضارة الغير به .

(هـ) واجاز المشروع - بالمادة ٢٦٧ (فقرة ثانية) - توقيع غرامة اجرائية على المدعى بالحقوق المدنية - لا تقل عن مائتى جنيه ولا تجاوز الفى جنيه - اذا قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية او عدم

جواز نظرها او عدم قبولها او تركها - ذلك جزاء اقلقه بخطئه العدالة وتعطيله لسيرها .. بل ان بعض التشريعات المقارنه - كالقانون الانجليزى - يذهب الى تجريم كل فعل او امتناع يتعارض مع الاحترام الواجب للقاضى ويدخل فى هذا النطاق اساءة استعمال وسائل الاجراءات الجنائية لتحقيق اغراض مدنية ، ويعاقب عليه .

(و) وحظر المشروع- بالمادة ٢٥١ (فقرة اخيره) - على من ادعى بالحقوق المدنية امام المحكمة الجنائية وقبل تدخله - ان يعاود اللجوء الى المحكمة المدنية - وقصد بذلك سرعة البت فيها من قاض واحد وعدم تكرار المطالبة بما يتصل بالحقوق المدنية امام اكثر من محكمة فى درجة واحدة - وهو ما استوجب ان ينص فى المشروع على الغاء المادة ٢٦٢ المعمول بها ، والتي يجيز مثل ذلك اللجوء .

(ز) ونص المشروع - بالمادة ٢٥١ مكررا - اخذا بقضاء محكمة النقض وحملا عليه ، ومواكبة لقانون الاجراءات الجنائية الفرنسى (المادة ١/٢ من قانون الاجراءات الجنائية الفرنسى) على اشتراط ان يكون الضرر موضوع الدعوى المدنية التى يقيمها المدعى بالحقوق المدنية ضررا مترتبا على الفعل المكون للجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية - ومتصلا بها اتصالا مباشرا فلا يتعداها الى الافعال غير المحمول عليها ومحقق الوقوع سواء فى الحاضر او فى المستقبل ، وذلك يعنى ان

الادعاء المباشر يتعين ان يتعلق بضرر نشأ مباشرة عن جريمة ارتكبتها المدعى عليه وكان فى الوقت ذاته محققا وشخصيا .

ثالثا : المحاكمات العاجلة والمسائية بالمحاكم الجزئية :

وتحقيقا لعدالة سريعة .. نص المشروع بالمادة ٢٣٣ (فقرة ثالثة) على جواز ان تعقد محاكمات عاجلة للمحبوسين احتياطيا فى الجناح التى يصدر بتحديدھا قرار من وزير العدل وفى حالات التلبس ، بان يكون التكليف بالحضور بغير ميعاد ، فاذا طلب المتهم ميعادا لتحضير دفاعه تاذن له المحكمة بالميعاد المقرر بالفقرة الاولى (من المادة المشار اليھا انفا) .

رابعا : التوسع فى نظام الاوامر الجنائية :

وسعيا الى تبسيط اجراءات الفصل فى مزيد من الجرائم وسرعت البت فيها ، توسع المشروع فى نظام الاوامر الجنائية باستحداث الاحكام الاتية :

(١) رفع النصاب الذى يجوز للقاضى الجزئى فى مواد الجناح - التى ترى النيابة الاكتفاء فيها بالغرامة - الى الف جنية فضلا عن العقوبات التكميلية ، والتضمنات ، وما يجب رده والمصاريف .

(٢) ويجوز للقاضي ان يقضى فى الامر بالبراءة ، أو بوقف التنفيذ أو رفض الدعوى المدنية (المادة ٣٢٣، ٣٢٤) - وغنى عن البيان ان المدعى بالحقوق المدنية هو من الخصوم الذين اجازت لهم المادة ٣٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية - المعمول بها - الاعتراض على الامر الصادر من القاضي .

(٣) اجازت اصدار الامر الجنائى لوكيل النائب العام - ومن يعلو درجته - ورفع نصاب الامر الجنائى فى هذه الحالة فى مواد الجنج الى خمسمائة جنيه فضلا عن العقوبات التكميلية والتضمينات وما يجب رده ، والمصاريف (المادة ٣٢٥ مكررا) .

(٤) صار اصدار الامر الجنائى فى المخالفات وجوبيا على النيابة العامة (وفقا للمادة ٣٢٥ مكررا) ، فلا يطرح منها فى الجلسة الا ما يعترض على الاوامر الجنائية الصادرة فيها .

خامسا : ضبط حق الاستئناف والتوسع فى حالات سقوطه :

(١) استهداف المشروع بتعديل المادة ٤٠٢ ضبط وتحديد الحق فى الاستئناف ، فلا يتسع - فيما عدا حالات الخطا فى تطبيق القانون او

بطلان فى الحكم او فى الاجراءات اثر فى الحكم - لاستئناف الاحكام الصادرة بالغرامة والعقوبة التكميلية اذا لم يجاوز قيمة المحكوم به فى كل منهما ثلاثمائة جنيه ، فضلا عما يجب رده والمصاريف .

(ب) وطبقا للمادة ٤١٢ فى المشروع تعددت حالات سقوط الاستئناف ، اذ يسقط استئناف المحكوم عليه بعقوبة اصلية واجبة النفاذ - اذا لم يتقدم قبل الجلسة التى تنظر فيها الدعوى لتنفيذ العقوبة المقيدة للحرية ، او لم يقم بالوفاء بالعقوبة المالية ولو بطريق الإكراه البدنى إذا تعسر عليه الوفاء بها نقدا ، وذلك احتراماً لأحكام القضاء واجبة التنفيذ ، وصونا لها من عبث العابثين ، وذلك كله ما لم تأمر المحكمة عند نظر الاستئناف بوقف التنفيذ او الإفراج عن المحكوم عليه بكفالة او بدونها - الى حين الفصل فى الاستئناف .

سادسا : تنظيم التحفظ على الاموال بما يتفق

واحكام الدستور :

ذلك بان المحكمة الدستورية العليا حكمت فى الخامس من اكتوبر سنة ١٩٩٦ بعدم دستورية الفقرة الاولى من المادة ٢٠٨ مكررا (١) من قانون الاجراءات الجنائية وبسقوط فقرتيها الثانية والثالثة ، وكذلك المادة ٢٠٨ مكررا (ب) تاسيسا على ان القيود التى فرضها نص المادة ٢٠٨ مكررا (١) على اموال المخاطبين باحكامه تمثل احدى صور الحراسة التى لا يجوز

فرضها الا بحكم قضائي - وفقا للمادة ٣٤ من الدستور (لانها تعتبر تسلطا على الاموال المشمولة بها في مجال صونها وادارتها ، فلا يكفي لفرضها مجرد امر يصدر في غيبة الخصوم ~~محل~~ يجب ان يكون توقيعها فصلا في خصومة قضائية - تقام وفقا لاجراءاتها المعتادة وتباشر علانية في مواجهة الخصوم جميعهم - وعلى ضوء ضماناتها القانونية التي تتكافأ معها مركزهم واسلحتهم ، ويعد توافر الدليل على قيام الخطر العاجل في شأن الاموال المطلوب حراستها . ولا يكفي لفرضها مجرد دلائل من التحقيق لا يكون لها قوة اليقين القضائي لما في ذلك من اخلال باصل البراءة ، ومن ثم بمبدأ المساواة المنصوص عليه بالمادة ٤٠ من الدستور . (

وامتثالا لاحكام الدستور واستجابة لقضاء المحكمة الدستورية العليا تضمن المشروع تعديلا لاحكام المواد ٢٠٨ مكررا (ا) ، (ب) ، (ج) على نحو يكفل التحوط لحقوق الدولة وسائر المجنى عليهم في استرداد الاموال التي ضاعت عليها بسبب الجريمة ، ويكفل حرمة الملكية الخاصة ويقيم التوازن المنشود بين هذه المصالح جميعا :

فاشترط المشروع لتطبيق المادة ٢٠٨ (ا) قيام (ادلة كافية) على جدية الاتهام في الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ، وما اليها من جرائم يحكم فيها برد المبالغ او قيمة الاشياء محل الجريمة او التعويض الشخص او الجهة المجنى عليها ، فاذا قدرت النيابة العامة قيام هذه الادلة الكافية ورات ان الامر يقتضي اتخاذ تدابير تحفظية فيجب ان تعرض اوراق التحقيق على المحكمة الجنائية

المختصة طالبة الحكم بمنع المتهم من التصرف في امواله او إدارتها " أو
بغير ذلك من الاجراءات التحفظية كالغلق او الضبط او ايداع مبالغ على
رمة الوفاء بما قد يقضى به في الجريمة محل التحقيق " - وأجازت
المادة للمحكمة - بناء على طلب النيابة العامة أن تشمل في حكمها أي
مال لزوج المتهم او اولاده القصر بشرط أن يثبت ان هذا المال متحصل
من الجريمة موضوع التحقيق وانه ال اليهم من المتهم .

وتلبيه للضرورة في حالات الخطر العاجل على المال المرجح تحصله من
الجريمة - يجوز للنائب العام أن يتخذ الاجراءات المناسبة للتحفظ على
الاموال موضوع الطلب المشار اليه لحين الفصل فيه ، على ان يعرض
الامر على المحكمة الجنائية المختصة خلال سبعة ايام على الاكثر من
تاريخ صدور الامر باتخاذ تلك الاجراءات بطلب اقرارها ، والا اعتبرت كان
لم تكن . وتصدر المحكمة حكمها في الحالات السابقة خلال خمسة عشر
يوما من تاريخ عرض الامر عليها - ويجب ان يشتمل حكمها بالمنع من
الادارة على اسبابه وعلى تعيين من يدير الاموال المتحفظ عليها ، بعد اخذ
راى النيابة العامة في ذلك .

ويلتزم من يعين لادارة بالمحافظة على الاموال المعهود بها اليه
وبادارتها وردها مع غلتها المقبوضه الى ذويها - طبقا لاحكام المقررة
في القانون المدنى - بشأن النيابة والوديعة والحراسة والوكالة في الادارة
، وذلك على النحو الذى يصدر بتنظيمه قرار من وزير العدل .

وأجازت المادة ٢٠٨ مكررا (ب) الطعن في احكام التدابير التحفظية

واوامر التدابير العاجلة . وذلك بطريق التظلم الى المحكمة الجنائية المختصة بتقرير فى قلم كتابها - وتفصل فيه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ التقرير به ، ويكون لها اثناء نظر الدعوى - من تلقاء نفسها أو بناء على طلب ذوى الشأن او النيابة العامة - ان تقضى بإنهاء التدبير أو تعديل نطاقه أو تعديل اجراءات تنفيذه ، ويجب فى جميع الاحوال أن تبين الامر الصادر بالتصرف فى الدعوى الجنائية او الحكم الصادر فيها ما يتبع فى شان الاجراءات او التدبير التحفظية المشار اليها .

وتحقيقا للغاية المشروعه من التدابير التحفظية تقضى المادة باى عمل أو تصرف قانونى يكون قد صدر بالمخالفة للامر او للحكم الصادر بالمنع من التصرف او الادارة من تاريخ قيده فى سجل خاص يصدر بتنظيمه قرار من وزير العدل .

وأجازت المادة ٢٠٨ مكررا (ج) للمحكمة عند حكمها برد المبالغ او قيمة الاشياء بالحقوق المدنية حسب الاحوال وبعد سماع اقوال ذوى الشأن - بجواز تنفيذ الحكم فى اموال زوج المتهم واولاده القصر متى ثبت ان المتهم كان مصدر هذه الاموال وانها انما الت اليهم من الجريمة المحكوم فيها .

سابعاً: احكام اخرى

(أ) بموجب المادة ٢٣٩ فى المشروع يوصف الحكم بأنه <حضورى> بالنسبة الى كل من يحضر من الخصوم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك او تخلف عن الحضور فى الجلسات التى تؤجل اليها الدعوى بدون ان يقدم عذرا مقبولا .
ومن ثم فان مثل هذا الحكم (يكون) حضوريا ، وليس من الاحكام المعتبرة حضوريا ، وهو ما يترتب عليه عدم جواز المعارضة فيه وإنغلاق بابها دونه ، وتعجيلا لاجراءات المحاكمة ..

(ب) وطبقا لتعديل المادة ٤٠١ فى فقرتيها الثانية والثالثة : يحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن - إذا لم يحضر المعارض فى أى من الجلسات المحددة لنظر الدعوى - ولا يلزم ان يكون ذلك جزاء عدم حضوره الجلسة الاولى المحددة النظر معارضته ، ويجوز للمحكمة فى حالة الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن ان تحكم بتغريم المعارض غرامة لا تجاوز مائة جنيه فى مواد الجنج ، ولا تجاوز عشرة جنيهات فى مواد المخالفات - ولها أن تامر بالنفاذ المؤقت ولو مع حصول الاستئناف بالنسبة للتعويضات المحكوم بها حسبما هو مقرر بالمادة ٤٦٧ - (المادة ٤٠١ فقرة ثانية)

ويراد بما أستحدث فى هذه الفقرة الحيلولة دون إساءة استعمال حق الطعن بالمعارضة ، بالتقرير به دون متابعة الجلسات للفصل فى الدعوى ،

كما ان فى الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن لغياب المعارض فى اية جلسة وجواز تغريم المعارض فى هذه الحالة ، ما يكفل جدية هذه الاجراءات ويحول دون ان يتخذ ترخيص القانون بالطعن فى الاحكام سبيلا لتعطيل الفصل فى الدعاوى .

واجازت الفقرة الثالثة للمادة ٤٠١ تغريم المعارض اذا عارض فى الحكم الصادر فى غيبته - غرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تجاوز مائتى جنيه فى مواد الجنح ، ولا تقل عن عشرة جنيها ولا تجاوز عشرين جنيها فى مواد المخالفات ، درءا للتسبب بغير حق فى اطالة امد التقاضى وتعطيل البت فى القضايا واضاعة وقت وجهد المحاكم بغير حق او سند من القانون .

(ج) وتفاديا لما لوحظ من إنتحال بعض صفة مأمورى الضبط القضائى او رجال السلطة العامة و ارتكابهم تحت هذا الزعم الباطل جرائم ماسة بحقوق الافراد وحررياتهم ، وتوفيرا لحماية المواطن من ادعاء السلطة العامة ومنتحليها ومن يتجاوزون حدودها رؤى النص ضمن احكام مامورى الضبط القضائى وواجباتهم على الزامهم بالمبادرة الى تقديم او ابراز ما يثبت شخصياتهم وصفاتهم فى مباشرة العمل او الاجراء الذى يتخذونه ، ولو بغير طلب من ذوى الشأن ، وازالة لكل التباس وتفاديا العواقب سوء الفهم او اساءة الظن ، وغنى عن البيان ان العمل او الاجراء لا يلحقه البطلان اذا خولف الواجب المشار اليه ، وإنما يسأل

المخالف المسئولية المنصوص عليها بالمادة ٢٢ من هذا القانون ،
فالاصل في البطلان لا يترتب الا على عدم مراعاة احكام القانون المتعلقة
بالاجراءات الجوهرية .

(د) اجازت المادة ٢٠٥ (فقرة ثانية) - للنيابة العامة في مواد الجنايات
ان تستأنف الامر الصادر من القاضى الجزئى بالافراج عن المتهم
المحبوس احتياطيا - وتراعى في ذلك احكام المواد ١٦٥ - ١٦٨ ، وهذا
التعديل يسهم في سرعة انجاز التحقيقات الابتدائية بقدر ما يضمنه من
وجود المتهمين المحبوسين احتياطيا في متناول سلطة التحقيق الذى تجريه

ثالثا : مشروع

قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ بتعديل بعض احكام قانون الاجراءات الجنائية وقانون العقوبات

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،
وعلى قانون الاجراءات الجنائية ،
وعلى موافقة مجلس الوزراء ،

قرر

(المادة الاولى)

يستبدل بنصوص المواد ١٩، ٢٠، ٦٣ (فقرة رابعة) ، ٢٠٨ ،
مكرر (ا) ، ٢٠٨ مكرر (ب) ، ٢٠٨ مكرر (ج) ، ٢٣٣ (فقرة
ثالثة) ، ٢٣٩ ، ٢٦٠ (فقرة ثائية) ، ٢٦١ ، ٢٦٧ ، ٣٠٩ ،
٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ مكررا (الفقرة الاولى) ، ٤٠١ (
الفقرتان الثانية والثالثة) ، ٤٠٢ (فقرة اولى و اخيرة) ،
٤١٢ من قانون الاجراءات الجنائية النصوص الاتية :

مادة ١٩ :

يجوز للمتهم التصالح فى مواد المخالفات وفى مواد الجناح التى لا
يوجب القانون الحكم فيها بغير الغرامة والتى يصدر بتحديدھا قرار من
وزير العدل بعد اخذ رأى النائب العام .

ويجب على محرر المحضر ان يعرض التصالح على المتهم عند سؤاله
ويثبت ذلك فى محضره .

وعلى المتهم الذى يقبل التصالح ان يدفع خلال سبعة ايام من عرض
التصالح عليه مبلغا يعادل ربع الحد الاقصى للغرامة المقررة للجريمة او
قيمة الحد الادنى المقرر لها ايهما اكثر . ويدفع المبلغ الى خزانة المحكمة

او الى النيابة العامة او الى اى موظف عام يرخص له بذلك من وزير العدل .

وفى جميع الاحوال يسقط حق المتهم فى التصالح باحالة الدعوى الجنائية الى المحكمة المختصة .

وتتقضى الدعوى الجنائية بدفع مبلغ التصالح ولا يكون لذلك اثر على الدعوى المدنية .

مادة ٢٠ :

يكون للمجنى عليه - ولوكيله الخاص - فى الجرح المنصوص عليها فى المواد ٢٤١، ٢٤٢ ، ٢٤٤ (فقرة اولى) ، ٢٦٥ ، ٣٢١ مكررا ، ٣٢٣ ، ٣٢٣ مكررا ، ٣٢٣ مكررا اولا ، ٣٢٤ مكررا ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٥٤ ، ٣٥٨ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، (فقرة اولى وثانية) ، ٣٦٩ من قانون العقوبات ، وفى الاحوال الاخرى التى ينص عليها القانون ، ان يطلب الى سلطة التحقيق او الحكم بحسب الاحوال اثبات صلحه مع المتهم .

ويترتب على الصلح انقضاء الدعوى الجنائية ، ولا اثر للصلح على حقوق المضرور من الجريمة .

مادة ٦٣ (فقرة رابعة) : واستثناء من حكم المادة ٢٣٧ من هذا القانون ، يجوز للمتهم عند رفع الدعوى عليه مباشرة ان ينيب عنه - فى اية مرحلة كانت عليها الدعوى - وكيلًا لتقديم دفاعه ، وذلك مع عدم الاخلال بما للمحكمة من حق فى ان تامر بحضوره شخصيا .

مادة ٢٠٨ مكررا (١) :

اذا رأت النيابة العامة من التحقيق قيام ادلة كافية على جدية الاتهام - فى الجرائم المنصوص عليها فى الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات ، وغيرها من الجرائم التى تقع على الاموال المملوكة للدولة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها أو الاشخاص الاعتبارية العامة ، وكذا الجرائم التى يوجب القانون فيها على المحكمة ان تقضى ولو بغير طلب - برد المبلغ او قيمة الاشياء محل الجريمة أو تعويض الجهة المجنى عليها - وقدرت النيابة العامة أن الأمر يقتضى اتخاذ تدابير تحفظية على اموال المتهم بما فى ذلك منعه من التصرف فيها او ادارتها ، وجب عليها ان تعرض الامر على المحكمة الجنائية المختصة طالبة الحكم بذلك ، ضمانا لتنفيذ ما عسى ان يقضى به من غرامة او رد المبالغ او قيمة الاشياء محل الجريمة او تعويض الجهة المجنى عليها .

ويجوز للمحكمة بناء على طلب النيابة العامة ان تشمل فى حكمها اى مال لزوج المتهم او اولاده القصر اذا توافرت ادلة كافية على ان هذا المال

متحصل من الجريمة موضوع التحقيق وانه ال اليهم من المتهم .

وللنائب العام عند الضرورة أو في حالة الإستعجال أن يأمر بمنع المتهم أو زوجه أو اولاده القصر من التصرف في اموالهم أو ادارتها وفي هذه الحالة يتعين على النائب العام عرض امر المنع على المحكمة الجنائية المختصة خلال سبعة ايام على الاكثر من تاريخ صدوره ، بطلب الحكم به والا اعتبر الامر كان لم يكن .

وتصدر المحكمة الجنائية المختصة حكمها في الحالات السابقة بعد سماع اقوال ذوى الشأن خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ عرض الأمر عليها ، ويجب ان يشتمل الحكم على الاسباب التى بنى عليها ، ويجب ان يشتمل الحكم بالمنع من الادارة على تعيين من يدير الاموال المحتفظ عليها ، بعد اخذ رأى النيابة العامة .

وعلى من يعين للادارة ان يتسلم الاموال المعين لادارتها ويبادر الى جردها بحضور ممثل للنيابة العامة او خبير تنتدبه المحكمة وصاحب الشئ ويتبع فى شان الجرد احكام المادتين ٩٦٥ و ٩٨٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

ويلتزم من يعين للادارة بالمحافظة على الاموال المعهودة اليه وبادارتها ، وردها مع غلتها المقبوضه طبقا لاحكام المقررة فى القانون المدنى بشأن النيابة و الوديعة والحراسة والوكالة فى الادارة ، وذلك على النحو الذى يصدر بتنظيمه قرار من وزير العدل .

مادة ٢٠٨ مكرراً (ب) :

لمن صدر ضده حكم بالمنع من التصرف او الادارة ان يتظلم منه امام المحكمة الجنائية المختصة بعد انقضاء ستة اشهر من تاريخ الحكم ، فاذا رفض تظلمه فله ان يتقدم بتظلم جديد كلما انقضت ستة اشهر من تاريخ الحكم برفض التظلم .

كما يجوز لمن صدر ضده حكم بالمنع من التصرف او الادارة ولكل ذى شأن ان يتظلم من اجراءات تنفيذه .

ويكون التظلم بتقرير فى قلم كتاب المحكمة الجنائية المختصة ، وعلى رئيس المحكمة ان يحدد جلسة لنظر التظلم يعلن بها المتظلم وكل ذى شأن وعلى المحكمة ان تفصل فى التظلم خلال مدة لا تجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ التقرير به .

وللمحكمة المختصة اثناء نظر الدعوى - من تلقاء نفسها او بناء على طلب النيابة العامة او ذوى الشأن - ان تحكم بانتهاء المنع من التصرف او الادارة المقضى به او تعديل نطاق او اجراءات تنفيذه .

ويجب ان يبين الامر الصادر بالتصريف فى الدعوى الجنائية او الحكم الصادر فيها ما يتبع فى شأن الاجراءات التحفظية المشار اليها فى المادة السابقة .

وفى جميع الاحوال ينتهى المنع من التصرف او الادارة بصدور قرار نهائى بان لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية او بصدور حكم بات فيها بالبراءة ، او بتمام تنفيذ العقوبات المالية او التعويض المقضى بهما .

ولا يحتج عند تنفيذ الحكم الصادر بالغرامة او برد المبالغ او قيمة الاشياء محل الجريمة او بتعويض الجهة المجنى عليها بحسب الاحوال - باى تصرف يصدر بالمخالفة للامر او الحكم المشار اليهما فى المادة السابقة من تاريخ قيد اى منهما فى سجل خاص يصدر بتنظيمه قرار من وزير العدل .

مادة ٢٠٨ مكررا (ج) :

يجوز للمحكمة عند الحكم برد المبلغ او قيمة الاشياء محل الجرائم المشار اليها فى المادة ٢٠٨ مكررا (ا) او بتعويض الجهة المجنى عليها فيها ان تقضى بناء على طلب النيابة العامة او المدعى بالحقوق المدنية بحسب الاحوال وبعد سماع اقوال ذوى الشأن ، بتنفيذ هذا الحكم فى اموال زوج المتهم واولاده القصر اذا ثبت ان المتهم هو مصدر هذه الاموال وانها الت اليهم من الجريمة المحكوم فيها .

مادة ٢٣٣ (فقرة ثالثة) :

ويجوز فى حالة التلبس ، وفى الحالات التى لا يكون فيها المتهم محبوسا حبسا احتياطيا فى احدى الجنح التى يصدر بتحديدھا قرار من

وزير العدل ان يكون التكليف بالحضور بغير ميعاد ، فاذا حضر المتهم وطلب اعطاءه ميعادا لتحضير دفاعه ، تاذن له المحكمة بالميعاد المقرر بالفقرة الاولى .

مادة ٢٣٩ :

يكون الحكم حضوريا بالنسبة الى كل من يحضر من الخصوم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك او تخلف عن الحضور فى الجلسات التى تؤجل اليها الدعوى بدون ان يقدم عذرا مقبولا .

مادة ٢٦٠ :

ومع ذلك اذا كانت الدعوى قد رفعت بطريق الادعاء المباشر فانه يترتب على ترك الدعوى المدنية او اعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركا لها الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية اذا طلبت النيابة العامة ذلك .

مادة ٢٦١ :

تحكم المحكمة - من تلقاء نفسها - باعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركا دعواه اذا تخلف عن الحضور باية جلسه بغير عذر مقبول او حضر ولم يبد اي طلبات .

مادة ٢٦٧ :

للمتهم أن يطالب المدعى بالحقوق المدنية أمام المحكمة الجنائية بتعويض الضرر الذي لحقه بسبب رفع الدعوى المدنية عليه إن كان لذلك وجه . وله كذلك أن يقيم عليه لذات السبب بطريق الإدعاء المقابل للدعوى المباشرة أمام ذات المحكمة بتهمة البلاغ الكاذب إن كان لذلك وجه وذلك بناء على تكليفه مباشرة بالحضور امامها ، ويجوز الاستغناء عن هذا التكليف إذا حضر المدعى بالحقوق المدنية الجلسة ووجه اليه المتهم التهمة وقبل المحاكمة .

ويجوز للمحكمة ان تقضى على المدعى بالحقوق المدنية بغرامة إجرائية لا تقل عن مائتى جنيه ، ولا تجاوز ألفى جنيه إذا حكمت المحكمة بعدم قبول دعواه او بعدم جواز نظرها او بتركها او عدم الاختصاص بها .

مادة ٣٠٩ :

كل حكم يصدر فى موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفصل فى التعويضات التى يطلبها المدعى بالحقوق المدنية أو المتهم ، وكذلك فى الدعوى المباشرة التى يقيمها المتهم على المدعى بالحقوق المدنية طبقا للمادة رقم ٢٦٧ .

ومع ذلك إذا رأت المحكمة ان الفصل فى التعويضات يستلزم إجراء تحقيق خاص يبنى عليه اجراء الفصل فى الدعوى الجنائية فعندئذ تحيل المحكمة الدعوى الى المحكمة المدنية بلا مصروفات .

مادة ٣٢٣ :

للنيابة العامة فى مواد الجنج التى لا يوجب القانون الحكم فيها بعقوبة الحبس او الغرامة التى لا يزيد حدها الاثنى على الالف جنيه ، إذا رأت ان الجريمة بحسب ظروفها تكفى فيها الغرامة التى لا تجاوز الالف جنيه ، فضلا عن العقوبات التكميلية والتضييعات وما يجب رده والمصاريف ، ان تطلب من قاضى المحكمة الجزئية التى من اختصاصها نظر الدعوى ان يوقع العقوبة على المتهم بامر يصدر من بناء على محضر جمع الاستدلالات أو ادلة الاثبات الاخرى بغير اجراء تحقيق او سماع مرافعه .

مادة ٣٢٤ :

لا يقضى فى الامر الجنائى بغير الغرامة والعقوبة التكميلية والتضييعات وما يجب رده والمصاريف ، ويجوز ان يقضى فيه بالبراءة او برفض الدعوى المدنية او بوقف تنفيذ العقوبة .

مادة ٣٢٥ مكررا (الفقرة الاولى) :

لوكيل النائب العام - على الاقل بالمحكمة التى من اختصاصها نظر الدعوى اصدار الامر الجنائى فى الجنج التى لا يوجب القانون الحكم

بالحبس او الغرامة التي يزيد حدها الادنى على خمسمائة جنيه فضلا عن العقوبات التكميلية والتضمنيات وما يجب رده والمصاريف . ويكون اصدار الامر الجنائي وجوبيا فى المخالفات .
ولا يجوز ان يكون الامر بغير الغرامة والعقوبات التكميلية والتضمنيات وما يجب رده .

مادة ٤٠١ (الفقرة الثانية والثالثة) :

ومع ذلك اذا لم يحضر المعارض فى اى من الجلسات المحددة لنظر الدعوى تعتبر المعارضة كان لم تكن ، ويجوز للمحكمة فى هذه الحالة ان تحكم عليه بغرامة لا تجاوز مائة جنيه فى مواد الجنب ولا تجاوز عشرة جنيهات فى مواد المخالفات ، ولها ان تامر بالتنفيذ المؤقت ولو مع حصول الاستئناف بالنسبة للتعويضات المحكوم بها وذلك حسب ما هو مقرر بالمادة ٤٦٧ .

ولا يقبل المعارض باى حال ، المعارضة فى الحكم الصادر فى غيبته وللمحكمة فى هذه الحالة ان تحكم عليه بغرامه لا تقل عن خمسين جنيه ولا تجاوز مائتى جنيه فى مواد الجنب ولا تقل عن عشر جنيهات ولا تجاوز عشرين جنيتها فى مواد المخالفات .

مادة ٤٠٢ (فقرة اولى) :

يجوز لكل من المتهم والنيابة العامة ان يستأنف الاحكام الصادرة فى الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية فى مواد الجنب ، ومع ذلك ان كان

الحكم الصادر بالغرامة وبالعقوبة التكميلية التي لا تجاوز كل منها ثلاثمائة جنيه فضلا عما يجب رده المصاريف فلا يجوز استئنافه الا الخطأ في تطبيق القانون او بطلان في الحكم او بطلان في الاجراءات اثر فيه .

مادة ٤١٢ :

يسقط الاستئناف المرفوع من المحكوم عليه بعقوبة اصلية واجبة النفاذ اذا لم يتقدم لتنفيذ العقوبة المقيدة للحرية او لم يتم بتنفيذ العقوبة المالية قبل الجلسة التي تنظر فيها الدعوى ، وللمحكمة في هذه الحالة ان تحكم عليه بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تجاوز مائة جنيه .

ومع ذلك فللمحكمة عند نظر الاستئناف ان تامر بوقف تنفيذ العقوبة او الافراج عن المحكوم عليه بكفاله او بغيرها وذلك الى حين الفصل في الاستئناف .

(المادة الثانية)

تضاف الى قانون الاجراءات الجنائية مواد جديدة بارقام ٢٤ مكرره ، ٢٠٥ (فقرة ثانية) ، ٢٥١ (فقرة اخيره) ، ٢٥١ مكررا نصوصها كالتالى :

مادة ٢٤ مكررا

يجب على مامورى الضبط القضائى ومساعدتهم ورجال السلطة العامة ان يبرزوا ما يثبت شخصياتهم وصفاتهم عند مباشرة اى عمل او اجراء منصوص عليه قانونا . ولا يترتب على مخالفة هذا الواجب سوى المسئولية المقرره بالمادة ٢٢ .

مادة ٢٠٥ (فقرة ثانية) :

وللنيابة العامة فى مواد الجنايات ان تستأنف الامر الصادر من القاضى الجزئى بالافراج على المتهم المحبوس احتياطيا ، وتراعى فى ذلك احكام الفقرة الثانية من المادة ١٦٤ والمواد من ١٦٥ الى ١٦٨ .

مادة ٢٥١ (فقره اخيره) :

ولا يجوز لمن ادعى بالحقوق المدنية امام المحكمة الجنائية ، وقبل تدخله ان يعاود اللجوء للمحكمة المدنية .

مادة ٢٥١ مكررا :

ولا يجوز الادعاء بالحقوق المدنية وفقا لاحكام هذا القانون الا عن الضرر الشخصى ، المباشر والمحقق الناشئ عن الجريمة .

(المادة الثالثة)

تلقى المادة ٢٦٢ من الاجراءات الجنائية .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالى
لتاريخ نشره .

**الكتاب الدورى رقم ١٩ لسنة ١٩٩٨ الصادر من
النائب العام بشأن اجراءات تطبيق القانون رقم
١٧٤ لسنة ١٩٩٨ بتعديل بعض احكام قانون
العقوبات والاجراءات الجنائية**

فى سبيل علاج مشكلة الزيادة المضطردة فيما يطرح على المحاكم الجنائية من قضايا صدر القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ بتعديل بعض احكام قانونى الاجراءات الجنائية والعقوبات ونشر فى الجريدة الرسمية ١٩٩٨/١٢/٢٠ ، ونص فيه على العمل به بعد خمسة عشر يوما من تاريخ نشره ، وقد ضمنت نصوص هذا القانون قواعد واحكاما مستحدثه الهدف منها تيسير وتبسيط سير الاجراءات الجنائية تخفيفا عن كاهل القضاة وتقريبا للعدل من مستحقه وتلبية لاحكام الدستور^(١) .

^١ - راجع مناقشتنا للاعتبارات التى اتت الى الاخذ بنظام التصالح صد من هذا المؤلف

وتطبيقا لهذه الاحكام وتنظيما للعمل بها حتى يتحقق الهدف المنشود
منه نوجه عناية السادة اعضاء النيابة اليها داعين اياهم للبدء فى تنفيذها
فور العمل بها مع مراعاة ما يلى

اولا : اضاف المشرع الى قانون الاجراءات الجنائية

المادتين ١٨ مكررا و ١٨ مكررا (١)

وسع بمقتضاها نطاق التصالح والصلح فى بعض الجرائم وجعل من
كليهما سببا لانقضاء الدعوى الجنائية ، ولما كان التصالح والصلح ليس
لمصلحة المتهم وحده بل هو لمصلحة العامة وهى الاستفتاء عن رفع
الدعوى الجنائية فانه يراعى اتباع الاتى :

١ - اجاز المشرع التصالح فى مواد المخالفات باطلاق ، واجاز فى مواد
الجنح المعاقب عليها بالغرامه وحدها ، ومن ثم فلا يجوز التصالح فى
الجنح المعاقب عليها بالغرامه مع الوجوب او التخيير بينها وبين اى
عقوبه اخرى (١).

٢ - على مامور الضبط القضائى عند تحرير المحضر فى المخالفات ان
يعرض على المتهم او وكيله التصالح وان تثبت ذلك فى محضره ، اما فى

^١ - راجع مناقشة هذه الجزئيه ص ٤٥٢ من هذا المؤلف .

مواد الجنج فيكون عرض التصالح من النيابة العامة . يقوم عضو النيابة بعرض التصالح فى مواد الجنج ومن باب اولى فى المخالفات وذلك عند عرض المحضر عليه ان كان المتهم او وكيله حاضرا , او حضر بعد ذلك - مع حثه على التصالح بالمبلغ النقدي المشار اليه فى البند التالى ، والتاثير بذلك على المحضر واثبات قبوله او رفضه بالتصالح (١) .

٣- يكون التصالح بدفع مبلغ يعادل ربع الحد الاقصى للغرامة المقرره للجريمة او قيمة الحد الادنى المقرر لها ايها اكثر الى خزائنة المحكمة او النيابة العامة او الى اى موظف العام يرخص له فى ذلك من وزير العدل وذلك خلال خمسة عشر يوما من اليوم التالى لعرض التصالح عليه (٢) .

٤- يجب عدم التعجل بالتصرف فى القضية التى يقبل المتهم او وكيله التصالح فيها قبل فوات ميعاد الدفع المشار اليه فى البند السابق ، ولا يجوز مطلقا رفض طلب التصالح المقدم من المتهم بعد ذلك الميعاد على انه فى هذه الحالة يكون التصالح بدفع مبلغ يعادل نصف الحد الاقصى للغرامة المقرره للجريمة او قيمة الحد الادنى المقرر لها ايها اكثر . واذا قدم طلب التصالح بعد احالة الدعوى الجنائية الى المحكمة تكون المحكمة هى المختصة بالنظر فى امره ... ونذكر بان تمام الاحالة يكون بتمام

^١ - راجع مناقشنا لذلك صـ من هذا المؤلف .

^٢ - راجع مناقشنا لذلك صـ من هذا المؤلف .

الاعلان (١) .

٥- تنقضى الدعوى الجنائية بالتصالح ، ويمتنع على عضو النيابة رفع الدعوى الجنائية فى الواقعة التى تم التصالح فيها وفقا لاحكام القانون ، ويجب المبادرة الى حفظ الاوراق قطيعا او التقرير فيها بالا وجه على حسب الاحوال لانقضاء الدعوى الجنائية لهذا السبب (٢) .

٦- اذا حصل التصالح خطأ فى جنحه لا يجوز فيها ذلك او تبين ان مبلغ التصالح المدفوع يقل عما هو مقرر قانونا فعلى عضو النيابة اعتبار التصالح كان لم يكن والسير فى الدعوى الجنائية على هذا الاساس (٣) .

٧- اذا تعددت الجرائم التى ارتكبتها المهتم تعددا يستوجب تطبيق احكام الارتباط المنصوص عليها فى المادة ٣٢ من قانون العقوبات فان انقضاء الدعوى الجنائية للتصالح فى احداها لا تاثير له على دعاوى الجنائية الناشئة عن الجرائم الاخرى المرتبطة بها بيد انه يجب النظر الى ان التصالح فى الجريمة ذات العقوبة الاشد قد يكون مبررا قويا لحفظ الاوراق

^١ - راجع مناقشنا لذلك صـ من هذا المؤلف .

^٢ - راجع مناقشنا لذلك صـ من هذا المؤلف .

^٣ - راجع مناقشنا لذلك صـ من هذا المؤلف .

بالنسبة للجريمة الاخف المرتبطة بها لعدم الاهمية والامر فى ذلك يرجع الى فطنه وحسن تقدير عضو النيابة فى ضوء ظروف وملابسات كل واقعه على حده (١).

٨- يجوز للمجنى عليه او وكيله الخاص ان يطلب الى النيابة العامة او المحكمة المنظور امامها الدعوى بحسب الاحوال اثبات صلحه مع المتهم فى الجرح المذكوره فى نص المادة ١٨ مكررا (١) على سبيل الحصر وكذلك فى الاحوال الاخرى التى ينص عليها القانون ويترتب على الصلح انقضاء الدعوى الجنائية .

٩- يجب على عضو النيابة قبل التصرف فى قضايا الجرح المشار اليها فى البند السابق بالحفظ او اصدار امر بالا وجه لاقامة الدعوى الجنائية - بحسب الاحوال - التثبت من ان طالب اثبات الصلح هو المجنى عليه او وكيله الخاص ، والتحقق من ان الصلح قد صدر صريحا غير مقترن او معلق على شرط . ويجب عدم الاعتداد باقوال المجنى عليه بمحضر جمع الاستدلالات أو اية اغراض او محاضر غير موثقة ترفق بذلك المحضر او تقدم من المتهم او وكيله فى شان اثبات الصلح الا اذا اقرها المجنى عليه او وكيله الخاص امام النيابة العامة ، ولا محل فى اثبات الصلح للتوكيل العام الذى يصدر من المجنى عليه الا اذا تضمن حق الاقرار بالصلح ولا

^١ - راجع مناقشة هذا الراى وعكسه ص - من هذا المؤلف

اثر لرجوع المجنى عليه في الصلح على التصرف الذي تم في الدعوى (١)

١٠ - اذا تعدد المجنى عليهم نتيجة فعل اجرامي واحد فلا يكون الصلح اثره في انقضاء الدعوى الجنائية الا اذا صدر من جميع المجنى عليه ، واذا تعدد المجنى عليهم في جرائم متعددة سواء اكانت مرتبطة ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة او غير مرتبطة فلا يكون للصلح اثره الا بالنسبة لمن صدر منه (٢).

١١ - ولا يخل هذا بما هو مقرر في شان حفظ الاوراق والامر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية والوارد بكتاب التعليمات العامة للنيابات " التعليمات القضائية "

ثانيا : استحداث المشرع احكاما هامة تتعلق بنظام الاوامر الجنائية بهدف تبسيط اجراءات الفصل في مزيد من الجرائم وسرعة البت فيها وفي ضوء تلك الاحكام يجب مراعاة ما يلي :

^١ - راجع مناقشة تلك الجزئيات ص - ، ، من هذا المؤلف

^٢ - راجع مناقشة تلك الجزئيه ص - من هذا المؤلف

١- يجوز لاعضاء النيابة ان يستصدروا من القاضى الجزئى امرا جنائيا فى مواد الجنج التى لا يوجب القانون فيها الحكم بعقوبة الحبس او الغرامه التى يزيد حدها الادنى على الالف جنيه ، وذلك متى راوا ان الجريمة بحسب ظروفها تكفى فيها عقوبة الغرامة التى لا تجاوز الالف جنيه فضلا عن العقوبات التكميلية والتضمنيات وما يجب رده والمصاريف ، ويجوز للقاضى ان يقضى فى الامر الجنائى بالبراءة او يرفض الدعوى المدنية او يوقف تنفيذ العقوبة (المادتان ٣٢٣ - ٣٢٤) .

٢- اجاز اصدار الامر الجنائى من وكيل النائب العام - وما يعطو درجته - وقد رفع نصاب الامر الجنائى فى هذه الحالة فى مواد الجنج الى خمسمائة جنيه فضلا عن العقوبات التكميلية والتضمنيات وما يجب رده والمصاريف .

٣- صار اصدار النيابة العامه للاوامر الجنائية فى المخالفات التى لا يرى حفظها وجوبيا (المادة ٣٢٥ مكررا فقره اولى) ومن ثم لا يجوز مطلقا تقديمها الى الجلسة الا بمناسبة الاعتراض على الاوامر الجنائية الصادره فيها .

٤- على اعضاء النيابة الحرص على استصدار الاوامر الجنائية فى الاحوال التى يجب او يجيز القانون فيها ذلك ، وعدم التقيد فى ذلك بسؤال المتهمين ، وان يتابعوا اصدارها من القاضى .

ثالثا : تضمن القانون ايضا احكاما اخرى تتعلق بمسائل
متعدده منها :

تقرير حق النيابة العامة فى استئناف الامر الصادر من القاضى
الجزئى وبالإفراج عن المتهم المحبوس احتياطيا فى الجنايات (المادة
٢٠٥ فقرة ثانيه) ، و تنظيم التحفظ على الاموال بما يتفق واحكام
الدستور (المواد ٢٠٨ مكررا ١ ، ب ، ج) وسيفرد له كتابا دوريا مستقلا ،
واحاط نظام الادعاء المباشر والادعاء بالحقوق المدنية امام المحاكم
الجناييه بضوابط لازمه للحد من اساءة استعمال هذا الحق (المواد ٦٣
فقرة رابعه ، ٢٦٠ فقره ثانيه ، ٢٦٧ ، ٣٠٩) وضبط حق الطعن
بطريقى المعارضه والاستئناف (المواد ٤٠١ فقرتان ثانية وثالثة ، ٤٠٢
فقرتان اولى واخيرة)

واذا نثق فى اعتزاز من حسن تقدير السادة اعضاء النيابة للهدف
المقصود من اصدار الاحكام المتقدم بيانها نامل فى بذل اقصى العناية عند
تطبيقها حتى يتحقق هذا الهدف

والله ولى التوفيق ،،،،

الكتب والمراجع المستخدمة في البحث

- الاستاذ / احمد امين .

١- شرح قانون العقوبات الاهلى - القسم الخاص - الطبعة
الثانية - ١٣٤٣ - ١٩٢٤ م .

- الاستاذ الدكتور / أحمد فتحى سرور .

٢ - الوسيط فى قانون الاجراءات الجنائية - طبعة نادى
القضاة- الطبعة السابعة - ١٩٩٣ - ص ١٧٠ .

٣ - الوسيط فى شرح قانون الاجراءات الجنائية - الجزء
الاول والثانى - ط ٨٠ .

٤ - الوسيط فى قانون العقوبات - دار النهضة العربية -
الطبعة الرابعة .

٥ - الجرائم الضريبية و النقدية - الجزء الاول - الجرائم
الضريبية - الطبعة الاولى - سنة ١٩٦٠ .

٦ - الوسيط فى شرح قانون الاجراءات الجنائية - الجزء الاول
والثانى - ط - ١٩٨٠ .

- المستشار/ احمد عبد الظاهر الطيب .

٧ - الموسوعة الجنائية-الجزء الاول والثاني - طبعة ١٩٩٠ .

-الدكتور / احمد محمد خليفه .

٨ - النظرية العامة للجريم - رساله دكتوراه - جامعة القاهرة - ١٩٥٩ .

- الدكتور ه/ امال عثمان .

٩ - جرائم التموين - طبعة ١٩٦٩ .

-الاستاذ الدكتور/اسامه عبد الله قايد .

١٠ - شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - جرائم الاموال
- الطبعة الاولى - دار النهضة العربية .

-المستشارين / انور العمروس و مصطفى الشاذلى .

١١ - التعليق على قانون العقوبات المعدل - ط ١٩٧٠ - دار
المعارف الاسكندرية

-المستشار الدكتور / حسن علام .

١٢ - قانون الاجراءات الجنائية وقانون الطعن بالنقض - طبعة
نادى القضاء - ١٩٩١

-الدكتور/ حسن صادق المرصفاوى .

١٣ - اصول الاجراءات الجنائية - طبعة ١٩٨٢

١٤ - قانون العقوبات - القسم الخاص - ط ١٩٧٨

- الاستاذ/ حامد الشريف .

١٥- المشكلات العملية فى جريمة البناء بدون ترخيص - المكتبة
القانونية - ١٩٨٨ .

- الدكتور/ رءوف عبيد

١٦ - مبادئ الاجراءات الجنائية فى القانون المصرى - دار
الجيل للطباعة - الطبعة الثالثة عشر.

١٧- المشكلات العلمية الهامة فى الاجراءات الجنائية " طبعة
ثانية ١٩٧٣ .

-الاستاذ / رفعت عكاشه.

١٨ - قانون المباني الجديد - الطبعة الاولى

- الدكتور/ عمر السعيد رمضان .

١٩- شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - دار النهضة

العربية - ١٩٨٦ .

- المستشار الدكتور/ عادل قوره .

٢٠ - شرح قانون الاجراءات الجنائية .

- الدكتور/ عبد المهيم بكر .

٢١- قانون العقوبات - القسم الخاص - الطبعة السابعة - ط

. ١٩٧٧ .

- الدكتور/ على عوض حسنى .

٢٢- جريمة التبديد - الطبعة الاولى - ١٩٨٧ .

- الدكتور/ عبد الرازق السنهورى

٢٣- الوسيط القانون المدنى - الجزء الثانى .

- الاستاذ الدكتور/ عبد الناصر توفيق العطار.

٢٤- اثبات الملكية بالحيازه وبالوصيه فى قضاء محكمة النقض
المصريه - دراسة مقارنه .

- المستشار/ فايز المساوي واشرف فايز المساوي .

٢٥- التعليق على قانون ضريبة المبيعات - طبعة نادى القضاء
- ١٩٩٨ .

٢٦- انقضاء الدعوي الجنائيه وسقوط العقوبه ووقف تنفيذها
فى ضوء القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ - الطبعة الثالثه - ١٩٩٩ .

-المستشارين / فتحى عبد السلام ومحمد عبد الرحمن سرور.

٢٧- التشريعات الجمركيه فى ضوء الفقه والقضاء -
طبعه نادى هيئة قضايا الدوله - ١٩٩١ .

- الدكتور ه/ فوزيه عبد الستار .

٢٨ - النظرية العامة في الخطأ غير العمدى - ط-٧٧ .

- الدكتور/ مامون سلامة .

٢٩ - قانون الاجراءات الجنائية - الجزء الاول - دار النهضة العربية - ١٩٨٨ .

- الدكتور/ محمود نجيب حسنى .

٣٠ - شرح قانون العقوبات - القسم الخاص . دار النهضة العربية .

٣١ - قانون العقوبات - القسم العام - ١٩٨٨ . الطبعة الرابعة

- دار الفكر العربى .

٣٢ - قانون الاجراءات الجنائية - طبعة نادى القضاة - الطبعة السابعة - ١٩٩٣ .

- الدكتور/ محمود محمود مصطفى .

٣٣ - تطور قانون الاجراءات الجنائية في مصر وغيرها من الدول العربية - ١٩٦٩ .

٣٤ - شرح قانون العقوبات ، القسم الخاص - ١٩٨٤ .

٣٥ - الجرائم الاقتصادية في القانون الجنائي - الجزء الثاني - الطبعة الاولى .

- الاستاذ/ محمود عبد الحكيم عبد الرسول .

٣٦ - المرجع في شرح قانون المباني الجديد - ط ١٩٨٩ .

- المستشار/ مدوح عبد الحفيظ .

٣٧ - الموسوعة الضريبية في ضوء المبادئ التي قررتها محكمة النقض - طبعة نادى القضاء .

- المستشار/ مصطفى هرجه .

٣٨ - التعليق على قانون العقوبات - طبعه نادى القضاء .

- الاستاذ/ محمد ابراهيم اسماعيل .

٣٩ - شرح قانون العقوبات المصرى فى جرائم الاعتداء على

الاشخاص وجرائم التزوير - ١٩٥٠ .

- الدكتور/ محمد زكى ابو عامر .

٤٠ - جرائم الاشخاص والاموال - طبعة ١٩٨٥ .

- الاستاذ الدكتور / محمد المنجى / رئيس المحكمة بالاسكندرية

٤١ - كتاب جرائم المباني - الطبعة الاولى .

- أهم المجلات والمجموعات والدوريات المستفد منه في هذا المؤلف

- الكتاب الدورى ١٩ لسنة ١٩٩٨ الصادر من النائب العام لأعضاء النيابة العامة .

- مجلة نادى القضاء .

- مجلة هيئة قضايا الدولة .

- التعليمات العامة للنيابات فى المسائل الجنائية - التعليمات القضائية - القسم الاول ١٩٨٠ .

-مجموعة احكام النقض الحديثه المختلفه - المكتب الفنى لمحكمة النقض .

- احكام النقض بدوائر الكمبيوتر - دار القضاء العالى .

- الجزيده الرسميه .

كتب وأبحاث للمؤلفين
(مجموعة المساوي القانونيه)

أولا الكتب :

١- موسوعة قانون الضريبه على المبيعات . وفق أحدث
تعديلاتها بالقانون ٢ لسنة ١٩٩٧ - طبعة نادى القضاة
١٩٩٨ .

٢- إنقضاء الدعوى الجنائية وسقوط العقوبه ووقف تنفيذها فى
ضوء القانون ٨٠ لسنة ١٩٩٧ بتعديل احكام قانون الاجراءات
الجنائية .

- الطبعة الاولى - ١٩٩٨

- الطبعة الثانية - ١٩٩٨

الطبعة الثالثة ١٩٩٩

- ثانيا الأبحاث :

١- الرقابة القضائية على دستورية القوانين وفقا لقانون المحكمة العليا . بحث مقدم لدبلوم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة القاهرة - ١٩٧٨ - غير منشور .

٢- الأخطاء الموجبه لمسئولية الموظف والدوله - بحث منشور - مجلة هيئة قضايا الدوله - السنه السادسه والثلاثون - عام ١٩٩٠ .

٣- الرقابه القضائيه على دستورية القوانين . وفقا لقانون المحكمه الدستوريه العليا - بحث منشور لدبلوم القانون العام - جامعة القاهره (بنى سويف) - ١٩٩١ - غير منشور .

٤- موقف المحكمه الدستوريه العليا من تطبيق الشريعة الاسلاميه - بحث مقدم لدبلوم الشريعة الاسلاميه - جامعة القاهره (بنى سويف) ١٩٩٢ - غير منشور .

٥- التعويض عن العقارات المخصصة للمنفعة العامة - بحث منشور - مجلة هيئة قضايا الدولة - السنة السابعة والثلاثون ١٩٩٣ .

٦- ضمانات المتهم امام النيابة العامة في مرحلة الاستجواب بحث مقدم لمركز الدراسات القضائية - ١٩٩٥ .

٧- أعمال المقاولات ومدى إعتبارها من قبيل خدمات التشغيل للغير ومدى خضوعها لضريبة المبيعات - بحث منشور - مجلة هيئة قضايا الدولة - السنة الحادية والأربعون - العدد الاول - ١٩٩٧ .

ثالثا - كتب تحت الطبع .

١- الدعوى الجنائية والدعوى المدنية المتعلقة بها والادعاء المباشر في ضوء القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ - الطبعة الاولى .

٢- قانون المبانى والاوامر العسكريه المتعلق به . وعلاج
المشاكل القانونيه المترتبه عليه - الطبعة الاولى .

٣- إنقضاء الدعوى الجنائيه وسقوط العقوبه ووقف تنفيذها فى
ضوء القانون ٨٠ لسنة ١٩٩٧ . وفى ضوء احدث احكام
محكمة النقض حتى عام ١٩٩٩ - الطبعة الرابعه .

٤- الرقابه القضائيه على دستورية (موانع التقاضى) كضمان
لسيادة القانون فى مصر - بحث دكتوراه مقدم لجامعة القاهرة
فرع بنى سويف ١٩٩٥ .

الفهرس

الباب الاول : احكام التصالح فى المخالفات والجنىح	
فى ضوء احكام القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨	١٢-٢٦٩
المبحث الاول : الصلح وفقا للقواعد العامة	١٤-٤٥
- المقصود بالصلح الجنائى	١٥
- الصلح الجنائى والصلح المدنى	١٧
- من له الحق فى التصالح	١٧
- الاصل التشريعى للتصالح الجنائى فى ضوء	
احدث تعديلات ق.أ.ج ٧٤ لسنة ١٩٩٨	١٩
- الاعتبارات التى ادت الى الاخذ بنظام التصالح	
فى الجرائم الجنائيه	٢٢
- طبيعه القانونيه للصلح الجنائى	٢٠
- شروط صحة التصالح	٢٢
- هل ينتقل الحق بالتصالح لورثة المجنى عليه بعد	
وفاته	٢٤
- هل يصلح التوكيل العام لوكيل المجنى عليه فى	
الاقرار فى التصالح	٢٥

- ١ - ضرورة وجود توكيل خاص بالتصالح ٣٦
- ٢ - امكانيه الاقرار بالصلح بموجب توكيل عام يبيح
الصلح ٣٧
- المفاضله بين الرأيين ٣٧
- طرق الاقرار بالصلح ٣٩
- هل التنازل عن الدعوى المدنيه (الحق المدنى يعد
صلحا ٤٠
- المبحث الثانى : الصلح كأحد الاسباب لانقضاء
الدعوى الجنائيه ٤٥-٧١
- ١ - المقصود بإنقضاء الدعوى الجنائيه ٤٥
- ٢ - أسباب إنقضاء الدعوى الجنائيه ٤٧
- نص المادة ١٤ من قانون الاجراءات الجنائيه ٥١
- نص المادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائيه . ٥٢
- أ - المواد ١١٧، ١٢٦، ٢٨٢، ٣٠٩ مكرر ٣٠٩
- مكرر (أ) من قانون العقوبات ٥٢-٥٦
- ب - الجرائم المنصوص عليها فى القسم الاول من
الباب الثانى من الكتاب الثانى عقوبات وفقا للقانون
٩٧ لسنة ١٩٩٢ ٥٦-٦٣
- نص المادة ١٦ من قانون الاجراءات ٦٣
- نص المادة ١٧ من قانون الاجراءات ٦٤
- نص المادة ١٨ من قانون الاجراءات ٦٥

-نصوص مواد قانون العقوبات التي اجاز المشرع

فيها التصالح طبقا لنص المادة ١٨ مكرر (أ)

المستحدثه بالقانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ ٧١-٦٦

الفصل الثاني

- التصالح في مواد المخالفات والجنح المعاقب

عليها بالغرامه ١١٨-٧٣

- المادة ١٨ مكرر قسمت الجرائم الى الجنح

المعاقب عليها بالغرامه والمخالفات على اساس

جسامه العقوبه ٧٥

- التصالح في المخالفات ٧٨

- التصالح في مواد الجنح التي يعاقب القانون فيها

بالغرامه فقط ٧٨

- ماهية الغرامه ٧٩

- خصائص الغرامه ٧٩

- المزايا التي جاء بها اقرار نظام التصالح ٨٠

- كيفية تنفيذ الغرامه ٨٣

أولاً: - الطريق المدني ٨٣

ثانياً - الطريق الجنائي (الاكراه البدني) ٨٣

- عرض التصالح في المخالفات والجنح ٨٤

- تعريف مأمور الضبط القضائي ٨٥

- اعضاء الضبطيه القضائيه ٨٥

اولاً : - مأمور الضبط القضائي في دوائر اختصاصه ٨٦

- اولاً : - مأمور الضبط القضائي في دوائر اختصاصه ٨٦
- مأمور الضبط القضائي ذو الاختصاص العام ٨٧
- مساعدو مأمور الضبط القضائي ٨٨
- سلطة مأموري الضبط في تحرير المحاضر ٩٠
- هل يجوز لجاويش استيفاء النيابة عرض الصلح . ٩٢
- الصلح في المرحله السابقه لاحاله الدعوى
للمحكمة المختصة ٩٣
- شروط تطبيق الصلح ٩٣
- اولاً : - عرض التصالح من الجهة المختصة ٩٣
- ثانياً - قبول التصالح ٩٤
- ثالثاً - سداد مبلغ التصالح المادة المقرر قانوناً ٩٥
- مبلغ التصالح ٩٥
- التصالح بعد فوات ميعاد الدفع او باحالة الدعوى
الجناييه الى المحكمة المختصة ٩٩
- هل يجوز التقدم بطلب التصالح اثناء نظر الدعوى
امام المحكمة ١٠٠
- سداد قيمة مبلغ التصالح ١٠١
- مقابل التصالح في هذه الحالة ٩٩

الفصل الثالث

- الجرائم التي يجوز فيها الصلح طبقا للمادة

١٨ مكرر (أ) من قانون الاجراءات ١١٩-٢٦٨

- ١ - جريمة الجروح والضرب البسيط ١١٩
- الركن المادى فى جريمة الضرب والجرح البسيط ١٢١
- الركن المعنوى فى الجريمة ١٢٦
- التصالح فى جريمة الضرب او الجروح البسيط . ١٣٠
- طبيعة التصالح فى جريمة الجروح والضرب البسيط ١٣٠
- ٢ - الجرح والضرب الذى يحتاج لمدة علاج ازيد من ٢١ يوم ١٣٣
- الركن المادى فى هذه الجريمة ١٣٤
- الركن المعنوى يتمثل فى القصد الجنائى ١٣٧
- الحالات التى يجوز فيها التصالح فى هذه الماده .. ١٣٧
- ٣ - جريمة الاصابه الخطأ ١٣٨
- ٤ - جريمة إعطاء جواهر غير قاتله وينشئ عنها مرض ١٥١
- صاحب الولاية فى التصالح ١٥٣
- شروط صحة التصالح فى هذه الجريمة ١٥٤
- جريمة العثور على أشياء فاقده ١٥٥
- الركن المادى لهذه الجريمة ١٥٦
- طبيعة الميعاد المحدد فى هذه الجريمة ١٥٦
- القصد الجنائى ١٥٦
- مدى تطبيق نظام التصالح فى هذه الجريمة ١٥٧
- من له الحق فى التصالح فى الجريمة ١٥٩

- ٦ - جريمة اختلاس الاشياء المحجوز عليها قضائيا او
اداريا ١٦٠
- وجود الحجز ١٦٠
- فعل الاختلاس ١٦٣
- القصد الجنائي ١٦٤
- عدم سريان احكام المادة ٣١٢ الخاصة بالاعفاء
على هذه الجريمة ١٦٥
- صاحب الولاية في التصالح في هذه الجريمة ١٦٦
- أحكام محكمة النقض المتعلقة بالجريمة ١٦٧
- أهم التعليمات القضائية للنيابة العامة المتعلقة
بجريمة اختلاس الاشياء المحجوز عليها ١٧٦
- ٧ - جريمة اختلاس الاشياء المرهونه ممن رهنها.... ١٧٨
- اركان الجريمة ١٧٨
- حالات عدم إنطباق المادة ٣١٢ على الجريمة
السابقة ١٨٠
- صاحب الولاية في التصالح ١٨١
- ٨ - الإستيلاء على سياره بغير نية التملك ١٨٢
- محل الجريمة ١٨٣
- الركن المادى ١٨٤
- الركن المعنوى في هذه الجريمة ١٨٥
- صاحب الولاية في التصالح ١٨٥
- ٩ - جريمة الامتناع عن دفع مقابل الطعام أو الشراب أو
المسكن أو مقابل إيجار سياره ١٨٧

- ١٨٨ - الركن المادى
- ١٨٩ - الركن المعنوى .
- ١٨٩ - صاحب الولاية فى التصالح
- ١٩٠ ١٠ جريمة التبديد
- ١٩١ - سبق تسليم المال محل الجريمة
- ١٩٥ - الوديعة
- ١٩٦ - الايجار
- ١٩٧ - الوكاله
- ١٩٨ - عقدا المقاولة والخدمات المجانيه
- ١٩٩ - الركن المادى لخيانه الامانه
- ٢٠٤ - القصد الجنائى
- ٢٠٦ ١١ - اختلاس المحجوزات من المالك
- ٢١٠ - فعل الاختلاس
- ٢١١ - القصد الجنائى
- ٢١٤ - احكام النقض المتعلقة بجرائم التبديد
- ٢٢٧ - التعليمات القضائيه
- ١٢ - جريمة كسر وتخریب الآلات الزراعيه والزرائب
- ٢٢٩ وعشش الخفراء
- ٢٣٠ - الركن المادى للجريمه
- ٢٣٠ - القصد الجنائى
- ١٣ - جريمة اتلاف المحيطات المتخذة من اشجار
- ٢٣١ خضراء وازالة الحدود

- ٢٣٢ - الجريمة الاولى
 - اتلاف المحيطات المتخذة من اشجار خضراء او
 ٢٣٢ يابسه
 ٢٣٢ - الركن المادى
 ٢٣٢ - الركن المعنوى
 ٢٣٣ - صاحب الولاية فى التصالح
 - من يملك التصالح فى حالة ان يكون ذلك المحيط
 ٢٣٤ مشتركاً
 ٢٣٧ - جريمة ازالة الحدود
 ٢٣٧ - الركن المادى فى جريمة ازالة الحدود
 ٢٣٨ - المقصود بالحد فى هذه المادة
 ٢٣٨ - الركن المعنوى فى هذه الجريمة
 ٢٣٨ - من صاحب الولاية التصالح
 - التعليمات القضائية للنيايه العامه المتعلقه بهذه
 ٢٣٩ الجريمة
 ٢٣٩ - احكام محكمة النقض المتعلقه بجريمه ازالة الحد
 ٢٤٣ - جريمة الحريق باهمال ١٤
 - الصور التى جاء بها المادة السابقه والتى تمثل
 ٢٤٤ ركنها المادى
 ٢٤٥ - الركن المعنوى

- ٢٤٦ - صاحب الولاية في التصالح
- ٢٤٦ - التعطيمات القضائية
- ٢٤٨ - الاتلاف العمد ١٥
- ٢٤٩ - اركان الجريمة طبقاً لنص المادة ٣٦١ عقوبات.
- من يملك التصالح في جريمة الاتلاف العمد طبقاً
لنص المادة ٣٦١ عقوبات ٢٥١
- ١٦ - جريمة دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة او
بقصد ارتكاب جريمة فيه ٢٥٣
- المقصود بالحيازة المنصوص عليها هي الحيازة
الفعليه ٢٥٥
- المراد بالدخول طبقاً لنص المادة ٣٦٩ عقوبات ... ٢٥٧
- حماية حائز العقار ولو كان لا يستند لحق ما دامت
معتبره قانوناً..... ٢٥٨
- القصد الجنائي في هذه الجريمة ٢٦٠
- من له الولاية في التصالح ٢٦١
- احكام النقض المتعلقة بجريمة دخول عقار بقصد
منع حيازته بالقوة ٢٦١
- الباب الثاني
- ٢٦٦-٢٧٠ - التصالح في القوانين الجزائية الخاصة
- الفصل الاول
- نظام التصالح في جرائم التهرب من ضريبة
المبيعات ٢٧١
- شروط صحة التصالح ٢٧٣

- أ- الصلح قبل صدور الحكم فى الدعوى ٢٧٧
- ب- فى حالة صدور الحكم وقبل صيرورته باتا ٢٧٧
- ج- طلب الصلح فى حالة دون سداد مقابله ٢٧٧
- توقيت طلب التصالح ٢٧٩
- ١- جواز تقديم طلب التصالح قبل صدور حكم فى
الدعوى ٢٨٠
- ٢- جواز تقديم طلب التصالح بعد صدور الحكم وقبل
صيرورته باتا ٢٨١
- اثار الصلح فى جرائم التهرب من ضريبة المبيعات ٢٨٣
- أ- اثار الصلح بالنسبة للمصلحة ٢٨٤
- ب- اثار الصلح بالنسبة للمتهم ٢٨٤
- ج- اثار الصلح بالنسبة لعقوبة المصادره ٢٨٤
- المبادئ القضائية ٢٨٦
- احدث احكام محكمة النقض فى قانون ضريبة
المبيعات ٢٩١

الفصل الثانى

- ١- التصالح فى جريمة التهرب الجمركى ٣٠٠
- اطار التصالح فى جريمة التهرب الجمركى ٣٠١
- حظر التصالح فى الجرائم المخالفه للمادة (١٢٤) ٣٠٣
- مكرر من قانون الجمارك ٣٠٣
- مقابل التصالح ٣٠٣
- مقدار الصلح طبقا لنص المادة ١٢٤ من قانون
الجمارك ٣٠٤

٣٠٥ - الطبيعة القانونية للتصالح فى جرائم التهريب
الجمركى

٣٠٦ - اثار التصالح.....

٣٠٦ - وقف تنفيذ العقوبة الجنائية

٣١١ - شكل التصالح فى جريمة التهريب الجمركى

٣١١ - الوقت الذى يجوز فيه التصالح فى جرائم التهريب
الجمركى

٣١٣ - تقرير مدى ابرام التصالح.....

- احدث احكام محكمة النقض المتعلقة بجريمة

التهريب الجمركى

الفصل الثالث

٣٢٧ - التصالح فى جرائم المبانى

- تطورات النصوص القانونية للتصالح فى جرائم

المبانى

- النص القانونى النهائى الذى يحكم التصالح فى

المبانى

- مميزات التصالح فى المبانى وفقاً لاحكام المادة

الثالثة من ق ٣٠ لسنة ١٩٨٣

٣٣٦ - الغاء عقوبات الحبس

٣٣٨ - استبدال عقوبة الغرامة النسبية بالغرامة الاصلية

ثالثاً - الاعفاء من الغرامة بالنسبة للاعمال التى لا تريد

٣٣٩ قيمتها على عشرة الاف جنيه

٣٤٠ رابعاً التجاوز عن الازالة او التصحيح بالنسبة للمخالفات

- الشروط الواجب توافرها للتصالح فى جرائم

المبايى ٣٤١

- النتائج المترتبة على تقديم طلب التصالح ٣٤٤

- احدث احكام محكمة النقض المتعلقة بجرائم

قوانين المبايى ٣٤٦

الباب الثالث

- اهم المشكلات العملية التى يثيرها تطبيق نظام

التصالح وكيفية علاجها والوثائق المتعلقة بالقانون

١٧٤ لسنة ١٩٩٨ ٣٦٧ - ٤٥٩

- الحكم فى حالة الارتباط بين جرائم متعددة لا تقبل

التجزئه ويجوز الصلح فى احدهما ٣٦٧

- رأى الاول ٣٦٧

- رأى الثانى ٣٦٨

- الموازنه بين الرايين ٣٦٩

- التصالح فى احدى الجرائم المرتبطة ارتباطا

بسيطا باخرى ٣٧٨

- محكمة الموضوع لما سلطه تقدير توافر الارتباط ٣٧٩

- حالة تعدد المجنى عليهم فى الجرائم التى يجوز فيها

التصالح ٣٨٠

- حالة تعدد المتهمين فى الجرائم التى يجوز فيها

التصالح ٣٨٢

- ٣٨٣ - تقدير مدى ابرام التصالح
- ٣٨٤ - حالة حدوث خطأ فى التصالح
- ٣٨٥ - مدى امكانية تطبيق احكام التصالح على الجرائم المتداوله امام النيابة والمحاكم
- ٣٨٥ - متى بدأ العمل بالقانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨
- ٣٨٦ - هل يجوز انقضاء الدعوى بالتصالح فى الجرائم التى يجوز فيها ذلك طبقاً لاحكام القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ - والمتداوله امام النيابة والمحاكم الجزئيه من قبل صدور القانون.....
- ٣٨٧ - هل يمكن ان تنقضى الدعوى الجنائيه بالتصالح فى الجرائم التى يجوز فيها ذلك بعد صدور حكم محكمة الجنح المستأنفه بالادانته اذا تم الطعن عليه بالنقض
- ٣٨٨ - المراد بالحكم النهائى
- ٣٨٩ - تطبيق احكام التصالح على الدعوى الجنائيه التى يجوز فيها ذلك عند احوالتها من محكمة النقض الى محكمة الموضوع بعد العمل بالقانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨
- ٣٩١ - الصلح امام محكمة الاحداث اذا كان المجنى عليه حدث.....
- ٣٩٢ - اشتراط ان يقدم الولي الدليل على ان المجنى عليه قاصر

٣٩٤ - هل يجوز للولى الطبيعى عن المجنى عليه الحدث
توكيل غيره للاقرار بالصلح.....

٣٩٦ - الضلع فى الجرائم المرفوعة بطريق الادعاء
المباشر.....

٣٩٧ - هل يجوز للمحكمة ان تطبق احكام التصالح بشأن
جريمه مقدمه من النيابة فى غير التى يجوز فيها
تطبيق احكام التصالح.....

٤٠٠ - التصرف الواجب على النيابة العامه فى حالة
الاقرار بالصلح.....

٤٠١ - الامر بالا وجه لاقامة الدعوى الجنائيه فى
الجرائم التى انقضت الدعوى الجنائيه فيها بالتصالح
- الامر بالا وجه الصادر من النيابة العامه بنقض
الدعوى الجنائيه بالتصالح يجب ان يكون صريحا
ومكتوبا

٤٠٢ - حجية الامر الصادر من النيابة العامه بالا وجه
لاقامة الدعوى الجنائيه لانقضائها بالتصالح.....

٤٠٣ - امر الحفظ الصادر من النيابة العامه لانقضائه
الدعوى الجنائيه بالتصالح.....

الفصل الثانى

٤٠٧ - الوثائق المتعلقة بالقانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨.....

٤٠٨ - نصوص القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٨.....

- ٤٢١ - المذكره الايضاحيه
- ٤٣٧ - مشروع القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨
- - الكتاب الدورى رقم ١٩ لسنة ١٩٩٨ الصادر من
المستشار النائب العام بخصوص تطبيق احكام هذا
- ٤٥١ القانون
- ٤٥٩ - الكتب والمراجع المستخدمه فى المؤلف
- ٤٦٩ - كتب وابحات المؤلفين
- ٤٧٣ - الفهرس

تحذير

لا يعتمد بأي نسخة غير موقعه

من أحد المؤلفين

ولا يجوز نقل أي من مدونات هذا المؤلف

في أية كتب أو مراجع أو مدونات مكتوبة

أو مرئية أو دوائر تليفزيونية في الداخل

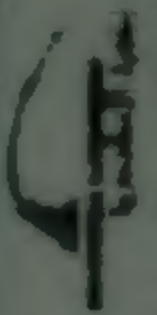
أو الخارج إلا بأذن كتابي من المؤلفين.

ومن يخالف ذلك يعرض نفسه للمساءلة

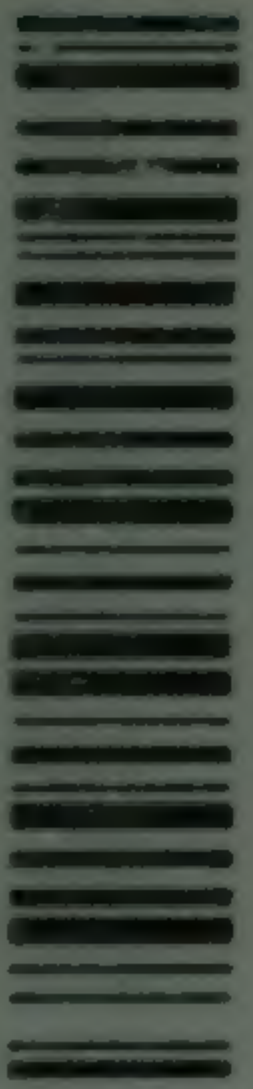
المدنية والجنائية في القانون المصري

والاتفاقيات الدولية

والله ولي التوفيق .



Bibliotheca Alexandrina



0648022